النمو الحضري

(دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر)

تأليف

الدكتور محمود الكردي

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٩٨٠

دار المعارف

000

Generalities

000

Generalities

النموّ الحضرىّ

(دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر)

تأليف

الدكتور محمود الكردى

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٩٨٠



دار المعارف

• الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة ج . م . ع .

إهـــداء

« إلى من أرشدنا إلى تقوى الله ،

وبث فينـــا القيم الصالحات . .

إلى والدى — أمد الله فى عمره —

أهدى هذا الكتاب . . . »

المحتويات

(أولاً) موضوعات

الصفحة

الصفحة

الباب الثانى : استدلال تحليل للاستقطاب الحضرى فى مصر

الصفحة

الفصل الثامن : سياسات مقترحه للتنمية الحضرية فى مصر

الفصل التاسع : خريطة سسيواقتصادية جغرافية مقترحة للنمو الحضرى فى مصر

(ثانياً) أشكال توضيحية ، وخرائط

الصفحة

(ا) أشكال توضيحية :

(ب) خرائط :

مقدمة عامة

هذه دراسة فى موضوع قد حظى باهتمام وافر - من جانب العلماء والخبراء ، والبحاث بشكل مكثف منذ أوائل هذا القرن ، حتى الآن .

ذلك هو « النمو الحضرى » الذى بات قضية تهم سائر المجتمعات – وبخاصة تلك التى لا تزال آخذة فى النمو – حيث تتعرض إلى نمو سريع ومركز فى السكان ، والأنشطة بالنمط الحضرى فيها ، الأمر الذى استوجب إجراء عديد من الدراسات التى تناولت هذه القضية ليست فى حد ذاتها - وإنما فيما تفرزه من ظواهر جديدة بالدراسة ، وتستأهل البحث .

وسواء كان الاهتمام بهذا الموضوع ، نظرياً (يسعى إلى تحديد المفهومات ، وتحليل العناصر ، وتصور النماذج) أو تطبيقياً (يستهدف تفسير النتائج - وتوضيح الآثار واقتراح الحلول) ، فإن هناك نقصاً شديداً ، وواضحاً فيما يتعلق بتوافر دراسات تتناول مسألة النمو الحضرى من زاويتها السسيولوجية .

ومن هنا كان اهتمام الباحث بإجراء دراسة تتحدد فى ضوء إطار عام (النمو الحضرى) وتتناول من خلال زاوية خاصة (الجانب الاجتماعى) * .

وكانت ظواهر « الاستقطاب الحضرى » تمثل محوراً أساسياً من محاور عملية النمو الحضرى ، فهى ناجمة عنها ، وتؤشر لها ، وتستخدم لقياسها .

وابتداء ، نعنى بالاستقطاب الحضرى تلك الظواهر التى تنشأ فى منطقة معينة ، تتمتع بميزات جغرافية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وإدارية ، بشكل يكسبها خاصيتى : « الجذب » و « التأثير » فى المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب) بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

---

* قدمت هذه الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ . وقد تولاها الكاتب بالتنقيح ، والتصحيح ، كما تعرضت لكثير من التعديل والتبديل ، حتى صارت صالحة للنشر على صفحات كتاب .

وتعانى مثل هذه المنطقة من تركز في السكان . وتكدس فى الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) ، وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية ، واقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية فى كل من مركز الاستقطاب ، وفى المنطقة (أو المناطق) المستقطبة على حد سواء .

- وبرغم أن تركيزنا الأساسى سوف ينصب على تحليل التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن ظواهر الاستقطاب الحضرى ، إلا أن ذلك لا يعفينا من تناول هذه الظواهر من خلال منظور شامل ، يمكن فى ضوئه تحديد حجم تلك التأثيرات الاجتماعية واتجاهاتها .

وترتيباً على ذلك فإن هذه الدراسة تستهدف التعرف على التأثيرات الاجتماعية التى تتركها ظواهر الاستقطاب ، بالنمط الحضرى ، وتحليل هذه التأثيرات بغية قياسها ، ثم تصور حلول مقترحة لهذه المشكلة تتفق وظروف مجتمعنا ، وتتسق وإمكاناته .

ولما كانت عملية النمو الحضرى هى « الإطار المرجعى » لهذه الدراسة فإنها ستكون دائماً المحك ، أو المعيار الذى نستخدمه ، ونستعين به فى تحليل جوانبها ، وتحقيق أهدافها من خلال متغيراتها ، وفروضها الأساسية .

ويرجع اختيار الباحث لهذه النقطة - كمجال للدراسة - إلى أمور عديدة ، لعل أهمها : الرغبة فى التعرف على اتجاهات النمو الحضرى ومساراته فى مصر ثم محاولة تناول إحدى ظواهر هذا النمو (وهى الاستقطاب الحضرى) بالدراسة والتحليل ، وذلك نظراً لما تسببه هذه الظواهر من مشكلات نلحظها دائماً من خلال معيشتنا بالنمط الحضرى ، وبخاصة فى مراكز النمو التى تعانى من درجة حادة من الاستقطاب الحضرى .

ولما كانت ظواهر الاستقطاب تبدو بشكل واضح بين مراكز النمو الحضرى فى مصر ، مع ما ينجم عنها من مشكلات وآثار ، تتجاوز النمط الحضرى ، لتمتد أيضاً إلى المناطق المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب ؛ فإن ذلك قد حدا بنا إلى محاولة التعرف على جوانب هذه الظواهر ، وتدارسها بغية التوصل إلى اقتراح حلول عملية لها .

ويفيدنا أن نضع - فى هذا المقام - تساؤلا مؤداه : إلى أى فرع من فروع العلم تنتمى هذه الدراسة ؟ يمكن فى الواقع أن نحدد موضع هذه الدراسة وسطاً بين اتجاهين رئيسيين :

أولهما : علم الاجتماع الحضرى : **Urban Sociology**

فحيث أن الاستقطاب الحضرى مجموعة متكاملة من الظواهر التى تنشأ فى النمط الحضرى من المجتمع ، ولما كان تركيزنا سينصب أساساً على تدارس هذه الظواهر من المنظور الاجتماعى ، فإن الجزء الأكبر من هذه الدراسة يقع ضمن موضوعات هذا العلم الذى يهتم بتناول مثل هذه الظواهر .

ثانيهما : تخطيط التنمية الحضرية : **Urban Development Planning**

ذلك لأن دراستنا لن تقف عند حد « الوصف » ، أو « التحليل » ، أو « القياس » ، وإنما ستمتد إلى محاولة تصور الوضع الأمثل لما يجب أن تكون عليه اتجاهات النمو الحضرى ، ومساراته ، سعياً وراء تخفيف حدة هذه الظواهر ، وتحويلها إلى الصورة الفضلى .

واعتماداً على ما سبق ، وبخاصة ما يتعلق منه بأهداف الدراسة ، يمكننا تحديد « **المناهج** » التى نحاول – باتباعها – تحقيق تلك الأهداف ، ويمكن **حصرها فى ثلاثة ، هى :**

١ – المنهج الوصفى :

ويفيدنا استخدام هذا المنهج فى « **التعرف** » على المجالات التأثيرية لهذه الظاهرة وبخاصة فيما يتصل بعملية الاستدلال التحليلى للاستقطاب الحضرى فى مصر بعامة ، وفيما يتعلق بتحديد اتجاهات النمو الحضرى ، وتوزيعاته بخاصة .

٢ – المنهج المقارن :

وتتيح لنا الاستعانة بهذا المنهج ، فرصة **التحليل** ، بهدف التوصل إلى تحديد درجة الاستقطاب التى تعانى منها بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، وذلك اعتماداً على متغيرات عدة ، نحاول تثبيتها ، ونقارن بين المراكز الحضرية استناداً إليها .

٣ – المنهج الإحصائى :

ويسهم الاعتماد على هذا المنهج فى تحقيق هدف رئيسى للدراسة يبدأ بقياس التأثيرات الاجتماعية ، وينتهى إلى التنبؤ باتجاهات النمو الحضرى المتوقعة . ومن خلال ذلك يمكننا تحديد حجم هذه التأثيرات فى ضوء متغيراتها الرئيسية .

ذلك شأن المنهج ، أما عن الأداة التى استخدمت فى هذه الدراسة فقد تمثلت فى استمارة الاستبيان Questionnaire .

وقد اختيرت هذه الأداة لأسباب عدة لعل أهمها : أنها تعد الوسيلة المثلى لجمع بيانات عن الجوانب الاجتماعية ، لما يتيحه جو المقابلة (اللى يتم جمع البيانات من خلالها) من فرصة للتعرف على التأثيرات التى تتركها ظاهرة ما ، على المتعرضين لها كما أنها وسيلة تسمح – من حيث تصميمها ، واختبارها ، وتطبيقها – بالتعديل ، والتغيير وفق مقتضيات الدراسة وظروفها ، فضلا عن أنه لم تكن هناك وسيلة أخرى بديلة ، وبخاصة أن هناك نقصاً واضحاً وشديداً فى البيانات الإحصائية المعدة (الجاهزة) المتصلة بجوانب هذه الدراسة .

ولقد تضمنت الاستمارة أحد عشر بنداً ، تشتمل على ثمانية وثمانين سؤالا ، موجهة لقياس التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى ، ابتداء بالبيانات العامة الأساسية المتصلة بالمبحوث ، ثم اعتماداً على مجموعة من المتغيرات السسيواقتصادية ، مثل : الهجرة ، والعمل ، والأنفاق ، والاستهلاك ، والادخار الاستثمارى بالنمط الحضرى ، فضلا عن الخدمات المتاحة ، والهياكل الأساسية للمشروعات ، والتكيف مع عناصر الهيكل السسيواقتصادى الحضرى ، وكذلك العلاقات بين الأقاليم الحضرية والإمتداد الحضرى ، ودرجة التصنيع والعلاقات الاجتماعية الحضرية .

وقد طبقت هذه الاستمارة – أداة البحث – على عينة من السكان تبلغ ٥٨٠ حالة (رب أسرة) موزعة على مراكز حضرية ستة : هى القاهرة ، والاسكندرية ، والمحلة الكبرى ، والمنصورة ، وأسيوط ، وأسوان .

وقد روعى فى اختيار هذه العينة (من حيث الحجم ، والتوزيع) أن تكون ممثلة تمثيلا عاماً لسكان المحافظة (بالنسبة للقاهرة ، والإسكندرية) أو المدينة (بالنسبة للمراكز

الحضرية الأربعة الأخرى) ، فضلا عن مراعاة التناسب الداخلى بين أحجام العينة فى المراكز الحضرية الستة ، على ألا يقل حجم العينة فى أقل المراكز الحضرية سكاناً عن « أربعين حالة » ، وألا يقل الحجم الكلى لعينة الدراسة ككل عن « خمسمائة حالة » . وبالرغم من ضآلة هذا الحجم ، أو ذاك إلا أن الأمر يرتبط بظروف الدراسة ، وإمكانات الباحث المفرد .

وقد اختير المجال الصناعى فى المراكز الحضرية الستة السابقة ، كنطاق تتحدد من خلاله ، عينة الدراسة ، وذلك لأسباب عديدة تتعلق بتأثير الصناعة أساساً على النمط الحضرى بعامة ، وعلى نشأة ظواهر الاستقطاب الحضرى بخاصة ، فضلا عن أن المهاجرين (وهم الممثلون لعينة الدراسة) ينتقلون إلى النمط الحضرى للعمل فى مجال الصناعة فى الغالب ، حيث فرصة العمل الأرحب ، والأجر الأزيد ، والإقامة الأكثر استقراراً (كل ذلك بالنسبة للنمط الريفى) .

وقد كانت هناك شروط فى اختيار عينة الدراسة ، بعضها عام : يتصل بوحدة العينة (رب الأسرة) وإقامته بالنمط الحضرى ، وتقاضيه أجراً أو مرتباً ثابتاً من عمله ، وبعضها نوعى : يرتبط بمجال عمل المبحوث (المجال الصناعى) ، وبضرورة هجرته من منطقة أخرى ، وبالمدة التى تكون قد انقضت منذ هجرته من بلده الأصلى حتى إجراء الدراسة . فضلا عن تلك الشروط التفصيلية التى حاول الباحث مراعاتها فى أفراد عينة الدراسة قدر الإمكان .

وقد يتساءل البعض عما إذا كان اتساع مجال الدراسة بهذه الصورة (ستة مراكز للنمو الحضرى) قد يؤثر على درجة العمق المطلوبة ، فضلا عن الأصالة المفترضة فى مثل هذه الدراسات . وعن أنه كان يمكن تركيزها فى منطقة محددة نختارها بحيث تكون ممثلة للاستقطاب الحضرى من حيث عناصره المختلفة (وذلك بالرغم من التفاوتات الواضحة بين أنماط الاستقطاب ، ودرجاته) . وللإجابة على هذا التساؤل ينبغى الالتفات أساساً إلى طبيعة ظواهر الاستقطاب ، واتصافها بالشمول ، وحاجتها للتحليل اعتماداً على متغيرات رئيسية ، كالنمط ، والمستوى ، والدرجة (وعلى نفس المستوى من الشمول الذى تتسم به) .

وعلى ذلك فقد كان ضرورياً أن يتسع المجال الميدانى للدراسة ، ليضم عدداً من مراكز النمو الحضرى ، التى تعانى من الاستقطاب الحضرى فى مصر ، وفى نفس الوقت

يتضح من خلالها اختلاف مستوياته ، وتباين أنماطه ، وتفاوت درجاته . وتبعاً لذلك فإن التأثيرات الاجتماعية (وغيرها) الناجمة عن هذه الظواهر – وهى الهدف من إجراء هذه الدراسة – تظهر بوضوح من خلال هذا المجال المتسع .

ومن ذلك نتهى إلى أن هذه الدراسة تستند إلى متغيرين رئيسين ، هما :

– المتغير الأساسى (المستقل) : Independent Variable

ويتمثل هنا فى ظواهر الاستقطاب الحضرى من حيث عوامل نشأتها ، ومؤشرات وجودها ، واتجاهات انتشارها .

– المتغير التابع (المعتمد) : Dependent Variable

ويتحدد فى التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تواجد هذه الظواهر وامتداد تأثيراتها ، ليس فقط فى مركز الاستقطاب ، بل وأيضاً ، فى المنطقة (أو المناطق) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب .

ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها ، كان ضرورياً اتخاذ إجراء منهجى ، يتمثل فى صوغ مجموعة من الفروض، تعتبر بمثابة إطار تنظيمى ، تتجمع من خلاله البيانات التى تساعد على حل مشكلة الدراسة .

وقد تمت صياغة هذه الفروض من خلال الأفكار ، والاتجاهات النظرية التى تدارسها الباحث (والتى تمثلت فى تناول ظواهر الاستقطاب فى محيط النمو الحضرى) ، وفى ضوء عملية الاستدلال التحليلى للاستقطاب الحضرى (التى قام بها الباحث لتحديد مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر) . وقد حرص الباحث على صوغ فروض الدراسة على هذا النحو ، وذلك ضماناً لاتساق جوانب الدراسة (النظرية ، والتطبيقية) من ناحية ، وتحديداً لمجالاتها الرئيسية – ابتداء – من ناحية أخرى .

وقد تحددت هذه الفروض فى خمسة رئيسية ، هى :

الفرض الأول :

« إن العامل الأساسى فى نشوء ظواهر الاستقطاب الحضرى ، هو حدوث خلل فى قيام المركز الحضرى بوظيفتيه الرئيسيتين : التجميعية ، والتوزيعية — إحداهما ، أو كلتيهما » .

الفرض الثانى :

« إن تركز السكان ، وتكدس الأنشطة (إنتاجية ، أو خدمية) ، وصعوبة تكيف الأفراد مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى ، فى منطقة بذاتها . . تعتبر مؤشرات رئيسية للاستقطاب الحضرى ، نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف — من خلالها على مجالات تأثيراته المختلفة » .

الفرض الثالث :-

« إن درجة الاستقطاب فى مراكز النمو الحضرى ، تتحدد من خلال مجموعة من المتغيرات السسيواقتصادية ذات : هيكل معين ، ووظيفة خاصة ، ومعدل محدد — بحيث تتفاوت تلك الدرجة ، وفقاً لهذه المتغيرات » .

الفرض الرابع :

« إن هناك تناسباً طردياً بين معدل الهجرة من المركز الحضرى وإليه ، وبين تفاقم ظواهر الاستقطاب الحضرى ، وزيادة حجم تأثيراته الاجتماعية بصفة خاصة » .

الفرض الخامس :

« إن التأثيرات الاجتماعية لظواهر الاستقطاب الحضرى — وهى انعكاس للمتغيرات السابق اختبارها فى الفرضين : الثالث ، والرابع — مع غيرها من التأثيرات الأخرى ، مسئولة بصفة رئيسية عن تحديد اتجاهات النمو الحضرى فى مصر ، وبالتالى فى رسم استراتيجية له » .

ومن خلال هذه الفروض يمكننا تحديد **أبعاد ، أو محاور ثلاثة** تدور حولها هذه الدراسة ، وهى :

١ – دراسة المتغيرات المسهمة فى **تشكيل الاستقطاب الحضرى** . وذلك فى ضوء تحديد العوامل الرئيسية لنشأة الاستقطاب ، وإبراز مؤشراته الأساسية .

– ويمكن تناول هذا البعد (أو المحور) من خلال **اختبار الفرضين الأولين** .

٢ – تحديد **درجة الاستقطاب الحضرى** فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر (المختارة كمجال للدراسة) وتحليل التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن التفاوتات فى هذه الدرجة .

– وسيكون تدارسنا لهذا البعد فى ضوء **اختبار الفرضين : الثالث ، والرابع** .

٣ – تصور **اتجاهات النمو الحضرى** المستقبلة فى مصر ، واقتراح الاستراتيجية التى يمكن أن تسهم فى علاج ظواهر الاستقطاب الحضرى ، الناجمة عن ذلك الخلل فى النمو الحضرى .

– ويمكن تحديد هذا البعد استناداً إلى **اختبار الفرض الخامس** .

وتبعاً لذلك **انقسمت الدراسة إلى أبواب ثلاثة رئيسية** ، تتضمن تسعة فصول .

● **أما الباب الأول** فقد تناول **« ظواهر الاستقطاب ، فى محيط النمو الحضرى »** وتميز بدوره إلى فصول ثلاثة :

– خصص **الأول** منها لتحديد اتجاهات التنظير فى مجال النمو الحضرى ، ونعرض لذلك عن طريق توضيح الدعائم الرئيسية لبعض النظريات المتصلة بعملية النمو الحضرى ، ثم نتناول هذه الاتجاهات النظرية فى إطار من التحليل النقدى .

– بينما يناقش **الفصل الثانى** ظواهر الاستقطاب الحضرى ، من حيث عناصره الأساسية : فنحدد مفهومه ، ونتصور أشكاله وصوره ، ونتناول مستوياته ، ونناقش عوامل نشأته ، ثم ننتهى إلى صياغة للفرض الأول من فروض الدراسة .

– وفى **الفصل الثالث** نتناول مؤشرات الاستقطاب الحضرى ، ونحدد مقاييسه ، وذلك من خلال تدارس الشروط اللازمة للاستقطاب ، وتحديد مراحله المختلفة التى

يمر بها ، ثم نصوغ الفرض الثانى الذى يدور حول مؤشرات الاستقطاب الحضرى .

● وأما الباب الثانى فقد ناقش عملية « **الاستدلال التحليلى للاستقطاب الحضرى فى مصر** » وانقسم إلى ثلاثة فصول تتضح مما يلى (فى اتصالها بالباب السابق) :

— فقد تعرض **الفصل الرابع** لتحديد اتجاهات النمو الحضرى، وتوزيعاته فى مصر ، وذلك من خلال التعرف على الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر . وذلك فى ضوء متغيرى : النمو ، والتوزيع المكانى بالنسبة لعنصرى السكان ، والأنشطة ، ونحاول تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لهذين المتغيرين .

— ويتناول **الفصل الخامس** عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، من خلال تصور منظور شامل تتحدد فى ضوئه متغيرات رئيسية ، نعتمد عليها فى تحديد الوضع الحالى لمراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .

— ويعالج **الفصل السادس** درجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، فنبدؤه بتدارس العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته ، ثم نتناول الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى ، ونحدد المعايير التى استند إليها فى اختيار بعض مراكز النمو الحضرى كمراكز استقطاب ، ثم نتوصل إلى تحديد المراكز المختارة كمجال للدراسة الميدانية ، ونتعرض بعد ذلك لاجراءات العمل الميدانى ، وفى نهاية الفصل نحاول صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس .

● **أما الباب الثالث** (والأخير) فنخصصه « **لعرض نتائج الدراسة ، وإبراز إسهاماتها** » وينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول :

— يعرض **الفصل السابع** إلى استنتاجات الدراسة التى تتصل بعوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته ، وتتعلق بدرجته فى بعض مراكز النمو الحضرى ، وترتبط بالهجرة كمتغير رئيسى ، وتختص بالتصور العام للنمو الحضرى ، واستراتيجيته فى مصر .

— ويعالج **الفصل الثامن** السياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر ، وذلك من حيث المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ، والإسهامات السابقة فى وضع استراتيجية لها ، وما يقترحه الباحث فيما يتعلق بذلك .

— ويناقش **الفصل التاسع** (والأخير) مسألة الخريطة السسيواقتصادية الجغرافية

المقترحة للنمو الحضرى فى مصر ، وذلك فى ضوء المعايير اللازمة لتصور النمو الحضرى . ومن خلال المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية فى إطار من التحليل النقدى ، وننتهى فى هذا الفصل إلى تصور بدائل مختلفة لتلك الخريطة المقترحة للنمو الحضرى فى مصر .

وغنى عن البيان أن أية دراسة علمية ، تواجه **بمجموعة من الصعوبات** التى تحد من تحقيق هدفها كاملا وبصورة مرضية . ولقد تعرض الباحث — أثناء إجراء الدراسة — **لمثل هذه المحددات** Limitations التى يمكن إجمالها فى أربعة ، هى :

١ — **أنه** برغم كثرة ما كتب فى الموضوعات التى تتصل بنمط الحياة الحضرية ومشكلاتها **إلا أنه لا تتوافر — حتى الآن — دراسة قد تناولت ذات الموضوع** (الاستقطاب الحضرى) فعالجت أسسه النظرية ، وامتدت لتتعرف على تأثيراته الواقعية .

— وقد تغلب الباحث على هذه الصعوبة باعتماده على دراسات تكون إلى حد كبير لصيقه بالموضوع العام الذى نتدارس فى محيطه من ناحية ، وبمحاولته تطويع الأسس والاتجاهات النظرية التى تعرضت للموضوع ، للواقع المصرى من ناحية أخرى .

٢ — **القصور الشديد فى البيانات المتاحة** عن الظروف الواقعية لأقاليم جمهوريتنا بعامة ، وللمناطق الحضرية فيها بخاصة . وبالتالى ليس هناك قدر كاف من المعلومات التى تتصل بالعلاقات السسيواقتصادية بين هذه المناطق .

— وقد حاول الباحث مواجهة هذه الصعوبة عن طريق الجمع الذاتى للبيانات ، وذلك بإعداده استمارة الاستبيان ، وجمع البيانات من خلالها (برغم قصور هذه الطريقة وعدم قدرتها على جمع بيانات شاملة على مستوى الحيز ككل) .

٣ — **يحتاج** مثل هذا النوع من الدراسات ، إلى **عينة ذات حجم كبير — نسبيًا —** حتى تتضح درجة الاستقطاب التى يعانى منها المركز الحضرى ، فضلا عن أن التأثيرات الاجتماعية لهذه الظواهر لا تبدو واضحة الا من خلال أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يتعرضون لها .

— وبالرغم من أن حجم العينة كان صغيراً — نسبيًا — نظراً لظروف الدراسة ، وإمكانات الباحث الفرد إلا أننا قد حاولنا أن تكون العينة ممثلة تمثيلا صادقاً لمجتمع الدراسة .

٤ ــ أن المحاولات السابقة التى جرت لتصور استراتيجية النمو الحضرى فى مصر ، لم تزل فردية ، واجتهادية ، وفوق ذلك فايا منها لايعتمد ــ حتى الآن ــ على معيار واضح ومحدد تنبنى ــ الاستراتيجية ــ على أساسه .

ــ الأمر الذى حدا بالباحث إلى محاولة تحديد معيار ــ على الأقل ــ لتصور تلك الاستراتيجية .

وبالرغم من ذلك فقد حاول الباحث ــ قدر الطاقة ــ أن يتلافى هذه الصعوبات ويحصر دراسته فى إطار يقترب من الموضوعية العلمية .

. . . وبعد . . فإن الباحث يسعده أن يتوجه شاكراً ، ومقدراً لجميع من ساهم ــ وهم كثير ــ فى إخراجها بصورتها هذه، ويخص بالشكر منهم : الأستاذ الدكتور المرحوم أحمد الخشاب الذى كان ــ وسيظل دائماً ــ إستاذاً استمعت كثيراً لإرشاداته ، وأخاً أكبر رعانى دائماً بكل تشجيع واهتمام .

وكذلك أستاذى الجليل الدكتور مصطفى الخشاب الذى تولى الإشراف على هذه الدراسة من بعده ، وكان لإرشاداته القيمه أثر فعال فى إنجازها بصورتها هذه .

ويسعدنى أن أتوجه شاكراً لأستاذى الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم على ما أمدنى به من بيانات ومعلومات أساسية ، وكذلك التعديلات والتصحيحات التى أشار بها كى تنشر هذه الدراسة . كما أتوجه بالشكر إلى أستاذى الدكتور وفيق أشرف حسونه الخبير الأول فى التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى على ما قدم لى من أفكار أساسية فى هذا الموضوع .

وأتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد حسن فج النور الخبير الأول فى التخطيط الحضرى والإقليمى بالمعهد ، حيث أشرف بنفسه على المراحل الفنية فى الدراسة ، ولم يدخر وسعاً لمعاونتى فى كل وقت وحين .

كما أتقدم بشكرى العميق لزميلى الدكتور سالم عبد العزيز محمود خبير تخطيط التعليم بالمعهد على مابذله تجاهى من مجهود مخلص فى جمع بيانات هذه الدراسة بدقة و إتقان كاملين .
ولا يفوتنى أن أشكر السادة المسئولين عن مركز الحساب العلمى بجامعة القاهرة ، على ما بذلوه من جهد فى تجهيز بيانات الدراسة وإعدادها آليًا ، وبخاصة الأستاذ الدكتور عبد المنعم مهدى مدير المركز .

مدينة نصر سبتمبر ١٩٧٦ — **محمود فهمى الكردى**

الباب الأول

ظواهر الاستقطاب فى محيط النمو الحضرى

ويشمل

مقدمة :

استحوذت قضية النمو الحضرى ، على اهتمام كثير من العلماء والباحثين فى الدراسات الحضرية بعامة ، وفى الاجتماع الحضرى بخاصة . وقد زاد هذا الاهتمام فى الآونة الأخيرة بشكل واضح ، نظراً للزيادة الملحوظة فى سكان الحضر فى العالم ككل ، الأمر الذى تسبب فى ظهور عديد من المشكلات التى تستأهل الدراسة والبحث .

وقد أدى اتساع النمط الحضرى ، وظهور عديد من المدن ، والمراكز الحضرية إلى انبثاق مجموعات من الظواهر ذات الطبيعة الحضرية التى تؤثر مباشرة على درجة النمو الحضرى ، واتجاهه ، فى أى مجتمع من المجتمعات .

ويمثل **الاستقطاب الحضرى** **Urban Polarization** مجموعة من هذه الظواهر فى منطقة جغرافية محددة ، تتميز بخصائص معينة ، بشكل يكسبها خاصيتى « الجذب » و « التأثير » فى المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب) بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

وينجم عما تعانيه مثل هذه المنطقة من تركز فى السكان ، وتكدس فى الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) ، مجموعة من التأثيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والجغرافية ، والإدارية فى كل من مركز الاستقطاب ، وفى المنطقة (أو المناطق) المستقطبة على حد سواء .

وطبيعى ألا تنشأ ظواهر الاستقطاب الحضرى — وفق هذا المعنى فى فراغ وإنما هناك إطار عام أو محيط كلى يمكن دراسة هذه الظواهر من خلاله ، ذلك هو **النمو الحضرى** .
Urban Growth

فالاستقطاب الحضرى ينبثق عنه ، ويؤثر له ، ويؤثر فيه . ولذلك فإننا سوف نبدأ بمعالجة هذه الظواهر فى محيط النمو الحضرى .

ولن نتناول مسألة النمو الحضرى كقضية فى حد ذاتها ، وإنما سيكون ذلك مجرد مدخل ضرورى لمعالجة الموضوع الرئيسى وهو الاستقطاب الحضرى وتأثيراته الاجتماعية .

ولذلك أفردنا هذا **الباب** لمعالجة ظواهر الاستقطاب فى محيط النمو الحضرى وخصصنا **فصولا ثلاثة لذلك** .

– يتناول **الأول** منها : **اتجاهات التنظيم في مجال النمو الحضري** ، فنتعرض لأهم هذه الاتجاهات وأبرزها ، مثل : نظرية المكان المركزي ، ونظريات الموقع ، ونظرية أقطاب النمو (أو التنمية) ، واتجاه الأيكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال ، ثم فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري .

وفي الجزء الثاني من ذات الفصل نولى هذه النظريات والاتجاهات الفكرية تحليلا نقديًا ، يبرز منه رأى الباحث ، ويظهر .

– أما الفصل **الثاني** فنتناول فيه « **مفهوم الاستقطاب الحضري ، وعوامل نشأته** » ونصل بعد توضيح المفهوم ، إلى تعريف إجرائي له نستخدمه في هذه الدراسة ، ونتعرض لأشكال الاستقطاب الحضري ونحدد صورته العامة ، ونتناول مستوياته المختلفة ، ثم نعالج بشيء من التفصيل عوامل نشأة الاستقطاب الحضري ، فنصنفها إلى مجموعات تضم كل واحدة منها عنصراً أساسيًا يدور حوله الاستقطاب .

وننتهي في هذا الفصل إلى مجرد صياغة **للفرض الأول** من فروض الدراسة ، وذلك حتى تكون الفروض – التي ستختبرها الدراسة منبثقة عن الإطار النظري ونابعة منه ، وليست منفصلة – أو بمنأى – عنه .

– وفي الفصل **الثالث** نحاول التعرف على « **مؤشرات الاستقطاب الحضري ومقاييسه** » ونبدأ ذلك بتحديد الشروط اللازمة لنشأة الاستقطاب ، ونتعرف على مراحله المختلفة ثم نتناول بالتفصيل مؤشراته المختلفة ، ونصل بذلك إلى مجموعة من المقاييس التي يمكن استخدامها في هذا المجال .

ويعدنا هذا الفصل أيضاً في نهايته بصياغة **للفرض الثاني** بشكل يتسق مع الموضوع الرئيسي للفصل .

الفصل الأول

اتجاهات التنظير فى مجال النمو الحضرى وتحليل نقدى لها

نتعرض فى هذا الفصل لتوضيح أهم الاتجاهات النظرية التى قيلت فى مسألة النمو الحضرى ، ثم نناقشها فى إطار من التحليل النقدى لهذه الاتجاهات .

ونهدف من خلال محاولتنا تلك ، أن نصل إلى تحديد طبيعة عملية النمو الحضرى ، حيث هى الإطار الفكرى الذى نتحرك داخله فى عرضنا لموضوع الاستقطاب الحضرى .

وينقسم هذا الفصل إلى جزءين رئيسيين هما :

الدعائم الرئيسية لبعض نظريات فى النمو الحضرى مثل[1] :

(ا) نظرية المكان المركزى

(ب) نظريات الموقع

(حـ) نظرية أقطاب النمو (أو التنمية)

(د) اتجاه الأيكولوجيا البشرية

(هـ) نظرية وسائل الاتصال

(و) فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى

تحليل نقدى للاتجاهات النظرية :

ويتحدد إطار التحليل فى النقاط الرئيسية التالية :

(ا) العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة (الركائز ، العوامل ، المؤشرات ، التأثيرات ، المشكلات) .

---

(١) تجدر الإشارة مبدئياً إلى أن كل هذه النظريات (باستثناء اتجاه الايكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال) تقع تماماً فى مجال الاقتصاد الحضرى وذلك نظراً لطبيعتها من ناحية ، ولتخصص من تناولوها من ناحية أخرى .

(ب) الإشارة إلى بعض الملاحظات فى كل نظرية أو اتجاه .

(حـ) تحديد عناصر الاتفاق (الالتقاء) ، ومجالات الاختلاف (التعارض) بين الاتجاهات النظرية .

(د) دراسة مسألة الاتفاق على نظرية موحدة فى كل اتجاه نظرى من ناحية . وتوافر نظرية متكاملة فى مسألة النمو الحضرى ككل من ناحية أخرى .

(هـ) تصور علاقة ظواهر الاستقطاب بقضية النمو الحضرى .

وفيما يلى سوف نفصل القول فى هذين الجزئين :

١ ـ الدعائم الرئيسية لبعض نظريات فى النمو الحضرى

فى محاولتنا لدراسة ظواهر الاستقطاب من خلال عملية النمو الحضرى واتجاهاته (وهو الهدف من وراء هذا الباب) يصح لنا ان نبدأ بعرض موجز وعام لما لاقاه هذا المجال من محاولات عديدة ، لصوغ نظرية ، أو اتجاه فكرى موحد لمسألة النمو الحضرى .

ولهذا فسوف نخصص الجزء الأول من هذا الفصل لعرض النقاط الرئيسية ، فى بعض النظريات والأفكار المتصلة بموضوعنا وذلك مثل : نظارية المكان المركزى ، ونظريات الموقع ، ونظرية أقطاب النمو (أو التنمية) ، واتجاه الإيكولوجيا البشرية ، ونظرية وسائل الاتصال ، وفكرة الحجم الامثل الحضرى .

١/١ نظرية المكان المركزى : Central Place

صيغت هذه النظرية سنة ١٩٣٣ على يد العالم الألمانى والتركر يستالر Walter Christaller باعتبارها نظرية « استنتاجية عامة » ، صممت أساساً لتحديد حجم ، وعدد ، وتوزيع المدن ، وقد ساعدت الصياغة العامة للنظرية على إمكانية تطبيقها على مسائل التجارة الحضرية ومؤسساتها [١] . وحتى عام ١٩٦٠ كانت نظرية المكان المركزى لم تزل هى

---

(١) -- Berry, B.J.; "Cities as systems within systems of cities" In Leahy W., Mckee D. and Dean R., (ed.) Urban Economics : Theory, Development and Planning, The Free Press, N.Y., 1970, pp. 162-163.

— ربما — النظرية الوحيدة، التي طورت وأصبحت مقبولة لدى معظم المشتغلين في هذا الميدان والذين يهتمون — أساسًا — بتدارس انساق المدن ، ونموها .

والمكان المركزى — وفق إطار هذه النظرية — يعنى به ابتداء « **المركز الحضرى** «Urban Center» . وقد اهتمت هذه النظرية أساسًا بعملية احصاء لهذه المراكز الحضرية بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظرية ، وجدناها مركبة من سلسلة من التوكيدات ، والمفهومات ، والنتائج المنطقية لما يمكن أن نسميه « **بالترتيب التسلسلى لمراكز العمران** »، وذلك وفقا لوظائفها ، فكانت هناك مثلا : القرية الصغيرة Hamlet، والقرية Village ، والبلدة Town، والمدينة City . وقد ارتبط هذا الترتيب أساسًا بمناطق السرق ، وشبكة المواصلات .

وفى الآونة الحديثة ظهرت إمكانيات جديدة لاستخدام هذه النظرية ، فهى تفيد فى فهم الهيكل المكانى الجزئى ، وكذا مشروعات الخدمات (سواء توطنت هذه المشروعات فى ذات المركز الحضرى ، أوفى مركز حضرى آخر) .

ويمكننا أن نوضح فى الفقرة التالية محتوى هذه النظرية بشكل يعطينا فكرة عامة عن مفهوماتها ، وعلاقاتها ، ونتائجها[1] .

(ا) مفهومات النظرية ، ومصطلحاتها المستخدمة :

— المكان المركزى .

— السلعة المركزية .

— الإقليم « المتمم » Complementary Region

(ب) علاقات محددة لما يلى :

— التفاوتات فى سعر السلع المركزية .

— السلوك الواضح التطرف، فى توزيع السلع واستهلاكها .

---

(١) — Berry, B., and Garrison W.; „Recent Developments of Central Place Theory", In Leahy W., and others Ibid, pp. 118 - 119.

— الحدود الداخلية ، والخارجية لمدى المساحات التى تغطيها السلع المركزية المباعة .

— الارتباطات بين عدد السلع المباعة من المكان المركزى ، وسكان هذا المكان .

(حـ) الإطار الذى يضم تلك المفهومات والمصطلحات المستخدمة ، وكذا العلاقات النوعية (وذلك بافتراض أساسى يذهب إلى وجود توزيع متجانس للقوة الشرائية فى كل مناطق الإقليم) ويصف الإطار فى الوقت ذاته تنظيمات « المكان المركزى » ، «والإقليم المتمم » وتظهر ملامح هذا الإطار بإيجاز فيما يلى :

— وجود مناطق السوق فى شكل مسدس الزوايا والأضلاع Hexagonal يستوعب أية مجموعة من السلع المركزية .

— تداخل مجموعات من مناطق السوق السداسية الشكل وتشابكها بعضها ببعض ويحدث ذلك فى حالة تقسيم منطقة السوق الكبرى إلى مناطق أخرى أصغر (تأخذ نفس الشكل السداسى) وتزود بمجموعات أخرى من السلع المركزية . وهذه المناطق الصغرى تتداخل أيضاً وتتشابك مع المناطق الأخرى الأكبر . . وهكذا . .

— طرق (أو مسالك) المواصلات التى تخدم هذا النسق من المدن .

وفى إطار هذه النظرية أيضاً قدم لنا أوجست لوش[1] August Lösch — العالم الألمانى — إسهاماً جديداً يمكن اعتباراً تعديلا فى مضمون نظرية المكان المركزى . ويتلخص فى النقاط الثلاث التالية :

(ا) تحديد إطار واضح لجانبين أساسين هما :

— نشأة مراكز الطلب على السلع ، على مستوى مناطق الإقليم ككل .

— التحقق من أن الإقليم « المتمم » — ذا الشكل السداسى — هو أفضل الأشكال التى تتوزع فيها القوة الشرائية على الاقليم بالتساوى .

(ب) الاتفاق على وجود صلات واضحة لتسهيل طرق المواصلات بين المدن ، والمكان المركزى المتصور .

(١) — Ibid., p. 119.

(ﺣ) مراعاة الامتداد المتوقع للمكان المركزى، والذى يأخذ – فى الغالب وليس بالضرورة مساحات متساوية تقريبًا حول هذا المكان المركزى تتداخل هى أيضًا ، فى ذلك بالإقليم « المتمم » ذو الشكل السداسى .

وقد افترض « لوش » فى النسق الذى تبناه لتعديل النظرية ، الآتى :

١ – إن حركة المستهلك – داخل هذا المكان المركزى – يجب أن تكون فى حدها الأدنى .

٢ – أنه ليست هناك أرباح إضافية يمكن أن تحققها المنشأة (مصنع أو شركة) .

٣ – إن الترتيب التسلسلى للمراكز الحضرية يمكن أن يخلق نسقاً أو ترتيباً طبقياً داخل كل مركز ، وبخاصة فى مكانه المركزى ، وينبع هذا الترتيب التسلسلى أساساً – كما سبق أن أوضح « كريستالر » – من السلع المركزية (مناطق السوق)، وشبكة الموصلات القائمة .

وتعرض كل من Harper & Row [(١)] إلى ذات النظرية ، ولكن من زاوية أخرى تتعلق بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرض لها « المكان المركزى » فى النمط الحضرى . فقد حاولا تحديد مجموعة المتغيرات التى تسهم فى خلق هذه المشكلات مثل : مساحة المكان ، وامتداداته المتوقعة ، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المكان والإقليم « الأكبر » ، وسكان هذا المكان وخصائصهم (المهنة ، والتعليم ، والطبقة .... إلخ) .

كما تعرضا لنوعية المشكلات التى تظهر فى هذا المكان المركزى والتى من أهمها : انحراف الأحداث ، وزيادة نسبة الجرائم ، والتمييز الطبقى ، وتكدس المساكن .

---

(١) — Rarper, and Kow; „The Metropolis : Its people, politics and economic life", in Journal of the American Institute of Planners (AIP), Vol. XXXII, No. 4 July, 1966, p. 249.

٢/١ نظريات الموقع : Location

لا يصح أن ننكر بحق، دور العالم الألماني فون تيونن Von Thünen فى محاولته لتحليل فكرة الموقع ، رغم كلاسيكيتها (وسوف نستأنس بفكرته أثناء سياق عرض النظرية) ، إلا أنه يمكن القول بأن العالم الألماني – أيضاً – الفريد فيبر Alfred Weber هو المؤسس الأول لنظرية تكاد تكون شاملة فى الموقع .

وحاول « فيبر » أن يعتمد – فى بناء نظريته – على مجموعة الأسس العامة التى يمكن استقراؤها من خلال التطور التاريخى ذاته . أى أنه حاول أن يشكل نظرية تتفق والتحولات البنائية للموقع . ولذلك فقد تحدد منهج « فيبر »، فى البحث عن القوى التى تمارس تأثيرها على المنطقة المتخلفة ، والتى يقيم فيها مجموعة من البشر ويعيشون فى ظل نسق اقتصادى منعزل (مغلق) .

وفى ضوء هذا الافتراض تصور أن هناك خمس طبقات Strata [1] تطورية، تتميز إليها المنطقة بحيث تمثل الأبنية الموقعية لهذه المنطقة . وتتضح الطبقات مما يلى : (موضحة بالشكل رقم (١) .

(١) المنطقة الزراعية :

وهى الأساس الجغرافى لبقية الطبقات وتتحدد وظيفتها فى إنتاج المواد الضرورية للمعيشة .

(٢) المنطقة الصناعية الأولية :

وهى المنطقة التى تزود بإنتاجها المنطقة الزراعية السالفة .

---

(١) — Isard, Walter; "Location and space Economy", The Technology Press of Massachusetts Institute of Technology, Second Edition, N.Y.. 1960, pp. 28 - 29.

(٣) المنطقة الصناعية الثانوية :

وهى تتكون من عدة مناطق — أو طبقات — فرعية . تكون أولها هى الأكثر قرباً من المنطقة السالفة ، وتتدرج من الكبر إلى الصغر . وهكذا . ويمكن النظر إلى المناطق الثلاث السابقة باعتبارها جوهر النسق الاقتصادى للموقع ككل .



شكل رقم (١) يوضح مناطق
(أو طبقات) الموقع عند « ألفريد فيبر »

(٤) منطقة التنظيم المركزى :

وهى منطقة تعد بطبيعتها مستقلة تماماً عن المناطق الثلاث السالفة . وتتكون من الأعمال ، والوظائف ، وجهات الإدارة .

(٥) المنطقة التابعة المركزية :

وهى منطقة تكونت وفق روابط وعلاقات نبعت من منطقة التنظيم المركزى السالفة بحيث تساعدها على تحقيق أغراضها .

وأساساً ، يفترض « فيبر » وجود علاقات تبادلية بين هذه المناطق (أو الطبقات) بعضها ببعض بشكل مؤثر وفعال .

وغنى عن البيان أن مشكلة الموقع التى تواجه منشأة فردية أقل تعقيداً بكثير ، من المشكلة العامة للموقع التى ترتبط أساساً بالأنشطة الاقتصادية للحيز Space وذلك من حيث احتياجها إلى تحديد مواقع الإنتاج ، والتدفقات بين الأقاليم ..... Inter-Regional Flows التى تتعلق بالمدخلات ، والمخرجات فى نفس الوقت .

وهناك علماء كثيرون حاولوا الإسهام فى بناء نظرية الموقع [1] ، نذكر منهم على سبيل المثال الآتى [2] .

فون تيونن : الذى حدد إطار نظريته سنة ١٨٢٦ فى ضوء فكرة تنبنى على تصور المعيشة فى دولة مغلقة أو معزولة Isolated State هى عبارة عن مدينة واحدة . ويفترض فى نظريته أيضاً . أن مناخ المنطقة متماثل . وأراضيها ذات خصوبة وطبوغرافية واحدة ، وأن النشاط الزراعى هو النشاط الوحيد . وأن تسهيلات النقل والموصلات واحدة داخل الحيز . ثم يرتب « تيونن » مناطق الموقع — كما سبق أن رتبها فيبر — بادئاً بمنطقة لزراعة الخضر وإنتاج اللبن ، ثم يتدرج إلى أن ينتهى إلى المنطقة السادسة وهى ذات طبيعة وعرة

---

(١) سوف نكتفى هنا بذكر الملامح الرئيسية لكل نظرية من خلال افكار صاحبها ، على أن نقوم بالتحليل النقدى لكل ، مع ربطها بالنظريات الأخرى للنمو الحضرى ، فى نهاية هذا الجزء من ذلك الفصل .

(٢) محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الإقليمى ، وأساليبه التحليلية ، مذكرة خارجية رقم (١٠٤٠) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٣ ، ص ص ٣٩ — ٥٢

تفصل بين هذه الدولة الافتراضية ، والعالم الخارجى . وتدخل هذه النظرية ضمن **مجموعة نظريات الموقع ذى التكلفة الدنيا .**

أوجست لوش : وتتبنى فكرته – التى عرضها سنة ١٩٥٤ – على مجموعة من الفروض النظرية التى تذهب إلى التماثل فى توزيع المواد الخام على جميع أجزاء الحيز المتاح ، وكذا فى توزيع السكان على هذا الحيز ، وتوافر وسائل النقل والمواصلات ، وتطابق أذواق المستهلكين ويذهب لوش إلى القول بأن المواقع الصناعية ، تتحدد عندما يتحقق التوازن العام ، وهذا التوازن يحدث بفعل رغبة المنتجين فى تعظيم أرباحهم ، ورغبة المستهلكين فى تعظيم استفادتهم ذلك من ناحية وبفعل زيادة عدد المنتجين أنفسهم بشكل يسمح لهم بالتنافس فى حدود الحيز المتاح من ناحية أخرى . الأمر الذى يؤدى إلى اختفاء الأرباح غير العادية . وتندرج هذه النظرية ضمن **مجموعة نظريات الموقع المعظم للربح .**

ملفن جرينهت : ويرى أن تحديد الموقع يرتبط أساسا بظروف التوازن (كما سبق أن أوضح لوش) وقد افترض أنه فى ظل وجود اقتصاد متقدم ، يمكن اختراع (أوتوفير) سلعة (أو القيام بأى تجديد - Innovation) يسعى المنتجون بإصرار إلى تحديد منطقة تسويقها . وأن كل منتج جديد سوف يحاول أن يتوطن فى ذلك الموقع الذى يسمح له بإمداد العدد اللازم من المستهلكين لتعظيم الربح بأقل حد ممكن من التكاليف الكلية. وتقع هذه النظرية ضمن **مجموعة نظريات التواقف أو الترابط .**

لفيبير[١] **Lefeber** : وكان إسهامه الأساسى هو ما حاوله من إدخـــال عنصر « النقل » إلى مجال نظرية الموقع . وهو فى ذلك لا يعتبر امتدادا لأفكار لوش ، رايسارد . . . Isard ، بل هو ينتقدهما على افتراضهما بتوافر وسائل النقل وتماثلها بين مناطق الحيز ووجودها بمعدلات منتظمة . وفرق « لفيبير » بين نوعين من العوامل التى تسهم فى عملية اختيار الموقع وأطلق عليهما : **قابلية النقل** « Transportable » ، «**وعدم قابلية النقل** Non-Transportable

---

(١) Richardson H., Regional Economics : Location Theory, Urban Structure and Regional Change", Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, pp. 111-112.

٣/١ نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) : Growth (or Development) Poles

من اللافت للنظر أن التغير، والنمو لا يظهران — سواء فى الدول المتخلفة أو المتقدمة — فى كل مكان ، وفى وقت واحد . إنما الأمر لا يخرج عن أن النمو يظهر و يتضح فى « نقط » أو « مواقع » محددة ، وينتشر من خلال قنوات مختلفة ، وبدرجة كثافة معينة ، بحيث يترك ذلك كله تأثيرات كلية على الاقتصاد القومى .

تلك « النقط » أو « المواقع » — وما يتصل بها — هى ما نقصده بأقطاب النمو (أو التنمية)[1] .

ويعد فرانسوا « بيرو » F. Perroux هو أول من وضع دعائم هذه النظرية ، فى سنة ١٩٥٥ فى مقال نشر له فى ذات السنة .

واستخدم هذا التعبير (أقطاب النمو Pole de Croissance) فيما بعد ذلك ، فى الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو فى مجاله الإقليمى ، أو القطاعى .

ويتلخص جوهر هذه النظرية فى وجود منطقة — أو أكثر — من مناطق الدولة ، تتمتع بميزات معينة ، اقتصادية ، واجتماعية ، وجغرافية تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى ، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما .

ويذهب « بيرو » إلى أن تنمية ذلك القطب (أو المحور) تؤثر على تنمية المناطق التى تقع فى نطاق نفوذه (أو تأثيره) . ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وفى طريقة تأديتها لوظائفها .

ويطلق البرت هيرشمان[2] A. Hirschman على أقطاب النمو تعبيراً مشابهاً — إلى حد ما — فى المعنى وهو « نقط النمو Growing Points » ويقصد بها تلك

---

(١) — Perroux, F.; „Note on the concept of Growth Pole", (Translated by linda Gates and Anne Maria Mc Dermott), in McKee D., Dean R., Leahy W.; (ed.), Regional Economics: Theory and Practice, The Free Press, N.Y., 1970, p. 94.

(٢) — Hirschman, A., „Interregional and International Transmission of Economic Growth", in Friedmann J., and Alonso W., Regional Development and Planning, The M.I.T. Press, U.S. 1964, pp. 623 - 624.

المناطق التى تظهر فيها قوى ، لها تأثير خاص على عملية التركيز المكانى للنمو الاقتصادى فى الدولة . ويصحب ظهور هذه « النقط » انبثاق ظاهرة « النمو غير المتوازن » سواء بين الدولة وغيرها من الدول ، أو بين الإقليم وجيرانه ؛ أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد .

ولذلك فإنه من الضرورى لدراسة هذه النقط أن نبحث فى العوامل أو القوى التى أثرت فى ظهورها .

وترتبط فكرة « أقطاب النمو » — من حيث عوامل نشوئها ، وطبيعتها ، وتأثيراتها — بمسألة تحديد الحيز الاقتصادى والاجتماعى للإقليم . فعن طريق التعرف على طبيعة ؛ ونوعية ، وحجم العلاقات ، والتشابكات ، والتدفقات Flows بين أقطاب أو نقط النمو هذه ، يمكننا التوصل إلى تحديد الحيز المناسب للإقليم .

ويميز (1) L. Davin بين نوعين أو نمطين من أقطاب النمو هما :

قطب النمو الفعال (النشط) : Active Pole

ويعرفه بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التى تمارس تأثيراتها على المناطق المجاورة ، من خلال سلسلة من ردود الفعل الناجمة عما أصاب هذه المنطقة (التى ظهر بها القطب) من تطور تكنولوجى .

قطب النمو الكامن : Potential Pole

ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة فى المناطق التى استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية ، أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته . وتبقى الخطوة الأساسية لتحويل قطب النمو من الطور الكامن ، إلى الدور النشط ، محددة البحث عن أولويات أو أفضليات هذا القطب الكامن من حيث نوعية الصناعات اللازمة له .

ويلعب الهيكل الصناعى القائم فى منطقة « القطب » دوراً أساسياً فى تنشيط هذه المنطقة وتوظيفها وبخاصة فى ذلك النوع من الصناعات الذى يطلق عليه « **الصناعات**

---

(١) — Davin, Louis E. „Economie Regionale et Croissance", M-th Genin, Paris, Paris, 1964, pp. 54 - 58.

القائدة (أو الرائدة)[١] Key Industries والتي كثيراً ما تتجاوز تأثيراتها نطاق المنطقة أو الإقليم القائمة فيه ، لتصبح مؤثرة على الاقتصاد القومي ككل (أكثر من تأثيرها على الاقتصاد الإقليمي) .

ولما كانت أية صناعة جديدة — على ألا تكون قائدة أو رائدة — تعد مدخلا لصناعة أخرى ، فقد بات من الخطأ تقدير أو حساب عائد كل صناعة على حدة ، وفعالية ذلك العائد في الاقتصاد الإقليمي أو القومي . وإنما يستلزم الأمر دراسة العلاقات والتشابكات بين منتجات الصناعات ، وعوائدها لتصل في النهاية إلى المخرج الكلي « لمجموعة الصناعات » القائمة في قطب النمو .

ونظراً لأن كل توازن اقتصادي ديناميكي ، مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضاً ، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأول ، يرتد بالضرورة في الثاني . بمعنى أن التجديدات الفنية والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلا ، تنعكس دون شك على العلاقات الاجتماعية القائمة ، وتظهر تأثيراتها في الأنساق والنظم الاجتماعية السائدة .

٤/١ اتجاه الإيكولوجيا البشرية : Human Ecology

اتسمت معظم النظريات ، والاتجاهات التي وردت في تفسير مسألة النمو الحضري ، بالميل نحو التبسيط الشديد ، فليس حقيقياً تماماً النظر إلى المدينة — (أو المركز الحضري) — على أنها فقط : هيكل اقتصادي ، أو أنها بناء فيزيقي ، أو شكل معماري ، أو وحدة إدارية . بل هي — أي المدينة — كل ذلك . . وفوقه ، هي : نظام اجتماعي[٢] .

وقد لعبت التفسيرات السسيولوجية دوراً هاماً في رسم إطار الاتجاه الإيكولوجي البشري المتصل بقضية النمو الحضري .

ويمكن مبدئياً تحديد مجال الإيكولوجيا البشرية في هذا الصدد بأنه عبارة عن **« دراسة أنماط تحركات واستيطان السكان في منطقة ما ، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية ، والاجتماعية ، والثقافية » .**

(١) — Perroux, F.; Op. Cit, pp. 95 - 100

(٢) — Richardson H.W.; Op. Cit., p. 170.

وتعد المدينة (أو المركز الحضرى) — وفق هذا المعنى — فى نظر علماء الإيكولوجيا البشرية ، بيئة طبيعية بحيث تظهر تنميتها قوى المنافسة الاقتصادية (مقابل المنافسة البيولوجية فى عالم الحيوان) . وقد استحث الصراع ، من أجل البقاء ، السكان لكى يتجمعوا فى مجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة ، لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة .

نصل إلى جوهر هذا الاتجاه — الذى لم يصغ حتى الآن فى نظرية محددة المعالم — إذا تدارسنا حركة هؤلاء السكان ، وعلاقتهم ببيئتهم من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفيزيقية . وإذا انتهينا إلى أن هذه الحركة ، وتلك العلاقة يمكن اعتبارها من العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها ، وعلى النمو الحضرى للمنطقة بصفة عامة .

وقد برز أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجى البشرى من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية ، أو من بين المحدثين فى هذا الاتجاه أمثال : "Duncan & Schnore & Gibbs & Martin" وسواء كانوا هؤلاء أو أولئك ، فإنه يمكن القول ، أنهم جميعاً قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا وتخصصوا فى هذا المجال ، وبخاصة : فون ثيونن ، ولوش .

وقد خرج كل من « دنكان » و « شنور » بمفهوم جديد فى هذا المجال أطلقا عليه « **المركب الإيكولوجى** "Ecological Complex"[1] ويتشكل هذا المركب **من أربعة مكونات رئيسية هى : البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعى ، والمستوى التكنولوجى** . ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهى فى علاقات تبادلية ، بحيث يؤدى التغير فى إحداها إلى التعديل فى الأخريات .

وبالرغم من أن ذلك المركب الحضارى بمكوناته الأربعة يمكن استخدامه فى مجالات أخرى غير المجال الحضرى ، وبالرغم من أن هذه المكونات ذاتها تحتاج إلى تحديد ،

---

(١) Sjoberg, G.: "Theory and Research in Uaban Socioloy", In Hauser P.M. and Schnore L.E., The Study of Urbanization, Third Printing, John Wiely and Sons, Inc., N.Y., 1967, P. 165.

إلا أن ذلك يعتبر إطاراً مقبولا لتفسير ظاهرة النمو الحضرى من خلاله . من وجهة نظر الإيكولوجيا البشرية .

ويحاول موريس[1] R.N. Morris فى كتابه علم الاجتماع الحضرى ، حصر عدد من العمليات الإيكولوجية التى تتم داخل المدينة أو المركز الحضرى ويحددها فى ثلاث :

١ — التركيز ، وعدم التركيز :

وتظهر هذه العملية (بصورتيها) نتيجة للتفاوتات فى توزيع السكان على حيز الدولة . وهذه التفاوتات ناجمة عن عاملين أساسيين هما :

— الاختلاف فى معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد ، ووفيات) بين المناطق بعضها وبعض .

— عدم الاتساق فى أحجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الدولة الواحدة وأقاليمها الحضرية .

٢ — المركزية ، واللامركزية :

ويشير هذان التعبيران إلى زيادة (أو نقص) سيطرة المدينة أو مكانها المركزى ، على مجال إقليم المدينة الكبرى Metropolitan Area وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات المتاحة للإقليم .

فبينما يشير « التركيز » إلى عنصر السكان ، ترتبط « المركزية » بمواقع الصناعة ، والتجارة وبالتحديد فى المراحل التى تنمو فيها المدينة وتتسع ، لتنتقل المصانع ، والمتاجر ، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة .

٣ — التوسع (الاقتحام) Invasion والتراجع (الانسحاب) Retreat

وتحدث هاتان العمليتان عندما يكون هناك انفصال بين القاطنين فى المركز الحضرى ، وأماكن صناعتهم أو تجارتهم أو بين القاطنين أنفسهم بعضهم وبعض .

(١) — Morris, R.N.; "Urban Sociology", Frederick A. Preager Publishers, N.Y., 1968 pp. 101 - 102.

ويشير التوسع (الاقتحام) – كعملية إيكولوجية – إلى وصول عدة جماعات ، ذات اتجاهات طبقية متباينة ، إلى منطقة ما للمرة الأولى بهدف العمل والربح . وذلك بافتراض توافر مصادر ثروة كافية فى هذه المنطقة .

أما التراجع (أو الانسحاب) فيعنى به الحركة التدريجية التى يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم لكى ينتقلوا خارج منطقة سكناهم ، أو منطقة عملهم ، أو الاثنين معاً سواء تم ذلك فى نفس الإقليم أو فى خارجه . وليس من الضرورى أن يعقب الاقتحام انسحاباً فى ذات الوقت .

٥/١ نظرية وسائل الاتصال : Communication

يحلل كثير من السسيولوجيين ، المدينة والظواهر المتصلة بها فى ضوء فكرة التفاعل البشرى ، والعلاقات بين الأفراد . فمثلا نجد «ماير»[1] R.L. Meier وقد تصور المدينة من خلال هذا التفاعل فالنقل ، والاتصالات – فى نظره – ما هى إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشرى .

إن السبب الرئيسى لنمو المركز الحضرى واتساعه (أو امتداده) يتمثل فى سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد ، وفى يسر الانتقال – النسبى – من مكان لآخر . ولكن النمو الحضرى لم يحدث هكذا بشكل مطرد ، بل إن اتجاهات التقدم الفنى لوسائل الاتصال ، وهيكل النقل وما ترتب على ذلك من احتقان فى نظام المواصلات بالمدينة . . كل ذلك ساهم فى خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذى يتم بين الأفراد داخل المركز الحضرى ذاته أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى . الأمر الذى يمكن معه فى النهاية القول بأن النمو الحضرى يفسر ذاته فى ضوء نسبة (أو معدل) وسائل الاتصال المتاحة فى المركز الحضرى .

ويؤكد « ماير » أن « **نظام الاتصالات** » يمكن اعتباره أساساً مقبولا لبناء نظرية فى النمو الحضرى ، وقد وضع افتراضه الأساسى هكذا : « أن هيكل وسائل الاتصال هو أفضل الأسس لتقييم ثقافة المدينة . وتنعكس هذه الثقافة على كل مناشط المدينة فهى

---

(١) Richardson H.W.; Op. Cit., p. 175.

تظهر في مكان العمل ، وفى سوق المدينة ، وفى المؤسسات التعليمية ، وفى أماكن الترويح .. إلخ » .

وحرى بنا هنا أن نؤكد أن وسائل الاتصال هذه ينبغي أن تكون عامة ، وليست خاصة أو شخصية . وذلك حتى يكون لها تأثير أشمل فى تحديد الأنماط الثقافية للمركز الحضرى ، وفى تشكيل امتداداته ، واحتمالات نموه .

وقد حاول البعض التركيز على دور **وسائل الاتصال الجمعي**[١] Mass Communication وتحديد وظيفتها فى عملية النمو الحضرى . فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملا للحياة الحضرية ، وبدونها لا يمكن تصور المناشط الحضرية وهى تقوم بوظائفها المحددة لها . وينظر إليها معظم السسيولوجيين باعتبارها انعكاساً لمجموعة من الخصائص التى تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية .

وحتى يمكن لوسائل الاتصال الجمعي ممارسة وظيفتها فى تشكيل معالم النمو الحضرى للمنطقة التى تتوافر فيها ، هناك مجموعة من **الاشتراطات أو المتطلبات** التى ينبغي أن تتميز بها هذه الوسائل فى النمط الحضرى . . **وأهمها ما يلى**[٢] .

١ — المجال أو مدى التغطية Coverage :

فهو بالتأكيد يتسع عما كان عليه بدون استخدام هذه الوسائل .

٢ — التماثل ، أو التشاكل :

فمن الملاحظ أن هناك تنوعاً فى هذه الوسائل ، فمنها السمعية ، ومنها البصرية .

٣ — السرعة :

ويرتبط هذا العنصر بالتغير المستمر والسريع فى الأحداث ومدى كفاءة ملاحقتها .

٤ — الانتظام :

فبعضها مرتبط بساعة معينة ، والآخر يومى ، والثالث أسبوعى . . . وهكذا .

---

(١) — Boskoff, Alvin; „The Sociology of Urban Regions", Second Edition, Appleton - Century - Crofts, N.Y, 1970, p. 292.

(٢) — Ibid, pp. 292 - 294.

٥ – الإتاحة خلال وقت الفراغ :

ويظهر ذلك من مدى كفاءة توفير هذه الوسائل خلال فترات الأجازات والراحات .

٦ – التأثير :

ينبغي أن يكون هناك تأثير ملموس أو محسوس حتى لا يقابل بمقاومة من الفرد .

٧ – تنوع التأثيرات :

ويرجع ذلك إلى تنوع الوسائل ذاتها مع ضرورة رسم خطة للتأثير بكل .

إن كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن ، والمراكز الحضرية الأخرى لا تتوقف **فقط** على النمط الفيزيقي للمنطقة ، بل ترجع **أيضاً** إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها أو بمعنى آخر يمكن القول بأن كفاءة هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته « **بنقط التقاء وسائل الاتصال**[1] Communications Nodes » .

وقد ميز « فيبر M.M. Webber » بين مفهومين فى هذا المجال هما : **الأماكن الحضرية** Urban Places ويقصرها على المناطق الحضرية ذات التأثير المحلى المحدود ، **والعوالم الحضرية غير محدودة المكان** Non-Place Urban Realms ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود ، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات : الإقليمية ، والقومية ، والعالمية .

ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساسى لنظرية وسائل الاتصال فى مجال النمو الحضرى . إذ أن المدن التى تتسم بدرجة عظمى من الاتصالات « بالعوالم الحضرية » الأخرى ، والتى تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال ، تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من تلك المدن التى تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذى لا يتجاوز مجال المدينة ذاتها .

ومن خلال ذلك حاول « فيبر » أن يصنف المجتمعات الحضرية إلى نمطين : يتسم أولهما « **بتفاعل محدود** » ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة **الكبرى فقط** ،

---

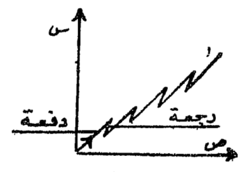
(١) – Richardson H.W; Op. Cit, p. 314.

ويمتد الثانى من خلال « **منظور أشمل** » ليضم كل مناطق الدولة بل ويتعداها إلى خارجها ، وينتج ذلك عن التقدم فى أنماط الاتصال ، ووسائل المواصلات[١] .

٩/١ فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى : The Optimum Size of Urban Center

ويعتبر كثير من المهتمين بالدراسات الحضرية أن مسألة « حجم المركز الحضرى » هى المحور الذى تدور فى فلكه معظم قضايا هذا المجال . فهناك علاقة تبادلية بين حجم المركز ، والنمو الحضرى فيه ، ذلك بالرغم مما تأخذه تفسيرات هذه العلاقة من أشكال واتجاهات مختلفة .

واعتماداً على الاتجاه الذى يذهب إلى أن التغييرات التكنولوجية فى الصناعة ، هى المصاحبة دائماً لنمو المناطق الحضرية الكبرى ، وهى تعتبر فى الوقت ذاته معوقاً لنمو المناطق الأخرى الصغرى ... يمكن تبنى الافتراض الذى يطلق عليه : « **تأثير الدفعة الارتجاعية**[٢] Ratchet Effect وقد نبعت أصول هذا الافتراض من خلال نظرية الدفعة الكبرى Big Push فى التنمية والتى تتلخص فى أنه عن طريق القيام بمجهودات ودفعات أكبر ، يمكن أن تصل الدولة المتخلفة إلى تحقيق ارتفاع فى الدخل الفردى يزيد عن معدل النمو فى عدد السكان .



شكل رقم (٢) يوضح تأثير الدفعة الارتجاعية

ولكن ما يحدث واقعياً هو أن المحصلة النهائية لمعدل نمو السكان قد تفرق هذه الدفعات وتتجاوز معدل الدخل الفردى . وحينئذ يمكن القول بأنه قد حدثت دفعة ارتجاعية

(١) — Ibid., p. 315.
(٢) — Ibid., pp. 176 - 177.

أى دورة فى النمو تليها رجعة ، ثم دورة – أخرى تليها رجعة ثانية . . . وهكذا[١] (موضحة صورة هذا التأثير بالشكل) .

وبافتراض صدق هذا التصور النظرى ، وبإمكانية استخدامه فى تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضرى ، يمكن القول بأن المدن التى تصل إلى حد أدنى من النمو نادراً ما تضمحل بل تثبت ، فى حين أن المدن التى تتجاوز هذا الحد – بالرغم من الرجعات التى تتعرض لها – يمكن أن تواصل نموها دون قيود . فمعدل النمو الحضرى يعتبر – بصفة عامة – دالة لاختيار مواقع المراكز ، وتحديد حجومها المثلى .

وإذا كان من الصعب إحصائياً ورقمياً تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضرى ، فإنه من الممكن إدراكه ولو تصورياً . فيرى معظم المحللين الحضريين أن نمو المدينة يجلب معه نمواً أكثر أى أنها عملية تراكمية ، ولكن – بعد أن تصل المدينة إلى حجم معين – تبدأ تكاليف التشغيل فى التراكم أيضاً . وعلى ذلك فإن الحجم الأمثل للمركز الحضرى يمكن إدراكه – نظرياً – عندما تتساوى **المنفعة الحدية** Marginal Gain **مع التكلفة الحدية** Marginal Cost للمركز . أو بمعنى آخر عندما تتساوى الوفورات الحدية Marginal Economies (**الوفورات الخارجية** (External Economies) **مع الضياعات الحدية**[٢] Marginal Disceconomies[٣] [**ضياعات الاكتظاظ أو الازدحام** Congestion Diseconomies] .

وإذا كان الترتيب التسلسلى للمراكز العمرانية (قرى – أماكن استيطان – بلدان – مدن . . . إلخ) يرتبط بفكرة الحجم الأمثل لكل ، فإن كل ذلك يتوقف على **طبيعة اقتصاد المنطقة** ، وحجم الإنتاجية فيها ، فالمزارع تختلف فى نمطها عن المناجم والصناعات ، وكل ذلك يبتعد فى طبيعته الاقتصادية عن مصايد الأسماك ، ومراعى الماشية ، بينما هناك نمط خاص لمناطق الغابات والأخشاب . ولا تمارس كل هذه الأنشطة الاقتصادية

---

(١) يمكن مراجعة هذه الفكرة فى : محمد حسن فج النور ، « التعرف على سكان الاقليم » ، محاضرات غير منشورة القيت على دارسى دبلوم معهد التخطيط القومى (تخصص تخطيط إقليمى) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو ١٩٧٣ .

(٢) سوف نولى مسألة ، « الضياعات الاقتصادية » اهتماماً أكبر فى موضع آخر من هذه الدراسة .

(٣) — Mettwally, Abo-Bakr; „Regional Aspects of the U.A.R.'s Economic Development", Thesis for Obtaining the Doctor's degree, The Netherlands School of economics in Rotterdam, Netherlands, 1970, p. 160.

بالطبع داخل مدينة (أو مركز حضرى) محدود ، بل تشترك معها امتداداتها فهناك علاقة وطيدة بين حجم المدينة المركزية ، وحجم دائرة منطقة الضواحى Suburban Ring فمعظم مناطق المدن الكبرى — ذات النمط المعيارى إحصائياً — لديها بالضرورة دائرة لمنطقة الضواحى ، هذا فضلا عن معدلات النمو المتشابكة بين الاثنين (ما تفقده إحداهما من أنشطة وسكان ، تكتسبه أو تمتصه الأخرى) [1] .

وترتبط فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى بما ذهب إليه « بيرجل [2] E. Bergel من أنه ليست هناك دائماً علاقة ذات اتجاه ثابت ومؤكد بين مساحة المركز الحضرى ، وسكانه . ومن ثم فإن الافتراض المبسط الذى يذهب إلى أنه كلما ازدادت المساحة حدث نمو فى السكان ، وكلما تقلصت أو انكمشت مساحة المنطقة فإن السكان يتناقصون افتراض ليس صحيحاً دائماً .

إن المساحة الفعلية ، وكثافة السكان فيها يعتمدان على عديد من العوامل التى تتفاوت كثيراً من دولة لأخرى . بل بين أقاليم الدولة الواحدة . فبعض المواقع تسمح بالنمو غير المحدود (مثل شيكاغو) بينما لا يسمح البعض الآخر بأى امتداد (مثل مانهاتن Manhatten) .

إن المعايير الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند تناول مفهوم « الحجم الأمثل » بهدف محاولة تحديده نظرياً ، ثم بحث إمكانية تطبيقه عملياً . وتتحدد الصعوبة الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع فى مسألة الأوزان المعطاه لقيمة كل معيار . أو بمعنى آخر كيف يمكن إحداث عملية التوازن بين المعايير الاقتصادية القابلة للقياس ، وبين الأخرى الاجتماعية غير القابلة للقياس ؟ وأوضح مثال لهذا النوع من المعايير ما أسماه « إيسارد » « **بالطاقة الكامنة لحجم مشاركة المجتمع المحلى** » Community Participation Potential وأثر ذلك فى تجانس أفراد المجتمع مع الحجوم المختلفة لمراكزهم الحضرية .

وطبيعى أن يتفاوت الحجم الأمثل للمركز الحضرى من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف

---

(١) — Christensen David E.; „Urban Development", Holt Rinehart and Winston Inc., N.Y., 1964, pp. 17 - 18.

(٢) — Bergel, Egon, E.; „Urban Sociology", „McGraw-Hill Book Company, Inc., N.Y.,1955, pp. 117 - 118.

البيئة التنظيمية فى كل ، وكذا معدل التنمية الاقتصادية ومستوى المعيشة .

وبصفة عامة يمكن القول بأن « الحجم الأمثل » فى حد ذاته ذو خاصية ديناميكية ، فمن الصعب – عملياً – توافر معيار مرجعى محدد يمكن أن نتعرف فى ضوئه على الحجم المثلى للمراكز الحضرية . والسبب الأساسى فى ذلك هو تغير العوامل المشكلة للحجم الأمثل فهناك تحسينات فى وسائل النقل ، والاتصالات ، وهناك تغيرات فى نمط الإنتاج ووسائله ، وهناك تعديلات فى الاتساع المكانى وامتداداته[١] .

ويحاول « كوين[٢] James Quinn » وضع أسس ومعايير عامة يمكن الاستناد إليها فى تحديد موقع المركز الحضرى ، وحجمه الأمثل وذلك فى ضوء افتراض أساسى يذهب إلى تقليل التكلفة إلى أقصى حد ممكن . وهذه الأسس (وهى تعد فى الوقت ذاته اشتراطات ينبغى أن تراعى) تتلخص فى الآتى :

١ – الاختلافات فى إتاحة عناصر الإنتاج . كالأرض ، والمواد الخام ، والقوى ، والعمل ، ورؤوس الأموال ، والتنظيم .

٢ – التباينات فى الطلب ، وفى ثمن تصريف المنتجات والخدمات فى مختلف أسواق المركز الحضرى .

٣ – تكلفة نقل الأفراد ، والمواد من المصنع ، والمخزن ، والإدارة . . وما إليها .

٤ – التباينات فى تكلفة التخلص من الضياعات الاقتصادية (المنتجات المضاعة) .

وينبغى أن تتوازن مظاهر التكلفة الكلية فيما بينها – وضمنها الضياعات – وذلك لكى يتحدد أى المواقع يمكن اختياره بالنظر إلى أقل تكلفة ممكنة .

وبصفة عامة يمكن للمخططين على المستويين المركزى ، والإقليمى أن يهتدوا – وهم فى سبيل تحديدهم للحجم الأمثل المركزى الحضرى – بمجموعة من المعايير والمتغيرات النابعة من المراكز القائمة ويستخدمونها فى تحقيق أفضل نمط للتوزيع المكانى للسكان ، والأنشطة[٣] .

---

(١) — Richardson, H.W.; Op. Cit., p. 178.

(٢) — Quinn, James; „Urban Sociology", American Book Company, N.Y., 1955, p. 35.

(٣) — Mettwally, Abo-Bakr; Op. Cit. p. 163.

٢ ــ تحليل نقدى للاتجاهات النظرية السابقة

بعد العرض الموجز والعام ، للاتجاهات النظرية السابقة التى تناولت قضية النمو الحضرى ، نحاول فى هذه الفقرة أن نولى تلك الاتجاهات تحليلا نقديًّا ، محددين فى ذلك بنقاط رئيسية خمس هى :

(ا) **العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة** ونتعرف عليها من خلال الآتى :

١ ــ استخلاص الركيزة (أو الركائز) الأساسية التى يعتمد عليها (يتبناها أو يضيفها) العالم صاحب النظرية أو الاتجاه .

٢ ــ تحديد أبرز العوامل المؤثرة فى النمو الحضرى . . .

٣ ــ استنباط أهم مؤشرات النمو الحضرى . . .

٤ ــ تحليل التأثيرات الرئيسية للنمو الحضرى . . .

٥ ــ تدارس المشكلات الحيوية للنمو الحضرى . . .

وذلك حسب ما جاء فى مضمون كل نظرية أو اتجاه .

(ب) **الإشارة إلى بعض الملاحظات** التى انبثقت من خلال عرض كل نظرية أو اتجاه ، ويريد الباحث التركيز عليها ، وإثارتها .

(ﺣ) تحديد **عناصر الاتفاق** (أو الالتقاء) ، **ومجالات الاختلاف** (التعارض) بين الاتجاهات النظرية السابقة ، وذلك فى ضوء ما يكون قد أسفر عنه تحليل هذه الاتجاهات ــ النقطة (ا) .

(د) دراسة **مسألة الاتفاق** ــ أو عدم الاتفاق ــ **على نظرية موحدة** فى كل اتجاه نظرى من ناحية ، وتدارس إمكانية توافر نظرية متكاملة فى مسألة النمو الحضرى من ناحية أخرى .

(ﻫ) **تصور علاقة ظواهر الاستقطاب ، بقضية النمو الحضرى** : وكيف يمكن تدارس الأول من خلال (أو فى محيط) الثانى (وهو موضوع هذا الباب بأكمله) وذلك حتى يكون هذا التصور مدخلا طبيعيًّا للفصل الثانى .

وسوف يكون تحليلنا النقدى للاتجاهات النظرية السابقة ، وفق هذه النقاط الخمس ؛ بحيث نتناول كل واحدة مع مجموعة الاتجاهات ثم ننتقل إلى النقطة الثانية مع نفس المجموعة من الاتجاهات النظرية . . وهكذا . . وبخاصة فى النقطتين الأوليين من هذا الإطار . وفيما يلى نحاول تفصيل النقاط الرئيسية الخمس فى ذلك إطار :

١/٢ العناصر التحليلية للاتجاهات النظرية السابقة :

١ – الركيزة (أو الركائز) الأساسية فى كل نظرية أو اتجاه :

– اعتمدت **نظرية المكان المركزى** على فكرة الحضرى » واتخذتها محورا لتحليلاتها ؛ كما اهتمت بدراسة الترتيب التسلسلى للمراكز الحضرية ، هذا فضلا عن افتراض النظرية الأساسى حول وجود . إقليم متمم » ذى شكل سداسى يدخل فى علاقات مع إقليم متمم آخر ، وثالث . . . وهكذا . . .

– بينما كانت هناك أكثر من ركيزة فى **نظرية الموقع** ، فحين ارتكز بعضها على إمكانية افتراض دولة معزولة (فون تيونن) أو على الأقل نسق سسيو اقتصادى مغلق (الفريد فيبر) ، اعتمد البعض الآخر من النظريات على فكرة التوازن العام داخل حيز الموقع . كما اهتمت بعض النظريات بدراسة منطقة السوق ، وتولت الأخرى تحليل عنصر النقل والاعتماد عليه فى اختيار الموقع ، سواء تم هذا الاختيار بالاعتماد على معيار التكلفة الدنيا ، أو فرصة تعظيم الربح ، أو مسألة التواقف أو الترابط .

– أما نظرية **أقطاب النمو** (التنمية) فقد ارتكزت على دعامتين رئيسيتين تتلخص الأولى فى أن هذه الأقطاب تظهر فى شكل نقط أو مواقع للنمو بينما ترتبط الثانية بوجود الصناعات القائدة (الرائدة) فى منطقة تأثير القطب .

– ويعتمد اتجاه **الإيكولوجيا البشرية** على فكرة دراسة حركة السكان ، وعلاقاتهم ببيئتهم وذلك من النواحى الفيزيقية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، داخل المركز الحضرى وخارجه .

– وترتكز نظرية **وسائل الاتصال** فى مجال النمو الحضرى على فكرة مؤداها أن نظام الاتصالات (المواصلات والنقل) داخل المركز الحضرى وخارجه يمكن أن يفسر من خلاله عملية النمو الحضرى ، حيث أنها وسائل لإحداث التفاعل البشرى .

١ـ بينما تعتمد **فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى** على افتراضين أساسين يذهب الأول إلى أنه يمكن اتخاذ دراسة الدفعة الارتجاعية معياراً (ضمن معايير أخرى) فى تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضرى . ويرتبط الافتراض الثانى بأن إمكانية اختيار موقع للمركز الحضرى يكون ذا حجم أمثل ، يمكن أن تتم فى ضوء معيار تقليل التكلفة إلى أقصى حد ممكن .

٢ ـ العوامل الرئيسية للنمو الحضرى :

ـ أبرزت نظرية **المكان المركزى** عدة عوامل يمكن لها أن تسهم فى عملية النمو الحضرى لعل أهمها : وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان ، ونشاط سكانه ، وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل .

ـ فى حين أن تدارست نظريات **الموقع** هذه العوامل فى ضوء توفير مجموعة من السلع (أو التجديدات بصفة عامة) فى موقع يحتاج إلى تزويده بمنطقة سرق ، وكذا من خلال رغبة المنتجين فى تعظيم أرباحهم ، فضلا عن وجود قابلية للنقل لدى الموقع .

ـ أما نظرية **أقطاب النمو** (أو التنمية) فيعتمد النمو الحضرى فى ضوئها على عوامل مثل : وجودميزة نسبية فى المكان (سواء كانت ميزة جغرافية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو كل ذلك مجتمعا) ، ثم استغلال هذه الميزة ، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين منطقة القطب ، والجزء المحيط بها .

ـ وفى اتجاه **الإيكولوجيا البشرية** تبلورت هذه العوامل وصيغت فى المركب الإيكولوجى بعناصره الأربعة وهى البيئة ، والسكان ، والتنظيم الاجتماعى ، والمستوى التكنولوجى .

ـ وفيما يتعلق بنظرية **وسائل الاتصال** كانت عوامل النمو الحضرى التى أشارت إليها محددة فى : التقدم الفنى الذى لاحق وسائل الاتصال ، وهيكل النقل وتكلفته ، ووسائل الاتصال البديلة .

ـ وبالنسبة لفكرة **الحجم الأمثل للمركز الحضرى** تشكلت هذه العوامل فى طبيعة ونوعية اقتصاد المنطقة ، وفى إمكانيات المنطقة المحيطة وطاقاتها (الكامنة ، والمستغلة) .

٣ – أهم مؤشرات النمو الحضرى :

– تدارست نظرية المكان المركزى مؤشرات عملية النمو الحضرى فى : وجود مناطق السوق فى شكل سداسى الأضلاع ، وفى حدوث اتساع متوقع لهذا المكان المركزى ، وفى نشأة مراكز الطلب على السلع .

– أما فى نظريات الموقع فكانت هذه المؤشرات محددة فى : وجودعلاقات تبادلية بين المناطق أو الأنماط الحيزية المفترضة للدولة (فيبر) ، وكذلك فى افتراض التماثل فى توزيع المواد الخام ، والسكان ، ووسائل النقل . . إلخ .

– وفى نظرية **أقطاب النمو (أو التنمية)** تبلورت تلك المؤشرات فى ظهور نمطين لأقطاب النمو ، أحدهما فعال (أو نشط) ، والآخر كامن (أو مستتر) ، فضلا عن قيام علاقات ، وتشابكات ، وتدفقات بين الأقاليم الحضرية .

– وبرزت هذه المؤشرات فى اتجاه **الإيكولوجيا البشرية** فى عدة مجالات أهمها : الاختلاف فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ، وعدم الاتساق فى أحجام الهجرة ، ومدى الاستغلال الأمثل لطاقات البيئة .

– أما فى نظرية **وسائل الاتصال** فكانت مؤشرات النمو الحضرى ممثلة فى ازدحام Congestion نظام الاتصالات القائم بالمركز الحضرى ، وفى عمومية هذه الرسائل حتى يكون مجال تأثيرها أشمل ، وكذا فى اتساع المركز الحضرى الناجم عن وجودها .

– وفى فكرة **الحجم الأمثل للمركز الحضرى** انبثقت من خلالها مؤشرات للنمو الحضرى ، فيتصل المؤشر الأول بتساوى المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية للمركز الحضرى ، ويتعلق الثانى بوجود علاقة بين مساحة المركز الحضرى ، وعدد السكان .

٤ – التأثيرات الرئيسية للنمو الحضرى :

– تناولت نظرية **المكان المركزى** التأثيرات الناجمة عن النمو الحضرى فحددتها فى مجالين رئيسيين هما : تحديد حركة المستهلك داخل المكان المركزى ، وقيام علاقات سسيواقتصادية بين المكان المركزى والإقليم الأكبر .

— أما فى نظريات **الموقع** فكانت هذه التأثيرات مركزة فى اختفاء الأرباح غير العادية فى حيز الموقع وكذلك فى قيام علاقات تبادلية بين مناطق الموقع بعضها وبعض من ناحية ، وبين الموقع ككل والمنطقة المحيطة من ناحية أخرى .

— وفى نظرية **أقطاب النمو (أو التنمية)** تمثلت هذه التأثيرات فى تحديد العلاقات بين الأنشطة السسيواقتصادية القائمة فى قطب النمو ، وكذا فى التغيرات التى تطرأ على حجم السكان ، وكثافتهم ، وحركتهم داخل منطقة القطب من ناحية ، وبين هذه المنطقة وما جاورها من مناطق من ناحية أخرى .

— وتدارس اتجاه **الإيكولوجيا البشرية** هذه التأثيرات التى تنجم عن النمو الحضرى فوجدها تتمثل فى صورة تركيز أو عدم تركيز من ناحية ، أو فى شكل مركزية أو لا مركزية من ناحية ثانية ، أو فى إطار التوسع أو الانسحاب من ناحية ثالثة ، وذلك فى البيئة الحضرية القائمة .

— وفى نظرية **وسائل الاتصال** كانت هذه التأثيرات إما ذات مجال محلى محدود فى المناطق الحضرية داخل الدولة ذاتها ، أو تأثير يتصل بالعوالم الحضرية الأخرى غير محدودة المكان (إقليمى — قومى — دولى) .

— أما فكرة **الحجم الأمثل للمركز الحضرى** فكانت التأثيرات التى حددتها للنمو الحضرى متمثلة فى عملية تشكيل دائرة لمنطقة الضواحى حول المركز ، وكذا فى استغلال الطاقة الكامنة لحجم مشاركة المجتمع المحلى فى عملية التجانس اللازمة بين أفراد هذا المجتمع ، وبيئتهم الفيزيقية .

٥ — المشكلات الحيوية للنمو الحضرى :

— اهتمت نظرية **المكان المركزى** بتحليل المشكلات الناجمة عن النمو الحضرى (وفق ركائز هذه النظرية ودعائمها) فكانت محددة فى ظاهرة انحراف الأحداث ، وزيادة نسبة الجرائم ، ووضوح التمييز الطبقى ، فضلا عن تكدس المساكن .

— أما فى نظريات **الموقع** فكانت المشكلات المنبثقة تتعلق بمساحة الموقع وكيفية تحديدها ، وترتبط بمسألة النقل والمواصلات وكيف يمكن توفيرها بين أجزاء الحيز المتاح .

– وفى نظرية أقطاب النمو (أو التنمية) ارتبطت هذه المشكلات بالنمو الحضرى غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل ، وكذا بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات قائدة (أو رائدة) .

– وبالنسبة لاتجاه الإيكولوجيا البشرية فإنه قد تمخضت عن تلك العلاقة بين السكان، والبيئة فى إطار تنظيم اجتماعى قائم ،وفى ظل مستوى تكنولوجى متاح مجموعة من المشكلات التى تتصل بالنمو الحضرى لعلل أهمها : ظهور مناطق متخلفة فى أجزاء من النمط الحضرى Slums ، فضلا عن معيشة الأفراد النازحين من المناطق الريفية من الدولة إلى « مواقع ، أو نقط » بالنمط الحضرى فى ظل ثقافة غريبة عنهم وهامشية بالنسبة لهم Marginal Culture

– وفى نظرية وسائل الاتصال كانت هذه المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضرى ، وبتنوعها ، وبدرجة سرعتها ، وبانتظامها ، وبدرجة تأثيرها ، ومجاله .

– أما فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى فكانت مشكلات النمو الحضرى وفق أسسها متمثلة فى معدلات التنمو المتشابكة ، وغير الواضحة بين حجم المركز الحضرى ، ودائرة منطقة الضواحى ، فضلا عن مشكلة حساب الصناعات السسيو إقتصادية للمركز .

٢/٢ بعض الملاحظات على الاتجاهات النظرية السابقة :

– بالرغم من القبول الملحوظ الذى لاقى نظرية المكان المركزى من جانب علماء ذلك المجال والمشتغلين به ، إلا أنها قد استهدفت للنقد فى بعض جوانبها . ويمكننا أن نذكر بعض الملاحظات حول هذه النظرية فيما يلى[١] :

(ا) أخفقت افتراضات هذه النظرية – إلى حد ما – فى التنبؤ بأنماط الموقع الحضرى، الأمر الذى يؤثر فى الاهتمام بتطورات وسائل النقل ، ودراسة امكانية إستخدامها فى تيسير الاتصال ببقية أجزاء الوحدة الحضرية .

---

(١) — Richardson H.W.; Op. Cot., pp. 162 - 163.

(ب) هناك صعوبات جمة فى التطبيق العملى لافتراضات هذه النظرية . وناتج ذلك عن الاختلاف الأساسى حول مصطلحاتها مثل : السلع المركزية ، والخدمات المركزية (كما اعترف بذلك كريستا لر نفسه) .

(جـ) لم توفق النظرية فى التوصل إلى تحديد مقياس ثابت لمركزية المكان Place Centrality وربما نتج ذلك بسبب وجود معايير عدة لتحديد المكان المركزى حسب ظروف كل منطقة وإمكانياتها .

(د) بالرغم من أن نظرية المكان المركزى قد تنبأت بأن المدن الكبرى سوف تتخصص فى إنتاج السلع بصفة أساسية مع وجود سوق كبيرة لتصريفها إلا أن الاستقراء التاريخى لكثير من المدن الكبرى لا يؤكد هذه الحقيقة دائماً .

— أما فى نظريات الموقع فإن الافتراض الأساسى الذى انبنت عليه — على الأقل — نظريتا « تيونن » ، « وفيبر » والذى يذهب إلى تصور دولة معزولة ، أو نسق مسيو اقتصادى مغلق ، افتراض يجانب كثيراً من الواقعية التى توجد عليها مواقع المدن ومراكز النمو ، فمن غير العملى تصور دولة يتركز كل سكانها فى مدينة واحدة ، وذات مناخ واحد ، وخصوبة واحدة ، وطبوغرافية واحدة . . إلخ . ويجرنا ذلك إلى ملاحظة عامة وأساسية على مجموعة نظريات الموقع ككل ، ويمكن صياغتها فى الاستفسار التالى : هل كانت كل هذه النظريات ، أسلوبا يمكن أن نختار به مواقع المدن ومراكز النمو فقط ، أم أنها ينبغى أن تكون أيضا معياراً يعتمد عليه فى توطن الأنشطة فى الموقع المختار ؟

— **وفى نظرية أقطاب النمو (أو التنمية)** يمكننا تلخيص بعض ملاحظاتنا عليها فيما يلى من نقاط :

(ا) لم تتعرض النظرية لدراسة الحيز المناسب لقطب التنمية ، وكيف يمكن لهذا الحيز أن يؤثر فى نشاط القطب .

(ب) لم يرد فى النظرية تحديد لنوعية العلاقة بين الأقاليم الحضرية التى تتأثر بوجود قطب للتنمية بينها .

(حـ) إرتأت النظرية وجود علاقة وتأثير متبادل بين التوازن الاقتصادى الديناميكى ، والتوازن الاجتماعى الديناميكى فى المجتمع . ولكنها لم تحدد دور قطب النمو فى إبراز هذه

العلاقة ، وتحديد طبيعتها ، والاستفادة من نتائجها .

– أما فى **الإيكولوجيا البشرية** – كاتجاه نظرى يدرس من خلاله النمو الحضرى – فنورد ما يلى من ملاحظات :

(ا) أغفل الاتجاه تحديد مواقع الصناعة والتجارة فى البيئة الحضرية ، وبخاصة فى المراحل التى تتسع فيها المدينة وتنمو لتنتقل أنشطة هذين القطاعين بالذات إلى خارجها .

(ب) لم يدرس هذا الاتجاه مدى تكيف الفرد مع بيئته الحضرية الجديدة ، بافتراض أنها قد وفرت له نمطا معيشيًّا مختلفا ، ونسقا اجتماعيًّا متبايناً عما كان يتفاعل معه فى بيئته السالفة .

(ح) يحتاج المركب الإيكولوجى بعناصره الأربعة إلى تحديد مبدئى ، ثم إلى توضيح لعلاقة عناصره بعضها ببعض ، ثم فى النهاية إلى ربط هذا المركب بعملية النمو الحضرى ككل .

– وفى نظرية **وسائل الاتصال** يمكن إبراز الملاحظتين التاليتين عليها :

(ا) لم تفسر النظرية كيفية التوصل إلى ما أسمته بـ « نقط التقاء وسائل الاتصال » والتى عليها تتحدد كفاءة هذه الوسائل فى حد ذاتها من ناحية ، وتمارس (النقط) من خلالها تأثيراتها على النمط الحضرى من ناحية أخرى .

(ب) هل يمكن الاعتماد على ماوصفه « فيبر » فى هذا المجال (أماكن حضرية محدودة المكان ، وعوالم حضرية غير محدودة المكان) ، وما حاوله من تصنيف للمجتمعات الحضرية بناء على ذلك ، محوراً لتحديد نظام للاتصالات خاص بكل منها ؟

– وبالرغم من حداثة فكرة **الحجم الأمثل للمركز الحضرى** من حيث مثولها للدراسة والبحث ، إلا أنها تعرضت لكثير من الانتقادات والملاحظات التى يمكن إجمالها فيما يلى :

(ا) لم تزل العلاقة بين حجم المركز الحضرى (أو مساحته) وعدد سكانه (أو قاطنيه) غير واضحة المعالم ، وبخاصة إذا ما اتخذت هذه العلاقة معياراً لتحديد الحجم الأمثل له .

(ب) لم تنته أى من الاتجاهات التى تدارست هذه الفكرة إلى تحديد معايير ثابتة نحكم فى ضوئها ونحدد الحجم الأمثل للمركز الحضرى ، بشكل يمكن استخدامه فى كافة الدراسات ، وتطبيقه على مختلف المجتمعات ، وإنما لا يخرج الأمر عن وجود « حجوم مثلى » للمراكز الحضرية تبعا لطبيعة كل مجتمع وظروفه .

وفى الجدول التالى نعطى صورة كلية لما عرضناه فى النقطتين السابقتين من تحليل نقدى للاتجاهات النظرية السابقة :

٣/٢ عناصر الاتفاق ، ومجالات الاختلاف بين الاتجاهات النظرية السابقة :

بإلقاء نظرة عامة على الاتجاهات النظرية السابقة ، يتضح أن هناك اتفاقا يكاد يكون كاملا على الإطار العام الذى تدور فى فلكه هذه النظريات ، والاتجاهات الفكرية . ذلك أنها تسعى جميعًا إلى تفسير ظاهرة النمو الحضرى ، وعوامل نشأتها ، واتجاهاتها وتأثيراتها . . . إلخ. وإنما يبقى الاختلاف أو التمييز بينها فى المداخل التى تبدأ منها كل. وبصفة عامة يمكننا تحديد نقاط الالتقاء بين تلك الاتجاهات النظرية فيما يلى :

(ا) ترتكز كلها على فكرة «الحيز» فهى محورها ، ومجالها ، وأرضيتها التى تحاول تفسير النمو الحضرى من خلالها .

(ب) هناك عنصران أساسيان يبدوان فى مضمون كل نظرية هما : حركة السكان (من حيث الحجم ، والكثافة ، والتوزيع) ، وتوطن الأنشطة (سواء كانت إنتاجية أو خدمية) .

(ح) تتشابه مؤشرات النمو الحضرى فى الاتجاهات النظرية ككل من حيث تناولها لعنصرين أساسيين :

— يتمثل الأول فى حدوث امتداد مكانى متوقع سواء كان مكانـًا مركزيـًا ، أو موقعـًا ، أو قطبـًا للنمو . . إلخ .

— ويتضح العنصر الثانى من وجود علاقات تبادلية بين هذا المكان ، والمنطقة المحيطة به (أيا كانت طبيعتها) .

(د) ارتباط ركائز معظم تلك النظريات بخصائص المجتمع الحضرى الصناعى ، وبإمكانيات التصنيع فيه .

أما مجالات الاختلاف بين تلك الاتجاهات فتبدو فيما يلى :

(ا) تختلف عوامل النمو الحضرى فى كل حسب الركيزة التى تكون قد اعتمدت عليها النظرية (وهى مختلفة فى كل) وينتج هذا الاختلاف من التباين فى مجموعة المتغيرات السسيواقتصادية التى يستند إليها كل اتجاه .

(ب) تعتمد بعض النظريات أو الأفكار (مثل الموقع ، والحجم الأمثل للمركز الحضرى) على افتراضات خيالية ، بينما تستند الأخرى إلى أفكار يؤيدها الواقع .

(حـ) تتباين مشكلات النمو الحضرى فى كل نظرية أو اتجاه فى ضوء العوامل التى تكون النظرية قد حددتها لتفسير النمو الحضرى ، بحيث لا يمكننا تحديد مشكلات عامة للنمو الحضرى (من خلال التناول السابق) .

وجدير بنا أن نلفت النظر هنا إلى أن تلك النظريات والاتجاهات الفكرية لا تكفى لإعطاء فكرة متكاملة لتفسير ظاهرة النمو الحضرى ، وإنما هى مجرد أمثلة تنولت ، حتى يكون ذلك مدخلاً طبيعياً لدراسة ظواهر الاستقطاب الحضرى فى محيطها .

٤/٢ مسألة الاتفاق على نظرية موحدة فى النمو الحضرى :

لم تزل تتعرض العلوم الاجتماعية بعامة لمشكلة وجود نظرية متكاملة تفسر من خلالها ظواهرها المختلفة . وإذا كان علم الاجتماع بخاصة يحتاج إلى مثل هذه النظرية الموحدة ، فإن الدراسات الحضرية بالذات – نظراً لحداثة تناولها من منظور سسيولوجى – فى مسيس الحاجة إلى نظرية متكاملة أو – على الأقل – اتجاه فكرى موحد يمكن أن تفسر من خلاله ظاهرة النمو الحضرى .

ومن العرض السابق والموجز للاتجاهات النظرية فى مجال النمو الحضرى ، يمكننا أن نستخلص الأمور التالية :

(ا) أن كل نظرية أو اتجاه تستند إلى ركيزة معينة تكون محورها واساسها الذى تنبنى

عليه ، وطبيعى أن تختلف هذه الركائز تبعا لتباين الأفكار والاتجاهات التى يتبناها كل عالم صاحب النظرية أو الاتجاه .

(ب) ترتيبًا على ذلك لم نجد – حتى الآن – نظرية تكاد تكون شاملة داخل كل اتجاه على حده . فمثلا : هناك عديد من نظريات الموقع ، صحيح أنها تشترك كلها فى الهدف النهائى لها ، ولكن لكل منها مدخل خاص بها . كما أن هناك كثيراً من نظريات الإيكولوجيا البشرية ، ووسائل الاتصال ودورها فى النمط الحضرى . . إلخ .

تبقى المسألة محددة فى كيفية إمكانية التوصل إلى نظرية متكاملة تأخذ من كل تلك النظريات الجزئية – ومن غيرها – ما يفيدها فى وضع تصور عام لنظرية المكان المركزى مثلا ، ولنظرية الموقع ، ولفكرة أقطاب النمو وهكذا . . .

(حـ) يحتاج البحث الحضرى – أول ما يحتاج – إلى وضع إطار عام يمكن من خلاله تفسير قضية النمو الحضرى ككل . وينبع ذلك بالتأكيد من وجود اتفاق – ولو مبدئى – على الاتجاهات النظرية السابقة ومثيلاتها ، ويحتاج بالضرورة إلى اهتمام المشتغلين بهذا الفرع من الدراسة بتحديد جوانبه من : مفهومات ، وتعريفات ، وقواعد ، وأساليب ، ثم البحث عن مجالات التطبيق وإمكانياته .

٥/٢ علاقة ظواهر الاستقطاب ، بقضية النمو الحضرى :

لم يكن تناولنا لمسألة النمو الحضرى – من حيث دعائمها النظرية ، واتجاهاتها الفكرية – مهمًا فى حد ذاته ، بقدر ما كان أساسيًا لتدارس الظواهر المنبثقة عن هذه المسألة .

فالنمو الحضرى قضية يعانى منها كل مجتمع بشرى مهما بلغت درجة تقدمه أو تخلفه ، وتنبع أهميتها من تلك الظواهر العديدة التى تنبثق عنها ، وإحداها ظواهر الاستقطاب[1] .

وحرى بنا فى هذا المقام أن نستوضح طبيعة العلاقة بين قضية النمو الحضرى ، وظواهر الاستقطاب ، فهذه العلاقة هى جوهر الإطار النظرى الذى نستوضحه فى هذا الباب .

(١) سوف نستخدم مفهوم الاستقطاب هنا على أنه مجموعة من الظواهر ، وليس ظاهرة واحدة إذ أنه ينبع فى الواقع من ذلك . وسوف نولى هذه النقطة اهتماماً خاصاً فى الفصل التالى .

ولا يصح القول بأن « النمو الحضرى » هو مسألة خاصة بنمط معين من المجتمعات دون الأخرى ، وإنما هو « خاصية عامة » تتميز بها سائر المجتمعات . ويبقى الاختلاف بين مجتمع وآخر فى درجة ذلك النمو ، واتجاهه .

ومن حيث الاختلاف فى الدرجة ، والاتجاه (سلباً أو إيجاباً) نشأت وتكونت مجموعة من الظواهر التى يتميز بها النمو الحضرى، تتمثل إحداها فى الاستقطاب الحضرى[1] .

وسوف نعتمد فى توضيح أسس العلاقة بين النمو الحضرى ، وظواهر الاستقطاب على مجموعة من العناصر الرئيسية التى تتلخص فيما يلى :

(ا) أن طبيعة كل متشابهة إلى حد كبير ، فالنمو الحضرى ينبع من نفس الأسس والعوامل التى ينبثق عنها الاستقطاب ، والعلاقة بينهما فى الطبيعة — علاقة الجزء بالكل .

(ب) أن الانتشار (أو الامتداد) خاصية يتميز بها كل منهما ، ولكن بشكل مختلف . فبينما يعتمد النمو الحضرى على الامتداد فى المنطقة المحيطة ، يسعى الاستقطاب إلى جذب المنطقة المحيطة إليه .

(حـ) أنه يمكن قياس كل ، من ذات المتغيرات التى يمكن تحديدها سلفاً للقياس ، مع إضافة بعض المتغيرات الخاصة بظواهر الاستقطاب .

(د) أن تأثيرات النمو الحضرى عامة شاملة ، بحيث يندرج الاستقطاب ذاته ضمنها ، بينما تتحدد تأثيرات الاستقطاب فى مجالات معينة .

---

(١) نعالج فى الفصل التالى مفهوم الاستقطاب الحضرى وعوامل نشأته ، بشىء من التفصيل .

الفصل الثانى

الاستقطاب الحضرى : مفهومه ، وعوامل نشأته
(صياغة الفرض الأول)

يناقش هذا الفصل بعض الأسس النظرية للاستقطاب الحضرى ، ويركزا أساساً على عنصرين رئيسيين هما : المفهوم ، وعوامل النشأة ، وينتهى إلى صياغة الفرض الأول من فروض الدراسة .

وينقسم هذا الفصل إلى خمس نقاط رئيسية ، هى :

١ - مفهوم الاستقطاب الحضرى :

فنبحث أولا فى التأصيل العلمى التاريخى لفكرة الاستقطاب ، ثم نعرض لبعض التعريفات التى قيلت حول المفهوم ، ونحدد الدعائم الرئيسية المنبثقة عنه ، وننتهى إلى تعريف إجرائى له .

٢ - أشكال الاستقطاب الحضرى ، وصوره :

فنحدد هذه الأشكال ونبحث عن علاقاتها بالنمو الحضرى ، ونحدد أنماط الاستقطاب وصلتها بظاهرة التحضر ، ثم نحاول التوصل إلى صورة عامة للاستقطاب الحضرى .

٣ - مستويات الاستقطاب الحضرى :

ونميز بين المستوى الدولى (العالمى) للاستقطاب ، والمستوى الإقليمى ، والمستوى المحلى .

٤ ــ عوامل نشأة الاستقطاب الحضرى :

ونصنفها إلى أربع مجموعات من العوامل : تتعلق الأولى بالموقع الفيزيقى والميزة النرطنية للمكان ، وتتصل الثانية بالأنشطة المادية ، وترتبط الثالثة بالعنصر البشرى ، بينما نعرض فى المجموعة الرابعة لعوامل خاصة بالهيكل الثقافى ، والبناء الاجتماعى الحضرى .

٥ ــ صياغة الفرض الأول :

وهو يتعلق بالعامل الأساسى للاستقطاب الحضرى . وفى سبيل ذلك نحدد الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب ، ثم نقوم بصياغة الفرض ونحدد مبررات ذلك وفى النهاية نحدد أسلوب اختباره .

١ ــ مفهوم الاستقطاب الحضرى

ضرورى ــ قبل أن نشرع فى تحليل العناصر الأساسية لموضوع الدراسة ــ أن نبدأ بتناول المفهوم الرئيسى الذى تدور فى فلكه جوانب الدراسة . ذلك هو الاستقطاب الحضرى . ففكرة الاستقطاب ، ولاشك ، فكرة قديمة تناولتها معظم فروع المعرفة الإنسانية ومحصها كثير من العلماء ، كل حسب تخصصه .

ونحاول هنا فى هذه الفقرة من ذلك الفصل ، أن نتعرض لهذا المفهوم فنبحث أولا فى الأساس العلمى التاريخى لفكرة الاستقطاب فى حد ذاتها ، ثم نتدارس بعض التعريفات التى قيلت فى مفهوم الاستقطاب الحضرى ، حتى نصل إلى الدعائم الرئيسية له ، محاولين الخروج فى النهاية بتعريف إجرائى نلتزم به فى الدراسة .

١/١ التأصيل العلمى التاريخى لفكرة الاستقطاب :

يرجع التاريخ العلمى لأول محاولة جادة لفهم فكرة الاستقطاب إلى حوالى ثلاثة قرون من الزمان[١] . ففى عام ١٦٦٩ تمكن الفيلسوف الدانمراكى أ. « بارثولينوس »

(١) — "The Encyclopedia Americana"; Volume XXII, Edition (36), Encyclopedia Americana, Corporation, U.S.A, 1961 pp. 295f. - 296.

Erasmus Bartholinos من التوصل إلى جوهر فكرة « الاستقطاب » بصفة عامة ، وذلك حينما وضع قطعة كبيرة من بللور الكالسيت (كربونات الكالسيوم المتبارة) فوق ورقة منسوخة ، فإذا بالكتابة على الورقة تبدو — من خلال قطعة البلاور — وكأنها مزدوجة أو مضاعفة !! كأن ما كتب على الورق قد استقطب من خلال البلاور حتى تضاعف عدده ! .

وذاع استخدام فكرة الاستقطاب ، أول ما استخدمت ، فى علوم الطبيعة . وبخاصة فى الضوء ، فمن خواص الظواهر الضوئية التجمع ، والانعكاس ، والانتشار والانكسار . . إلخ وعلى ذلك كان هناك ميدان « الاستقطاب الضوئى » الذى يتدارس الضوء المستقطب والضوء العادى ، والاستقطاب بالامتصاص ، وبالانعكاس ، وبالاستطاره Scattering وكذا الاستقطاب الخطى ، والدائرى .

واعتمدت بعد ذلك معظم العلوم الطبيعية على فكرة الاستقطاب فى تفسير ظواهرها وكانت علوم الكيمياء ، والبيولوجيا ، والكهربية ، والمغناطيسية ، ووسائل الاتصال . . إلخ من العلوم الرئيسية التى استخدمت هذه الفكرة فى التوصل إلى تطبيقات عملية مفيدة . فالاستقطاب مثلا فى علوم الضوء يعرف بأنه اتجاه الذبذبات الضوئية حول مجال انتشار الضوء . والاستقطاب فى علوم الكهربية ، والمغناطيسية ، يعرف بأنه تجمع الشحنات السالبة فى مكان معين ، والأخرى الموجبة فى مكان آخر ، وذلك فى وجود مجال مغناطيسى [١] .

وتتعرض بعض الكتابات إلى ما يسمى بالأقاليم القطبية Polar Regions وبخاصة ما يطلق عليه أحياناً بأقاليم القطب الجنوبى [٢] Antarctic Regions التى تتكون من ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذى يحيط بخط عرض ٦٠ جنوباً .

ويعتمد الاستقطاب وفق هذا المعنى « الجغرافى — الفلكى » ، على فكرة القطب Pole التى ينظر إليها بعض الباحثين — من تلك الزاوية — على أنها قطب سماوى يتحدد فى النقطتين اللتين يلتقى عندهما محور الأرض بالمحيط السماوى . أو على أنها قطب أرضى يتحدد أيضاً فى النقطتين اللتين يلتقى عندهما محور دوران الأرض بالمساحة الأرضية [٣] .

(١) — "Grand La Rousse Encylopédique", Tome huitième, Librairie La Rousse, Paris, 1963, p. 608.

(٢) — "Encylopedia Britannica", Volume 18, London, 1962,

(٣) — "Grand La Rousse Encylopédique", Ibid, p. 610.

٢/١ التعريفات التى قيلت حول مفهوم الاستقطاب الحضرى :

بالرغم من البحوث المستفيضة التى قام بها العلماء فى ميدان الدراسات الحضرية بعامة، وفى علم الاجتماع بخاصة ، وبالرغم من تناولهم – من قريب أو من بعيد – لظواهر الاستقطاب الحضرى ، وتدارس عواملها وتأثيراتها . . . فإننا لانكاد نجد تعريفاً محدداً وواضحاً لهذا المفهوم .

ولذلك فإننا سوف نحاول فى هذه الفقرة أن نسترشد بآراء بعض العلماء ، وأفكارهم حول هذا المفهوم ، آملين أن نصل إلى تعريف إجرائى ، نستخدمه فى دراستنا هذه .

ومن المهم أن نؤكد منذ البداية أن دراستنا لظواهر الاستقطاب الحضرى لاتنشأ عن فراغ . وإنما إطارها الأساسى يستند إلى **عملية النمو الحضرى** (كما أوضحنا فى الفصل السابق) ، فهى العامل الرئيسى فى نشأة الاستقطاب ، والمؤثر الفعال بالنسبة له ، والعلاج الحاسم تجاهه . ولذلك فإننا سوف نعتمد هنا على بعض النظريات التى سبق الإشارة إليها حول مسألة النمو الحضرى ، ونستند إلى آراء بعض مفكريها .

يعتبر « هيرشمان » من الرواد الأوائل الذين تعرضوا مباشرة لمسألة « الاستقطاب الحضرى » وذلك نتيجة طبيعية لتحليله نظرية أقطاب النمو (أو التنمية)[١] . فقد انتهى إلى أن مثل هذه الأقطاب تمثل « نقطاً » للنمو يكون لها الأثر فى إحداث تنمية غير متوازنة بين أجزاء الدولة ، ولذا فضرورى أن نبحث عن تلك العوامل أو القوى التى تؤثر فى ظهور هذه النقط .

وحدد « هيرشمان » هذه العوامل أو القوى فى نوعين من التأثيرات هما[٢] :

– **التأثيرات السيالة** (المنتشرة) Trickling-Down Effects

– **تأثيرات الاستقطاب** Polarization Effects

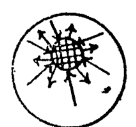
ويقصد بالأولى تلك السلسلة من التفاعلات التى ينتشر بمقتضاها السكان ورؤوس الأموال فى منطقة بعينها ، يكون مصدرها أو نبعها قطباً للنمو ويتحدد مجال تأثيرها بقدرة

---

(١) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه الفكرة فى الفصل السابق ، وفى مصدر الفكرة ذاتها .

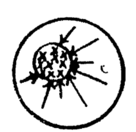
(٢) — Hirschman, A.; Ibid., pp. 627 - 630.

عناصرها على الانتشار والتأثير المتبادل بين هذا القطب والمنطقة المحيطة كما يوضح الشكل المقابل رقم (٣)]



أما تأثيرات الاستقطاب فيعبر عنها بتلك العمليات التي تنشأ في منطقة ما ، يكون لها من خواص « الجذب » « والتأثير » ما يمكنها من زيادة معدلات الهجرة إليها (حيث ينتقل إلى هذا المركز المستقطب معظم العناصر النشطة ، والمتعلمة ، والأصغر سناً من المناطق الأقل تقدما حيث يطمعون في ظروف عمل ومعيشة أفضل) وكذلك انتقال كثير من الأنشطة الرئيسية إلى هذه المنطقة ممثلة في رؤوس الأموال ، والمواد الخام ، والخبرة.. إلخ .

وتمارس مراكز الاستقطاب هذه عملها بحيث تؤثر على المنطقة المحيطة بها ، وتجعلها تتجه إليها دائماً ، تأخذ منها أضعاف ما تعطيها . [وذلك كما يوضح الشكل رقم (٤)]



ويبني « هيرشمان » تصوره هذا ، اعتماداً على تلك الفكرة التقليدية التي ترى « الشمال » دائماً متقدم ، « والجنوب » دائماً متخلف . وبالرغم من قابلية هذه الفكرة للمناقشة وتعرضها دائماً للقبول والرفض ، إلا أنه قد فسر النوعين السابقين من التأثيرات في ضوئها[1] . فالجزء الشمالي دائماً (من الدولة أو الأقليم أيضاً) لديه القدرة والإمكانيات على أن «يستقطب» الأجزاء الجنوبية (من الدولة أو الأقليم أيضاً) . أما التأثيرات السيالة فتنتشر دائماً أما بين

(١) تتعرض هذه الفكرة لكثير من الجدل في الكتابات الحديثة عن موضوع التنمية ، ويظنها البعض فكرة استعمارية يروج لها من يهمهم زيادة الدول المتخلفة تخلفاً .

المناطق الشمالية المتقدمة بعضها وبعض ، أو بين المناطق الجنوبية الأقل تقدماً .

ويعطينا ج . « **ميردال** »[١] Gunnar Myrdal نفس الفكرة تقريباً لتفسير ظواهر الاستقطاب الحضرى . فقط يستبدل المصطلحات الفنية السابقة التى يعبر بها عن الفكرة . فنى مقابل التأثيرات السيالة يقدم هو **التأثيرات المنتشرة** Spread Effects ، ومقابل تأثيرات الاستقطاب يقترح **التأثيرات المرتجعة** Backwash Effects

ويذهب « **دافان** »[٢] Davin إلى أن حالة « عدم التوازن » بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الدولة الواحدة ، هى انعكاس طبيعى للاستقطاب . وذلك نتيجة تلقائية لوجود بعض الأنشطة الدافعة (أو المحثة) Propulsive Activities التى تكون لديها القدرة على اجتذاب العناصر الاقتصادية والاجتماعية المكونة للاستقطاب . وتحتاج هذه الأنشطة الدافعة إلى أخرى مساعدة أو مكملة ، تتمثل أساساً فى وجود مستوى ملائم من الخدمات[٣]

ويتعرض « **الفين بوسكوف** »[٤] **Alvin Boskoff** لشرح ظواهر الاستقطاب وتحليلها من الزاوية الاجتماعية . فيذهب إلى أن هذه الظواهر تعتمد فى تكوينها على أمور ثلاثة هى :

(ا) التغيرات السريعة فى عدد السكان ، وما يصاحب ذلك من مستحدثات تكنولوجية وإطار مغاير للقيم .

(ب) المجالات التى يتنافس من خلالها الأفراد اجتماعيًّا ، واقتصاديًّا ، وسياسيًّا .

(حـ) التعديلات التى تنشأ داخل المنطقة المستقطبة والتى تهدف إلى التقدم ، والرفاهية ، والإصلاح .

ويتناول « **بيرجل** »[٥] **Bergel** نفس المسألة من منظور خاص ، وهو النمو السكانى حيث يجد أن الاستقطاب الحضرى ينشأ فى منطقة تكون قد أتيحت لها الظروف والإمكانات

---

(١) — Ibid. p. 627.

(٢) — Davin, Louis E. Ibid., p. 50.

(٣) أبو بكر متولى ، فى الإطار العام للتخطيط الإقليمى ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) ، معهد التخطيط القومى — القاهرة ، ٢٩٧٢ ، ص ٥٥

(٤) — Boskoff, Alvin; Ibid., p. 313.

(٥) — Bergel, Egon, E.; Ibid. p. 117.

التى تعطيها خاصية جذب المناطق الأخرى — أنشطة وسكانا — إليها . ولا يدخل عنصر مساحة المنطقة فى الاعتبار فقد ينشأ الاستقطاب فى منطقة ذات مساحة محدودة قد تكون أقل بكثير من المناطق القابلة للاستقطاب (المستقطَبة) . ويتحدد الأمر إذن فى وجود مجموعة من المعايير التى إذا ما توافرت أتاحت ظهور الاستقطاب .

٣/١ الدعائم الرئيسية المنبثقة عن المفهوم :

تعطينا مجموعة التعريفات السابقة ، إطاراً مبدئياً للركائز التى يستند إليها المفهوم والتى سوف نعتمد عليها فى صياغة التعريف الاجرائى . وتتلخص هذه الركائز فيما يلى :

١ — إن الاستقطاب الحضرى يتكون من مجموعة من الظواهر التى تشترك فى إبرازه ، وتشكيل عناصره وممارسة تأثيراته . ولذا فإننا نصفه بظواهر الاستقطاب الحضرى .

٢ — إن عملية النمو الحضرى هى الإطار العام أو المحيط الذى يمكن معالجة ظواهر الاستقطاب الحضرى فى دائرته . فالاستقطاب ينبع من نمو حضرى غير متوازن .

٣ — يعتمد الاستقطاب الحضرى فى نشأته وتكوينه على خاصيتى « الجذب » ، « والتأثير » وذلك بالنسبة لعنصريه الرئيسيين المتمثلين فى السكان والأنشطة .

٤ — تعانى كل المراكز الحضرية من حالة الاستقطاب ، ولكن بدرجات متفاوتة ، تختلف بين الشدة ، والضعف . وذلك نظراً للظروف الخاصة بكل مركز حضرى ، وبالمناطق المحيطة به .

٥ — إن التأثيرات الناجمة من الاستقطاب الحضرى تمتد لتشمل كل جوانب الحياة فى مركز الاستقطاب . وفى المنطقة (أو المناطق) المستقطبة على حد سواء .. اجتماعياً ، واقتصادياً ، وجغرافياً ، وإدارياً .

٤/١ التعريف الإجرائى للاستقطاب الحضرى :

ترتيباً على ذلك ، واعتماداً على ما سبق ذكره من تعريفات لبعض العلماء حول هذا المفهوم وانطلاقاً من الأهداف الخاصة بالدراسة ، يمكننا التوصل إلى تعريف إجرائى نلتزم به ، ونستخدمه فى كل جوانب الدراسة .

الاستقاب الحضرى هو :

« مجموعة من الظواهر التى تنشأ فى منطقة معينة ، تتمتع بميزات جغرافية وإقتصادية ، وإجتماعية ، وإدارية ، بشكل يكسبها خاصيتى « الجذب » ، « والتأثير » فى المناطق المحيطة بها (القابلة للاستقطاب) ، بحيث تجعلها تتجه إليها دائما .

وتعانى مثل هذه المنطقة من **تركز فى السكان** ، **وتكدس فى الأنشطة** (الانتاجية ، والخدمية) وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية ، وإقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية فى كل من مركز الاستقطاب ، وفى المنطقة (أو المناطق) المستقطبة ، على حد سواء . »

٢ ـ أشكال الاستقطاب الحضرى ، وصوره

تتخذ ظواهر الاستقطاب الحضرى أشكالا ، وصوراً متعددة تختلف حسب طبيعة المجتمع ، وموقعه الجغرافى ، ونمطه الاقتصادى ، وإطاره الاجتماعى ، وهيكله الثقافى .

ـ وتتباين هذه الأشكال والصور أيضاً تبعاً لدرجة الاستقطاب التى تعانى منها المنطقة . إلا أنه ـ برغم ذلك ـ هناك أشكال وصور عامة للاستقطاب الحضرى يمكن أن نجدها فى معظم المناطق التى تعانى من هذه الظواهر .

ونتعرض فى هذه الفترة لمعالجة أشكال الاستقطاب ، من خلال عملية النمو الحضرى ، ثم نتناول أنماط الاستقطاب وعلاقاتها بظاهرة التحضر ككل ، محاولين فى النهاية أن نصل إلى صورة عامة للاستقطاب الحضرى .

٢/١ أشكال الاستقطاب ، والنمو الحضرى :

يميز « دافان » بين أربعة أشكال للاستقطاب يمكن أن تنشأ كلها — أو بعضها — فى مركز الاستقطاب حسب إمكانات وظروف كل مركز . وهذه الأشكال هى [1] :

١ — **الاستقطاب التكنيكى : Polarisation Technique** فحيث تظهر المستحدثات التكنولوجية تتوافر عناصر جذب السكان ، والأنشطة التى تتركز فى مركز الاستقطاب ذاته أولا ، ثم تنتشر فى المناطق المحيطة به . ويتمثل هذا الشكل من الاستقطاب أساساً فى المجال الصناعى ، ويتميز إلى شكلين فرعين هما :

(ا) **استقطاب الاستثمار Polarisation d'Investissement** ويتوافر حيث توجد مجالات الاستثمار (وبخاصة الصناعية منها) التى غالبا ما تستمر طالما تحقق الربح اللازم لزيادة الاستثمارات .

(ب) **استقطاب التوظيف (التشغيل) : Polarigtion de Fonctionnement** ويقصد به توظيف أو تشغيل عناصر الإنتاج اللازمة للاستثمار ويفترض هذا الشكل من الاستقطاب وجود علاقات قوية بين المناطق بعضها وبعض .

٢ — **الاستقطاب بالدخول : Polarisation Par Ies Revenus** فهناك بعض المنـــاطق ترتبط فرص زيادة الدخل فيهـــا بإمكانية العمالة ، والاستثمار ، والتشغيل بحيث يؤدى كل ذلك إلى ظهور مناطق تتميز بالاستقطاب الناجم عن زيادة الدخول بها .

٣ — **الاستقطاب الجغرافى : Polarisation Géographique** ويفترض وجود مركز رئيسى يتمتع بميزة توطنية ، الأمر الذى يشجع على جذب السكان ، وتركيزهم فى هذا المركز ، ويساعد على قيام بعض الصناعات التى تعتمد على الميزات الجغرافية التى يتمتع بها المكان .

٤ — **الاستقطاب السيكولوجى : Polarisation Psychologique** ويرتبط هذا

---

(١) — Lavin, Louis E.; Ibid. pp. 58 - 72.

يمكن مراجعة تفصيلات هذه الأشكال فى الفصل الثانى من هذا الكتاب (المشار إليه) .

الشكل من الاستقطاب بالمزايا التى يضفيها المكان (المركز الاستقطابى) ، على نفسية الأفراد الذين يقصدونه . فهناك مناطق « تشجيع » : « وتدفع » الأفراد على الانتقال إليها ، والإقامة والعمل فيها ، والاستثمار فى مجالاتها الاقتصادية (وبخاصة الصناعية) . وعلى العكس نجد أماكن أخرى من طبيعتها أنها تجعل الأفراد « يترددون » بل « ويحجمون » أحياناً عن المشاركة فى النشاط القائم فى مركز الاستقطاب .

وترتبط هذه الأشكال والصور مباشرة بعملية النمو الحضرى . فبداية هذه العملية تأتى من وجود منطقة جغرافية تتمتع بميزات معينة بعضها مادى ، والآخر بشرى . ويكون لدى المنطقة الفرصة لاستغلال إمكاناتها عن طريق الاستثمار ، والتوظيف ، الأمر الذى يشجع الأفراد ويدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم بالمركز الاستقطابى .

٢/٢ أنماط الاستقطاب ، وظاهرة التحضر :

هناك تصنيفات عديدة للأنماط التى تتميز إليها الظواهر الحضرية (والاستقطاب إحداها) ويمكننا هنا أن نعرض لتصنيفين هما :

الأول : ويميز بين **نمطين للاستقطاب هما**[1] :

(ا) **الاستقطاب الثابت** (المستقر أو الدائم) : وهو ذلك النمط الذى يكون قد نشأ وتكون خلال فترة زمنية طويلة . بفعل عديد من العوامل ، وبحيث ينجم عنه **تأثيرات** متشابكة للمنطقة المستقطبة . والأخرى القابلة للاستقطاب : قليل منها (التأثيرات) مفيد . وكثير منها ضار لكلتا المنطقتين .

(ب) **الاستقطاب المتغير** : وهو الذى ينشأ فى منطقة معينة ، ثم تحدث ظروف طارئة أو تدريجية فى هذه المنطقة (أو فى المناطق القابلة للاستقطاب) تجعله يتلاشى وتقل درجته ، أو ينتقل إلى منطقة أخرى تتوافر لديها الشروط الرئيسية لتكوينه . وهو نمط من الاستقطاب شائع الوجود فى الدول الآخذة فى النمو .

الثانى : ويفرق بين **نمطين آخرين** للاستقطاب هما :

(ا) الاستقطاب **متعدد العوامل** : وهو نمط ينشأ نتيجة تعرض مركز الاستقطاب

---

(١) — Ibid., p. 72.

لمجموعة من العوامل الجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والإدارية تكون قد شاركت فى تكوينه ، وبحيث يستمر هذا المركز فى التأثير على المناطق المحيطة به بالرغم مما قد يتعرض له من فقدان بعض ميزاته . والنموذج لهذا النمط معظم المدن الكبرى، وعواصم الدول .

(ب) الاستقطاب **أحادى العوامل** : وهو الذى يتكون نتيجة توافر عامل معين تكون له اليد الطولى فى توافر شروط الاستقطاب فى منطقة معينة . والذى يمكن أن يتلاشى وجوده ، أو ينتقل إلى منطقة أخرى إذا كان هذا العامل الواحد قد اكتسبته المنطقة ، وليس من السمات الفيزيقية لها (مدن السواحل والجبال) .

ويتوقف نمط الاستقطاب بالمنطقة (وكان النموذجان السابقان مجرد مثال له) على **درجة الاستقطاب فيها**، فدرجته الناتجة عن العوامل المسببة له هى التى تحدد نمطه أيًّا كان[1] .

ومن اللافت للنظر أن النمط الأول من التصنيف الثانى — وهو الاستقطاب متعدد العوامل — يقابل مثيله — الاستقطاب الثابت — فى التصنيف الأول . فتعدد العوامل هنا هو السبب فى جعله ثابتاً . وكذلك الحال فى نمط الاستقطاب أحادى العوامل ، الذى يقابل الاستقطاب المتغير .

ويرتبط النمط الاستقطابى فى منطقة ما ارتباطاً كاملا ، **بدرجة التحضر** فيها .فظاهرة التحضر تعتمد أساساً على نفس العناصر — تقريباً — التى تتكون منها الظواهر المكونة للاستقطاب . فحجم المركز الحضرى ، وعدد سكانه ، وكثافتهم ، وتوزيعهم ، ونشاطهم ، وتركيبهم الاجتماعى وإطارهم الثقافى . . إلخ هى أمثلة لهذه العناصر . وحيث إن هذه المتغيرات ليست ثابتة بنفس الدرجة فى كل المراكز الحضرية. فإن نمط الاستقطاب يختلف ، كما أن درجة التحضر تتفاوت[2] .

---

(١) سوف نتعرض لطبيعة العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته ، حينما نتدارس مراكز النمو الحضرية التى اخترناها مجالا للدراسة ، وذلك فى الباب الثانى .

(٢) — Silvony, Augusto, J.; „Aspects Theoriques de L'Urbanisation;" du Tiers-Monde, Tome XII, No. 45, Paris, Janvier-Mars; 1971, pp. 99 - 113.

٣/٢ الصورة العامة للاستقطاب الحضرى :

برغم اختلاف الأشكال والصور التى يتميز بها الاستقطاب الحضرى ، وبرغم تفاوت الأنماط التى يتسم بها . . إلا أنه من جماع تلك الأشكال ، وحصيلة هذه الأنماط ، يمكن التوصل إلى إطار عام يصور الاستقطاب الحضرى .

وتجدر الأشارة إلى أنه ليس هناك نموذج عام للاستقطاب الحضرى – أو أية ظاهرة حضرية أخرى – يمكن تطبيقه على كل المجتمعات ، وإنما الأمر لا يتعدى وجود أو توافر خصائص عامة يمكن من خلالها تصور الشكل العام للاستقطاب الحضرى .

وتتضح أهم هذه الخصائص فيما يلى :

١ – توافر ميزة توطنية فى المكان (كأن يقع على مصب نهر ، أو فى ملتقى طرق ، أو بالقرب من منطقة سوق) .

٢ – وجود أنشطة رئيسية (وبخاصة الصناعية) ، أو على الأقل توافر إمكانات قيام هذه الأنشطة .

٣ – تركز السكان فى حيز محدود بكثافة عالية نسبيًّا (بالمقارنة ببقية أجزاء الدولة) .

٤ – تفاوت درجة تأثير هذا المكان فى المنطقة (أو المناطق) المحيطة به ، حسب ظروف المكان .

٥ – ظهور تأثيرات عديدة فى المناطق القابلة للاستقطاب .

٣ – مستويات الاستقطاب الحضرى

من خلال التعريف الإجرائى الذى توصلنا إليه لمفهوم الاستقطاب الحضرى ، وفى ضوء التحديد السابق للصورة العامة التى نجده عليها . . يمكننا تحديد مستوياته المختلفة : فبالرغم من وجوده كظاهرة عامة يمكن أن تتواجد فى كل مجتمع ، إلا أن مستواه يتحدد تبعاً لمعايير كثيرة ، لعل أهمها : حجم ذلك المجتمع (مساحته) ، ودرجة الاستقطاب فيه ، ومدى تأثيراته المختلفة فى المنطقة (أو المناطق) المحيطة به ، فهو يظهر فى أحد المستويات التالية :

— الدولى (العالمى) : والذى يظهر بين مجموعة من الدول ذات الإمكانيات التى توفر لها ذلك .

— الإقليمى : ويتواجد بين أقاليم الدولة الواحدة (أو بين مجموعة من الدول حسب النظرة إليه)

— المحلى : ويمكننا أن نلحظه بين « المحليات Communities » داخل كل إقليم .

وفيما يلى نعرض لكل مستوى على حدة ، بشىء من التفصيل :

١/٣ المستوى الدولى (العالمى) للاستقطاب :

استخدم مصطلح « الاستقطاب » حديثاً فى العلوم السياسية ، وفى العلاقات الدولية للدلالة على تلك الحالة التى تكون فيها الدولة ذات مقدرة على « جذب » دولة أخرى (أو اكثر) « والتأثير » عليها سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، وبالتالى اجتماعياً .. بحيث تجعلها دائماً تتجه إليها ، وتدور فى فلكها [1]

والاستقطاب وفق هذا المعنى يستلزم شروطاً أساسية ، أهمها ما يلى :

١ — أن تكون الدولة المستقطبة تتمتع بميزات ، تفتقدها تلك التى تقع فى مجال استقطابها .

٢ — أن تكون الظروف الاقتصادية — بالذات — للدولة القابلة للاستقطاب ، غير طبيعية ، وتحتاج دائماً إلى تبعية لدولة (أو مجموعة من الدول) ذات نظام اقتصادى تعتمد عليه .

٣ — أن درجة الاستقطاب وحجم تأثيراته — وفق هذا المعنى — مشروط بنوعية العلاقات الدولية وبمدى تغير السياسات العالية .

ولا يعتبر « الجوار المكانى » هنا شرطاً ضرورياً لنشأة الاستقطاب الدولى ، ومصداق ذلك ما نراه فى عالم اليوم من انتماء سياسى ، وتبعية اقتصادية ، واعتماد ثقافى على دولة كبرى ، أو مجموعة من الدول تمثل معسكراً شرقياً ، أو غربياً .

(١) — Hirschman, A.; Ibid., p. 627.

وكثيراً ما تلعب المنظمات العالمية بين الدول (كالسوق الأوربية المشتركة)، والأحلاف العسكرية (كحلف الأطلنطى) دوراً أساسيًا فى عملية الاستقطاب الدولى .

٢/٣ المستوى الإقليمى للاستقطاب :

كثيراً ما يحدث خلط بين هذا المستوى من الاستقطاب ، والمستوى السابق ، وذلك عندما ينظر بعض الباحثين إلى مجموعة من الدول على أنها تمثل أقليماً معيناً يستقطب غيره من الأقاليم (وفق نفس المعنى) .

وفى الحقيقة فإن ما تعنيه بالمستوى الإقليمى للاستقطاب يتحدد أساساً من خلال تعريف الإقليم الذى يمكن تحديده باختصار على أنه « منطقة جغرافية من الدولة ، تتميز بسمات اجتماعية ، واقتصادية تجعلها مختلفة عن المناطق أو الأجزاء الأخرى من الدولة[١] » .

والإقليم الحضرى **Urban Region** هو المقصود بهذا المستوى من الاستقطاب وهو ما سنتاوله فى دراستنا هذه (نظرية كانت أو تطبيقية) .

وقد أجرى عديد من الدراسات لتصنيف الأقاليم الحضرية ، لتنتهى إلى أن **النمو الحضرى ، والتأثير بين المناطق الحضرية**[٢] (والاستقطاب إحدى الصور الأساسية التى تظهر نتيجة لهاتين العمليتين) يتضحان بحسم إذا ما تناولنا هذا التصنيف ، ودرسنا العلاقات التبادلية بين كل نمط وآخر . وهناك من **يصنف الأقاليم الحضرية كما يلى**[٢] :

١ — **المجتمع قبل الحضرى Protourban** مباشرة . . . ويطلق عليه Eopolis

٢ — **المجتمع الحضرى الأساسى** (الأصلى) **Preurban** ويسميه Polis

٣ — **المدينة الرئيسية أو العاصمة** . . . . . ويقابلها بمصطلح Metropolis

٤ — **المدينة الكبرى** (حتى ولو لم تكن عاصمة) وتضم فى محيطها عديداً من المدن الصغرى ، وتتميز بالاتساع فى الحيز Space ، والمجال Scope ، والتخصص الدقيق

(١) — Perloff, H.S.; „Key Features of Regional Planning", The A.I.P. Volume XXXIV, No. 3, 1968, p. 18.

— Boskoff, Alvin; Ibid., pp. 32 - 33

(٢) هناك كثير من التصنيفات للأشكال والأقاليم الحضرية وقد اخترنا هذا التصنيف لشموله وعموميته وهو الذى وضعه وشرحه بالتفاصيل لويس ممفورد Mumford فى كتابه ثقافة المدن The Culture of Cities

فى الأنشطة والخدمات . ويطلق عليها Megalopolis

٥ — **المدينة المتسيدة** ، المعقدة من حيث مدخلاتها ، ومخرجاتها الاقتصادية ، فهى تكون ميداناً للصراعات السياسية فى الدولة ، ومجالا للانحرافات الاجتماعية حتى يهجرها كثير من المقيمين بها هرباً من وطأة الحياة فيها ، وبحثاً عن العمل والإقامة فى منطقة أخرى . . . ويختار لها مصطلح Tyrannopolis

٦ — **المدينة الزائلة** [المنهارة] (وهى الشكل النهائى للنمط الحضرى) التى تعانى من سوء التنظيم فى معظم مجالاتها وذلك بسبب تواجد كل أنشطة الدولة فيها . . . .
ويطلق عليها . . . . . . Nekropolis وهو يتوقع لها أن تضمحل وتختفى بعد أن تموت (ولذلك فهو يختار لها لفظ الوفاة — Nekro) ليظهر من بعدها ، وينبثق نمط حضرى جديد هو المجتمع قبل الحضرى ، الذى بدأ به التصنيف أى أنها فترة انبعاث جديدة — كما يسميها — لتدور الدائرة من جديد وهكذا .

وبالرغم من كل ما يمكن أن يقال ، ويوجه إلى مثل هذا التصنيف ، ومدى واقعيته ومطابقته للعوالم الحضرية الحالية ، وبخاصة مسألة الموت والانبعاث تلك ، إلا أنه يعطينا صورة كلية شاملة للأنماط الحضرية وأشكالها .

ويهمنا فى هذه النقطة إن نركز على إن إنتقال المجتمع الحضرى الكلى بين هذه الأشكال والأنماط متدرجاً من الضيق والصغر ، إلى الاتساع والكبر ، إنما هو أمر يتسبب أساساً عن ظواهر الاستقطاب التى يكون لها الدور الرئيسى فى تركز السكان ، وتكدس الأنشطة فى منطقة محدودة نسبياً فتتسع ، ويزيد حجمها ، ومعدل إنتاجها ، وتتعقد أنشطتها ، وتتفاقم مشكلاتها ، لتنتقل من شكل حضرى معين إلى آخر أكبر ، فتتعرض إلى ظواهر الاستقطاب مرة أخرى وهكذا . . .

٣/٣ المستوى المحلى للاستقطاب :

إذا كان تحديد هذا المستوى أيضاً يتوقف على النظرة إليه ، من حيث اهتمام الدارس والزاوية التى ينظر من خلالها ، وخلفيته العامة . . إلخ (وهذه هى المشكلة فى تحديد المستويات عموماً) فإننا نقصد به تلك الحالة التى يتمكن بمقتضاها أى مركز حضرى

– داخل الإقليم الحضرى – من جذب المناطق المحيطة به ، والتأثير فيها ، أيًا كان نمط هذه المناطق ريفيًا ، أو حضريًا .

وتعانى المجتمعات المحلية (المحليات) عموماً من مثل هذه الحالة من الاستقطاب ، إذ أن إمكاناتها، وطاقاتها لا تكفى – وحدها – لتيسير أمور معيشتها، الأمر الذى يجعلها بل أحيانًا كثيرة يضطرها – للاتجاه نحو المركز الحضرى دائماً .

وتتوقف درجة الاستقطاب التى يعانى من تأثيراتها كل من المركز الحضرى ، والمناطق المحيطة به على أمور ومعايير كثيرة ، لعل أهمها : المسافة بين هذا المركز الاستقطابى ، والمناطق القابلة للاستقطاب والتى تقع فى مجال ذلك المركز . إذ إن هذه العنصر يحدد حجم التأثيرات الاستقطابية ، ومداها ، وبخاصة من حيث إنتقال المحركين الرئيسيين للاستقطاب وهما : السكان ، والأنشطة .

٤ – عوامل نشأة الاستقطاب الحضرى

لقيت الدراسات التى أجريت حول مشكلات التحضر بصفة عامة اهتماماً بالغاً من جانب العلماء والبحاث فى هذا المجال . وكانت معظم هذه الدراسات تركز على العوامل التى تؤدى إلى ظهور تلك المشكلات ، بحثاً وراء حلول عملية لها .

وإذا كنا قد حددنا إطارنا المرجعى منذ البداية على أننا سوف نتدارس الاستقطاب الحضرى فى محيط – أو من خلال – مسألة النمو الحضرى ، فإننا أيضاً لايصح أن نغفل علاقة هذا الموضوع – الاستقطاب الحضرى – بمشكلة التحضر ذاتها ، فهو عامل يؤدى إلى ظهورها ، بقدر ما هو نتيجة تنبثق عنها . وفى هذا الجزء نعالج العوامل الرئيسية التى تقف وراء نشأة الاستقطاب الحضرى ، وسوف نصنفها إلى مجموعات رئيسية تتضح مما يلى :

٤/١ عوامل تتعلق بالموقع الفيزيقى ، والميزة التوطنية للمكان :

تمثل هذه المجموعة من العوامل التى تتصل بموقع المكان ، وبميزته الوطنية أساساً نبدأ منه تحديد المنطقة الاستقطابية ، ولا تنشأ أية منطقة هكذا لتمارس نشاطاً استقطابياً دون أن تتمتع ببعض المزايا ، أو تتوافر بها مجموعة من الخصائص التى تميزها عن غيرها .

ويمكننا تفصيل هذه العوامل فى خمسة رئيسية هى :

١ — الميزة التوطنية للمكان[1] :

من الصعب أن تصف مكاناً أو موقعاً بأنه مركز للنمو ، دون أن يكون بهذا المكان أو الموقع ميزة (أو ميزات) نسبية تتيح له جذب السكان إليه ، وتوطن الأنشطة فيه . كأن يقع هذا المكان على ضفاف نهر ، أو على ساحل بحر ، أو على ممرات مائية . أو أن يكون فى ملتقى طرق سهلة ، أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية . وأحياناً كثيرة تكون هذه الميزة التوطنيـــة ممثلة فى نشاط صناعى أو زراعى قائم فى هذا الموقع ، أو على الأقل وجود إمكانيات قيام هذا النشاط من مواد خام وخلافها. أو أن يكون هذا أو أن يكون هذا الموقع مشهوراً بكفاءة خاصة فى خدمة معينة كالتعليم (وبخاصة الجامعى) ، والصحة مثلا .

وعموماً فإن هذه الميزة النسبية — أيًّا كانت — تتيح له الفرصة المبدئية للتأثير على ما حوله من مناطق تفتقد هذه الميزة وتحتاج إليها .

٢ — وجود المنطقة فى شكل مترو بوليتانى Metropolitan

وهو الشكل الذى ينتسب إلى « المتروبوليس » وهى ليست بالضرورة هنا المدينة « العاصمة » ، ولكنها المدينة الرئيسية[2] التى تتميز أساساً بموقع استراتيجى ، وصل إلى درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل ، ويمكنه أن يمد المناطق المجاورة بما تحتاجه من الغذاء ، من عناصر المعيشة المختلفة . كما أن لهذا الشكل تأثيراً ثقافيًّا على المناطق المحيطة به ، وتأثيراً اجتماعيًّا على أفراده ، حيث يضعف الشعور بوجود الأسرة ، وتسود روح الفردية . هذا الشكل الذى تتواجد عليه المنطقة ، ويصورها كمركز للنمو ، له عديد من التأثيرات .

٣ — القرب من مراكز الطرد السكانى :

نظراً لأن عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم غير متعادل أو متساو ، ولو حتى نسبيًّا بين مناطق الدولة ، لأن هناك بالضرورة مراكز طرد ، ومراكز جذب سكانى ، فإن

---

(١) — Isard, w.; Ibid., p. 92.

(٢) — Boskoff, Alvin; Ibid., p. 32.

وجود منطقة (تتمتع بالمزايا السابقة وغيرها) بجوار مركز للطرد السكانى يعانى أساساً من تركز فى السكان مع ضيق المساحة المستغلة للمعيشة ، أو لممارسة الأنشطة المختلفة . . . كل ذلك يعطى الفرصة لمنطقة الجذب السكانى لكى تمارس نشاطها فى التأثير على ما يجاورها من مناطق :

٤ – حجم السوق ، وموقعه :

يلعب السوق هنا – من حيث الحجم ، والموقع – دوراً أساسيًّا فى ممارسة التأثيرات التى يتركها المركز الاستقطابى على المنطقة المحيطة به . والعلاقات التبادلية الاقتصادية بين بين منطقة السوق (وبخاصة إذا كانت فى موقع متوسط بالمركز الحضرى) وبين المناطق الأخرى المحيطة بها ، تؤثر تأثيراً مباشراً على ارتباط سكان هذه المناطق ، بموقع السوق .

٥ – النقل ، وطرق المواصلات[١] :

والنقل عنصر فعال وأساسى فى خلق مراكز الاستقطاب الحضرى ، ولا ينظر إليه فقط من حيث توافر وسائله ، بل وأيضا من جانب حساب تكلفته[٢] . ويرتبط بهذا العنصر عامل آخر ، وهو طرق المواصلات التى تربط مركز النمو بغيره من المناطق ، وبخاصة إذا كانت وسائل المواصلات متاحة .

٢/٤ عوامل ترتبط بالأنشطة المادية :

إذا افترضنا أن موقعاً ما قد اتيحت له ميزة ، أو مجموعة من المزايا ، التوطنية بشكل يجعله قادراً – مبدئيًّا – على ممارسة تأثيراته فى مجال معين ، فإن هذه التأثيرات لا تظهر عمليًّا إلا فى ضوء توافر عوامل أخرى مادية ، وبشرية ، وثقافية .

وفى هذه النقطة نركز على الأنشطة المادية كمجموعة من العوامل التى يتجسد – اعتماداً عليها الاستقطاب الحضرى . والأنشطة المقصودة هى إنتاجية ، وخدمية على حد سواء .

وفيما يلى نعرض لأهم العوامل التى تندرج تحت هذه المجموعة :

---

(١) — Isard, Walter, Ibid., p. 77

(٢) كانت هذه النقطة مجالا لدراسات عديدة قام بها علماء كثيرون لعل أبرزهم أيسارد .

١ — وجود قاعدة صناعية[1] Industrial Base

فالتصنيع ركيزة أساسية ينبنى عليها النشاط الحضرى بصفة عامة . وترتيباً على ذلك فإن الظواهر الحضرية تتأثر مباشرة بالتصنيع من حيث : نوعيته ، ودرجته ، ومجاله . ولا نعنى بالقاعدة الصناعية هنا مجرد توافر صناعة ما ، فى نطاق مكان معين ، بحيث تؤثر بالضرورة على سكان ذلك المكان اقتصادياً ، واجتماعياً . وإنما نعنى بتلك القاعدة الصناعية ، وجود نظام (أو نسق) System من الصناعات (سواء كانت متمثلة فى صناعة أساسية واحدة ، أو مندمجة فى مجموعة من الصناعات المرتبطة ، أو الموجودة فى صناعات عديدة منفصلة) بحيث يكون هذا النسق محوراً أساسياً لحركة السكان من هذه المنطقة وإليها ، ومجالا لممارسة الأنشطة داخل المركز الحضرى وخارجه . (وتثير هذه النقطة جدلا مستمراً حول اختيار الموقع المناسب لتلك القاعدة الصناعية) .

٢ — توافر أنشطة رئيسية تصديرية :

ونقصد بهذه الأنشطة جملة مصادر الإنتاج التى تتسم بالأهمية النسبية سواء لأقاليم الدولة ككل (وفى هذه الحالة يكون النشاط رئيسياً استراتيجياً كصناعة الحديد والصلب أو صناعة الغزل والنسيج ، أو صناعة الأسمدة) أو بالنسبة لنطاق تأثير الإقليم وحده . وتتميز هذه الأنشطة بقابليتها للانتقال إلى الأماكن الأخرى التى تحتاج إليها . أى أنه يمكن تصديرها ، فتأثيراتها لا تقف عند حد المكان الذى تنشأ فيه .

٣ — زيادة درجة التنويع[2] Diversification فى الأنشطة القائمة :

فكثير من المناطق تتسم بتنوع فى أنشطتها ولا تقتصر فى إنتاجها على نوع واحد فقط ، وفى مقابل ذلك نجد مناطق أخرى تتميز بالتخصص Specialization الإقليمى .

ويؤدى التنويع فى الأنشطة إلى زيادة حركة السكان إلى هذه المنطقة حتى يمكنهم

---

(١) Kulkarni, A.P.; Development Programmes and Trends of Change in Lage and Medium Industries, Through Sen Lalit; Readings on Micro-level Planning and Rural Growth Centres, National Institute of Community Development Hydread, 1972, p. 115.

(٢) محمد حسن فج النور ، المرجع السابق ص ٨٠ — ٨١

الاستفادة مما قدمت من منتجات . ويسرت من خدمات .

ويمكن أن يمتد التنويع فى الأنشطة هنا ليشمل عدة قطاعات متباينة مثل الصناعة والتعدين ، والزراعة ، والإنشاءات ، والخدمات . ويكون الاختلاف بينها فى هذه الحالة فى معامل التوطن[1] The Location Quotient بالنسبة لكل .

ويمكن تصوير درجة التنويع فى الأنشطة بيانيًّا فى شكل يسمى « بمنحنى التنويع » Diversification Curve ونصل إليه عن طريق ترتيب الأنشطة تنازليًّا ، على أساس معاملات توطنها فى الإقليم مجال الدراسة ، ثم نوضح على نفس الشكل نسب توزيع هذه الأنشطة (كما رتبناها) على أساس تراكمى .

٤ — تمتع المنطقة بوفرة فى الخدمات ، والهياكل الأساسية للمشروعات :

وينظر إلى الخدمات الأساسية على أنها نشاط رئيسى قائم فى المجتمع . وترتبط الخدمات وفق هذا المعنى (ومن خلال هذه النظرة) بالهياكل الأساسية للمشروعات[2] Infrastructures التى يعتمد عليها النمو أساساً لانتقال السكان من منطقة لأخرى سعياً وراء الاستفادة منها .

وهى لا تخرج عن كونها مقومات رئيسية لتواجد أى مشروع وذلك مثل : المياه الصالحة للشرب ، والتيار الكهربى ، والمجارى ، والطرق والشوارع والبنوك ، والأسواق .

وإذا كنا ننظر إلى الخدمات من خلال كفاءتها ، وقدرة الأفراد على الاستفادة منها (ويحتاج ذلك إلى دراسة لتحليل التكلفة والفائدة — Cost-Benefit Analysis لكل خدمة) ، فإنه ينظر إلى الهياكل الأساسية للمشروعات من خلال حجمها ، ووظيفتها ، وكفاءتها فى التشغيل .

---

(١) يعرف معامل التوطن بأنه المعامل الذى يقارن بين نصيب الإقليم النسبى ، من نشاط معين إلى نصيبه النسبى من نشاط آخر أكبر على مستوى الدولة (انظر محمد حسن فتح النور نفس المرجع ص ص ٦٣ — ٦٨ .

(٢) — Wanmali, S. & Khan, W.; Interqtin among Various f Infrastructure : A System Analysis; Through Micro-level Planning. Ibid. p. 40.

٣/٤ عوامل تتصل بالعنصر البشرى :

ترتبط مجموعة العوامل التى تتعلق بالعنصر البشرى ارتباطاً مباشراً بالإمكانات المادية للمكان قدر ارتباطها بموقعه الفيزيقى ، وما يتسم من مزايا توطنية .

ويمكننا أن نفصل هذه المجموعة من العوامل فى ثلاثة رئيسية هى :

١ – هجرة السكان إلى مركز الاستقطاب :

تتحدد مركبات النمو الحضرى بصفة عامة من ثلاثة عناصر أساسية هى(١) :

(ا) معدل الزيادة الطبيعية للسكان (الفرق بين معدل المواليد ، ومعدل الوفيات بالمنطقة) .

(ب) صافى الهجرة إلى المنطقة (الفرق بين معدل الهجرة إلى المنطقة ، ومعدل الهجرة منها) .

(جـ) معدل الإلحاق (الضم) Annexation فكثيراً ما يحدث أن تسعى مجموعة من الأفراد إلى المركز الحضرى ، ليس هجرة إليه ، وإنما لتحقيق غرض معين ، يعودون بعده إلى منطقتهم الأصلية أو ينتقلون إلى مركز حضرى آخر . ويقيم هؤلاء ، أما فى نفس المركز الحضرى أو فى المناطق المحيطة به ولذا فهم يلحقون بالمركب السكانى للمنطقة ، وإن كانوا لا ينتمون إليه .

ويهمنا أن نركز على النقطة الثانية بهذا المركب ، والتى تتعلق بصافى الهجرة إلى المنطقة ، ففى واقع الأمر هناك اتجاهان متضادان دائماً فى الهجرة من المنطقة ، وإليها . ولكننا إذا كنا قد حسمنا الأمر من البداية ، وحددنا الهجرة إلى المركز الحضرى كعامل لنشأة الاستقطاب فإن ذلك يعنى أن صافى الهجرة ، أو محصلتها النهائية تسير متجهة إلى المركزى الحضرى .

---

(١) — Antione, J.; „La Croissance Demogrphique Urbanie : La definition de L'rbain et du Rural" Les Villes 1. LUrbanis ion, Plan et prospectives Comissariat du Plan, Paris, p. 120., 1972.

وتحدث تغيرات مكانية[١] Spatial Changes فى مركز الاستقطاب نتيجة للهجرة وتتمثل هذه التغيرات فى التعديلات التى يمكن أن تصيب النمط الفيزيقى كبناء المساكن ، وتمهيد الطرق والشوارع ، والإمداد بالمياه والمجارى ، والتيار الكهربى . ويؤثر كل ذلك على أنماط الاتصال Com nuniction Patterns بين مركز الاستقطاب ، وما يحيط به من مناطق .

٢ – تركز السكان (وتجمعهم) داخل مركز الاستقطاب :

تؤثر الهجرة بشكل واضح على التركيب السكانى للمنطقة ، كما أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادى القائم فتعدله ، أو تضيف إليه ، أو تنقص منه . فضلا عما ينعكس عن الهجرة من تأثيرات فى التركيب الاجتماعى للمجتمع ، والهيكل الثقافى لأفراده .

وهناك معايير كثيرة يمكن من خلالها أن نتعرف على طبيعة التركز السكانى داخل مركز الاستقطاب . ويمكننا أن نلخص هذه المعايير فى أربعة رئيسية هى[٢] :

(ا) **حجم السكان Size** وهو العدد الإجمالى للأشخاص فى منطقة ما ، وفى وقت معين .

(ب) **التوزيع Distribution والكثافة Dansity** ونعنى بهذين المعيارين التعرف على التركيز والتشتيت النسبيين للأشخاص فى منطقة ما .

(ح) **التركيب Composition** ونقصد به التعريف بالخصائص الفيزيقية ، والاجتماعية – الثقافية المناسبة والمطابقة لأعداد السكان (مثل الجنس ، والعمر ، والسلالة ، والمهنة) .

(د) التغيرات الناشئة فى **العناصر الثلاثة السابقة** . ويمكن أن تقاس من خلال اتجاه التغير ودرجته بالنسبة لسكان المنطقة . وذلك بالاستناد إلى إحصاءات وأرقام تشرح هذه التغيرات .

---

(١) — U.N.; An Introduction to Regional Development Planning, U.N. Correspondence Course in Social Planning, BSA/SD/SSCP. III/15, N.Y., 1972, p. 30.

(٢) — Boskoff, Alvin; Ibid, p. 41.

ويمكننا من خلال ذلك دراسة العوامل الرئيسية التى تدفع بالمهاجرين إلى التركز فى المركز الحضرى .

٣ ـ العمالة (كعنصر بشرى يرتبط بالاستقطاب) :

فالعمالة متغير تابع للهجرة (فى مثل هذه الدراسة) إذ أن العامل الرئيسى الذى يدفع الأفراد إلى الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر ، هو البحث عن عمل مناسب لزيادة الدخل[1].

وبرغم أن العمالة متغير أساسى شامل يمكن النظر إليه من النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والسكانية ، إلا أننا نركز عليه هنا باعتباره عنصراً بشرياً له انعكاساته المختلفة .

ويعتمد جذب المناطق الحضرية المستقطبة للسكان اعتماداً أساسياً على عنصر العمالة ، فالأنشطة المادية وحدها لا تكفى دون وجود العنصر البشرى المدرب، والفعال[2]

ويمكن النظر إلى هذا العنصر من زوايا ثلاث هى :

(ا) حجم العمالة : ويعتمد الحجم هنا على إعداد العمال والفنيين اللازمين لإدارة المشروعات ، وتشغيلها .

(ب) نوعية العمالة : وتتأثر النوعية بطبيعة القطاعات ، وبمستواها التكنولوجى ، وبشكل الإنتاج فيها .

(حـ) مجالات العمالة : وتتصل هذه المجالات بطبيعة الأنشطة التى تحتاج بالفعل إلى نوعية معينة من العمالة .

٤/٤ عوامل خاصة بالهيكل الثقافى ، والبناء الاجتماعى الحضرى :

تلعب درجة التجانس الثقافى فى المجتمع ـ وانتشارها فى شكل قنوات للاتصال ـ دوراً هاماً فى البناء الاجتماعى الحضرى . وتؤثر هذه الدرجة على نسق التدرج الاجتماعى الشامل

---

(١) سوف نتعرض بالتفاصيل لدراسة العوامل التى تدفع للهجرة فى موضع لاحق من هذه الدراسة .

(٢) —Alament, J. & Autin, C., et Autres; „Development Urbain et analyse économique", Rapport de Synthése presenté par Andre Raynauld Pris, 1968, p. 464.

للمجتمع الحضرى ، ويأتى ذلك نتيجة وجود الثقافات الفرعية Sub-culture التى تتبع – أو لا تتبع – الثقافة الكلية للمجتمع [١] .

وهناك نوع من « التثاقف Acculturation » يتم بين المجموعة المهاجرة إلى المركز الحضرى ، والسكان الأصليين لهذا المركز . فهو عملية لإكساب الثقافة ، واكتسابها تتم بين نمطين مختلفين للثقافة .

وطبيعى أن يتعرض الوافد الجديد إلى النمط الحضرى ، لمجموعة من الرموز السطحية فى شكلها ، ذات المضمون فى جوهرها ، والتى تختلف فى معظم الأحيان مع نسق القيم الذى كان يتعامل من خلاله الفرد فى مجتمعه الذى نزح منه [٢] .

وتؤدى بنا دراسة المنطقة السكنية Residential Area إلى تحديد واضح لدور البناء الاجتماعى الحضرى فى المدينة . ذلك لأن هذه المنطقة ترتبط بمجموعة من الرموز وأنماط السلوك ، والقيم ، والمعايير التى يتعامل الأفراد فى هذه المنطقة من خلالها .

ويذهب كل من بارسونز Parsons ، هاولى Hawley إلى أن المدينة تتحدد من خلال كيانين متصلين : أحدهما مكانى ، والآخر اجتماعى [٣] . وعلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة لاستخدام الخرائط ، والتوزيعات الجغرافية بغرض إظهار وتوضيح التفاعل القائم بين هذين الكيانين .

ومن اللافت للنظر أن السكان الذين ينتقلون إلى مركز للاستقطاب يتجمعون فى نطاق مكانى محدود ، ويعيشون فيه تقريباً فى إطار نفس القيم ، والعادات والتقاليد التى كانوا يتعاملون من خلالها فيما سبق. أى أنهم يحيون فى كيان مكانى فيزيقى جديد ، ويتعاملون من خلال كيان اجتماعى وثقافى آخر قديم (تقليدى) . وبمرور الزمن يبدءون – طواعية أو اضطراراً – فى التعامل مع النسق الاجتماعى والثقافى المتصل بالمجتمع الجديد تدريجيًّا وبحرص وبحذر شديدين .

وقد أجرى كل من Shevky ، Bell بحثاً فى عام ١٩٥٧ ، وذلك لتحليل الخصائص

---

(١) — Besh , James M.; Urban Social Structure, The Free Press, New York, 1969, p. 35.

(٢) — Ibid., p. 36.

(٣) — Ibid., p. 87.

الاجتماعية لبعض المناطق بمدينة سان فرانسسكو[١] بولاية كاليفورنيا واعتمدا فى القيام بهذا البحث على تحليل نتائج التعداد[٢] ، الذى أجرى بهذه المدينة ويغطى الفترة من ١٩٤٠– ١٩٥٠ .

ويهمنا فى هذا المجال أن نعرض لما انتهى إليه الباحثان من نتائج أو ضحاها فى ثلاث مجموعات من المتغيرات التى تشخص هذه الفترة اجتماعياً من حيث المعيشة فى النمط الحضرى المتمثل فى تلك المناطق مجال البحث .

ويمكن تلخيص هذه **المتغيرات** فيما يلى :

١ – المتغيرات المتعلقة بالمركز السسيواقتصادى[٣] للفرد :

مثل الدخل ، والتعليم ، والمهنة ، والمسكن ، وعدد الأولاد . . . إلخ .

٢ – المتغيرات المتصلة بالتمييز العنصرى ، وعزل بعض السلالات :

مثل علاقة الأقليات بالنسق السسيواقتصادى القائم ، وارتباط كل ذلك بالمسافة الاجتماعية .

٣ – المتغيرات المرتبطة بالتحضر ، ومركز الأسرة :

مثل نمط الحياة ، ومعدل الخصوبة ، والنسبة المئوية للإناث العاملات . . . إلخ

ولا يهمنا فى هذا البحث – أو مثيله – ما انتهى إليه من نتائج . إذ أنها ترتبط بالواقع الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع (ويظهر ذلك واضحاً من مجموعة المتغيرات

---

(١) — Ibid., p. 97.

(٢) يعتبر أسلوب نتائج التعداد وتحليلها فى أى مجتمع من المجتمعات – مهما بلغت دقة البيانات – من الأمور التى ينبغى أن تؤخذ نتائجها بحذر بالغ . وبخاصة فى الموضوعات التى تتعلق بالخصائص الاجتماعية لأنماط الحياة (الحضرية ، أو الريفية) ويمكن فقط الاستهداء بها من حيث منهجها للبحث .

(٣) يستخدم الباحث هذا التعبير للدلالة على مدى الاندماج الكامل بين المتغيرات الاجتماعية ، والأخرى الاقتصادية . وهو يقابل التعبير الإنجليزى Socioeconomic حيث يعطى ، معنى واضحاً ودقيقاً للمقصود من مدى التشابك والتكامل بين الأمور الاجتماعية ، والاقتصادية ، وإنها ، تكون كلا واحداً ، ومتصلا

الثانية فى هذا البحث والتى تتصل بالتمييز العنصرى) وإنما نركز على منهج البحث الذى اتبع لإجرائه ، والخطوات المنهجية ، والإجراءات التى استخدمت .

فمبدئياً هناك ضرورة ملحة لتحليل الخصائص الاجتماعية للمجتمع الحضرى . ثم إن تحليل هذه الخصائص يقودنا إلى تفسير عديد من الظواهر الحضرية كالتركيز ، والتجمع ، والاستقطاب .

٥ ــ صياغة الفرض الأول

العامل الأساسى للاستقطاب الحضرى

نحاول فى الجزء الأخير من هذا الفصل ، أن نصوغ الفرض الأول من فروض الدراسة دون التعرض إلى الاختبار الفعلى له . وإنما لا يتعدى الأمر مجرد صياغة نظرية للفرض ، وذلك انبثاقاً عن الإطار النظرى الذى أوضحه هذا الفصل ، وبخاصة ما يتعلق بعوامل نشأة الاستقطاب الحضرى .

ونسبق هذه الصياغة بتحديد الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب ، ونتبعها باقتراح أسلوب لاختبار الفرض .

٥/١ الأهمية النسبية لبعض عوامل الاستقطاب الحضرى :

ينشأ الاستقطاب الحضرى نتيجة عوامل عديدة ، أوضحنا بعضاً منها عن طريق ضمها إلى مجموعات تشتمل كل واحدة على عنصر رئيسى فى هذا الموضوع .

وباستعراض تلك العوامل الفرعية التى انضوت تحت كل مجموعة ، يتضح أنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية ، سواء من الناحية النظرية التصورية ، أو من الوجهة التطبيقية العملية .

ويتحدد المعيار الذى نحكم فى ضوئه على **أهمية بعض العوامل نسبياً** ، من خلال نقطتين :

(ا) الأوزان المعطاة لكل عامل ، ومدى التركيز عليه فى الإطار النظرى ، والدراسات التى أجريت .

(ب) التصور المبدئى الذى يفترضه الباحث لشكل الاستقطاب فى مجال الدراسة (بعض مراكز النمو الحضرى بمصر) فذلك يدعوه إلى التركيز على بعض العوامل دون أخرى ، مجمعاً إياها فى عامل أساسى واحد يتصوره رئيسيًا — وليس وحيداً — لنشأة الاستقطاب الحضرى فى مصر . بحيث يصاغ كل ذلك فى فرض قابل للاختبار .

وإذا أردنا تحديداً لبعض العوامل ذات الأهمية النسبية للاستقطاب الحضرى ، فإنه يمكننا أن نعرضها فى سبعة عوامل رئيسية ، دون التقيد بمجموعات تضمها ، وهى كما يلى :

١ — وجود ميزة (أو مجموعة مزايا) توطنية للمكان .

٢ — القرب من مراكز الطرد السكانى .

٣ — وجود قاعدة صناعية .

٤ — تمتع المنطقة بوفرة فى الخدمات ، والهياكل الأساسية للمشروعات .

٥ — هجرة السكان إلى مركز الاستقطاب ، وتركزهم داخله .

٦ — وجود التمايزات بين المجتمعات المحلية فى الهيكل الثقافى الكلى .

٧ — انفصال النطاق المكانى لمعيشة الأفراد ، عن الإطار الاجتماعى لتعاملاتهم .

٢/٥ صياغة الفرض ، ومبرراته :

ترتكز العوامل السابقة — وغيرها — المسببة لنشأة الاستقطاب الحضرى ، على قاعدة أساسية ، يتحدد محورها فى الوظيفة التى ينبغى أن يؤديها أو يمارسها المركز الحضرى بحيث إنه إذا حدث خلل ، أو عدم انتظام فى تأدية هذه الوظيفة ، انبثق عن ذلك ظواهر مرضية — الاستقطاب إحداها[1].

والمركز الحضرى يقوم بوظيفتين رئيسيتين : الأولى تجميعية ، تكون المدخلات

(١) نقصد بالخلل هنا عدم التوازن فى الأداء الوظيفى .

فيها إلى المركز الحضرى ممثلة فى عنصرين أساسيين هما : **السكان** ، **ورأس المال** (ممثلا فى الأنشطة) . والوظيفة الأخرى **توزيعية** . تكون المخرجات Outputs فيها من المركز الحضرى . واضحة فى عناصر ثلاثة أساسية هى : السلع **والخدمات** ، **والتجديدات** (أو الابتكارات) Innovations ، **والثقافة** (بشقيها المادى ، والمعنوى) .

وإذا كان ذلك تجميعاً للمبررات التى قادتنا لاختيار هذا المحور موضوعاً للفرض الأول الذى نحدد به العامل الحاسم للاستقطاب الحضرى (فى نطاق هذه الدراسة) ، فإنه يمكن صياغة هذا الفرض كما يلى :

> « إن العامل الأساسى ، فى نشوء ظواهر الاستقطاب الحضرى ، هو حدوث خلل فى قيام المركز الحضرى بوظيفتيه الرئيسيتين : التجميعية ، والتوزيعية — إحداهما ، أو كلتاهما » .

٣/٥ تحديد أسلوب اختبار الفرض :

سوف نعتمد على الأداة التى استخدمت لجمع بيانات هذه الدراسة ، وهى استمارة الاستبيان . فى تزويدنا بالقدر اللازم من البيانات الذى يتيح لنا التعرف على **نقطتين رئيسيتين هما** :

١ — **تحديد العناصر أو المتغيرات** : التى من خلالها نتعرف على الوظيفتين : التجمعية ، والتوزيعية للمركز الحضرى .

٢ — **تحديد معيار** نقيس فى ضوئه الخلل الذى قد يتعرض له المركز الحضرى فى قيامه بهاتين الوظيفتين . وعدم وجود خلل هنا لا يعنى وجود تساو بين تأدية المركز الحضرى لوظيفتيه ، فهذا أمر مستحيل وإنما لا تخرج المسألة عن **ضرورة وجود اتساق نسبى** بين عمليتى : التجميع ، والتوزيع التى يقوم بهما أى مركز حضرى حسب ظروفه . فالمعيار هنا يتحدد فى ضوء الأحوال الخاصة بكل مركز استقطاب .

الفصل الثالث

مؤشرات الاستقطاب الحضرى . ومقاييسه

(صياغة الفرض الثانى)

نهتم فى هذا الفصل بمعالجة مؤشرات الاستقطاب الحضرى ، وتحديد أهم مقاييسه . ونحتاج فى ذلك إلى تناول بعض الأسس النظرية ، التى تفيد فى النهاية فى صياغة الفرض الثانى الذى يتصل أساساً بهذه المؤشرات :

ويتميز الفصل إلى نقاط رئيسية خمس هى :

١ ــ الشروط اللازمة للاستقطاب الحضرى :

وأهمها : وجود نمو حضرى غير متوازن (بين أجزاء الدولة ، أو داخل الإقليم الواحد) ، وتوافر عوامل أو دافع الاستقطاب ، وتمتع المنطقة بخاصيتى « الجذب » ، « والتأثير » بالنسبة للمناطق المحيطة .

٢ ــ مراحل الاستقطاب الحضرى :

وتتلخص فى ثلاث مراحل أساسية : تبدأ بمرحلة تكوين « الأماكن المركزية » ، « ومواقع الأنشطة » ثم التحول إلى « قطب للنمو (أو التنمية) » ، ثم الانتقال والوصول إلى مركز الاستقطاب .

٣ ــ مؤشرات الاستقطاب الحضرى :

وأهمها : تركز السكان ، وتكدس الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) ، وزيادة معدل الضياعات السسيواقتصادية بالمركز الحضرى ، وصعوبة تكيف الأفراد واندماجهم مع عناصر الهيكل السسيواقتصادى الحضرى .

٤ – مقاييس الاستقطاب الحضرى :

مثل : معدل النمو الحضرى ، ومعدل الهجرة بين الأقاليم ، والحجم الأمثل للمركز الحضرى .

٥ – صياغة الفرض الثانى :

وهو يتصل بأهم مؤشرات الاستقطاب الحضرى . . حيث نحدد الأهمية النسبية لبعضها ثم نبدأ فى صياغة الفرض بعد تحديد أهم مبرراته ، ونقترح أسلوب اختباره .

١ – الشروط اللازمة للاستقطاب

لا ينشأ الاستقطاب الحضرى فى كل مناطق الحيز المتاح Space (سواء كان إقليماً أو دولة ، أو مجموعة من الدول) ، وإنما هناك بعض مناطق (ذات خصائص نوعية) ينشأ فيها الاستقطاب ، ويمارس تأثيراته المختلفة .

بمعنى أنه ينبغى أن تتوافر شروط أساسية فى بعض المناطق من ذلك الحيز ، حتى يتمكن الاستقطاب من الظهور . وبعض هذه الشروط عام ، وشامل يتعلق بالوضع الكلى للنمو الحضرى فى الحيز المتاح ، وبعضها خاص ونوعى يتصل بمركز الاستقطاب ذاته . وفيما يلى نعرض لأهم هذه الشروط :

١/١ نمو حضرى غير متوازى (محلياً ، وقومياً) :

تنقسم أية دولة إلى مناطق أو أقاليم حضرية متعددة ، تتباين فى حجم الموارد فى كل منها ، وتختلف بالنسبة للمشكلات التى يتعرض لها كل إقليم ، وتتمايز أيضاً بالنسبة للرسائل التى تضعها الدولة لتلك المناطق – على اختلافها – لإحداث التنمية الحضرية فيها[1] .

---

(١) محمود فهمى الكردى ، « التغير الاجتماعى فى محافظة أسوان كنموذج لأثر التخطيط فى التنمية الاجتماعية » ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ١٩٧١ ؛ ص ص ١٠١ – ١٠٣ .

وينبنى التوازن الحضرى **Urban Equilibrium** على فكرة مؤداها أن كلا من عنصرى السكان ، والأنشطة يتفاعل مع الموقع الفيزيقى للمكان بشكل منسق ، ومتعادل ، فضلا عن التفاعل القائم بين هذين العنصرين ذاتهما ، والذى يتم بصورة تكاملة بينهما .

ويرتبط شكل التوازن الحضرى فى منطقة ما ، بدرجة التجانس **Homogenity** بين السكان فيها من حيث التغيرات الرئيسية لهذا العنصر (كالجنس ، والعمر ، والتعليم ، والمهنة . . . إلخ)[1] .

ويمكننا أن نميز بين نمو حضرى غير متوازن ينبع من عوامل داخلية فى الأقاليم Intra-regional وآخر ينبثق من عوامل تتصل بالعلاقات بين الأقاليم بعضها وبعض[2] Inter-regional . وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه الحالة من النمو الحضرى غير المتوازن ، سواء داخل الأقليم الواحد ، أو بين الإقاليم ، هى التى تؤدى إلى ظهور الأنماط الاقتصادية المختلفة ، والأرضاع الاجتماعية المتباينة ، والأشكال الجغرافية المتمايزة . . ومن ثم يتكون الاستقطاب .

٢/١ توافر عوامل ، أو دوافع الاستقطاب :

أوضحنا فى الفصل السابق أهم العوامل التى تقف وراء نشأة الاستقطاب الحضرى وتبعنا ذلك بتحديد للأهمية النسبية لبعض هذه العوامل والتى تعطيها وزناً أكبر فى هذا المجال . ويمكن أن نتناول هذه العوامل أو الدوافع هنا ، كشرط رئيسى لتواجد الاستقطاب الحضرى فى منطقة ما ، بمعنى أنه من الضرورى توافر مبررات كافية لنشأة هذه الظواهر .

وحتى لا تكون معالجتنا لهذه النقطة تكراراً لما سبق تناوله فى الفصل السابق ، فإننا سوف نتعرض لهذه العوامل من زاوية جديدة (فهى هنا كشرط لازم لنشأة الاستقطاب) . نميز فيها بين عوامل ضرورى توافرها من داخل مركز الاستقطاب ذاته ، وأخرى يستلزم وجودها فى المنطقة (أو المناطق) القابلة للاستقطاب . ويتضح ذلك مما يلى :

---

(١) — Richrdson H.W.; Ibid., p. 137.

(٢) محمد حسن فج النور ، المرجع السابق ، ص ٦

(ا) عوامل يشترط توافرها فى مركز الاستقطاب بذاته : ويتلخص أهمها فى الآتى :

١ – وجود ميزة نسبية للمكان ، تدفع الأفراد فى المناطق الأخرى للاتجاه إليه ، والعمل والإقامة فيه .

٢ – توافر المواد الأولية ، والخام لأى نشاط يمكن الاعتماد عليه (صناعة ، أو زراعة ، أو تجارة) .

٣ – نمو القطاع الصناعى بصفة خاصة ، وزيادة حجم العائد من انتاجه .

٤ – وفرة الخدمات ، وتنوعها (لدرجة التكدس أحياناً) بشكل قد يؤثر على معدل كفايتها ، وأدائها[١] .

٥ – عدم التجانس فى التركيب الاجتماعى ، وصعوبة تمييز هيكل ثقافى موحد .

(ب) عوامل يستلزم تواجدها فى المنطقة (أو المناطق) القابلة للاستقطاب :

ويمكن إيجازها فيما يلى :

١ – وجود المنطقة كمركز طرد سكانى (كثافة سكانية مرتفعة ، ورقعة مساحية محدودة) .

٢ – عدم وجود أنشطة رئيسية تسهم فى رفع الدخل الإقليمى للفرد (او وجودها بشكل هزيل) .

٣ – حرمان المنطقة من توفير أهم الخدمات الرئيسية ، والهياكل الأساسية للمشروعات .

٤ – وجود ظاهرة العمالة غير الكاملة Underemployment الناجمة عن ظواهر أخرى تتميز بها المناطق الزراعية المتخلفة ، مثل ظاهرتى البطالة المقنعة ، والبطالة الموسمية[٢]

---

(١) — Boskoff, Alvin; Ibid, p. 58.

(٢) محمد حسن فج النور ، « التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى » ، مذكرة رقم (٩٦٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩٠ .

تمتع المنطقة بخاصيتى الجذب ، والتأثير بالنسبة للمناطق المحيطة :

وهو شرط ضرورى ، ولازم لنشأة الاستقطاب ، ويعتمد بصفة رئيسية على الشرطين السابقين « فالجذب » و « التأثير » خاصيتان مرتبطان أساساً بوجود نمو حضرى غير متوازن ، وتوافر عوامل الاستقطاب الحضرى .

وهناك — من الناحية الاجتماعية — شروط فرعية ينبغى توافرها فى المنطقة ، حتى تتميز بهاتين الخاصيتين ، ومن ثم يتحقق الشرط الرئيسى للاستقطاب . . وتتلخص أهم هذه الشروط فيما يلى[١] :

١ — وجود **تنظيمات اجتماعية** Organization تسمح بتجمع الأفراد لتحقيق مصالح شخصية ، وطبقية ، وطائفية ، ومهنية ، ثم مجتمعية (إذا كانت فى اتجاه القيم التى ارتضاها المجتمع) .

٢ — التعامل وفق **علاقات اجتماعية** تحدد إطارها ، وطبيعتها ، ونوعيتها ، بشكل يخدم مصالح الأفراد فى المنطقة التى تسود فيها .

٣ — توافر مجال أرحب **العمالة** فى مركز الاستقطاب حيث فرص العمل المتاحة ، والمتنوعة وكمية الأجر المرتفعة نسبياً .

٤ — توافر وسائل **الاتصال الجمعى** بشكل مؤثر وفعال الأمر الذى يؤثر على الأفراد فيجعلهم يتجهون إلى مركز الاستقطاب دائماً .

وتتخذ خاصيتا « الجذب » ، « والتأثير » **مساراً خاصاً** بالنسبة لظواهر الاستقطاب الحضرى فهو أساساً يتجه من مركز الاستقطاب إلى المنطقة (أو المناطق) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب وبدرجة قوية وفعالة . أما التأثير فى الاتجاه العكسى فيتم بصورة ضعيفة ، هزيلة ، وغير ملموسة ، أو تكاد .

---

(١) — Heberle, R.; The Normative Element in Neighborhood Relations, Through, Baali F. and Vandiver J. „Urban Sociology :Contemporary Readings," Appleton-Centry-Crofts, N.Y., 1970, pp. 268 - 285.

وتتم عمليتا الجذب والتأثير بشكل تراكمى[١] Accumulative ، فالعوامل التى تنشأ عنها هاتان الخاصيتان من ذات الطبيعة والنوعية ، ونتيجة لذلك ينشأ الاستقطاب ، ويمارس تأثيراته المختلفة .

٢ ـ مراحل الاستقطاب الحضرى

إذا ما افترضنا توافر الشروط السابقة (كلها ـ أو بعضها) لنشأة الاستقطاب فى منطقة ما ، فإن هذا لا يعنى أن ظواهر الاستقطاب الحضرى تنشأ هكذا دفعة واحدة وبشكل مفاجىء ، وإنما الأمر يأخذ الشكل التدريجى ذا المراحل .

ويمكننا أن نميز بين ثلاث مراحل ، يتكون من خلالها الاستقطاب الحضرى . فتبدأ مرحلته الأولى بتكوين « الأماكن المركزية » ، التى تتسع لتتحول إلى « قطب للنمو » (وهى المرحلة الثانية) لكى ينتقل بعد ذلك ـ وفى المرحلة الثالثة ـ إلى مركز استقطاب . وفيما يلى نستوضح هذه المراحل :

٢/١ مرحلة تكوين الأماكن المركزية ، ومواقع الأنشطة :

سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول ، من هذا الباب الفكرة الأساسية التى تقوم عليها نظرية المكان المركزى ، الذى نعنى به ابتداء المركز الحضرى[٢] وكذلك المحور الرئيسى الذى تدور حوله مجموعة النظريات التى تشرح فكرة الموقع .

وينشأ المكان المركزى أساساً لمواجهة حاجة اقتصادية ، أو مطالب اجتماعى أو ضرورة سكانية فى منطقة ما . وترتيباً على ذلك ـ وبعد الاختيار الافتراضى لموقع هذه المنطقة كمكان مركزى ـ تختار بعض المواقع فى هذا المكان لتوطن الأنشطة فيها[٣]

---

(١) — Antoine, J.; Ibid, 124.

(٢) يطلق البعض عليه تعبيرات مختلفة أهمها نقط النمو Growth Points ، أو مراكز النمو Growth Centers

(٣) — Boskoff, Alvin; Ibid. p. 80

وتتسم هذه المرحلة التي يتكون فيها المكان المركزي ، وموقع النشاط ، بخاصيتين رئيسيتين[١] تميزانها ، وتحددان مسارها واتجاهها ، هما :

١ – النمط الاقتصادي السائد :

والذي يتميز في هذه المرحلة بدرجتين عدم التوازن الهيكلي Structural Imbalance سواء بالنسبة للأماكن المركزية الأخرى داخل نفس الإقليم أو بمثيلاتها خارجة . وينشأ عدم التوازن هذا ، من حداثة تكون بعض الأنشطة (وبخاصة الصناعية منها) إذا ما قورنت بالأنشطة الأخرى التقليدية التي يعتمد عليها اقتصاد المكان .

٢ – الوضع الاجتماعي القائم :

وهو يقترب كثيراً في هذه المرحلة بمثيله في المجتمع التقليدي باستثناء ظهور بعض أنماط السلوك ، والقيم المنبثقة عن المجتمع الحضري في بداية مرحلته الصناعية .

٢/٢ مرحلة التحول إلى قطب للنمو (أو التنمية) ، ذي التأثير المتبادل بينه وبين المنطقة المحيطة :

يستمر المكان المركزي في الاتساع Expansion والامتداد Extension وتزيد بعض الأنشطة — التي تم اختيار مواقع مناسبة لتوطنها — في درجة تركزها[٢] Concentration وتتعقد — تدريجياً — الأنشطة الاقتصادية في ممارستها لوظائفها . وتأخذ العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نمطاً جديداً ، وشكلا مختلفاً عن ذي قبل . كل ذلك إلى أن يتحول هذا المكان — وتدريجياً أيضاً — إلى « قطب للنمو (أو التنمية) » يتميز بتأثيرات تبادلية بينه وبين المنطقة المحيطة .

وتتميز هذه المرحلة بخصائص أو سمات معينة ، يمكن تلخيصها في ثلاثة عناصر رئيسية هي :

---

(١) — Richardson, H.W.; Ibid. p. 424.

(٢) تشير درجة التركز هنا إلى البعد المكاني — الفيزيقي لتواجد النشاط ، وهي تختلف عن التمركز Localization ، والتركيز (التجمع) Agglomeration ويمكن مراجعة هذه النقطة في محمد حسن فتح الباب ، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية ، المرجع قبل السابق ، ص ٨٦

١ — النمو فى قطاع الصناعة :

وذلك نتيجة توافر مقوماتها الرئيسية من رأس مال ، وعمالة ، ومواد خام ، وتنظيم ، وسوق . ويتحقق ذلك النمو أساساً نتيجة وجود ميزة توطنية لهذا المكان .

٢ — ازدياد معدل الهجرة :

وهى هجرة ذات اتجاهين : **من قطب النمو ، وإليه** . ولكن يمكننا أن نميز اتجاهاً واضحاً بالنسبة للهجرة إليه ، حيث فرص العمل الأرحب .

٣ — قيام نوع من العلاقات السسيواقتصادية بين الاقاليم

وهذا أكثر ما يميز هذه المرحلة ، فنجد أن التأثيرات التبادلية تكون أكثر وضوحاً بين قطب النمو ، وما يحيط به من مناطق .

وهناك عديد من الدراسات ، قد تناولت هذه النقطة ، وعالجتها من خلال طريقة أو أسلوب **النماذج المصاغة للتنمية الحضرية**[١] **Urban Development Models** ويعتمد هذا الأسلوب أساساً على تصوير الوضع الحالى للنمو الحضرى فى منطقة ما ، من خلال إحصاءات تجمع حول مجالات النشاط فيها ، ثم نتنبأ بالصورة المستقبلة لأوجه النشاط المختلفة . ويأخذ هذا التنبؤ صورة رياضية أو إحصائية .

ويفيد هذا الأسلوب فى تحديد الشكل المتوقع لقطب النمو ، نتيجة علاقاته بغيره من المناطق .

٣/٢ مرحلة الانتقال (الوصول) إلى مركز استقطاب ، أحادى التأثير :

وهى المرحلة التى نلاحظ فيها التأثيرات الاستقطابية ، ليس بالنسبة للمركز التى تظهر فيه فقط ، وإنما أيضاً بالنسبة للمناطق الأخرى القابلة للاستقطاب ، والتى تقع فى مجال تأثيره .

---

(١) — Harris, B.; Quantitative Models of Urban Development, Thruogh Perloff, H. and Wingo, L., (ed) „Issues in Urban Economics", Johns Hopkins Press, U.S, 1996, pp. 363 - 364.

ولا يعني ذلك تشابهاً بين خصائص المرحلة السابقة ، وسمات هذه المرحلة . ففى مرحلة التحول إلى قطب النمو كانت التأثيرات تبادلية بينه وبين المناطق المحيطة لدرجة دعت بعض الباحثين إلى أن يذهب إلى القول بأن « مناطق التخلف فى إقليم ما ، هى التى تخلق قطب النمو فيه »[١] .

أما وقد تكون قطب النمو وتحول إلى مركز استقطاب (المرحلة الثالثة) فإن تأثيراته تختلف من حيث الشكل ، والنوعية ، والمدى .

فقطب النمو كان يأخذ ويعطى (وإن لم يكن ذلك يتم بنفس الدرجة) إلا أنه كان هناك تأثير متبادل ، أما مركز الاستقطاب فتتمثل تأثيراته فيما يأخذ فقط من المناطق المحيطة (وهذا فى حد ذاته تأثير ، وإن كان سلبياً) فضلا عما يقوم به من تأثير فى نطاق حدوده .

وعلى ذلك يمكن وصف التأثيرات الناجمة عن مركز الاستقطاب بأنها أحادية الاتجاه (تقريبًا) ، وإن لم تكن أحادية التكوين بدلالة إنها قد تكونت من خلال قطب النموذى تأثير تبادلى بينه وبين المناطق المحيطة .

ويجد الكثير ، أن التأثيرات النابعة عن قطب النمو تكون مفيدة لكل من هذا القطب ، والمنطقة المحيطة به ، فى حين تكون ضارة (فى معظمها ، وحينما يصل الاستقطاب إلى درجته الحادة) لكل من مركز الاستقطاب ، ومجال تأثيره .

وينشأ الضرر فى المركز الاستقطابى من ذلك التركيز الشديد فى السكان ، والتكدس الضخم فى الأنشطة ، مع ما يستتبع ذلك من مشكلات اجتماعية ، وأضرار اقتصادية .

وتنعكس هذه التأثيرات الضارة على المناطق المحيطة بالمركز وتتمثل فى ذلك الفقد المستمر للعناصر المفيدة والنشطة من أبناء هذه المناطق الذين يتجهون إلى المركز بحثاً عن العمل والإقامة ، فضلا عن الإهمال الذى تلقاه أنشطتها ، نتيجة اعتمادها على غيرها[٢]

---

(١) — Richardson, H.W; Ibid. p. 417.

(٢) سوف نتناول هذه النقطة بتفصيل أكثر فى الباب الثانى ، وذلك عندما نتعرض للاستدلال ، والتحليل للاستقطاب الحضرى فى مصر .

٣ ــ مؤشرات الاستقطاب الحضرى

إذا كانت معرفة الشروط اللازمة لنشأة ظواهر الاستقطاب ، ضرورية لفهم خصائصه . وإذا كان تناول مراحل الاستقطاب الحضرى ، أساسياً للتعرف على مساره ، واتجاهه ، فإن هناك حاجة ماسة لدراسة المؤشرات التى نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف من خلالها على تأثيراته المختلفة .

وبصفة عامة فإن هناك عديداً من مؤشرات الاستقطاب الحضرى ، ولكننا سوف نتخير هنا أهمها ، وأكثرها وضوحاً ثم نتولاها بالشرح والتفصيل . وأهم هذه المؤشرات هى :

١ ــ تركز السكان .

٢ ــ تكدس الأنشطة (الإنتاجية والخدمية) .

٣ ــ زيادة معدل الصناعات السسيواقتصادية .

٤ ــ صعوبة تكييف الأفراد ، واندماجهم مع عناصر البناء الاجتماعى الحضرى .

تركز السكان :

لعل هذه الظاهرة هى أول ما يلفت النظر فى أى « مركز للنمو » بصفة عامة . فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بمركز الاستقطاب إلى بؤرة هذا المركز ، بحثاً عن فرص عمل جديدة (أو أفضل) . وقد كان من الممكن أن يستمر هذا التدفق ــ الذى يسير فى اتجاه واحد تقريباً ــ دون أن تحدث ظاهرة التركز (فهى ظاهرة مرتبطة أساساً بالمكان أو الحيز) ولكن ما يحدث هو أن أعداداً هائلة من الأفراد يتجهون ناحية موقع ما ، ولا يتوزعون بالتناسب مع مناطقه سواء فى العمل ، أو الإقامة ، ولا تكون هناك ترتيبات مسبقة لعملهم ، أو لإقامتهم ، بل قد يكون هذا الموقع يعانى أصلا من ظاهرة التركز بين سكانه الأصليين :

هكذا تتكون ظاهرة التركيز السكانى بمركز الاستقطاب ، وتبدأ تأثيراتها ــ بعد

ذلك — فى الظهور — وفى التأثير بدورها — على أنماط الحياة بالمركز ؟

وقد عرض « بونسارد P. Ponsard » نظريته التى أسماها نظرية « الأنشطة الأساسية » أو أنشطة التوزيع الوظيفى لسكان المدن[١] . وانتهى فيها إلى أن درجة التركيز التى نلحظها بين سكان المدن الرئيسية فى أية دولة إنما تنشأ عن اتجاه هؤلاء الأفراد للعمل فى مجموعة من الأنشطة الدافعة للنمو (الأنشطة الرئيسية) فى هذا المركز ، فهى تكون بطبيعتها أكثر الأنشطة حاجة إلى العمالة ، فضلا عن أن وجودها فى هذا المركز يكون فى الغالب هو الدافع الرئيسى وراء هجرة الأفراد إليه[٢] .

وانتهى الأمر بكثير من العلماء الذين تدارسوا هذا الموضوع ، وكان لهم تركيز خاص على عنصر السكان ، إلى القول بأنه إذا حدث **تركز سكانى** بمنطقة ما ، فإن **الاستقطاب الحضرى واقع لا محالة** . . . فقط تحتاج المسألة إلى وقت حتى تظهر فيه تأثيرات هذه الظواهر[٣] .

وقد اتجه بعض البحاث ، إلى بناء بعض **النماذج الرياضية والإحصائية** ، التى تصور العناصر الأساسية فيه ، وما يتوقعون به لاتجاه الظاهرة فى المستقبل . وكانوا دائماً يعطون توكيداً خاصاً لعنصر السكان فيعتبرون أن **تركز السكان دالة Function** للاستقطاب ويحلو للبعض أن يسمى هذه الظاهرة بالتراكم السكانى[٤] Population Accumiiation وهى فى الواقع ذات طبيعة تراكمية إذ لا تنشأ بشكل فجائى ، وإنما تأخذ السمة التدريجية . وأيًّا كانت التسمية فإن لهذه الظاهرة — التى تعتبر مؤشراً رئيسياً للاستقطاب — تأثيرات عديدة يمكننا أن **نلخص أهمها فيما يلى :**

١ — أن الأساليب المختلفة التى استخدمت **لتقدير معدلات الهجرة** من المركز الحضرى ، وإليه قد نجحت — إلى حد ما — فى تقدير الهجرات التى تكون قد تمت بالفعل ، أكثر مما أفادت فى تقدير الهجرات المستقبلة للمنطقة . وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بالعوامل

---

(١) — Alament J. & Autin G., et Autres; Ibid. p. 464.

(٢) سوف نولى هذه النقطة تفصيلا أكثر عندما نتعرض لقضية الاستقطاب الحضرى فى مصر ، ونتدارس عوامله ، ومؤشراته . وذلك فى الباب التالى .

(٣) — Ibid., p. 465.

(٤) — Ibid., p. 467.

السيسيواقتصادية التى قد تكون وراء الهجرة فى زمن لاحق[١] .

٢ – ضآلة نصيب الفرد من الناتج الإقليمى الصافى ، ومن معدل استفادته من الخدمات المتاحة .

٣ – حرمان المناطق – المتخلفة أصلا – من القوى البشرية (المتمثلة فى الطاقة البشرية المهاجرة) ، ومن العناصر المادية (التى نتعرف عليها من خلال أنشطة الإنتاج ، وقطاع الخدمات) .

٣/٢ تكدس الأنشطة (الإنتاجية ، والخدمية) :

لا يكفى « تركز السكان » وحده ، لنشأة الاستقطاب الحضرى ، كعامل لتكوينه ؛ وكمؤشر للاستدلال على وجوده ، وإنما تبرز أهمية هذا العنصر فيما يسببه من تأثيرات أخرى . ولمواجهة هذا التركز فى السكان ، كان ضرورياً زيادة الأنشطة من حيث النوعية والكفاءة بشكل يستوعب الزيادة فى السكان .

وبالرغم مما يتميز به المركز الحضرى من سمات إجتماعية وإقتصادية خاصة ، إلا أن نوعية النشاط الدافع للنمو يمثل فى الغالب العامل الرئيسى وراء استقطاب المركز الحضرى لسكان المناطق الأخرى المحيطة .

ويحدث التكدس فى الأنشطة (سواء كانت إنتاجية ، أو خدمية) نتيجة توافر مجموعة من العوامل نلخص أهمها فيما يلى :

١ – وجود المادة الخام فى ذات المركز الحضرى (أو قريبة منه) بشكل يسهل قيام النشاط .

٢ – حاجة المناطق المحيطة بمركز الاستقطاب إلى الاستفادة بإنتاج الأنشطة وتأدية الخدمات .

---

(١) — Isard, W. and Others; „Methods of Regional Analysis : An Introduction to Regional Science," John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1960, p. 69.

٣ — هجرة أعداد هائلة — من المناطق المحيطة — إلى المركز الحضرى ، وحاجتها إلى عائد تلك الأنشطة .

٤ — وجود سوق داخل المركز الحضرى (أو قريب منه) لتصريف منتجات هذه الأنشطة (الإنتاجية) .

ومن اللافت أن مرحلة الاستقطاب الحضرى ، تتسم بظهور أنشطة رئيسية وبخاصة فى القطاع الصناعى ، أو ما تسمى بالصناعات القائدة ، أو الرائدة[١] .

ويحدث التكدس أو التراكم فى الأنشطة — نتيجة وجود هذا النمط من الصناعات — من خلال مرحلتين تتضحان فيما يلى[٢] :

الأولى : وتتميز باتساع فى حدود المركز الحضرى ، وبنمو فى هذه الصناعات التى يمكن أن نجدها وقد انقسمت إلى صناعات فرعية من نفس النوعية ، ولكنها أقل فى الحجم .

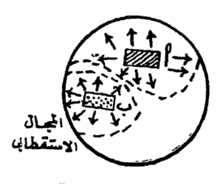
الثانية : تأخذ هذه الأنشطة الصناعية مواقع مختلفة بالنسبة لمركز الاستقطاب فقد تقع إحدى هذه المجموعات من الصناعات ولتكن مثلا :

(ا) فى اتجاه الشمال من المركز الحضرى ، بينما تكون هناك مجموعة أخرى .

(ب) فى اتجاه الغرب من ذات المركز .

وليس المهم لدينا هنا هو موقع الصناعة ذاته ، بل إن ما نركز عليه هو اتجاه النمو الذى يتركه التكدس فى الأنشطة والخدمات ، وبخاصة إذا كانت تلك الأنشطة تتعلق بالصناعات الرئيسية .

ويصور الشكل المقابل ، اتجاه النمو وشكل التأثيرات التى يتركها استقطاب الأنشطة



[شكل رقم (٥)]

(١) سبق أن عولجت هذه النقطة من خلال عرض نظرية « أقطاب النمو أو التنمية » بالفصل الأول

(٢) — Perroux, Op. Cit. p. 99.

فى المواقع التى أوضحها المثال السابق .

وقد قام جوزيف شومبيتر[١] J.S Schumpeter ببناء نسق للنمو، يفسر من خلاله ظاهرة التكدس فى الأنشطة ، والخدمات . ويتكون هذا النسق من عناصر متنوعة كالسكان ، والإنتاج ، ورأس المال ، والمدخرات .

فإذا حدث نمو فى قطاع ما فإنه يأخذ اتجاهاً يتضمن تغيرات هيكلية فيه ، ثم يتعرض لتقلبات نتيجة لتغير عناصر الإنتاج ، وأخيراً تحدث زيادة فى إنتاجه (إذا كان نشاطاً إنتاجياً) أو كفاءة فى معدل أدائه (إذا كان النشاط خدمة) .

ويحدث التكدس حينذاك فى حالتين :

١ — حينما يحدث تركز فى السكان فإنهم يحتاجون بالضرورة إلى معدل إنتاج أزيد فى نفس الزمن ، الأمر الذى يدفع بهذه الأنشطة إلى التجمع والتكدس حتى يزيد إنتاجها .

٢ — عندما تقوم صناعة استراتيجية كبرى (كالحديد والصلب ، أو الغزل والنسيج مثلا) وتحتاج بطبيعتها إلى الانقسام إلى مجموعة من الصناعات الفرعية المتكاملة فى ذات المنطقة حتى تمد كل منها الأخرى بانتاجها ، (فهو فى الغالب من النوع الوسيط) بشكل نجده معه تكدساً فى هذه الأنشطة .

وتقوم الخدمات احياناً بدور «تابع» فى تكدسها ، بمعنى انه عندما تتكدس الأنشطة فإنها تحتاج بالضرورة إلى مجموعة من الخدمات الرئيسية — (كالتعليم ، والصحة ، والإسكان ، والنقل والمواصلات والترفيه) وأخرى من الهياكل الأساسية (كالمياه ، والتيار الكهربى ، والمجارى) ، والطرق والشوارع ، والبنوك ، والأسواق) لتقدم لها التسهيلات اللازمة لاستمرارها فى هذه المنطقة .

---

(١) — Ibid., p. 93.

٣/٣ زيادة معدل الضياعات السسيواقتصادية[1] ، بمركز الاستقطاب :

نتيجة لتركز السكان ، وتكدس الأنشطة فى منطقة ما ، فإن هناك مجموعة من النتائج الفرعية تظهر وتترتب على تواجد هذين العنصرين اللذين نعتبرهما مؤشرين رئيسيين للاستقطاب الحضرى .

ولعل أبرز تلك النتائج (وهى ما اعتبرناها أيضاً مؤشرات تدل على الاستقطاب) هو ما يتضح من ذلك الفاقد Waste الاجتماعى والاقتصادى فى المتغيرات التى ينبنى الاستقطاب الحضرى أساساً على دعائمها .

ويختلف حجم هذا الفاقد (أو تلك الضياعات) تبعاً لاختلاف عديد من العناصر والمتغيرات نذكر أهمها فيما يلى :

١ — **معدل الهجرة إلى المنطقة :** فهناك : افتراضياً — تناسب طردى بين هذا المعدل ، وبين تلك الضياعات السسيو اقتصادية .

٢ — **درجة التكدس فى الأنشطة والخدمات :** فهناك علاقة طردية أيضاً بينها وبين حجم الضياعات التى يتسبب عنها التكدس .

٣ — وجود أنشطة ، وخدمات تتحدد كل وظيفتها فى **استيعاب هذا الفائض** ، قبل أن يمثل فاقداً وتحويله إلى عناصر إنتاجية ، أو خدمية مفيدة .

٤ — **نوعية العلاقات الاجتماعية** السائدة بين الأفراد . فكثير من الأحيان ، يتسبب الأفراد أنفسهم فى زيادة حجم هذه الضياعات ، سواء اتجه ذلك إلى خسارة شخصية لهم أو إلى فقد بالنسبة للاقتصاد الكلى للدولة .

ويلعب إطار القيم هنا دوراً أساسياً فى زيادة حدة هذه الظاهرة ووضوحها ، بما يشتمل عليه من عادات ، وتقاليد ، وعرف سائد (فعادة المبالغة فى الكرم مثلا هى التى تدعو إلى الإسراف فى تقديم كل عناصر الغذاء الضرورية وغير ،

---

(١) نقصد بالضياعات السسيواقتصادية Dis-socioeconomies هنا جامعة الناقد الاجتماعى ، والاقتصادى المصاحب لاستعمال نشاط ، أو خدمة ، أو مرفق ما ، والاستفادة من كل . وبعض هذه الضياعات كى قابل للقياس ، وبعضها الآخر غير ذلك .

الضرورية للضيف الأمر الذى يتسبب عنه كثير من الضياعات) .

ويربط بعض الباحثين بين درجة النمو فى المركز الحضرى ، وبين حجم الفاقد (أو الضياعات) التى يتعرض لها هذا المركز فى أنشطته وخدماته المختلفة .

فنجد فرانسوا بيسون[١] F. Besson يرتب المراكز أو الأقاليم الحضرية تبعاً لدرجة النمو فيها الناتجة عن حجم الضياعات ، فى **أربعة أنماط رئيسية هى :**

١ — **الأقاليم المتقدم** (مرحلة الرفاهية) : والذى يكون معدل استفادته من العناصر الإنتاجية للأنشطة ، ومن قطاع الخدمات أعلى ما يمكن (ويتضح هذا المعدل من المقارنة بين أقاليم الدولة) .

٢ — **الإقليم النامى** (ذو الطاقة الكامنة) : ويتميز بوجود إمكانات معينة ، قابلة للاستغلال وهى ما يطلق عليها بالطاقة الكامنة أو المحتملة Potential ويكون معدل الدخل فى مثل هذا الإقليم أعلى من معدل النمو فيه ، الأمر الذى يتسبب فى كثير من الضياعات السسيواقتصادية .

٣ — **الإقليم الآخذ فى النمو** : ويكون فيه معدل الدخل أقل من معدل النمو حيث تأخذ بعض مشروعات التنمية فى الظهور بشكل يزيد معها نسبياً حجم الضياعات .

٤ — **الإقليم المتخلف** : ويتسم بمعدل للدخل ، ومعدل للنمو أقل من المعدل القومى وتظهر الضياعات السسيواقتصادية بشكل واضح . إذ تكون الأنشطة ، بدائية ، ويكون تشغيلها غير اقتصادى ، فضلا عن وجود قطاع هزيل للخدمات ينخفض معدل أدائه عن الحد الأدنى الضرورى لكل خدمة .

وإذا كان التحليل السابق قد حدد حجم الضياعات السسيواقتصادية ، اعتماداً على مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية بحته (مثل معدل الدخل ، ومعدل النمو) ويرتب الأقاليم الحضرية بناء على ذلك ، فإن هناك اتجاهات أخرى فى التحليل تفسر زيادة

---

(١) — Besson, F.J.; „L'intègration Urbaine", Bibliothéq. d'Economie contemporative dirige par François Perroux, et Pierre Tabatoni, Paris, 1970, p. 19.

زيادة حجم هذه الضياعات استناداً إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية وأهمها[1] .

١ — التكوين السكانى (من حيث النوع والعمر ، والمهنة . . . إلخ) .

٢ — التركيب الاجتماعى وتميز المجتمع إلى طبقات ، أو فئات متباينة .

٣ — الشكل الأيكولوجى للمكان من حيث علاقة الإنسان ببيئته ، وفق تنظيم اجتماعى معين .

٤ — الإطار العام للقيم ، ونوعية العادات والتقاليد والعرف السائد ، وما ينبثق عن ذلك من أنماط للسلوك .

٤/٣ صعوبة تكيف الأفراد ، واندماجهم مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى :

تختلف خصائص المجتمع الريفى عن مثيلاتها بالمجتمع الحضرى ، من النواحى الديموجرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . ويظهر هذا الاختلاف بوضوح عندما تنتقل مجموعة (أو أكثر) من سكان المجتمع الريفى ، للعمل والإقامة فى المجتمع الحضرى . ودون التعرض لتفصيلات خصائص النمطين الحضرى ، والريفى ، فإن ما ينبغى أن نركز عليه هو أن الاختلاف والتباين بينهما يتحدد فى المتغيرات الرئيسية التالية :

١ — الهيكل الديموجرافى القائم .

٢ — النمط الاقتصادى السائد .

٣ — التركيب الاجتماعى الواقعى .

٤ — الشكل الأيكولوجى الغالب .

٥ — الإطار الثقافى العام .

وترتبط هذه المتغيرات ، وتؤثر على درجة تكيف الأفراد مع عناصر المعيشة والعمل فى المجتمع الذى ينتقلون إليه .

ويؤثر **العمل** ، كما تؤثر **الإقامة** ، فى النمط الحضرى على إحداث تغيير فى

---

(١) — Perroux, F., Ibid. p. 100.

نوعية المهنة ، وكمية الدخل ، وأسلوب الأنفاق ، ونمط الاستهلاك وحجم المدخرات ومستوى الاستفادة من الخدمات والهياكل الرئيسية للمشروعات . كما يرتبط الانتقال للنمط الحضرى بنوعية العلاقات الاجتماعية سواء بالنسبة للأفراد المقيمين بنفس المركز الحضرى ، أو بغيرهم الذين يقيمون بخارجه ، ويترددون بين الحين والآخر على ذات المركز الحضرى[١] .

وطبيعى ، أن التكيف مع العناصر والمتغيرات السابقة يحتاج إلى فترة من الزمن يشعر خلالها الوافد الجديد Newcomer إلى النمط الحضرى ، بأنه أولاً ملزم ، بالانصياع إلى القيم الحضرية الجديدة (وهو فى ذلك يحتاج إلى التخلى – جزئياً – عن بعض القيم التى نشأ عليها) ، ثم بأنه ثانياً فى حاجة إلى الشعور بأهمية هذه القيم . وأن فى اتباعه إياها تحقيقاً لمصلحته الشخصية وتيسيراً لأمور حياته فى النمط الحضرى .

وتمثل صعوبة التكيف مع عناصر البناء السسيواقتصادى فى النمط الحضرى مؤشراً رئيسياً للاستقطاب الحضرى ، وخاصية مميزة للحياة فى المركز الحضرى . إذ أنه نتيجة للتفاعل بين الجوانب الديموجرافية ، والأيكولوجية ، والثقافية فى مركز الاستقطاب يشعر الفرد بصعوبة فى الاندماج مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة .

وهناك عناصر رئيسية تتعلق بهذا المؤشر ، ويمكن من خلالها التعرف على مساره وتأثيراته المختلفة . وتتخلص **هذه العناصر فى ثلاثة هى :**

١ – قوى الجذب نحو المركز Centripital وقوة الطرد منه Centrifugal[٢] :

فهناك عوامل عديدة أدت إلى وجود خاصية الجذب نحو المركز الحضرى ، لعل فى مقدمتها **اختراع آلة البخار** التى كان لها أثر فعال فى الانتقال إليه ، وتركزهم حول الأنشطة الرئيسية (وبخاصة الصناعية منها) . فى حين كان التأثير الناجم عن استخدام : **القوى الكهربية** ، **والسيارة** ، **والتليفون** هو الدافع وراء ظهور قوى الطرد من المركز الحضرى التى تسبب فى انتشار الصناعات ، وتوزع السكان على مساحة أوسع . وهناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية نجمت بدون شك عن فعل هذه القوى .

---

(١) تعتمد الدراسة الميدانية ، التى سوف نعرض لها فى البابين التاليين على هذه المجموعة من المتغيرات التى تتضح من خلالها التأثيرات المختلفة – وبخاصة الاجتماعية منها – للاستقطاب الحجرى .

(٢) F El Nour M.H., „Urbanization and Economic Development „Memo. No. 1041, Institute of National Planning, Cairo, 1973, p. 6. —

٢ — الانتقاء الاجتماعى بين الأفراد المهاجرين للنمط الحضرى[1] :

فإذا انتقلت مجموعة (أو أكثر) للعمل والإقامة فى المركز الحضرى ، فإن هذا لا يعنى استقرارهم الدائم فى هذا المركز ، فاختيارهم للمهنة ، ولمكان السكن ، ولنمط الأنفاق والاستهلاك . . إلخ لا يتم بمحض إرادتهم المطلقة ، وإنما هناك نوع من الالتزام بقيم المجتمع الحضرى ، وعرفه السائد ، ومن يحاول الخروج عن إطار قيم هذا المجتمع فإنه يلفظ ، ولا يستطيع الاستمرار فيه ، ويضطر للعودة إلى بلده الأصلى . فهناك نوع من الاختيار أو الانتقاء الاجتماعى بين هؤلاء المهاجرين .

٣ — التأثير المتعادل بين الجماعة المهاجرة ، والمدينة :

فليس هناك تأثير فى اتجاه واحد فكثيراً ما يتصور بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هى التى تتأثر فقط بالمعيشة فى المدينة ، ولكن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضاً فى نمط الحياة الحضرية ، وبخاصة إذا قامت عدة جماعات بالهجرة إلى المدينة بشكل يؤثر فى أسلوب الحياة فيها ، فالتأثير تبادلى بينهما .

٤ — مقاييس الاستقطاب الحضرى

من خلال المؤشرات السابقة نحاول فى هذه الجزء من الفصل أن نستنبط بعض المقاييس تساعدنا فى استكمال الصورة الكلية للاستقطاب الحضرى . وفى هذا الشأن نود أن نلفت النظر إلى أنها تمثل بعض المقاييس التى توصل إليها العلماء وليست كلها ، وأهمها ما يلى :

● معدل النمو الحضرى : فهو مقياس كلى وشامل يعطى صورة واضحة لاتجاه النمو فى المركز الحضرى .

● معدل الهجرة الداخلية (بين الأقاليم) : ويوضح حركة السكان بين الأقاليم ، واتجاهات هذه الحركة .

---

(١) — Boskoff, Alvin, p. 41.

● الحجم الأمثل للمركز الحضرى : الذى إذا تعداه (وهو حجم نسبى) يصل المركز إلى مرحلة الاستقطاب .

١/٤ معدل النمو الحضرى :

ليس هناك معدل ثابت ، ومحدد للنمو الحضرى فى منطقة ما ، بحيث نتناوله ، كمعيار للنمو فى أية منطقة أخرى ، فلكل مجتمع ظروفه الخاصة به التى ينبثق من خلالها معدل خاص للنمو الحضرى بها . كل ما هنالك إذن لا يخرج عن تحديد مجموعة من المتغيرات ، أو العناصر الأساسية للنمو الحضرى فى منطقة ما ، محاولين فى النهاية أن نستخرج معدلاً للنمو فيها مسترشدين فى ذلك بالمعدلات التى سبق أن صاغتها ، وتوصلت إليها المجتمعات الأخرى .

ويمكننا أن نعطى تصوراً عاماً لإطار المتغيرات التى يتحدد من خلالها معدل النمو الحضرى فى مجتمع ما ، فهى لا تخرج عن الآتى[١] :

١ — عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم بين مناطق الإقليم .

٢ — التركيب السكانى للأفراد من حيث النوع ، والعمر ، والتعليم ، والعمل ، والدخل . . . إلخ .

٣ — طبيعة النمط الحضرى[٢] من حيث كونه : مدينة عاصمة ، أو مدينة كبرى ، أو مدينة صغيرة ، أو ضاحية . . . إلخ

٤ — نوعية وسائل الاتصال بين النمط الحضرى وما يحيط به من مناطق .

٥ — طرق النقل والمواصلات .

٦ — طبيعة الأنشطة الإنتاجية (وبخاصة الصناعية منها) والخدمات المتاحة .

٧ — الإمكانات القائمة والمحتملة لأوجه النشاط المختلفة بالمركز الحضرى .

---

(١) — Macura, M., The Influence of the Definition of he Urban Place oithe Size Populatin, Through Gibs, J.P., „rban Researh Meods," D. Van Nostrand Comany Inc., N.Y., 1961, p. 29.

(٢) سوف نتعرض لهذه النقطة بتفصيل أكثر فى الباب التالى .

مما سبق يتضح أن معدل النمو الحضرى فى مكان ما ، إنما يتحدد فى ضوء تلك المجموعة من المتغيرات ، وغيرها (حسب طبيعة كل مجتمع) .

وليس هذا المعدل (المفترض المتوصل إليه من محصلة تلك المتغيرات) ، **ثابتاً** فى كل الظروف والأوقات وإنما هناك عوامل عديدة (سبق شرح معظمها فى الأجزاء السابقة) تغير من هذا المعدل ، وتعدله بشكل يجعله متسقاً مع المتغيرات الحادثة .

ويرتبط معدل النمو الحضرى ، بدرجة الاستقطاب التى يصل إليها المركز الحضرى ولذلك فهو يعتبر مقياساً كلياً له . فكما أن معدل النمو نسبى ، فإن درجة الاستقطاب أيضاً نسبية ترتبط بالظروف السسيو اقتصادية للمجتمع .

٢/٤ معدل الهجرة (بين الأقاليم) :

قام كثير من العلماء بإجراء عديد من الدراسات السسيواقتصادية لتقدير معدل الهجرة بين المناطق بعضها وبعض سواء بين الحضرية ومثيلاتها ، أو بين الريفية ومثيلاتها ، أو بين الحضرية والريفية .

ويكتنف دراسة هذا الموضوع **صعوبات جمة** ، ولعلها ترجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف العوامل المؤثرة فى الهجرة بين المناطق بعضها وبعض ، بل وحتى فى المنطقة الواحدة من فترة إلى أخرى . وتزداد الصعوبة إذا ما أردنا **التنبؤ Farecasting** بعدد السكان (وما يرتبط بالعدد من متغيرات ديموجرافية) فإن ذلك يرتبط بعوامل أخرى عديدة ومتشابكة [١] .

ويمكننا فى هذا الموضع أن نحدد **مجموعة من المتغيرات** التى يمكن الاستئناس بها عند دراستنا لمعدل الهجرة (فهو نسبى أيضاً) ويمكن تقسيمها إلى **مجموعات ثلاث هى** [٢] :

---

(١) — Isard W., and Others, Ibid. p. 52.

(٢) — Chapin, F.S., „Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities", John Wiely Inc., N.Y. 1962 pp. 461 - 473.

١ – متغيرات ديموجرافية – اقتصادية :

مثل نمو السكان . وحركتهم . وأنماط العمالة ، واتجاهاتها ، والدخل : كميته وأساليب التصرف فيه .

٢ – متغيرات اجتماعية – سياسية :

ويرتبط معظمها بعملية اتخاذ القرار لإدخال التحسينات الفيزيقية للمنطقة الحضرية ، وحل مشكلاتها الاجتماعية المنبثقة عن الهجرة من مكان لآخر .

٣ – متغيرات سسيولوجية – ثقافية :

وتتعلق بالوضع الطبقى الناجم عن الهجرة سواء فى المنطقة المهاجر منها ، أو الأخرى المهاجر إليها ، وبعملية « التثاقف » النابعة عن التأثير المتبادل بين الجماعة المهاجرة ، والنمط الحضرى .

٣/٤ الحجم الأمثل للمركز الحضرى :

ترتبط فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضرى أساساً بعملية النمو الحضرى[١]. إذ أن هناك اتجاهات عديدة قد تناولت هذه الفكرة ، واتخذتها أحياناً مؤشراً للنمو ، وأحياناً أخرى مقياساً له . ويرتبط بالبحث عن الحجم الأمثل للمركز الحضرى صعوبات عديدة ، إذ أنها لا تزال فى المرحلة التصورية النظرية ، بمعنى أنه يمكننا أن نصل نظرياً إلى حجم أمثل للمركز الحضرى فى مجتمع ما ، سرعان ما يتغير هو ذاته بعد فترة زمنية تمر عليه ، فما بالنا بالمجتمعات الأخرى .

وعلى ذلك (وكما كان الحال فى معدل النمو الحضرى ؛ ومعدل الهجرة كمقياسين للاستقطاب الحضرى) فإن الحجم الأمثل يمكن اعتباره مقياساً للاستقطاب يرتبط بمتغيرات أساسية لعل أهمها .

١ – عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم .

---

(١) سبق أن تناولنا هذه الفكرة فى الفصل الأول فى سياق عرض نظريات النمو الحضرى .

٢ — المساحة المأهولة بالسكان ، وإمكاناتها الاقتصادية .

٣ — الاتساع ، والامتداد المتوقع للمركز الحضرى .

٤ — الوضع الاجتماعى القائم .

وبصفة عامة ، وأيًّا كانت المقاييس المقترحة للاستقطاب الحضرى ، فقد لوحظ أن جميعها تتميز بالنسبية ، وأنه من الخطأ وضع المقياس فى صورة رياضية ، أو إحصائية كنموذج أو معادلة . وإنما هناك مجموعة من المتغيرات التى ينبغى الاعتماد عليها للتوصل إلى المقياس المناسب لطبيعة المركز الحضرى .

ويحتاج كل مقياس إلى مجموعة من الأساليب الفنية **Techniques** التى تستخدم فى التحليل للوصول إلى نتائج أكثر دقة . ومن هذه الأساليب التى يمكن استخدامها فى قياس الاستقطاب الحضرى ما يلى[1] :

١ — معامل التوطن .... The Location Quotient

٢ — معاملات التمركز .... Coefficients of Localization

٣ — معاملات التخصص ، ومنحنيات التنويع Coefficients of Specialization & Curves of Diversification

٤ — تحليل المضاعف الإقليمى البسيط The Simple Regional Multiplier

٥ — دراسة النمو وإعادة التوزيع Growth and Redistribution Analysis

---

(١) يمكن مراجعة هذه الأساليب فى ، محمد حسن فج النور ، مجالات التخطيط الإقليمى ، وأساليبه التحليلية ، المرجع السابق ، ص . ص ٦١ — ١٠٠ .

٥ ـ صياغة الفرض الثانى

(مؤشرات الاستقطاب الحضرى)

كما انتهينا فى الفصل السابق إلى صياغة للفرض الأول تحدد من خلاله العامل الرئيسى لنشأة الاستقطاب الحضرى، نحاول هنا فى الجزء الأخير من هذا الفصل أن نصل إلى تحديد المؤشرات الرئيسية للاستقطاب التى نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه .

وقبل أن نبدأ فى صياغة الفرض ، وتحديد المبررات التى استندنا إليها فى هذه الصياغة يجدر بنا أن نحدد الأهمية النسبية لبعض المؤشرات .

١/٥ الأهمية النسبية لبعض مؤشرات الاستقطاب الحضرى ، ومقاييسه :

من الواضح أن مؤشرات الاستقطاب الحضرى لم تنشأ هكذا فى فراغ ، بل مهد إليها ، وقدم لها ماسبق أن عرضناه من : عوامل لنشأته (فى الفصل السابق) وشروط لازمة له ، ومراحل يمر بها (فى هذا الفصل) .

ويمكننا القول بأن هناك مؤشرين رئيسيين للاستقطاب الحضرى ، نعطيهما الأهمية النسبية بالمقارنة بغيرهما من المؤشرات وهما :

١ ــ تركز السكان ، وصعوبة تكيفهم واندماجهم مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى .

٢ ــ تكدس الأنشطة ، وزيادة معدل الضياعات السسيواقتصادية بالمركز الحضرى .

ومن الملاحظ أننا قمنا بتجميع كل مؤشرين بينهما صلة أو علاقة مباشرة فى مؤشر واحد ، فأصبح لدينا مؤشران أساسيان للاستقطاب الحضرى .

ــ **فتركز السكان** يسبب مباشرة صعوبة فى تكيفهم مع أنماط المجتمع الحضرى الجديد ، كما أنه يخلق الكثير من المشكلات الاجتماعية للمهاجرين .

– **أما تكدس الأنشطة وتجمعها** فينبع عنه بالضرورة زيادة فى معدل الضياعات السسيواقتصادية وذلك نتيجة قيام المشروعات بدون تفكير اقتصادى رشيد يحقق أقصى درجات المنفعة ، بأدنى تكلفة ممكنة ، وبالتالى بأدنى فاقد ممكن .

ذلك شأن المؤشرات ، أما بالنسبة **لمقاييس الاستقطاب** الحضرى ، فإنه يمكننا أن نعطى أهمية نسبية لمقياس **معدل النمو الحضرى** ، فهو يتضمن مقياس الهجرة ، والحجم الأمثل للمركز الحضرى . . ويمكن أن نستخدم لقياسه (معدل النمو الحضرى) معظم الأساليب الفنية التى سبق ذكرها .

٢/٥ صياغة الفرض ومبرراته :

تعد المؤشرات الرئيسية للاستقطاب الحضرى ، محوراً رئيسياً بالنسبة لهذه الدراسة : إذ أنه اعتماداً عليها سوف تكون محاولتنا لقياس التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظواهر . واستناداً إليها أيضاً سوف يتحدد الإطار العام لتحليل هذه الظواهر فى المجال التطبيقى لهذه الدراسة .

ولم يكن مبررنا للوصول إلى صياغة هذا الفرض هو فقط محاولة التوصل إلى مقياس للتأثيرات الاجتماعية ، بل أيضاً يساعدنا فى التعرف على مجالات تلك التأثيرات .

وترتيباً على ذلك يمكننا صياغة هذا الفرض كما يلى :

« **إن تركز السكان ، وتكدس الأنشطة** (إنتاجية ، أو خدمية) وصعوبة **تكيف الأفراد** مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى فى منطقة بذاتها ، تعتبر مؤشرات رئيسية للاستقطاب الحضرى . نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ونتعرف – من خلالها – على مجالات تأثيراته المختلفة »

٣/٥ تحديد أسلوب اختبار الفرض :

اعتماداً على نفس الأداة التى اقترحناها لاختبار الفرض السابق – وهى استمارة الاستبيان سوف نختبر هذا الفرض . وستكون المؤشرات الرئيسية الثلاثة (المحددة فى الفرض) هى الإطار الذى سنحاول التحقق منه فى ضوء البيانات التى جمعت من خلال هذه الأداة .

ويساعدنا التحليل الإحصائى لهذه المؤشرات على رؤيتها – أولاً – مفصلة (كما وردت فى أسئلة وبنود استمارة الاستبيان) ثم تصورها – ثانياً – مجمعة (كما جاءت فى صياغة الفرض) .

الباب الثانى

استدلال تحليلى للاستقطاب الحضرى فى مصر

ويشمل

— مقدمة

- الفصل الرابع : اتجاهات النمو الحضرى ، وتوزيعاته ، فى مصر .
- الفصل الخامس : عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .
- الفصل السادس: درجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر

مقدمة :

تعانى جمهورية مصر العربية من عديد من المشكلات فى نمطيها الحضرى ، والريفى على حد سواء . وبالرغم من تركيزنا فى هذه الدراسة على مشكلة ذات طبيعة حضرية فى إطارها العام على الأقل ، إلا أنها تتصل من حيث عوامل نشأتها ، ومسارات تطورها ، ومجالات تأثيراتها ، بالنمط الريفى أيضاً . ذلك أن الاستقطاب الحضرى يؤثر فى مركزه بقدر ما يترك بصماته على المنطقة (والمناطق) المحيطة به ، والقابلة للاستقطاب .

وحيث إننا حددنا إطار دراستنا منذ البداية ، وحصرناه فى تناول التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، فإن مجال الدراسة سوف يتحدد فى مراكز الاستقطاب الحضرى ، مستأنسين فقط ، ومسترشدين بتدارس عوامل نشأته ، وبالتأثيرات التبادلية بين المراكز المستقطبة ، والأخرى القابلة للاستقطاب .

ومن هنا كان ضرورياً أن نقوم بعملية استدلال تحليلى للاستقطاب الحضرى فى مصر (وهو محور هذا الباب) هادفين من ذلك ، **التوصل إلى الآتى :**

١ — التعرف على طبيعة ظواهر الاستقطاب الحضرى فى مصر ، من حيث شكل هذه الظواهر وحالتها الواقعية ، ويتمثل ذلك فى اتجاهات النمو الحضرى وتوزيعاته فى مصر ، وما يترتب على ذلك من اتخاذ مراكز الاستقطاب الحضرى مسارات معينة دخل النمط الحضرى .

٢ — تحديد عوامل نشأة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، فن طريق تحديد مراكز النمو الحضرى التى يمكن اعتبارها مراكز الاستقطاب ، يمكننا تدارس الظروف التى أدت إلى تكوين هذه المراكز ، ونموها ، ووصولها إلى درجة الاستقطاب .

٣ — قياس الدرجة التى تعانى منها بعض مراكز النمو الحضرى ، من الاستقطاب . فعن طريق التوصل إلى مؤشرات محددة له . يمكننا أن نستدل بها على وجوده ، ونستخدمها لقياسه ، ونتعرف بها على مجالات تأثيره .

ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة ، خصصنا هذا الباب ليقوم **بعملية استدلال تحليلى للاستقطاب الحضرى فى مصر** . وينقسم هذا الباب إلى فصول ثلاثة نستوضح من

خلالها الإطار العام للاستقطاب الحضرى فى مصر . وهى كما يلى (فى اتصالها بالباب الأول) :

ـــ الفصل الرابع الذى نحدد فيه « اتجاهات النمو الحضرى ، وتوزيعاته فى مصر » ونتناولها من خلال الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر بصفة عامة ، ثم نركز على متغيرى : « النمو » و « التوزيع » فى علاقة كل منهما بالسكان تارة : والأنشطة تارة أخرى . ونحاول فى نهاية الفصل تصنيف الأقاليم الحضرية فى مصر طبقاً لهذين المتغيرين .

ـــ وفى الفصل الخامس نبحث « **عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر** » فنبدأ بتصور هذه العوامل من خلال منظور شامل نتدارس وفقه ظواهر الاستقطاب بصفة عامة ، ثم نحدد المتغيرات الرئيسية التى تبرز من خلالها عوامل تكوين هذه المراكز ، فنبحثها : تاريخياً ، وجغرافياً ، وإدارياً ، وديموجرافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً . وننتهى من ذلك إلى تحديد الوضع الحالى لمراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .

ـــ أما الفصل السادس فنحدد فيه « **درجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر** » فنبحث أولا العلاقة بين الاستقطاب ، ودرجته ، ثم نحدد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، ونحاول تحديد معايير لاختيار بعض مراكز النمو الحضرى كمراكز استقطاب ، ثم نتوصل إلى تحديد مراكز الاستقطاب الحضرى المختارة كمجال للدراسة الميدانية ، ونتبع ذلك باختيار عينة الدراسة ومجالها ، ونتعرض فى ذلك لإجراءات العمل الميدانى . وننتهى فى هذا الفصل إلى صياغة فروض الدراسة (الثالث ، والرابع ، والخامس) وتحديد أسلوب اختبارها .

الفصل الرابع

اتجاهات النمو الحضرى ، وتوزيعاته فى مصر

نحاول فى هذا الفصل تحديد اتجاهات النمو الحضرى ، ودراسة توزيعات هذا النمو فى مصر . هادفين من وراء ذلك إلى التعرف على الشكل الكلى للنمو الحضرى وتطوره فى مصر ، حتى يمكن استكشاف الخلفية التى أدت إلى تواجد ظواهر الاستقطاب الحضرى، والحالة الراهنة لها بين أقاليمنا الحضرية .

وسيكون تدارسنا لهذا الموضوع مبنيًّا على معالجة العنصرين الرئيسيين المكونين للنمو الحضرى وهما : السكان ، والأنشطة . . نتناول كلا منهما فى ضوء المتغيرين الأساسيين لدراسة الاتجاه الحضرى بصفة عامة ، وهما : النمو ، والتوزيع .

وترتيبًا على ذلك يمكننا أن نقوم بتحليل هذا الموضوع ، من خلال **النقاط التالية :**

١ ـ الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر : ونتناول فيه ما يلى :

ـ عناصر الهيكل (السكان ، والأنشطة)

ـ مراحل التطور السكانى (كمؤشر للنمو الحضرى)

ـ الاتجاهات العامة للتطور السكانى .

٢ ـ النمو فى السكان ، والأنشطة : ونعالج فى هذه المسألة :

ـ معدلات النمو السكانى ، واتجاهاته .

ـ طبيعية النمو فى الأنشطة ، واتجاهاته .

ـ الخصائص العامة للنمو فى السكان ، والأنشطة .

٣ ـ **التوزيع المكانى للسكان ، والأنشطة** : ونتدارس فيه :

ـ المجرة ، وحركة السكان .

ـ معايير التوزيع المكانى للأنشطة .

ـ الاتجاهات العامة للتوزيع المكانى للسكان والأنشطة .

٤ ـ **تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لمتغيرى** : النمو ، والتوزيع : ونتعرض لدراسة ما يلى :

ـ أسس التصنيف (والمحاولات السابقة) .

ـ مقاييس التمييز بين الأنماط الحضرية .

ـ التصنيف على أساس النمو ، والتوزيع . . وعلاقته بالاستقطاب الحضرى .

١ ـ الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر

شهد القرن الحالى تطوراً واضحاً فى الاتجاه نحو النمط الحضرى بعامة، وفى عملية سكنى المدن بخاصة . وليس أدل على هذا التطور من أن عدد سكان الحضر فى بداية القرن الماضى (عام ١٨٠٠) ، لم يكن يتعدى ٢٪ من مجموع سكان العالم . يقطنون حوالى خمسين مدينة كبرى (١٠٠ ألف نسمة فأكثر) ، فنجد هذه النسبة وقد ارتفعت فى منتصف هذا القرن (عام ١٩٥٠) إلى ٢٠٪[١] .

وفى الواقع أن الاتجاه الحضرى (الحضرية ، أو المدينية) Urbanism لم يكن ليشمل فقط « السكان » وعددهم المتزايد الذى يتحرك لسكنى المدن ، بل أن هناك عناصر أخرى يتكون منها هذا الاتجاه ، ويضمها هيكل تطورى . يتضح من خلاله معالم النمو الحضرى، وخصائصه .

(١) أبو بكر متولى ، المرجع السابق ، ص ٢ .

وفى تناولنا لهذا الهيكل (فى الجزء التالى) سوف نحاول توضيح عناصره الرئيسية ، ومراحل التطور السكانى التى مرت بها مصر (كمؤشر للنمو الحضرى فيها) ، ثم نستوضح الاتجاهات العامة للنمو الحضرى :

١/١ عناصر الهيكل :

هناك عنصران رئيسيان يتكون منهما هيكل النمو الحضرى فى أى مجتمع وهما :

— **السكان** : على اختلاف أنماطهم ، وخصائصهم ، وأماكن تجمعهم . . . إلخ

— **الأنشطة** : إنتاجية كانت ، أو خدمية ، مع تباين حجومها ، ومواقعها . . إلخ

ويرتبط هذان العنصران ، بالمتغيرين الرئيسيين اللذين يدور حولهما الاتجاه الحضرى بصفة عامة ، ويكونان فى الوقت ذاته إطار هذا الفصل وهما [١] :

(١) النمو **Growth** : فى كل من السكان ، والأنشطة .

(٢) التوزيع **Distribution** : بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً .

نعنى بذلك أن إطارنا المقترح لدراسة الهيكل التطورى للنمو الحضرى فى مصر ، يعتمد على هذين المتغيرين فى ارتباطهما بالعنصرين السابقين .

● فسوف ننظر إلى النمو فى السكان من خلال متغيرات : كالعدد (مواليد ووفيات) ، والكثافة ، فى حين يرتبط النمو فى الأنشطة بمتغيرات أخرى : كالموقع ، والحيز ، والحجم . . إلخ .

● وتتحدد نظرتنا إلى توزيع السكان فى ضوء ظواهر : كحركة السكان ، وهجرتهم ، أما توزيع الأنشطة فيتصل بالإمكانيات المتاحة كذلك ، وترشيد اختيار الموقع . . . إلخ .

---

(١) — Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism, The Renaissance Bookshop, Cairo, 1959, p. 5.

١/٢ مراحل التطور السكانى :

يهمنا – بعد أن أوضحنا عناصر الهيكل الذى سنتناوله بالتحليل فى هذا الفصل – أن نحدد المؤشر الرئيسى – وليس الوحيد – للنمو الحضرى . . . وهو السكان .

وقد مر النمو أو التطور السكانى فى مصر ، بمراحل كثيرة ، يمكن أن ندمجها فى ثلاثه هى :

١ – مرحلة معدل النمو الحضرى–الريفى المتعادل[وتمتد بين السنوات ١٨٨٢–١٩١٧].

٢ – مرحلة معدل النمو الحضرى المرتفع نسبيا [وتبدأ فى سنة ١٩١٧ وتنتهى فى سنة ١٩٤٧] .

٣ – مرحلة معدل النمو الحضرى المتراكم [وتضم السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٧١]

ويوضح الجدول التالى[١] التطور فى عدد السكان بمصر ، ومعدل النمو فى كل من النمطين الريفى والحضرى بخاصة. وذلك منذ أول تعداد رسمى شامل أجرى بمصر سنة ١٨٨٢ ، إلى آخر تقدير للسكان أجرى سنة ١٩٧١ :

البيان / سنة التعداد	جملة السكان (بالألف)			معدل النمو / سنوياً		
	ذكور	أناث	جملة	فى الريف	فى الحضر	ككل
١٨٨٢	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	—	—	—
١٨٩٧	٤٩١٤	٤٧٥٥	٩٦٦٩	٢,٩٠	٢,١٩٠	٢,٩٠
١٩٠٧	٥٦١٧	٥٥٧٣	١١١٩٠	١,٧٠	١,١٠	١,٦٠
١٩١٧	٦٣٦٩	٦٣٤٩	١٢٧١٨	١,٢٣	١,١٥	١,٣٦
١٩٢٧	٧٠٥٨	٧١٢٠	١٤١٧٨	,٨٣	٣,٠٠	١,١٤
١٩٣٧	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	١,٠٥	٣,٠٣	١,٢٣
١٩٤٧	٩٣٩٢	٩٥٧٥	١٨٩٦٧	١,٢٨	٤,٧٧	١,٩٦
١٩٦٠	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١,٩٠	٥,٢٠	٢,٤٠
١٩٦٦	١٥١٧٦	١٤٩٠٠	٣٠٠٧٦	٢,٣١	٥,٤٣	٢,٥٤
١٩٧١	١٧١٩٤	١٦٨٨٢	٣٤٠٧٦	٢,٨٥	٦,١٢	٢,٢٤

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ – ١٩٧١ ، القاهرة ، يولية ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

وليس هناك – فى الواقع – فصلا تاماً بين كل مرحلة والتى تليها ، وإنما حددنا ذلك بين كل مرحلة والتى تليها ، وإنما حددنا ذلك فقط لأهمية توضيح المراحل التى مر بها التطور السكانى فى مصر ، فضلا عن ضرورة تحديد العلاقة بين هذا التطور ، ومعدل النمو الحضرى .

– وتتسم المرحلة الأولى بمعدل للنمو يكاد يتساوى فى كل من النمطين الحضرى ، والريفى ويرجع ذلك إلى طبيعة الحياة فى تلك الفترة (نهايات القرن السابق ، وبدايات القرن الحالى) واستقرار الناس فى القرى ، حيث كان عدد المدن والمراكز الحضرية محدوداً للغاية .

– أما المرحلة الثانية من مراحل التطور السكانى ، فتتميز بارتفاع نسبى واضح فى معدل النمو الحضرى إذا ما قورن بمثيله فى النمط الريفى . وليس أدل على ذلك من أن معدل النمو الحضرى بين سنة ١٩١٧ ، ١٩٢٧ قد بلغ ٣,٠٪ سنوياً ، فى حين بلغ مثيله فى النمط الريفى ٠,٨٣٪ سنوياً خلال نفس الفترة . وتفسير ذلك بصفة عامة يتمثل فى الزيادة الملحوظة بين تلك السنوات (سنوات المرحلة ككل) فى حركة السكان وهجرتهم من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية .

– وفى المرحلة الثالثة نجد أن معدل النمو الحضرى ، وقد أصبح متراكماً (أى معتمداً على ذلك النمو النسبى الواضح فى المرحلة السابقة) يستند إلى الامتداد ، والاتساع فى المدن القائمة ، فضلا عن نشأة وتكون عدد من المدن والمراكز الحضرية الجديدة . فمثلا ارتفع هذا العدد من (٩٥) سنة ١٩٤٧ (بداية هذه المرحلة) إلى (١٢٤) سنة ١٩٦٦ .

٣/١ الاتجاهات العامة للتطور السكانى :

برغم التباين الواضح فى معدلات النمو السكانى بمصر ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزها . لعل أهمها ما يلى :

١ – أن المرحلة الأولى – وطولها خمسة وعشرون عاماً – تتسم بتضاعف فى العدد

الكلى للسكان ذلك برغم عدم وجود فروق تقريباً بين معدل النمو فى كل من النمطين الحضرى والريفى .

٢ – تتميز المرحلة الثانية – فى فترة تصل إلى حوالى **ثلاثين عاماً** – بنمو بطىء نسبياً ، إذا ما قورن بالنمو فى الفترة السابقة (زيادة ٢٥ ٪) ، فى حين نلحظ تطوراً واضحاً فى معدل النمو الحضرى (وبخاصة بين السنوات ١٩٢٧ – ١٩٤٧) .

٣ – أما المرحلة الثالثة – وتمتد حوالى **خمسة وثلاثين عاماً** تقريباً – فتتسم **بتضاعف** فى عدد السكان ، وبمعدل مرتفع للنمو الحضرى ، يصل فى سنة ١٩٧١ مثلا ، إلى ثلاثة أضعاف مثيله بالنمط الريفى .

٤ – ليس هناك اتساق ، أو تلازم شرطى بين معدل النمو العام للسكان ومعدل النمو فى كل من النمطين الحضرى ، والريفى . إذ أن النمو فى عدد السكان مستمر ، وطردى ، وفى اتجاه واحد ، فى حين أن معدل النمو فى عدد سكان **الحضر** متذبذب ، ومرتبط بظروف وشروط أخرى(١)

٢ – النمو فى السكان والأنشطة

يمثل « **النمو** » – كما سبق أن أوضحنا – متغيراً أساسياً فى دراسة الاتجاه الحضرى فى أى مجتمع من المجتمعات . ويظهر النمو من خلال عنصرين رئيسيين هما : **السكان والأنشطة** ، وما يرتبط بكل ، من متغيرات فرعية .

فنتدارس فى الفقرة التالية معدلات النمو السكانى ، واتجاهاته فى مصر ، ثم نتعرض لطبيعة النمو فى الأنشطة ، واتجاهاته ، ونحدد فى النهاية الخصائص العامة للنمو فى كل من السكان والأنشطة .

---

(١) سوف نعالج هذه النقطة فى موضع تال من هذا الفصل .

٢/١ معدلات النمو السكانى ، واتجاهاته :

يرتبط النمو السكانى بمتغيرات عديدة تتحدد من خلالها معدلاته ، واتجاهاته وتتمثل هذه المتغيرات فى عدد السكان . وكثافتهم . ودرجة الخصوبة ، ومعدل المواليد ومعدل الوفيات بينهم ، وتصنيفهم حسب النوع ، وفئات العمر ، وقوة العمل[١] . . . إلخ .

ولا يتسع المقام بطبيعة الحال لتفصيل هذه المتغيرات ، ذلك لأن هدفنا هو تناول متغير النمو كركيزة أساسية يعتمد عليها تحليلنا لعنصر السكان .

ويفيدنا البيان السابق لعدد السكان ، ومعدلات نموهم الكلية ، والنوعية ، فى تحديد تحديد طبيعة النمو السكانى فى مصر ،فى فترة ما بين التعدادات (تمتد حوالى تسعين عاماً) وكذلك فى تصور اتجاهاته ، فضلا عما يمكن القيام به فى هذا المجال من تنبوء .
ويمكننا أن نلخص ذلك فيما يلى من نقاط :

١ — إن الزيادة فى عدد السكان بين كل تعداد والذى يليه **ذات طبيعة تراكمية** ، بمعنى أن معدل الزيادة الطبيعية [٢] فى عدد السكان دائماً فى تزايد معتمد على ما سبقه . ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة لعل أهمها :

(ا) ارتفاع نسبى فى **معدل المواليد** ظل يتراوح ما بين ٤٢ ، ٤٥٪ منذ بداية هذا القرن حتى سنة ١٩٦٠ ، ثم انخفض ليتراوح ما بين ٣٥ ، ٤٢٪ بين السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

(ب) انخفاض مستمر فى معدل الوفيات تراوح بين ٢٤ ٪ ، ١٥ ٪ خلال الستين سنة الماضية ، وقد طرأ على هذا المعدل تذبذب بسيط ، إلا أن الاتجاه العام يميل نحو الانخفاض .

(ج) ترتيباً على ذلك فإن معدلات الزيادة الطبيعية ظلت فى تذبذب مستمر وإن كانت تميل نحو الانخفاض أيضاً . ويكفى للتدليل على ذلك ما حدث خلال العشرين

---

(١) محمد صبحى عبد الحكيم ، محاضرات فى علم السكان (غير منشورة) ألقيت على طلبة قسم ، الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) معدل الزيادة الطبيعية هو الفرق بين عدد المواليد السنوى ، وعدد الوفيات السنوى ، مقسوماً على عدد السكان التقديرى فى منتصف العام . أو الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات .

سنة الماضية (من ١٩٥٢ إلى ١٩٧١) من انخفاض وصل بين هاتين السنين من ٢٧,٤٪ ٢١,٥٪ . وقد تخلل ذلك ارتفاع فى هذا المعدل وصل فى سنة ١٩٦١ إلى ٢٨,٣٪ ثم عاود الانخفاض التدريجى بعد ذلك[١] .

٢ – إن الاتجاه نحو سكنى الحضر مستمر بشكل طردى واضح ، ويمكننا أن نلمس ذلك من الجدول التالى الذى يوضح معدل الزيادة السنوية لسكان الحضر ، منسوباً ذلك إلى مثيله على مستوى الجمهورية[٢] (بين التعدادات التى أجريت بين سنة ١٨٩٧ ، ١٩٦٦) .

البيان / الفترة	معدل النمو فى الحضر	معدل النمو على مستوى الجمهورية
١٨٩٧ – ١٩٠٧	١,١	١,٦
١٩٠٧ – ١٩١٧	٢,٤	١,٣
١٩١٧ – ١٩٢٧	٤,٠	١,١
١٩٢٧ – ١٩٣٧	١,٨	١,٢
١٩٣٧ – ١٩٤٧	٤,٤	١,٩
١٩٤٧ – ١٩٦٠	٤,٣	٢,٧
١٩٦٠ – ١٩٦٦	٤,١	٢,٧

ويتبين من ذلك أن معدل النمو الحضرى يفوق كثيراً معدلات النمو على مستوى الجمهورية ككل .

إن تلك الزيادة التراكمية فى إعداد السكان بصفة عامة ، وكذا الاتجاه نحو سكنى الحضر بصفة خاصة ، إنما يرجع أساساً إلى الزيادة الملحوظة فى عدد المراكز الحضرية (كما سبق أن أوضحنا) وإلى تكون مراكز للجذب ، نجحت فى دفع سكان المناطق الريفية إليها[٣] .

---

(١) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، زيادة السكان فى ج . م . ع . وتحدياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٣) سوف نولى هذه النقطة اهتماماً أكبر فى موضعها بالفصل التالى .

٢/٢ طبيعة النمو فى الأنشطة ، واتجاهاته :

لم يتجه النمو السكانى — الذى اتضحت بعض أبعاده فيما سبق — إلى خارج المجتمع بل أنه قد حدث نمو مقابل فى أنشطة المجتمع السسيواقتصادية التى امتصت هذه الزيادة السكانية المتراكمة — أو بعضًا منها — لتستثمرها فى مجالاتها المتعددة .

ولما كانت أنشطة المجتمع عديدة ، ومتشعبة فإننا سوف نختار هنا بعضها لنستوضح معالم النمو فيها ، ونحدد اتجاهاته .

١ — تطور المساحة المنزرعة ، والمساحة المحصولية فى مصر :

ويوضح الجدول التالى تطور هاتين المساحتين منذ عام ١٨٩٧ عام ١٩٧١ [١]

البيان / السنة	بملايين الأفدنة		عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد من المساحة المنزرعة	نصيب الفرد من المساحة المحصولية
	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية			
١٨٩٧	٥,١	٦,٨	٩,٧	,٥٣	,٧٠
١٩٠٧	٥,٤	٧,٧	١١,٣	,٤٨	,٦٨
١٩١٧	٥,٣	٨,٧	١٢,٨	,٤١	,٦٨
١٩٢٧	٥,٥	٨,٧	١٤,٢	,٣٩	,٦١
١٩٣٧	٥,٣	٨,٤	١٥,٩	,٣٣	,٥٢
١٩٤٧	٥,٨	٩,٢	١٩	,٣١	,٤٨
١٩٤٩	٥,٨	٩,٣	٢٠	,٣٠	,٤٧
١٩٥٧	٥,٨	١٠,٢	٢٤	,٢٢	,٤٢
١٩٦٠	٥,٨	١٠,٣	٢٦	,٢٣	,٤١
١٩٦٦	٥,٩	١٠,٤	٣٠	,٢٠	,٣٥
١٩٧١	٥,٩	١٠,٧	٣٤	,١٩	,٣١

يبين لنا هذا الجدول أن التطور الذى حدث فى كل من المساحتين — المنزرعة ،

(١) ركب هذا الجدول من الكتاب السنوى للإحصاءات العامة (المصدر السابق) ، على الجريتلى السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٧ .

والمحصولية لم يستطع أن يواجه الزيادة المطردة فى عدد السكان ، ومصداق ذلك ما تلحظه من انخفاض مطرد ومستمر فى نصيب الفرد من المساحة المحصولية ، فقد انخفضت إلى أكثر من النصف (من ٧٠, إلى ٣١, من الفدان) خلال سبعين عاماً تقريباً .

وكذلك حدث فى نصيب الفرد من المساحة المتزرعة حيث انخفض من ٥٣, إلى ١٩, خلال نفس الفترة .

٢ — تطور الاستثمارات ، وتطور الإنتاج فى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة :

ويوضح الجدول التالى إجمالى التطور فى هذين العنصرين بين عام ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٧٠/١٩٦٩[1] :

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

السنة والبيان / القطاع	٦٦/٦٥		٦٧/٦٦		٦٨/٦٧		٦٩/٦٨		٧٠/٦٩	
	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج	استثمار	إنتاج
إجمالى القطاعات السلعية[2]	٢٥٠,٨	٢٨٩٢,٩	٢٥٣,٨	٢٩٩٦,٤	٢٠٢,٢	٣١٠٧,٣	٢٠٣,٢	٣٣٣٥,٩	٢١٥,١	٣١٥٣,٥
إجمالى قطاعات الخدمات[3]	١٣٣,٠	١٣١٣,٤	١١٢,٠	١٣٧٨,٥	٩٥,٨	١٤١٠,٨	١٤٠,٣	١٥٢٠,٧	١٤٠,٤	١٦٥٣,١
الإجمالى العام	٣٨٣,٨	٤٢٠٦,٣	٣٦٥,٨	٤٣٧٤,٩	٢٩٨,٠	٤٥١٨,١	٣٤٣,٥	٤٨٥٦,٦	٣٥٥,٥	٥٣٠٦,٦

يتضح من هذا الجدول الارتباط الواضح بين حجم الاستثمارات المرصودة للقطاعين الرئيسيين (السلع ، والخدمات) وبين الإنتاج (أو العائد) فى كل منهما .

ذلك بالرغم مما نلحظه من انخفاض فى حجم الاستثمارات (فى بعض السنوات) يقابله أيضاً انخفاض فى الحجم الكلى للإنتاج فيها ، فهناك علاقة طردية بينهما سواء كانت موجبة أو سالبة .

(١) ركب هذا الجدول من الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، المصدر السابق .

(٢) تضم هذه القطاعات السلعية : الزراعة ، والصناعة ، والكهرباء ، والتشييد .

(٣) تضم هذه القطاعات الخدمية : النقل ، والمواصلات ، والتجارة والمال ، والإسكان ، والمرافق العامة ، الخدمات الأخرى .

٣ ـ تطور الدخل القومى :

ويوضح الجدول التالى حجم النمو فى إجمالى الدخل القومى . الناتج عن القطاعين الرئيسيين السابقين[١] :

السنة / القطاع	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
إجمالى القطاعات السلعية	١١٨٨,٨	١٢٠٩,٢	١٢٢١,٥	١٣٣٨,٢	١٤٧٩,٤
إجمالى قطاعات الخدمات	٩٢٠,٩	٩٧١,٢	٩٦٦,٣	١٠٠١,٢	١٠٧٣,٤
الاجمالى العام	٢١٠٩,٧	٢١٨٠,٤	٢١٨٧,٨	٢٣٣٩,٤	٢٥٥٢,٨

ويوضح لنا الجدول السابق تطوراً مستمراً فى الاجمالى العام للدخل القومى وينتج ذلك من الزيادة المستمرة للمخصص من الاستثمارات على القطاعين الرئيسيين ، وما يستتبع ذلك من زيادة فى الإنتاج ، والعائد .

٣/٢ الخصائص العامة للنمو فى السكان والأنشطة :

أوضحت الإحصائيات السابقة ـ سواء التى تتعلق بمعدلات النمو فى السكان ، أو التى تتصل بتطور الأنشطة ـ إن معدل النمو الحقيقى لأى مجتمع لا يمكن قياسه بدون تحديد العلاقة بين النمو فى السكان ، وما يقابله من نمو فى الأنشطة .

ويذهب كثير من الباحثين إلى الانتهاء فى دراستهم ، بأن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وهذه نتيجة معروفة سلفاً ، فهى بديهية أو مسلمة ، فمن المؤكد أنه بين أى متغيرين علاقة ما ، وإنما الأهم من ذلك أن نصل إلى تحديد درجة هذه العلاقة ، واتجاهها .

---

(١) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، المصدر السابق .

وفيما يتعلق بالخصائص أو الاتجاهات العامة التى يمكن استنباطها من العلاقة أو الارتباط بين النمو فى السكان ، والنمو فى الأنشطة فى مصر ، يمكن أن نوجز الآتى :

١ — ليس هناك اتساق بين معدل النمو فى السكان بصفة عامة ، ومعدل النمو فى الأنشطة ، فالسكان يتزايدون بمعدل أسرع من مثيله فى الأنشطة ، الأمر الذى يتسبب دائماً فى انخفاض نصيب الفرد من عناصر الهيكل الاقتصادى ، والاجتماعى .

٢ — إن معدل النمو فى الأنشطة يتباين بين قطاعاتها المختلفة . ففى مجموعة القطاعات السلعية مثلا نجد معدل النمو فى الصناعة رقد ارتفع كثيراً عن مثيله فى الزراعة ، وفى مجموعة القطاعات الخدمية نلاحظ معدلا مرتفعاً نسبياً فى قطاع النقل والمواصلات مثلا .

٣ — إن معدل النمو المرتفع فى سكان الحضر ، متساوٍ — إلى حد ما — مع معدل النمو فى بعض الأنشطة ذات الطبيعة الحضرية وأهمها الصناعة . ويختلف ذلك بالنسبة للريف ، إذ أنه بالرغم من الزيادة الطفيفة نسبياً فى المساحة المنزرعة (مليون فدان تقريباً خلال سبعين عاماً) والزيادة المماثلة فى المساحة المحصولية (أربعة ملايين فداناً تقريباً خلال نفس الفترة) ، إلا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية والمساحة المنزرعة — على مستوى الجمهورية — قد انخفض إلى أكثر من النصف . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل أهمها — فى هذا المقام — هو طبيعة الاقتصاد الزراعى الذى لا يسمح إلا بزيادة محدودة فى المساحات المنزرعة أو المحصولية ، وبخاصة إذا كانت تواجهه الزيادة ، الهائلة فى السكان .

التوزيع المكانى للسكان ، والأنشطة

لا يؤثر النمو وحده — سواء كان بالنسبة للسكان أو الأنشطة — على تحديد الاتجاه الحضرى فى مجتمع ما ، بل أن هناك التوزيع أيضاً فى السكان والأنشطة . وهناك عديد من العوامل التى تؤثر فى عملية انتقال السكان من مكان لآخر ، وفى توزيع المشروعات بين مناطق الدولة . سوف نتناول اتجاه التوزيع المكانى للسكان والأنشطة من حيث هجرة السكان ، ومعايير توزيع الأنشطة ، ثم نصل إلى تحديد الاتجاهات العامة لهذا التوزيع .

٣/١ الهجرة ، وحركة السكان :

للهجرة Migration تعريفات عدة ، تختلف وتتباين حسب اهتمام الدارس بها ، ووفق الزاوية التي ينظر من خلالها إلى موضوعه .

وبرغم اهتمامنا الرئيسى بدراسة التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة[١] ، إلا أننا إليها فى هذا المقام كعملية ديموجرافية ، بمعنى التغيير فى محل الإقامة وتتباين أشكال الهجرة حسب التصنيف الذى يضعه الباحث لها ، ونذكر من هذه التصنيفات ما يلى[٢] :

١ ـ هجرة خارجية ، وهجرة داخلية :

ـ فالهجرة الخارجية قد تكون من الدولة إلى خارجها وتسمى **بالنزوح Emigration** وقد تكون قادمة إلى الدولة وتسمى **بالوفود Immigration**

ـ أما **الهجرة الداخلية** فقد تكون من إقليم إلى خارجه **Out-migration** وقد تكون داخل نفس الإقليم بين مناطقه المختلفة **In-migration**

٢ ـ ويميز كينجزلى ديفيز ... K.Davis بين **خمسة أشكال للهجرة** ، فيجدها أحياناً تتمثل فى الغــزو ، أو الإزاحة Displacement أو الانتقال للعمــل الإجبارى Forced Labor والهجرة الفردية الطوعية ، والهجرة المقيدة .

٣ ـ وهناك من يميز بين الهجرة الجماعية ، والهجرة الفردية .

ولا تخرج **العوامل المؤثرة فى توزيع السكان** ، وبالتالى فى الهجرة ، عن مجموعتين من العوامل يمكن تحديدها فيما يلى[٣] :

---

(١) سوف نفرد جزءاً رئيسيا من الدراسة الميدانية لمعالجة هذا الموضوع وجدير بالذكر أن الهجرة ليست هى المتغير الوحيد للتوزيع المكانى للسكان وإنما هناك متغيرات أخرى عديدة .

(٢) رونج ، دنيس هـ . ، «علم السكان» ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

(٣) محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا ، وجغرافيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٣٢ ـ ٢٤٩ .

(ا) العوامل الطبيعية مثل :

المناخ (كالحرارة ، والمطر) ، والتضاريس ، والتربة ، والموارد الطبيعية .

(ب) العوامل البشرية وأهمها :

المواليد والوفيات ، والمهنة ، والمواصلات ، والحروب والمشكلات السياسية .

وأياً كانت الدوافع — اقتصادية كانت أو اجتماعية — وراء حركة هجرة السكان فى مصر فإن الهجرة بين المحافظات تمثل محوراً أساسياً نعتمد عليه فى التوزيع المكانى للسكان .

ويوضح الجدول التالى **معدلات صافى الهجرة إلى محافظات الجمهورية من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٥**[1] .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان وتحدياتها للتنمية فى ج . م . ع . المصدر السابق . وجيد بالذكر أن هذا البيان الذى يوضحه الجدول يحتاج إلى دراسة تتبعية ، حسبما يتاح من بيانات .

البيان / المحافظة	المنشآت (بالألف) سنة ١٩٦٠	المهاجرين بالألف	المشتغلين بها خلال الفترة ٪	السنوى ٪
القاهرة	٣٣٤٩	+ ٢٧٤	+ ٨,٢	+ ١,٦
الإسكندرية	١٥١٦	+ ٧٢	+ ٤,٧	+ ١,٠
بورسعيد	٢٤٥	+ ٨	+ ٣,٣	+ ,٧
السويس	٢٠٤	+ ٢٠	+ ٩,٨	+ ٢,٠
الإسماعيلية	٢٨٤	+ ١٢	+ ٤,٢	+ ,٨
البحيرة	١٦٨٦	— ١٣	— ,٨	— ,٢
الدقهلية	٢٠١٥	— ٢	— ,١	— ,١
دمياط	٣٨٨	— ١١	— ٢,٨	— ,٦
الشرقية	١٨٢٠	— ٢٠	— ١,١	— ,٢
الغربية	١٧١٥	— ٤٥	— ٢,٦	— ,٥
كفر الشيخ	٩٧٣	— ٢٧	— ٢,٨	— ,٦
القليوبية	٩٨٨	— ٦	— ,٦	— ,١
المنوفية	١٣٤٨	— ٧٤	— ٥,٥	— ١,١
الجيزة	١٣٣٦	+ ٤٦	+ ٣,٤	+ ,٧
الفيوم	٨٣٩	— ٣٢	— ٣,٨	— ,٨
بنى سويف	٨٦٠	— ٥٤	— ٦,٣	— ١,٣
المنيا	١٥٦٠	— ٧٢	— ٤,٦	— ,٩
أسيوط	١٣٣٠	— ١١	— ,٨	— ,٢
سوهاج	١٥٧٩	— ٢٨	— ١,٨	— ,٤
قنـــا	١٣٥١	— ٦٠	— ٤,٤	— ,٩
أسوان	٣٨٥	+ ١٩	+ ٤,٩	+ ١,٠
محافظات الحدود (سيناء ـ البحر الأحمر) (الوادى الجديد / مطروح)	٢١٣	+ ٤	+ ١,٩	+ ,٤

يوضح الجدول السابق حركة الهجرة ، ومعدلاتها بين محافظات الجمهورية والملاحظة المبدئية على ذلك تتمثل فى اعتبار المحافظات الحضرية (القاهرة ، الإسكندرية ،

بورسعيد ، والسويس) بالإضافة إلى محافظات الإسماعيلية ، الجيزة ، وأسوان ، وكذا محافظات الحدود هى التى يفد إليها المهاجرون . أما غير ذلك من المحافظات فهى التى يهاجر منها السكان[١] .

٢/٣ معايير التوزيع المكانى للأنشطة :

لا تتم عملية توزيع المشروعات ، الإنتاجية والخدمية ، دون ما تخطيط أو توجيه وإنما ينبغى أن تتم هذه العملية وفق معايير واضحة لعمل أهمها ما يلى :

١ – **الموقع : Location** ويرتبط ذلك بمتغيرات عدة مثل الميزة التوطنية للمكان وتوافر المواد .

٢ – **الحجم : Size** ويعتمد على توافر عناصر الإنتاج المختلفة ، وكذلك طبيعة النشاط ذاته .

٣ – **الحيز : Space** ويتصل بالامتداد ، والاتساع اللذين يمكن أن يشملهما المشروع .

٤ – **النوعية** : وتتوقف على حاجة المجتمع الكلى أولاً من المنتج ، ثم احتياجات المجتمع الإقليمى ثانياً منه .

ويشتمل كل معيار من المعايير الأربعة على عديد من المتغيرات التى تستلزم الدراسة قبل القيام بالمشروع ، وذلك حتى يمكن التخطيط له وتنفيذه بشكل اقتصادى .

وللتعرف على طبيعة التوزيع المكانى للأنشطة فى مصر ، وعما إذا كانت تتبع تلك المعايير أم لا ، أو أنها تعتمد على بعضها فقط ، فإننا سوف نسوق بعض الأمثلة المدعمة بالإحصاءات ، على ذلك فيما يلى :

١ – توزيع المنشآت الاقتصادية ، والمشتغلين بها بين أقاليم الجمهورية : ويوضح الجدول التالى عدد هذه المنشآت ، والمشتغلين بها فى سنة ١٩٦٤[٢] :

---

(١) تمثل حركة الهجرة بين الأقاليم عنصراً رئيسياً يحدد درجة الاستقطاب الحضرى كما سيرد فيما بعد .

(٢) عزت حجازى ، القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٤ .

البيان / أقاليم الجمهورية[1]	الأهمية النسبية للسكان ٪	المنشآت		المشتغلين بها	
		عدد	نسبة ٪	عدد	بنسبة ٪
القاهرة	١٤,٠	١١٣,٦١٧	٢٣,٠	٤٩٥,٤٨٥	٣١,٢
الإسكندرية	٦,٠	٤٨,٨١٨	٩,٨	٢٤٠,٠٠٧	١٥,١
القنال	٣,٠	١,٨٣١	٣,٧	٦٥,٧٦٥	٤,٢
الوجه البحرى	٤١,٥	١٧٥,١٦٥	٣٥,٥	٤٧٥,٣٩٢	٣٠,٠
الوجه القبلى	٣٤,٣	١٣٧,٨٩٨	٢٨,٠	٣٠٩,٢٦٨	١٩,٥
الحدود	١,٢	—	—	—	—
الإجمالى	١٠٠,٠	٤٩٣,٨٠٨	١٠٠,٠	١,٥٨٥,٩١٨	١٠٠,٠

ويبين هذا الجدول الشكل أو الهيكل العام لتوزيع المنشات الاقتصادية بين أقاليم الجمهورية وعدد المشتغلين بها . وهو هيكل غير متعادل كلية مع الأهمية النسبية التى يمثلها السكان فى كل إقليم ، فبينما تمثل هذه الأهمية بالنسبة لإقليم القاهرة ١٤,٠٪ الذى كان نصيبه من المنشآت ٢٣,٠٪ من إجمالى الجمهورية ، ٣١,٢٪ بالنسبة للمشتغلين فيها ، كانت هذه النسب فى إقليم كالوجه البحرى مثلا هى ٤١,٥٪ ، ٣٥,٥٪ ، ٣٠,٠٪ على التوالى .

(١) ليس هذا هو التصنيف الذى سوف نعتمد عليه فى تقسيم أقاليم الجمهورية ، وإنما اعتمدنا عليه هنا لارتباطه بالمؤشرات الإحصائية الواردة بالجدول . وسوف نعالج هذه النقطة فى الجزء التالى والأخير من هذا الفصل .

٢ — توزيع الإنتاج الصناعي ، ومقوماته بين القاهرة وبقية المحافظات في الربع الأخير من سنة ١٩٦٨/٦٧[1] ويتضح مما يلي :

البيان / المجال	المنشآت الصناعية		المشتغلون		الأجــور		الإنتاج	
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة ٪
القاهرة	٨٣٩	٣٤,٠	١٣٤,٢٤٧	٢٤,٣	٧٥١٤	٢٤,٧	٥٧,٦٧٧	٢٠,٢
باقي الجمهورية	١٥٨٩	٦٦,٠	٤١٨,٥٨١	٧٥,٧	٢٢,٩٢٤	٧٥,٣	٢١١,٠١٢	٧٩,٨
الإجمالي	٢٤٢٨	١٠٠,٠	٥٥٢,٨٢٨	١٠٠,٠	٣٠,٤٣٨	١٠٠,٠	٢٦,٦٨٩	١٠٠,٠

(١) عزت حجازي ، المصدر السابق ص ٣٤ .

ويوضح الجدول السابق تركز مقومات الإنتاج الصناعى بشكل واضح فى القاهرة ، فأكثر من ثلث المنشآت الصناعية (٣٤,٠ ٪) ؛ وحوالى الربع من المشتغلين بها ؛ وأجورهم الإجمالية (٢٤,٣ ، ٢٤,٧ على التوالى) ؛ وحوالى الخمس (٢٠,٢ ٪) من الإنتاج الكلى . . كل ذلك يختص اقليم القاهرة بالنسبة إلى إجلى الجمهورية .

٣ — توزيع الخدمة الصحية بين أقاليم الجمهورية سنة ١٩٦٦ ويوضح ذلك ، الجدول التالى[١] :

البيان / أقاليم الجمهورية	الأهمية النسبية				عدد الأشخاص		
	للسكان ٪	للأطباء ٪	للأسرة ٪	للصيدليات ٪	لكل طبيب	لكل سرير	لكل صيدلية
القاهرة	١٤,٠	٣٣,٧	٢٦,٩	٣٥,٩	٩١٠	٢٣٣	٨٨١٠
الإسكندرية	٦,٠	١١,٠	١١,٥	١٨,٤	١٢٠٠	٢٢٣	١٠٩٤٧
القنال	٣,٠	—	—	—	—	—	—
الوجه البحرى	٤١,٥	٢٨,٥	٣١,٨	٢٥,٥	٣٤٢٠	٥٨٤	٦٧٢٧
الوجه القبلى	٣٤,٣	٢٥,٢	٢٤,١	١٩,٩	٢٩٩٠	٦٣٦	٨٨٣٨
الحدود	١,٢	—	—	٠,٣	—	—	٨٠٠٠

وواضح من هذا الجدول سوء التوزيع المكانى لعناصر الخدمة الصحية . فالمحافظات الحضرية وبخاصة القاهرة والاسكندرية (٢٠٪ من الأهمية النسبية للسكان) يعمل فيهما وحدهما حوالى ٤٥٪ من عدد الأطباء على مستوى الجمهورية ، وكل ذلك على حساب بقية المحافظات .

٣/٣ الاتجاهات العامة للتوزيع المكانى للسكان ، والأنشطة :

برغم التفاوتات الواضحة فى توزيع السكان والأنشطة بين أقاليم الجمهورية ، إلا أن هناك اتجاهات عامة تميزه أهمها ما يلى :

١ — أن الهجرة تمثل عاملا رئيسيًا فى عملية التوزيع المكانى للسكان فى مصر .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

ومصداق ذلك أن تركز السكان فى المحافظات الحضرية — وبخاصة القاهرة — يعزى أساساً إلى معدل عال للهجرة إليها .

٢ — أن **تكدس الأنشطة** (الإنتاجية والخدمية) فى ذات المراكز الحضرية التى تتسم بالتركز فى السكان إنما يتم على حساب بقيه المحافظات الأخرى ، التى تفقد قواها البشرية بالهجرة ، وتحرم من توافر الانشطة الرئيسية فيها .

٣ — أنه بالرغم من زيادة المشروعات التى تتصل بالأنشطة فى محافظات الجمهورية بعامة ، وفى المحافظات الحضرية بخاصة ، الا أن هذه الزيادة **لم تسر وفق معايير واضحة** مثل : الموقع ، والحجم ، والحيز ، ونوعية النشاط المطلوب .

٤ — تصنيف الأقاليم الحضرية طبقاً لمتغيرى : النمو ، والتوزيع

لقى موضوع تصنيف المجتمعات بعامة — إلى أنماط محددة — اهتماماً كبيراً من جانب عديد من العلماء والباحثين الذين درسوا هذا الموضوع بشىء من الاستفاضة . واحتلت مسألة تصنيف الأقاليم الحضرية ذاتها — داخل الدولة الواحدة — حيزاً كبيراً من هذا الاهتمام . فبدا البحث حول المعايير أو القواعد التى تتخذ محوراً لهذا التصنيف ، مؤدياً ذلك إلى ضرورة البحث عن مقاييس للتمييز بين الأنماط ، ثم تدارس العلاقة بين معايير التصنيف والظواهر الحضرية (ويهمنا منها هنا الاستقطاب) . وسوف تتضح هذه النقاط فيما يلى :

٤/١ أسس التصنيف (والمحاولات السابقة) :

لم يكن هناك أساس واحد ، أو معيار بالذات ، يمكن الاتفاق عليه ، واعتباره محوراً لتصنيف الأقاليم الحضرية ، أو ما يسمى أحياناً **بتنميط المدن** [1] Typology of Cities وهناك كثير من تلك المعايير التى اتخذت كأساس لتصنيف الأقاليم الحضرية إلى أنماط محددة مثل : المهنة الغالبة لسكان المركز الحضرى ، ومعدل

(١) يمكن مراجعة هذه النقطة فى Boskoff, Alvin ، والمرجع السابق ص‌ص ٢٨ — ٣٧ .

النمو الديموجرافى ، وحجم المدينة (أو المركز الحضرى) . . الخ .

وقد بذل عديد من المحاولات لتصنيف الأقاليم بصفة عامة فى مصر ، نذكر ، منها ما يلى[١] :

١ – تصنيف حسب معدل الزيادة السكانية ، يقسم محافظات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات :

(ا) محافظات ذات معـــدل نمو مرتفع : ومن أهمها المحافظات الحضرية[٢] والجيزة ، وأسوان .

(ب) محافظات ذات معدل نمو متوسط : ومن أبرزها الدقهلية ، والشرقية ، وأسيوط ، وسوهاج .

(جـ) محافظات ذات معدل نمو منخفض : ومن أوضحها القليوبية ، والمنوفية[٣] ، والمنيا ، وقنا .

٢ – تصنيف حسب النمط الحضرى – الريفى للإقليم ، يميز المحافظات بين ثلاثة انماط من البيئات :

(ا) بيئة حضرية : وأوضح ما يمثلها محافظات : القاهرة ، والإسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس .

(ب) بيئة نصف حضرية : وتتمثل فى عواصم المحافظات ، بالإضافة إلى مدينة المحلة الكبرى .

(جـ) بيئة ريفية : ونجدها واضحة فى الشكل التقليدى للقرية المصرية بأى محافظة .

٣ – تصنيف حسب الكثافة السكانية للإقليم ، يقسم الجمهورية إلى **ثلاثة أنماط من الأقاليم**

---

(١) محمد صبحى عبد الحكيم ، محاضرات فى علم السكان ، المصدر السابق .

(٢) تطلق المحافظات الحضرية على : إقليم القاهرة الكبرى ، ومحافظات الإسكندرية ، بورسعيد ، والسويس (وكانت محافظة الإسماعيلية تدخل ضمنها إلى أن ضمت إليها بعض أجزاء من ريف محافظة الشرقية) .

(٣) المرجع نفسه .

(ا) **أقاليم المدن** : وترتفع فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ .

مثل محافظات : القاهرة ، والاسكندرية ، ومدن القناة الثلاث ، وعواصم المحافظات ، ومدينة المحلة الكبرى .

(ب) **أقاليم الريف** : وتتميز إلى مجموعتين :

- **أقاليم مرتفعة الكثافة** : وتشمل القطاع الجنوبى للدلتا ، ووادى النيل بين القاهرة وكوم امبو باستثناء الفيوم .

- **أقاليم منخفضة الكثافة** : وتضم القطاع الشمالى للدلتا ، والفيوم ، والنوبة الجديدة .

(حـ) **أقاليم الصحارى** : وتنقسم إلى نمطين :

- **الصحراء الغربية** : وتمتد على طول ساحل مريوط بين الإسكندرية ، والسلوم وتتميز بالزراعات الخفيفة ، والأعداد السكانية القليلة فى مساحات شاسعة ، وبها مركز للعمران هو مرسى مطروح . ويضم هذا الأقليم الوادى الجديد .

- **الصحراء الشرقية** : حيث تستقر أعداد قليلة من السكان فى مراكز التعدين القائمة على ساحل البحر الأحمر مثل رأس غارب ، وسفاجة ، والغردقة ، والقصير .

بينما تقوم حياة أكثر استقراراً فى مراكز عمرانية تقع على الساحل الشرقى لخليج السويس مثل : أبو رديس (وبها مصادر للبترول) وأبو زنيمة .

(وبها إمكانات المنجنيز) . فضلا عن شبه جزيرة سيناء حيث الحياة الرعوية الفقيرة ، والزراعات البسيطة ، والأعداد القليلة من البدو الرحل ، وحيث تقع أكبر مدن سيناء وهى العريش .

وأيًّا كانت المحاولة التى بذلت لتصنيف الأقاليم فى مصر ، فإنها تعبر فقط عن وجهة نظر معينة ، تعكس اهتمام القائم بها ، وتخدم الموضوع الذى يتخذ التصنيف أساساً[1] .

---

(١) كان هناك عديد من المحاولات الأخرى التى اهتمت بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية ، اقترحتها بعض الهيئات واللجان ، كلجنة تخطيط القاهرة الكبرى ، ولجنة تخطيط أسوان ، ومؤتمر المحافظين . وبعضها كان من اقتراح بعض الخبراء والباحثين (وسوف نعود إلى هذه النقطة فى الباب الأخير من الدراسة) .

٢/٤ مقاييس التمييز بين الأنماط الحضرى :

إذا كانت المحاولات السابقة قد اهتمت بوضع أساس لتصنيف أقاليم الدولة ككل لتميز بين أقاليم حضرية . وأخرى ريفية ، وثالثة بين حضرية وريفية ، ورابعة صحراوية . . إلخ ، فإن هناك محاولات أخرى ، ودراسات عكفت على البحث عن معايير للتمييز بين الأنماط الحضرية ذاتها .

وغنى عن البيان أنه إذا كان الخروج بمقياس يميز بين الأنماط الحضرية فى مجتمع ما مسألة يكتنفها كثير من الصعوبات ، فإن التوصل إلى مقياس يصلح للتمييز بين هذه الأنماط على مستوى المجتمعات ككل ، يعد أمراً يكاد يكون مستحيلا .

وبالرغم من ذلك — وعلى مستوى المجتمع الواحد — فإن التمييز بين الأنماط الحضرية يعتمد على **مقاييس عديدة نذكر منها ما يلى :**

١ — **الهيكل الاقتصادى :** وبناء على هذا المقياس يمكن التمييز بين الأنماط حضرية التالية[(١)] :

(ا) **أقاليم صناعية Industrial Regions** وبها نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية .

(ب) **أقاليم ذات طبيعة تجارية — مالية Commercial-Financial Regions** وهى تكون بمثابة مراكز للتجارة والنشاط المالى حيث تتركز هيئات القطاع المصرفى ، والخدمات التجارية المتخصصة كالإعلان ، والتأمين وغيرهما .

(حـ) **أقاليم تعتبر مراكز للنقل والمواصلات Transportation ، والاتصالات Communication** وتتميز بتركز وسائل النقل الجوى ، والبرى ، والبحرى فيها ، وانتشار وسائل الاتصال كالتليفون ، والتلغراف ، والراديو ، والتليفزيون ، والنشر .

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النوع من الأقاليم نيويورك ، وشيكاغو ، ولندن ، وباريس ، والقاهرة .

---

(١) — Boskoff, Alvin, Ibid. p. 29.

٢ ــ **التركيب الديموجرافى** : وينظر إليه فى ضوء العناصر التالية :

(ا) النمو أو الزيادة الطبيعية : وتتحدد من خلال معدلات المواليد ، والوفيات ، والحضرية .

(ب) النمو أو الزيادة غير الطبيعية : وتتمثل أساساً فى الهجرة من الأقاليم ، وإليه .

(حـ) توزيع السكان بين مناطق الأقليم .

٣ ــ **العوامل السسيواقتصادية المشتركة :**

وهى تمثل مجموعة من الأسس المشتركة التى اعتمدت الدول ــ على واحد منها أو أكثر ــ فى تصنيفها لمراكزها الحضرية . ومن هذه الأسس نذكر ما يلى[1] .

(ا) **عدد السكان** : وهو مقياس لم تثبت صحته دائماً ، ذلك بالرغم من اعتماد كثير من الدول عليه ، فكثير من المناطق الريفية يزيد عدد السكان فيها على ذلك العديد ــ أياً كان ــ المحدد للنمط الحضرى .

(ب) **الكثافة السكانية** : وهو أساس غير دقيق أيضاً ، إذ أن هناك كثير من القرى تصل الكثافة فيها إلى أعلى من بعض المناطق الحضرية ، ومع ذلك تظل محتفظة بالطابع الريفى العام لها .

(حـ) **التقسيم الإدارى** : فقد تلجأ الدولة ، بغض النظر عن عدد السكان وكثافتهم ، إلى تقسيم أقاليمها إلى مناطق إدارية حرصاً منها على الأمن ، وتوافر الرقابة ، وسهولة جمع الضرائب .

(د) **المقياس الضريبى** : واعتمد على هذا المقياس على أساس أن أهل المدينة مكلفون بدفع الضرائب المفروضة على المبانى والعقارات ، أما القرية فمفروض على أهلها ضرائب الزمام على الأراضى الزراعية ..

(هـ) **درجة التحضر** : فالمدينة تتميز بأنماطها الحضرية بينما تتميز القرية بأنماطها

---

(١) مصطفى الخشاب ، مقدمة فى دراسة الاجتماع الحضرى ، مطبعة لجنة البيان العربى القاهرة ، (لم تذكر سنة النشر) ص ص ٥٢ ــ ٥٨ .

الريفية . وإذا كان من الصعب تحديد نموذج أو مثال تقاس بالنسبة إليه هذه الأنماط ، فإنه من الممكن قياس بعض الظواهر التى تدل على مبلغ التحضر والاستفادة من نتاج التقدم الفنى .

(و) المظهر الخارجى : حيث تتميز المدينة بمبانيها المنشقة ، وشوارعها الواسعة ، بينما تتسم القرية بحقولها ومبانيها المشيدة بالطوب اللبن . إلا أن هذا مقياس سطحى ولا يمكن الاعتماد عليه .

(ز) التحليل التاريخى : فيذهب البعض إلى أن المدينة لابد أن يكون لها جذور تاريخية ، وحضارة قديمة ، وتميزها آثارها العمرانية . وهذا مقياس لا يستقيم الآن مع المدن الصناعية الضخمة حديثة النشأة .

(ح) الوظيفة الاجتماعية : فيرى هذا المعيار أن المدينة هى التى يشتغل ٨٠٪ من سكانها فأكثر بالصناعة ، وأعمال التجارة ، والمال ، والخدمة ، والمهن الحرة ، أما الريف فهو الذى يعيش معظم سكانه على الزراعة وما يتعلق بها .

وإذا كان هذا غير كاف وحده لتصنيف الأنماط الحضرية ذاتها ، فإنه غير كاف بالتأكيد لتصنيف الأنماط الحضرية — الريفية . إلا أنه يعد — بالرغم من ذلك — من أكثر المقاييس أو المعايير صدقًا لإجراء هذا التصنيف ، وأقربها لموضوع هذه الدراسة .

٣/٤ التصنيف على أساس النمو ، والتوزيع . . وعلاقة بالاستقطاب الحضرى :

اعتماداً على المتغيرين الرئيسيين الذين يدور حولهما هذا الفصل وهما : النمو ، والتوزيع (بالنسبة للسكان والأنشطة معًا) ، يمكننا أن نقترح تصنيفاً للأقاليم الحضرية . وهو تصنيف مبدئى يعتمد على هذين المتغيرين ، بقدر ما يستفيد من التصنيفات السابقة ومعاييرها المختلفة ، ويمكن تصوره كما يلى :

(ا) أقاليم حضرية ذات طبيعة صناعية : تتميز بمعدل مرتفع للنمو ، وتتسم بتكدس فى الأنشطة (وأوضح مثال على ذلك القاهرة) .

(ب) أقاليم حضرية ذات طبيعة شبه صناعية : معدل النمو فيها متوسط ، وتتكدس فيها بعض الانشطة (وأوضح مثال على ذلك مدن القناة) .

(ح) أقاليم شبه حضرية ذات طبيعة تجارية : ويرتفع معدل النمو فيها بسبب الهجرة ، ووجود بعض الأنشطة [وأوضح مثال على ذلك عواصم المحافظات] .

ويمكن أن يفيدنا هذا التصنيف كثيراً فى تحديد درجة الاستقطاب التى يعانى منها كل نمط من الأنماط الحضرية ، فكلما كان معدل النمو مرتفعاً فى المكان والأنشطة ، والتوزيع غير متعادل بينه وبين غيره من الأقاليم من ناحية ، وداخل مناطق الإقليم نفسه من ناحية أخرى (المجموعة الأولى فى التصنيف) .كانت درجة الاستقطاب أعلى ، والعكس صحيح[١].

---

(١) سوف تكون هذه النتيجة المبدئية ، هى المدخل المنطقى للفصلين التاليين .

الفصل الخامس

عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر

نبحث فى هذا الفصل عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، وذلك حتى رسم صورة كلية وشاملة للاستقطاب الحضرى فى مصر ، توطئة لتدارس التأثيرات الناجمة عنه ، وبخاصة الاجتماعية منها .

وتتوقف دراسة عوامل الاستقطاب على الزاوية التى نراها من خلالها . ونقترح أن يكون منظورنا شاملا ، حتى رؤيتنا أقرب إلى الواقع .

وعلى ذلك فإن هذا الفصل يمكن تناولة من خلال نقاط ثلاث رئيسية هى :

١ ــ المنظور الشامل فى دراسة الاستقطاب الحضرى :

ونتعرض فيه لمسألة تضافر العوامل المكونة للاستقطاب الحضرى ، وتوحد المؤشرات الدالة عليه ، وتكامل التأثيرات الناجمة عنه .

٢ ــ المتغيرات الرئيسية فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى :

وهى تمثل الركن الأساسى الذى من خلاله تبرز عوامل الاستقطاب . ويمكن تحديدها فى سبعة متغيرات رئيسية هى :

(ا) البعد التاريخى

(ب) الوضع الجغرافى .

(ﺣ) التقسيم الإدارى .

(د) الهيكل الديموجرافى .

(ﻫ) النمط الاقتصادى .

(و) البناء الاجتماعى .

(ز) الإطار الثقافى .

٣ ــ الوضع الحالى لمراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر :

ويمكن تحديده من خلال تدارس التوزيعات الجغرافية لمراكز الاستقطاب ، وتناول بنائها السسيواقتصادى ، وتحديد العلاقات بينها .

١ ــ المنظور الشامل فى دراسة الاستقطاب الحضرى

رغم أن دراستنا تنصب أساساً على تناول ظواهر الاستقطاب الحضرى : من حيث تأثيراتها الاجتماعية ، إلا أن ذلك لا يعنى أننا سنغفل الجوانب الأخرى المشتركة فى تكوين هذه الظواهر ، أو أننا سنلغى أهمية التأثيرات الأخرى الناجمة عنها .

وهناك نقطتان رئيسيتان ينبغى الالتفات إليهما ، ونحن فى مستهل تناولنا لهذه الظواهر فى مصر .

تتعلق الأولى بطبيعه ظواهر الاستقطاب الحضرى ذاتها ، فهى لا تتكون استناداً إلى عامل واحد ، وبمنأى عن العوامل الأخرى ، وإنما هى محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، والجغرافية ، والإدارية تتسبب فى نشأتها وظهورها .

وتتصل النقطة الثانية بالتأثيرات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظواهر ، فهى انعكاس لعديد من التأثيرات الناتجة عن الاستقطاب . وبالرغم من تركيزنا على الجانب الاجتماعى من هذه الظواهر ، إلا أن ذلك يجب ألا ينسينا طبيعتها التكاملية ، وانعكاساتها الشاملة .

وفى ضوء ذلك ينبغى ــ وقبل تحديد العوامل الرئيسية التى تتسبب فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ــ أن نستوضح ذلك المنظور الشامل الذى ينبغى دراسة الاستقطاب الحضرى من خلاله ، وذلك فى النقاط الثلاث التالية :

١/١ تضافر العوامل المكونة له :

يتكون الاستقطاب الحضرى ويظهر ، نتيجة توافر مجموعة من العوامل التى تتضافر فى جملتها ، وتسهم فى ظهوره وممارسته لتأثيراته .

وإذا كنا قد حددنا سلفا [١] عوامل الاستقطاب الحضرى فإنها لم تخرج عن الآتى .

(ا) **عوامل جغرافية** : تتمثل فى الموقع الفيزيقى والميزة التوطنية للمكان .

(ب) **عوامل اقتصادية** : تنعكس من خلال الأنشطة المادية (وبخاصة ما يتعلق منها بالقطاع الصناعى) .

(حـ) **عوامل ديموجوافية** : تبرز واضحة فى العنصر البشرى : وما يتصل به من هجرة السكان وحركتهم .

(د) **عوامل اجتماعية — ثقافية** : تتشكل فى بناء اجتماعى ، وهيكل ثقافى متواجد .

هذه العوامل تتفاعل وتتضافر معاً ، بحيث يظهر من خلالها الاستقطاب الحضرى . ولا يعنى ما نلحظه أحياناً من غلبة عامل معين وتسيده على بقية العوامل ، إن هذه الظواهر يمكنها أن تتكون فى ظل عامل واحد ، ولكن الواقع أن ذلك العامل يكون رئيسياً وليس وحيداً . فقد يكون الموقع الفيزيقى مثلا هو الأساس فى بدء ظهور الاستقطاب ، ولكنه إلا بمساندة العوامل الأخرى .

٢/١ توحد المؤشرات الدالة عليه :

لا يمكننا الاستدلال على وجود ظواهر الاستقطاب الحضرى فى منطقة ما ، اعتماداً على مؤشر واحد ، فى وقت معين . بل إن هناك « مجموعة متكاملة » من المؤشرات التى تظهر نتيجة توافر عوامل متضافرة . وهذه المؤشرات تحتاج إلى وقت كاف حتى تظهر معالمها ، وتستبين دلائلها .

وإذا حاولنا التعرف على ظواهر الاستقطاب الحضرى فى منطقة ما ، فإن هناك

---

(١) يمكن مراجعة هذا الموضوع بالفصل الثانى من الباب الأول .

مؤشرين أساسيين – تتوحد فيها كل المؤشرات الأخرى – يمكننا الاسترشاد بهما ، ويتلخصان فى الآتى :

(ا) تركز السكان : فهو مؤشر يجمع بين عديد من العناصر والمتغيرات ، فالسكان يتجمعون فى منطقة جغرافية معينة ، وفق هيكل ديموجرافى خاص ، وبنمط اقتصادى محدد ، وبتركيب اجتماعى قائم .

(ب) تكدس الأنشطة : (إنتاجية أو خدمية) وهو مؤشر نعتمد عليه فى التعرف على شكل الاستقطاب ، ونمطه ، كما يفيدنا فى تحديد درجته ، ونوعية التأثيرات الناجمة عنه .

٣/١ تكامل التأثيرات الناجمة عنه :

إن تركيزنا الرئيسى سوف يدور حول التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى . ولكن ذلك لا يعنى عدم اهتمامنا بتدارس التأثيرات الأخرى الناجمة عن نفس الظواهر ، فهى تأثيرات متكاملة تكون كلا واحداً يتناوله كل باحث من زاوية اهتمامه . ولذلك فسوف نركز على نوع معين من التأثيرات نتناوله من جانبين هما :

(ا) تأثيرات ذات طبيعة اجتماعية بحتة : مثل العناصر التى تتصل بالبناء الاجتماعى ، والعلاقات الاجتماعية ، والتكيف الاجتماعى . . . إلخ .

(ب) تأثيرات ذات صفة اجتماعية ، نابعة عن غيرها من التأثيرات : كالهجرة ، والدخل ، والإنفاق ، والاستهلاك ، والادخار . . . إلخ فهى متغيرات تنبع أساساً من جوانب غير اجتماعية ، إلا أنها تكتسب الصفة الاجتماعية نتيجة تناولها من هذه الزاوية ، وتدارسها بهذه الكيفية .

وعموماً – وبغض النظر عن جانب اهتمامنا – بأنه ينبغى الالتفات إلى ضرورة دراسة التأثيرات الكلية الناجمة عن ظواهر الاستقطاب الحضرى ، وأن هناك علاقات تبادلية بين الجوانب المتعددة المكونة لهذه الظواهر .

٢ ـ المتغيرات الرئيسية
فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر

استناداً إلى المنظور الشامل ، أو « **الاتجاه متعدد الأنساق** » Multidisciplinary Approach الذى نحاول الاعتماد عليه فى دراسة ظواهر الاستقطاب الحضرى بصفة عامة ، نبدأ تحليلنا للعوامل التى أسهمت فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .

وحتى يكون هذا التحليل مثمراً فى تحديد هذه العوامل ، فإننا سوف نهتم أساساً بتدارس المتغيرات الرئيسية التى تنبثق عن كل منها مجموعة من العوامل المكونة للاستقطاب . فالبعد التاريخى مثلا متغير رئيسى تتحدد من خلاله العوامل التاريخية للاستقطاب الحضرى . . . وهكذا .

وفيما يلى سوف نتناول هذه العوامل فى ضوء المتغيرات : **تاريخياً ، وجغرافياً ، وإدارياً ، وديموجرافياً واقتصادياً** ، واجتماعياً ، وثقافياً .

٢/٢ البعد التاريخى :

يتناول « بوسكوف » [1] الأشكال الحضرية التى ظهرت فى العالم منذ فترة إلى تمتد ما قبل الميلاد ، وتصل إلى العصر الحديث . ويحدد هذه الأشكال فى **ثلاث موجات حضرية** تتلخص فى الآتى :

ـ **الموجة الحضرية الأولى (سنة ٤٥٠٠ قبل الميلاد ـ سنة ٥٠٠ بعد الميلاد)** وهى الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت المراكز الحضرية حول أحواض الأنهار وأوديتها التى استخدمت لزيادة أنشطة الزراعة ونقل المحصولات . ونشأت هذه المراكز أساساً لتؤدى وظيفتها الدفاعية لصد هجمات المغيرين .

ـ **الموجة الحضرية الثانية (سنة ١٠٠٠ ـ سنة ١٨٠٠ بعد الميلاد)** : وقد واكبت هذه الموجة ، فترة القرون الوسطى التى سميت أحياناً بالعصر المظلم Dark Age

---

(١) — Boskoff, Alvin, Ibid. pp. 15 - 27.

حيث ظهرت بعض المدن لتؤدى وظائف تجارية ، أو دينية . وليس أدل على ذلك من ظهور « المدينة الأسقفية » Episcopal' City فى هذه الفترة .

– الموجة الحضرية الثالثة : (سنة ١٨٠٠ وحتى الآن) :

وتتميز هذه الفترة بامتداد المراكز الحضرية ، واتساع نطاقها ، وارتباطها بالنمو الصناعى الكثيف . فضـــلا عن زيادة التعقيد بين عناصر المركب الأيكولوجى [البيئة – السكان – التنظيم الاجتماعى – المستوى التكنولوجى]

ونجد ايريك لامبارد[١] Eric Lampard وقد ميز بين أربعة أشكال للتحضر ، مرت بالعالم وتتلخص فى الآتى :

١ – التحضر البدائى : Primordial Urbanization وتحدث فيـــه محاولات التكيف مع البيئتين الفيزيقية ، والاجتماعية .

٢ – التحضر المميز : Definitive Urbanization
ويبدأ فى هذا الشكل ظهور وظائف محددة للمدن .

٣ – التحضر الكلاسيكى : Definitive Urbanization وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو السكان ، والمدن .

٤ – التحضر الصناعى : Industrial Urbanization ويتميز بتقدم تكنولوجى ، وبتركز السكان فى المدن ، وباتساع المراكز الحضرية .

وإذا كانت تلك مقدمة نظرية لتاريخ التحضر فى العالم ، فإنها تعتبر مدخلا ضروريًّا نتناول فى ضوئه الظروف التاريخية التى ساعدت على ظهور حركة التحضر فى مصر .

وحتى لايكون تناولنا للبعد التاريخى فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى مجرد سرد تاريخى للأنماط الحضرية التى ظهرت فى مصر فى فترات زمنية متفاوتة ، فإنه ينبغى أن نحدد إطاراً عامًّا لهذا الدور التاريخى ، وعنصراً أساسيًّا يكون محور تناولنا لهذا البعد .

---

(١) – Lampard, Eric, E., Historical Aspects of Urbanization, Through, Hauser & Schnore, Ibid. p. 523.

أما الإطار فيتمثل فى عملية النمو الحضرى التى تزايدت وضوحاً فى مصر على مر السنوات ويتحدد العنصر فى معدل النمو فى سكان الحضر ونسبتهم إلى عدد السكان الإجمالى فى مصر .

وبصفة عامة يمكننا أن نميز بين **ثلاث مراحل** [1] تاريخية تتضح من خلالها عملية النمو الحضرى فى مصر من ناحية ، ويتمايز فى ضوئها معدل النمو فى سكان الحضر من ناحية أخرى . وتتلخص فى :

١ – فترة نمو حضرى بطىء : (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٠٧) .

وتميزت هذه الفترة بثبات تقريبى فى عدد المدن والمراكز الحضرية ، وبقلة عدد المهاجرين للنمط الحضرى .

٢ – فترة نمو حضرى معتدل : (من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩٣٧) ٥

وزادت خلالها حركة الهجرة إلى المراكز الحضرية حيث تكونت بعض المدن لأغراض بعضها تجارى ، والبعض الآخر يتعلق بالنقل والمواصلات .

٣ – فترة نمو حضرى سريع : (من سنة ١٩٣٨ وحتى الآن).

وتتسم بنشأة عديد من المراكز الصناعية التى جذبت معها أعداداً هائلة من السكان ، للعمل والإقامة فيها .

ويوضح الجدول التالى [2] معدل النمو فى سكان الحضر خلال هذه المراحل الثلاث :

ومن الملاحظ أن هذه المراحل التاريخية التى تميز ظاهرة التحضر فى مصر ، قد ارتبطت بظروف المجتمع كالآتى :

(ا) **فمن الناحية الاقتصادية** : كان هناك ارتباط طردى بين معدل دخل الفرد، وانتقاله للسكنى فى الحضر بحثاً عن فرصة عمل أرحب، ومتوسط أجر أزيد، ومستوى معيشى أكثر ارتفاعاً .

---

(١) كان هذا التقسيم معتمداً على السنوات التى أجرى فيها تعدادات سكانية فى مصر وذلك حتى يمكن الاعتماد عليها فيما تمدنا به من بيانات .

(٢) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

السنة (المرحلة)	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧١
معدل النمو السنوى ٪	—	٢,٩٠	١,١٠	١,١٥	٣,٠٠	٣,٠٣	٤,٧٧	٥,٢٠	٥,٤٣	٦,١٢

(ب) ومن الزاوية الاجتماعية : اختلف التركيب الاجتماعى لساكنى الحضر أنفسهم من فترة إلى أخرى تليها، نتيجة نمو مطرد فى الهيكل الصناعى. فضلا عن نمو علاقات اجتماعية ذات نوعية خاصة .

(حـ) ومن الجانب السياسى : لوحظ ارتباط ظاهرة التحضر وزيادة معدل النمو الحضرى بحصول مصر على استقلالها وتخلصها من الاستعمار وليس أدل على ذلك من تضاعف هذا المعدل خلال الأربعين سنة الأخيرة .

٢/٢ الوضع الجغرافى :

ويؤثر التوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية فى منطقة ما ، تأثيراً بالغًا ومباشراً على النمط الحضرى ككل فى هذه المنطقة . ويهمنا أن نخص بالذكر التأثير فى المجالات التالية :

١ – شكل التحضر ونمطه : فالبيئة الجغرافية تؤثر بشكل واضح ، وتحدد نوعية الموارد الطبيعية التى يعتمد عليها تحضر المنطقة ، وبالتالى تحدد نمط التحضر فيها .

٢ – درجة التحضر : فكلما كان الوضع الجغرافى للمنطقة أستراتيجيًّا ، ويتمتع بميزة توطنية نسبية ، أدى ذلك إلى زيادة درجة التحضر حيث يشجع ذلك السكان على الانتقال لهذه المنطقة .

٣ – اتجاهات التحضر المستقبلة : فحيث تتواجد الموارد الطبيعية وإمكانيات استغلالها ، وحيث تتوافر الميزة التوطنية للمكان ، يمكننا أن نحدد اتجاهات التحضر ، ونتنبأ بمساراته المستقبلة .

ويحدد جمال حمدان[1] **ثلاثة أنماط للمواقع الحضرية** يمكن التمييز فيما بينها بمصر ، وتتلخص فى الآتى :

١ – المواقع الساحلية : Littoral Situations وهى التى يمكن تحديدها تجاه الشمال ، وناحية الشرق . وعن طريقها يمكن ربط الدولة بالعالم الخارجى ، وتعمل هذه المواقع على فصل الحيز السكانى الداخلى والقابل للزراعة بواسطة أحزمة فسيحة من البرارى المهملة Derelict Beraris فى الشمال ، وفى الصحراء .

(١) — Hamdan, G. Ibid. p. 47.

٢ – المواقع الهامشية (التخمية) : Marginal Situations والتى تضم الحيز السكانى المأهول ويمكن تقسيمها إلى نطاقين (يتشكلان وكأنهما خيوط مسبحة من الخرز – كما يسميها – Bead-Strings) وهما :

– المواقع الأمامية للصحراء على امتداد الأهداب الشرقية ، والغربية للدلتا . والتى تمارس عملها كوسيط يجمع بين منتجات الرمال (من معادن) ومنتجات الطمى (من زراعة) .

– المواقع الأمامية للبرارى والتى تتجه ناحية الشمال ، وتعمل كبؤرات Foci ومراكز ينتشر من خلالها استصلاح الأراضى كمواقع متقدمة رائدة .

وتمثل المواقع الهامشية بصفة عامة أهمية ضئيلة ، وحجما أقل بالنسبة لهذا التقسيم .

٣ – المواقع الداخلية : Internal Situations وهى بطبيعتها تمثل الركن أو البناء الأساسى فى الهيكل الحضرى المصرى بصفة عامة . وهى تمثل – بالأسلوب الرياضى – قمما لمصفوفة زراعية Agricultural Matrix تضم الحيز الأكبر من السكان .

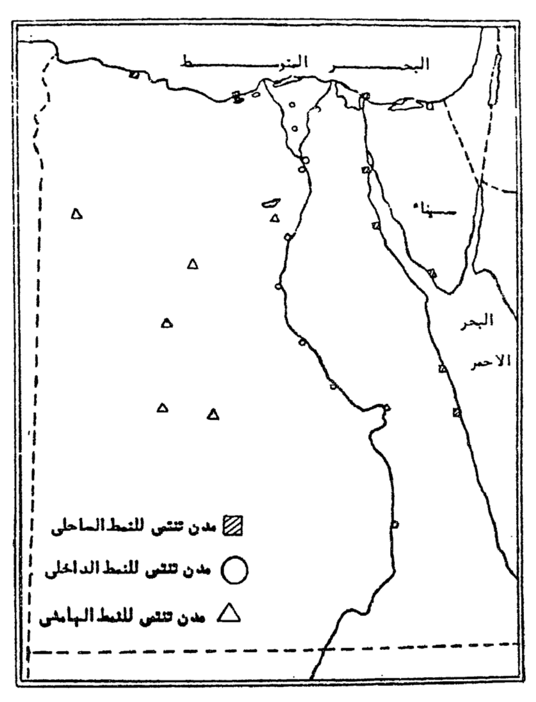
ومن الملاحظ أن كلا المواقع الهامشية ، والداخلية يكادان يندمجان فى خط واحد على طول وادى النيل .

(وتوضح الخريطة المرفقة (رقم ١) هذه الأنماط الثلاثة للمواقع الحضرية) .

ويعد نمط التوزيع الجغرافى لمراكز النمو الحضرى ، عاملا أساسياً تكوين الاستقطاب الحضرى فى مصر وفى نشأة مراكز استقطاب يتركز فيها السكان ، وتتكدس الأنشطة .

وقد أدى وجود تلك المساحات الشاسعة من الصحراوات شرق الدلتا ، والوادى وغربهما ، إلى تركز عدد هائل من السكان فى مجموعة قليلة من المراكز السكانية ريفية كانت أو حضرية ، ثم إلى انتقال عدد من هؤلاء إلى مجموعة أقل من المراكز الحضرية حيث ظهر التركز الشديد ، والكثافة المرتفعة .

وحتى باستبعاد المدينتين الكبريين فى مصر (القاهرة ، والأسكندرية) ، والمحافظات الحضرية الأخرى ، فإن نمط التوزيع الجغرافى لمعدل سكنى الحضر ، يتخذ الشكل التالى :



خريطة رقم (١)
توضح أنماط المواقع الحضرية فى مصر (نماذج لها)

١ ــ **مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المنخفض سكانا** : وتتراوح نسبة السكان الحضريين فى هذه المجموعة بين١٦ : ٢٠ ٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : المنوفية ، والبحيرة ، والشرقية ، وكفر الشيخ ، وقنا ، والمنيا ، وسوهاج .

٢ ــ **مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المتوسط سكانا** : وتتراوح نسبة السكان الحضريين فى هذه المجموعة بين ٢١ ، ٢٥٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : الدقهلية ، وبنى سويف ، والفيوم ، وأسيوط .

٣ ــ **مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المرتفع سكانا** : وتزيد نسبة السكان الحضريين فى هذه المجموعة عن ٢٥٪ من مجموع سكان المحافظة والأمثلة عليها محافظات : القليوبية ، ودمياط ، والغربية ، وأسوان ، والجيزة .

ويوضح الجدول التالى[١] ، هذه المجموعات الثلاث من المحافظات[٢] :

---

(١) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، المصدر السابق (حسب تعداد سنة ١٩٦٦) .

(٢) صنفت هذه المجموعات الثلاث حسب معيار معدل سكان الحضر إلى إجمالى سكان المحافظة ، وبحيث يصلح هذا الترتيب بين المجموعات الثلاث بحيث نبدأ بالمنوفية وننتهى بالجيزة . وسوف نعتمد على هذه النقطة فى تحديد المجال الجغرافى للدراسة .

المجموعة الأولى	المحافظة	المنوفية	البحيرة	الشرقية	كفر الشيخ	قنا	المينا	سوهاج
١٦ — ٢٠ ٪	المعدل ٪	١٦	١٨	١٨	١٩	١٩	٢٠	٢٠
المجموعة الثانية	المحافظة	الدقهلية	بنى سويف	الفيوم	أسيوط			
٢١ — ٢٥ ٪	المعدل ٪	٢١	٢٢	٢٢	٢٤			
المجمولة الثالثة	المحافظة	القليوبية	دمياط	الغربية	أسوان	الجيزة		
٢٥ ٪ فأكثر	المعدل ٪	٢٦	٢٧	٣٢	٣٥	٣٩		

٣/٢ التقسيم الإدارى :

يرتكز التقسيم الإدارى Administrative Devision على دعامة أساسية تتمثل فى خضوع المنطقة – حضرية كانت أو ريفية – للإدارة المحلية ، وتكون محددة بنطاق إدارى تصطلح عليه الدولة[١] .

وقد تفاوت عدد وحدات التقسيم الإدارى فى مصر من فترة تاريخية إلى أخرى[٢] . فحين كان عدد سكان مصر كلها يتراوح بين ٦ ، ١٢ مليونًا (من العصر الفرعونى حتى غزو الفرس) انقسم الوجه البحرى إلى عشرين قسماً ، والوجه القبلى إلى اثنين وعشرين قسماً .

وفى أثناء الفترة اليونانية تراوح عدد السكان من (٧) إلى (١٠) مليون نسمة وزعوا بين ثلاثة أقاليم ، هى : الوجه البحرى ويشمل ٣٣ قسماً ، ومصر الوسطى وتضم سبعة أقسام ، ومصر العليا وتشمل ١٤ قسماً .

وفى زمن الفتح العربى كان المصريون يسكنون سبعة أقاليم ، تميزت إلى ثمانين « كورة » .

وتذبذب عدد سكان مصر كثيراً فى الفترة التى تلت عصر العرب ، وذلك إبان الحكم الطولونى ، والأخشيدى ، والفاطمى ، والأيوبى ، وذلك بسبب طغيان بعض الحكام ، وانتشار المجاعات . وأعاد الفاطميون تقسيم البلاد إلى اثنتين وعشرين « كورة » (اثنتا عشرة منها فى الوجه البحرى ، وعشر كورات فى الوجه القبلى .)

وجاءت دولة المماليك فشجعت الهجرة إلى البلاد ، واتسمت مصر بحالة من الرخاء ، فازداد عدد السكان إلى ستة عشر مليونًا . وفلك الناصر قلاوون زمام الأراضى : وأعاد مسحها إلى ٢١ « عملا » (اثنا عشر منها بالوجه البحرى ، وتسع بالوجه القبلى) .

---

(١) مصطفى الخشاب ، نفس المرجع ، ص ٥٨ .

(٢) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، (القسم الأول) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ (صفحات المقدمة) .

وفى العصر العثمانى أعيد مسح البلاد وتقسيمها إلى سبع « ولايات » فى الوجه البحرى ، وست فى الوجه القبلى ، بالإضافة إلى ست محافظات ، هى : الإسكندرية ، رشيد ، ودمياط ، والعريش ، والسويس ، والقصير .

وتميزت فترة الغزو العثمانى بالأزمات الاقتصادية ، والقحط ، والمجاعات ، وانتشار الأوبئة والطاعون . ودونت الحملة الفرنسية فى كتابها « وصف مصر » تقديراً لعدد سكان البلاد فوصل إلى أكثر من المليونين . وكانت مصر تنقسم فى زمن الحملة إلى ستة عشر « إقليماً » نصفها فى الوجه البحرى ، والنصف الآخر فى الوجه القبلى .

وفى عام ١٨٨٣ أعيد تقسيم البلاد إلى أربعة عشر « مديرية » .

وكان نفس العام (١٨٨٣) هو بداية الاهتمام بالنظم المحلية ، فظهرت المجالس البلدية فى عام ١٨٩٥ ، ثم المجالس القروية فى عام ١٩١٨ .

وقضى القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية إلى محافظات ، ومدن (مراكز) ، وقرى ، وأصبح عدد المحافظات (٢٤) محافظة بخلاف محافظة سيناء (التى وضعت مؤقتاً تحت إدارة وزارة الحربية) .

وتوضح الخريطة المرفقة رقم (٢) توزيع محافظات مصر الخمسة والعشرين[١] بين الوادى ، والدلتا ، والحدود .

وقد جرت عدة محاولات نظرية ، حتى الآن ، لإعادة تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية Planning Regions قامت بهـا الهيئات واللجـان المتخصصة . فكانت هناك عـدة اقتراحات بضم بعض المحافظات بعضها إلى بعض ليصل عدد المحافظات — بعد اختصارها — إلى عدد من الأقاليم يتراوح بين ستة ، وثمانية .

إلا أنه يؤخذ على هذه المحاولات أنها لم تبن على معايير واضحة للتقسيم تراعى الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والجغرافية ، بقدر ما تهتم بالتقسيم الادارى الحالى[٢] .

---

(١) يضم التقسيم الإدارى الحالى المحافظات التالية : بورسعيد ، دمياط ، كفر الشيخ ، الإسكندرية الدقهلية ، الغربية ، البحيرة ، الإسماعلية ، الشرقية ، المنوفية ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، مطروح ، الوادى الجديد ، البحر الأحمر ، سيناء .

(٢) سوف نتعرض لمحاولات التقسيم الإدارى التى تجرى حالياً ، بتفصيل أكثر ، فى موضع آخر من هذه الدراسة .

ويهمنا من العرض السابق لتاريخ التقسيم الإدارى فى مصر ، ما يمثله هذا المتغير من أهمية فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر . ويمكننا التوصل إلى ما يلى من نتائج :

١ ــ إن الهيكل الإدارى لمصر دائم التغير . والتبدل . وقد جاء ذلك نتيجة التغيرات المستمرة فى الأحوال والظروف السياسية . وما تبعه من تذبذب فى عدد السكان بين الزيادة والنقصان ، وتكون عدد من المراكز الحضرية . انتقلت إليها أعداد كبيرة من ساكنى الريف .

٢ ــ إن الاتجاه لسكنى الحضر كان نتيجة طبيعية للتغيرات المستمرة التى حدثت فى التقسيم الإدارى لمصر . فالسكان يفدون دائماً إلى المكان الذى يجدون فيه فرصة عمل أرحب .

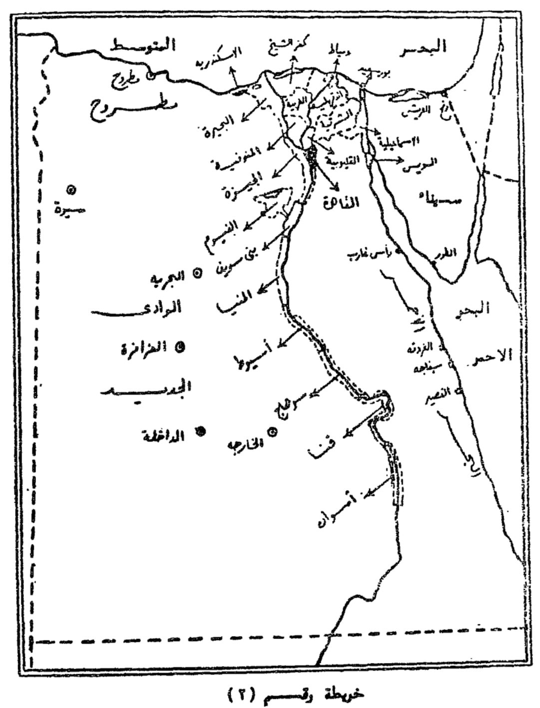
٣ ــ أن المشكلات الناجمة عن التكدس فى المدن والمراكز الحضرية جاءت نتيجة تقسيم إدارى لم تراع فيه المعايير الاقتصادية فى توزيع ، الموارد ولم يهتم فيه بالقيم الاجتماعية الحضرية ، التى راكبت نمو المدن .

٤/٢ الهيكل الديموجرافى :

يرتبط هذا الهيكل ارتباطاً وثيقاً بنمو السكان وفق معدلات محددة ، وتوزيعهم على رقعة جغرافية معينة ، فى إطار تقسيم إدارى قائم .

وإذا كنا قد تناولنا الهيكل الديموجرافى لمصر فيما سبق ، فقد كان ذلك لتحديد اتجاهات النمو الحضرى وتوزيعاته من سكان ، وأنشطة ، ولكننا هنا سوف نتعرض فى عجالة سريعة لدور هذا الهيكل فى خلق مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر .

ويتكون هذا الهيكل من عنصرين رئيسيين : يتمثل الأول فى الزيادة الطبيعية للسكان التى يمكن حسابها استناداً إلى معرفة معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، فى زمن معين ، وفى مكان محدد . ويتحدد العنصر الثانى فى الزيادة غير الطبيعية للسكان، والتى تتمثل أساساً فى الهجرة بكافة أشكالها ، وأنماطها .



خريطة رقم (٢)

توضح التقسيم الادارى الحالى لمصر

ولما كانت الزيادة الطبيعية للسكان (العنصر الأول) ترتبط بكثير من التغيرات التي تقع في المجتمع ، ولا تتصل أساساً بموضوع دراستنا ، فإننا هنا سوف نركز على الزيادة غير الطبيعية (العنصر الثانى) حيث إن الهجرة – وهى محور هذه الزيادة ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية تكوين المراكز الحضرية بعامة ، وبظواهر الاستقطاب الحضرى بخاصة .

وإذا تناولنا ظاهرة الهجرة إلى محافظة القاهرة (من بقية محافظات الجمهورية) بما تمثله القاهرة من مركز استقطاب قوى وفعال ، فإننا سوف نلاحظ أن نسبة المهاجرين إليها سوف تتفاوت باختلاف المحافظة المهاجر منها[1] . وبصفة عامة يمكننا أن نقسم محافظات الجمهورية (بالنسبة إلى معدلات هجرة أبنائها إلى القاهرة) إلى مجموعات ثلاث هى :

١ – محافظات ذات معدل هجرة مرتفع بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهى بالترتيب محافظات : المنوفية ، والغربية ، والقليوبية (وهى أقرب المحافظات مكانياً إلى القاهرة) ، وأسيوط ، وسوهاج .

٢ – محافظات ذات معدل هجرة معتدل بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهى بالترتيب محافظات : الشرقية ، والدقهلية ، والجيزة ، وقنا ، والإسكندرية ، والمنيا ، وبنى سويف ، والفيوم ، وأسوان .

٣ – محافظات ذات معدل هجرة منخفض بالنسبة إلى مجموع المهاجرين إلى القاهرة ، وهى بالترتيب محافظات : البحيرة ، ودمياط ، وكفر الشيخ ، والإسماعيلية ، وبورسعيد ، والسويس (وذلك لوقوع هذه المحافظات الست فى مجال تأثير مراكز استقطاب أخرى ، هى الإسكندرية ، ومدن القناة) بالإضافة إلى محافظات الوادى الجديد ، ومطروح ، وسيناء ، والبحر الأحمر .

٢/٥ النمط الاقتصادى :

يتحدد النمط الاقتصادى لأى مجتمع من المجتمعات وفقاً لنوعية الأنشطة وطبيعتها من ناحية ، وتبعاً لسيطرة قطاع أو أكثر – من القطاعات الاقتصادية على شكل الاقتصاد القومى ككل من ناحية أخرى .

---

(١) — Friedman, John, "Urbanisation et Development National; Revue Tiers Monde, Tome XII, Op. Cit., p. 23.

(٢) — Beshers, James, Ibid. pp. 35 - 46.

وتختلف هذه القطاعات بين صناعة وزراعة ، وتجارة ، وخدمات[١] . وإذا كان لكل دولة نمطاً اقتصادياً عاماً نستطيع بواسطته أن نميز بين الدول ، فإنه يمكننا أن نلاحظ بين أقاليم الدولة الواحدة أنماطاً جزئية متمايزة ، فيكون هناك إقليم أو عدد من الأقاليم ذو نمط زراعي ، أو صناعي ، أو تجاري – خدمي .

ويصدق هذا التحليل على مصر – كما يصدق على غيرها – بشكل يرتبط أساساً بعملية تكوين المراكز الحضرية ، وتطورها ، ثم تحويلها إلى مراكز استقطاب حضري .

وفي هذا الإطار يمكننا أن نميز محافظات مصر بين أربع مجموعات هي :

١ – **محافظات ذات نمط صناعي** : وأهمها ، القاهرة ، والإسكندرية ، وعواصم بعض المحافظات التي أدخل إليها التصنيع حديثاً (مثل اسوان) ، وبعض المدن ، كالمحلة الكبرى ، وكفر الزيات ، حيث توجد صناعات قومية[٢] .

٢ – **محافظات ذات نمط زراعي** : وتضم كل محافظات الدلتا باستثناء المحافظات المحافظات الحضرية ، وكل محافظات الصعيد ، ويستثنى من ذلك عواصم بعض المحافظات حيث تمثل نمطاً حضرياً – صناعياً .

٣ – **محافظات ذات نمط تجاري – خدمي** : وتتمثل أساساً في محافظات القنال فهي ليست ذات طبيعة صناعية بحتة (بالرغم من وجود بعض الصناعات الخفيفة بها) ، وهي ليست زراعية أيضاً ، حيث لا تتوافر فيها مقومات الزراعة . وإنما تعتمد في معيشتها على عمليات صيد الأسماك والتجارة على ضفتي القناة .

٤ – **محافظات ذات نمط صناعي ، وتجاري – خدمي** : وهي تجمع بين سمات النمطين : الأول ، والثالث ، وأوضح مثال لها محافظتا القاهرة ، والإسكندرية ، حيث تتركز فيهما مجالات التجارة والمال ، وتتوافر بهما مؤسسات الخدمة المختلفة .

والنمط الاقتصادي في إقليم معين أو – مجموعة من الأقاليم – مسئول بصفة رئيسية

---

(١) يدمج البعض هذه القطاعات في ثلاثة هي : الصناعة ، والزراعة ، والتجارة والخدمات .

(٢) تتواجد بعض الصناعات ذات الصفة القومية ، (أي التي يعتمد عليها الاقتصاد القومي) ، في بعض المدن والمحافظات وهذا التواجد – بالرغم من تأثيراته التي يتركها على الموقع – مكاني فقط أي لا تعود كل تأثيراته على مكان تواجده وحده .

عن حركة السكان بين أقاليم الدولة ؛ فحيث فرصة العمل الأرحب ، وكمية الأجر الأزيد يتحرك السكان . وهذا أوضح تفسير للانتقال المستمر ؛ ولتدفقات الهجرة التى لا تتوقف من النمط الزراعى ؛ إلى النمط الصناعى . فحجم العمالة يرتبط أساساً بنوعية النشاط . وبالنمط الاقتصادى للمجتمع ؛ وكل ذلك يؤدى إلى زيادة انتقال سكان الريف إلى الحضر ، الأمر الذى يسهم فى تكوين مراكز الاستقطاب .

٦/٢ البناء الاجتماعى :

تمثل المتغيرات الاجتماعية أهمية كبرى فى نشوء ظاهرة الحضرية بعامة وفى عملية تكوين المراكز الحضرية ، ونموها بخاصة وذلك بالرغم من ندرة الدراسات ، والبحوث التى تناولت هذه المتغيرات ، إذا ما قيست بتلك الدراسات التى عالجت المتغيرات غير الاجتماعية .

وينظر البعض إلى عملية التحضر من خلال منظور جغرافى ، أو اقتصادى بحت ، بينما تتجه مجموعة من العلماء المحدثين فى علم الاجتماع الحضرى[١] ، إلى تناول هذه العملية من وجهة نظر مزدوجة ، فكما يرون التحضر متمثلا فى **تمركز جغرافى للسكان وللأنشطة** (غير الزراعية) وذلك فى موقع ذى شكل ، وحجم معينين ؛ يجدونه أيضاً واضحاً فى **انتشار جغرافى** (**أيضاً**) **لأنماط القيم والسلوك** الحضرية السائدة ، وكذا الهيئات والمؤسسات الحضرية القائمة .

فالتحضر ظاهرة تسعى فى النهاية إلى إحداث التنظيم المكانى لعناصر البناء الاجتماعى السائد .

ويتكون البناء الاجتماعى بصفة عامة من مجموعة متصلة ، ومنمطة من العلاقات الاجتماعية التى تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم . وتمثل **الطبقة Class والتدرج الاجتماعى Social Stratification** ركيزتين أساسيتين فى تحديد هذا المصطلح[٢] ويتميز **البناء الاجتماعى الحضرى Urban Social Structure** بخصائص وسمات

---

(١) — Friedmann, John, „Urbanisation et Development National, Revue Tiers-Monde, TomeXII, Op. Cit., p. 13.

(٢) — Beshers, James, Ibid. pp. 35 - 46.

معينة تسهم فى تكوين المراكز الحضرية، ونموها ، وتحولها إلى مراكز استقطاب حضرى .

ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلى :

١ – يتميز البناء الاجتماعى الحضرى بالعلاقات غير الشخصية Impersonal التى تظهر فى التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد . وتتمثل هذه العلاقات فى مجموعة من الرموز : كعنوان السكن ، وطريقة الملبس ، ونوعية المأكل ، وأسلوب الأنفاق ، ونمط الاستهلاك . . إلخ .

٢ – تؤثر درجة التجانس الثقافى[1] فى المركز الحضرى ، على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم ، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية بين ساكنى النمط الحضرى ، والوافدين إليه من المناطق الريفية .

٣ – ترتبط ظاهرة تركز السكان فى المركز الحضرى ، وشكل الاتساع ، والامتداد فيه ، بطبيعة التدرج الاجتماعى فى النمط الحضرى ، بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة ، وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات

ويؤثر شكل البناء الاجتماعى القائم من حيث مكوناته ، وعناصره ، على تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، من زاويتين هما :

١ – طبيعة البناء الاجتماعى فى الريف المصرى وما تعرض له خلال تاريخه الطويل من تكوين طبقات اجتماعية يمكن ضمها فى اثنين هما : طبقة الملاك ، وطبقة المعدمين .

وقد لعب الإقطاع الدور الأساسى فى هذا التركيب الطبقى للمجتمع الريفى المصرى الذى يمكن أن نراه من خلال متغيرات رئيسية هى :

(ا) الملكية (حجمها ، نوعيتها) .

(ب) الدخل (كميته ، ومصادره) .

(حـ) المهنة (نوعيتها ، ودلالاتها) .

(د) التعليم (نوعيته ، وانعكاساته) .

ويحمل الفرد الريفى المهاجر إلى المدينة ، سمات هذا البناء الاجتماعى – أيًّا كانت الطبقة التى ينتمى إليها – ويتعامل فى المجتمع الحضرى وفق هذا الإطار .

---

(١) سوف نتعرض لهذه النقطة تفصيلا فى المتغير التالى ، المتعلق بالإطار الثقافى .

٢ ـ شكل البناء الاجتماعى فى النمط الحضرى بمصر ، والذى يختلف اختلافاً واضحاً عن مثيله فى الريف .

ويعتبر البناء الاجتماعى بمتغيراته ، محوراً أساسياً يمكن أن نفسر فى ضوئه عملية تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر . فهو يمكن النظر إليه كما يلى :

(ا) أنه عامل طرد فى النمط الريفى . إذ أنه نظراً لمحدودية الملكية الزراعية، وضآلة كمية الدخل بالنسبة للطبقة التى لا تملك، وصعوبة تنقل الافراد فى السلم الاجتماعى وعدم وجود تسهيلات معيشية لمحدودى الدخل . . . تؤدى كل هذه العوامل إلى دفع الأفراد الذين لا يرتبطون بمصدر دخل ثابت فى الريف إلى تركه ، والهجرة إلى المركز الحضرى .

(ب) ـ أنه عامل جذب فى النمط الحضرى . وذلك نتيجة توافر فرص عمل أكثر ، وبالتالى هناك فرصة للحصول على أجر أزيد، ووجود تسهيلات معيشية وخدمات بمعدلات أكبر ، وعدم وجود العلاقات الاجتماعية المباشرة والشخصية التى تحد من الحركة ، وتفرض قيودا على الانتقال من طبقة إلى أخرى[1] .

٧/٢ الإطار الثقافى :

يتحرك الأفراد ـ فى أى مجتمع ـ داخل إطار ثقافى محدود ، يحكمه نسق من القيم ... Value System ، ويرتبط بغيره من المجتمعات علاقات وصلات لاتخرج عن هذا الاطار . وفى تناولنا للإطار الثقافى فى هذا المجال ، سوف نركز عليه كمتغير يلعب دوراً أساسياً فى عملية تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى .

فطبيعى أن يختلف الهيكل الثقافى للمجتع الريفى ، عن مثيله فى المجتمع الحضرى ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافى بين نمطى المجتمع من ناحية ، وتتفاوت درجة انسجام الشخص الوافد المركز الحضرى مع الإطار الثقافى الجديد بالنسبة له ، من ناحية أخرى .

---

(١) لا يعنى ذلك دائماً أن النمط الريفى هو عامل طرد ، والنمط الحضرى هو عامل جذب وإنما يتحقق ذلك وفق ظروف معينة ، ولتحيق أهداف خاصة ، وسوف نتعرف على ذلك تفصيلا فى ضوء نتائج الدراسة كما سيرد فى الباب التالى .

ويعد أسكار لويس[1] Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافى الذى يتعرض له « الوافد الجديد » إلى المركز الحضرى.. وتدارس بعمق عملية التكيف الاجتماعى التى يحاولها هذا القادم مع إطار ثقافى مغاير ، وتناول — ليس نظرياً فقط ، بل وعن طريق الدراسات التجريبية أيضاً — أساوب الحياة الذى يختاره فى بعض الأحيان ويضطره فى غالبيتها — للمعيشة فى النمط الحضرى .

وفى سبيل ذلك عرض « لويس » فكرته التى انبنت على تفرع ثنائى Dich›tomies يميز فيه بين نمطين للمعيشة فى المجتمع الحضرى وهما —

— النمط الشعبى — الحضرى Folk-Urban

— النمط الريفى — الحضرى Rural-Urban

وقد أزدادت هذه الدراسات ثراء ، وخصوبة عندما دعمها « لويس » بدراساته التطبيقية والتجريبية على الأحياء المختلفة ، بالمدن الفقيرة ، فى المجتمعات التى ما زالت فى طور التخلف ، ولعل إبرز دراساته فى هذا الشأن هى التى أجريت على المدن المكسيكية سنة ١٩٥١ .

ولم يكن «لويس» يدرس الاحياء المتخلفة فيمسحها مسحاً شاملا ليتعرف على أحوال قاطنيها الاجتماعية والاقتصادية (كما تجرى معظم الدراسات التى من ذلك النوع) وإنما كان يختار أفقر الأسر ، من الطبقات الدنيا ، فى هذه الأحياء المتخلفة والتى تكون قد هاجرت أصلا من منطقة ريفية ، وجاءت للإقامة والعمل فى هذه المدينة . ثم يتدارس أحوال هذه الأسر بأسلوب « دراسة الحالة » فيتناول ظروفها المعيشية تفصيلاً وبالعمق ، ويتعرض لأحوالهم الاقتصادية ، ومستوى دخولهم ، وأسلوبهم فى الأنفاق ونمطهم فى الاستهلاك ، ويتدارس انتماءاتهم الطبقية ، وارتباطاتهم الاجتماعية ، ونسق القيم الذى يتحركون داخله ، لدرجة أنه يبحث معهم عن مواصفات القرين الذى يختارونه فى زواج أبنائهم ، وبناتهم.

ويتعرض « لويس » — من خلال دراسته لمثل هذه المجموعات لأحوالهم الدينية ، ومدى تأثير المذهب الذى يدينون ، على نزعتهم الدنيوية .Secularization

(١) — Lewis, Osdar, Further Observations on the Folk-Urban Continuum and Urbanization, Through Hauser & Schnore, Ibid. pp. 491 - 499.

وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل إلى ما يشبه نظرية تلور حول ما أسماه بثقافة الفقر Culture of Poverty وترتكز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة معينة لها جذور راسخة تمتد لمئات بل لآلاف السنين فى بعض المجتمعات ، فإن للفقر أيضاً ثقافة معينة — مادية ، وغير مادية — يمكن أن نميز سماتها إذا ما تدارسنا عديداً من المجتمعات المشتركة فى سمة الفقر ، دراسة اشبة ما تكون بالدراسة الانثر وبولوجية المتعمقة[١] .

وحتى يمكن تدارس الاطار الثقافى للمجتمع كمتغير يمكن ان نستند إليه فى بحثنا عن عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، فان هناك **مجموعة من الاعتبارات** ينبغى ان نأخذها فى الحسبان ؛ وتذكر أهمها فيما يلى[٢] :

١ — إجراء تقسيم يميز الأقاليم داخل الدولة فى ضوء معايير ديموجرافية ، وأيكولوجية ، واقتصادية ، واجتماعية يمكن من خلالها التعرف على مقاييس للتحضر فى هذه الأقاليم .

٢ — القيام بدراسات مقارنة للثقافات فى مختلف المجتمعات ، وبخاصة المتخلفة منها ، وعن طريق تثبيت منهج البحث فى هذه الدراسات قدر الإمكان يمكننا التوصل إلى عوامل ثقافية مميزة للنمو الحضرى فيها .

٣ — عقد المقارنات بين الدراسات التى تجرى على مجموعات الأسر من حيث مظاهر الحياة فيها : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والنفسية ؛ وقياس حجم تأثير الوسط الحضرى Urban Milieu عليها .

٤ — دراسة مدى تأثير البيئة الصناعية ، على تكيف المجموعات المهاجرة إلى النمط الحضرى ، وقياس التغير الناجم فى العلاقات بين الأفراد نتيجة انتقالهم إلى مجتمع صناعى .

٥ — التعرف على نمط السكنى بالمركز الحضرى ليس فيزيقيا فقط ، بل ومن النواحى الاقتصادية ، والاجتماعية أيضاً ، وتدراس كيفية التعامل مع عناصر الثقافة المادية فى هذا المحيط .

---

(١) — Ibid. p. 500.

(٢) — Ibid., p. 502.

٣ ـ الوضع الحالى لمراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر

أمدتنا المتغيرات السابقة بتصور يكاد يكون شاملا للعوامل التى تقف وراء تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى . فهى تستند إلى **جذور تاريخية** تشخصها ، وترتكز على **وضعية جغرافية** تحددها ، وتعتمد على تقسيم إدارى يحددها ، وترتبط **بهيكل ديموجرافى** يبرزها ، وتتميز **بنمط اقتصادى** يشكلها ؛ وتتسم ببناء **اجتماعى** يكونها ، وتتحرك فى **إطار ثقافى** يميزها .

وقد ساعدت كل هذه العوامل على تكوين مراكز استقطاب حضرى يمكن أن نتعرف عليها من خلال التوزيعات الجغرافية لها ، ووفقاً لبنائها السسيواقتصادى ، وفى ضوء العلاقات القائمة بين بعضها البعض ، وفيما يلى نستوضح هذه العناصر الثلاثة : —

١/٣ التوزيعات الجغرافية لمراكز الاستقطاب :

لا تأخذ مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر اتجاهاً جغرافياً ثابتاً أو محدداً . إذ أن ذلك يتوقف على درجة الاستقطاب التى يعانى منها المركز الحضرى ، فبالنظر للتعريف الإجرائى الذى اخترناه لمفهوم الاستقطاب الحضرى يتضح لنا أن كل المراكز الحضرية تعانى من الاستقطاب بدرجة ما ، فاختلاف فى الدرجة إذن وليس فى النوع [١] .

أما إذا أردنا تحديداً لشكل التوزيعات الجغرافية لتلك المراكز ، فى ضوء العوامل السابقة ، فإنه يمكننا الاسترشاد بما يلى من نقاط :

١ — إن محافظتى (أو اقليمى) **القاهرة** ، **والإسكندرية** — على الترتيب — تمثلان قمة الاستقطاب الحضرى . وذلك فى ضوء العوامل السابقة كلها ، وبالنظر إلى المؤشرين الرئيسيين للاستقطاب .

٢ — إن المحافظتين الحضريتين وهما : **بورسعيد** ، **والسويس** (بعد استبعاد

---

(١) سوف نعالج موضوع درجة الاستقطاب بشىء من الاستفاضة فى الفصل التالى .

الإسماعيلية) تتضح فيهما مؤشرات الاستقطاب الرئيسية، فنلحظ فيهما تركزاً فى السكان، وتكلساً فى الأنشطة .

٣ — ان عواصم المحافظات – وهى بطبيعتها مراكز حضرية — تعانى من درجة الاستقطاب على الأقل داخلياً حيث ينتقل سكان المحافظة من المناطق الريفية إلى العاصمة.

٤ — إن هناك بعض المدن – حتى ولو لم تكن عاصمة المحافظة – تتمتع بمزايا خاصة تجعلها مستقطبة لغيرها . فقد تكون صناعية بالدرجة الأولى كالمحلة الكبرى ، أو كفر الزيات . وقد تكون معتمدة على جامعة (أو ما تسمى بالمدن الجامعية) كأسيوط ، أو تكون سياحية كأسوان .

٢/٣ البناء السيسواقتصادى لمراكز الاستقطاب :

تتميز مركز الاستقطاب الحضرى ببناء سسيواقتصادى له طبيعة خاصة ، تساعده على ممارسة تأثيراته فى منطقة تواجده . ويتسم هذا البناء بخاصيتين رئيسيتين هما :

١ — إنه يعتمد أساساً على نشاط رئيسى (أو أكثر) – غالباً ما يكون الصناعة — يعمل على جذب السكان من المناطق المحيطة بالمركز الحضرى حيث يجدون فى انتقالهم هذا ، فرصة مواتية لعمل مجز. وقد يكون هذا النشاط الرئيسى قومياً ، أى يتعلق بالاقتصاد القومى ، وليس بحدود المنطقة المتواجد بها فقط . (مثل صناعة الغزل النسيج بالمحلة الكبرى ، والحديد والصلب بحلوان) ، وقد يكون محدوداً بنطاق إدارى معين .

٢ — إن التركيب الاجتماعى لمركز الاستقطاب الحضرى يعتمد أساساً على ما يتعرض له هذا المركز من موجات هجرة تتدفق إليه من المناطق المحيطة ، الأمر الذى يبدل دائماً من شكل البناء الاجتماعى ، وطبيعته ، ويخلق معه نوعية جديدة من العلاقات الاجتماعية التى تتفق ونسق القيم السائد .

٣/٣ العلاقات بين مراكز الاستقطاب :

تؤثر نوعية العلاقات القائمة بين مراكز الاستقطاب الحضرى ، ودرجتها على المتغيرات الرئيسية للاستقطاب ، فهى تحدد شكله العام ونمطه الكلى كما ترتبط ارتباطاً مباشراً بدرجة الاستقطاب التى يعانى منها المركز الحضرى .

ويمكننا أن نذهب إلى أكثر من ذلك ، فنقول : إن الاستقطاب ينشأ أساساً نتيجة نمو علاقات ذات طبيعة معينة بين المراكز الحضرية، وما يحيط بها من مناطق : حضرية كانت ، أوريفية ، فوجود الأنشطة الرئيسية ، وإتاحة فرص العمل ، وارتفاع مستوى المعيشة ، فضلا عن تمتع المنطقة بميزة ترطنية . . . إلخ . كل ذلك يؤدى إلى زيادة تأثير هذه المنطقة على الاجزاء المحيطة بها ، والقابلة للاستقطاب ، بحيث تجعلها تدور فى فلكها ، وتتجه إليها دائماً .

أما عن طبيعة العلاقة بين مراكز الاستقطاب الحضرى ذاتها ، فتأخذ نفس الاتجاه أيضاً ، ولكنها تتوقف أساساً على درجة الاستقطاب التى يعانى منها كل ، وبالتالى على حجم التأثيرات الناجمة عن ذلك .

فالعلاقة مثلا بين القاهرة ، والإسكندرية (وهما أكبر مركزين للاستقطاب فى مصر تتوقف على عناصر كثيرة ، لعل أهمها : طبيعة الأبنية السسيواقتصادية فى كل ، ونمط الهجرة ومعدلها إلى كل ، وتكيف الفرد مع كل . وقد تأخذ هذه العلاقة شكلا آخر إذا ما تدارسناها بين مركزين آخرين وليكنا المحلة الكبرى ، والمنصورة فلكل مجال تأثيره والمراكز المحيطة بها وينتقلون يومياً فى رحلة عمل ، ولكن العكس غير صحيح (وسوف يرد الخاص ومن ذلك فإن هناك عدداً كبيراً من العاملين بالمحلة الكبرى يقطنون بالمنصورة ذلك تفصيلا فى نتائج الدراسة) .

الفصل السادس

درجة الاستقطاب فى بعض مراكز
النمو الحضرى فى مصر

نتعرض فى هذا الفصل لتحديد درجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر، وبعد ذلك **اتصالاً طبيعياً** لما تناولناه فى الفصل السابق من عوامل تكوين الاستقطاب الحضرى فى مصر، ومدخلا ضرورياً لتحديد مجال الدراسة عن طريق اختيار عدد من مراكز النمو الحضرى التى يمكن اعتبارها مراكز استقطاب .

ويحتاج ذلك إلى تحديد معايير نستند إليها فى اختيار هذا « العدد » من مراكز النمو الحضرى التى تعانى درجة أشد ، وأوضح من الاستقطاب الحضرى .

وعلى ذلك سوف نتناول فى هذا الفصل نقاطاً رئيسية هى :

١ — العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته :

فنبحث فى طبيعة العلاقة بين عوامل تكوين الاستقطاب ، ونمطه السائد ، ثم نتعرض لقياس درجة الاستقطاب اعتماداً على نمطيه : العام ، والنوعى .

٢ — الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى فى مصر :

وتتحدد من ضرورة توافر معايير لها ، وتدارس عنصرين رئيسيين هما : الميزة التوطنية للمركز الحضرى والبناء السسيواقتصادى السائد فيه .

٣ — معايير اختيار بعض مراكز النمو الحضرى كمراكز استقطاب :

ونحددها من خلال الاعتماد على التعريف الإجرائى للاستقطاب ، والاتساق مع الأشكال والأنماط ، وللصورة العامة له ، والتمثيل لمستوياته ، والارتكاز على عوامل نشأته والاستدلال عليه بمؤشرات وجوده .

٤ – مراكز الاستقطاب الحضرى المختارة ، كمجال للدراسة الميدانية :

وهذه النقطة نحددها ونسوق مبررات اختيارها . ونركز على المعيار الديموجرافى الذى اتبع فى هذا الاختيار ، ونحدد الوضع الجغرافى لكل مركز . ونوضح نمط الاستقطاب المميز لكل .

٥ – اختيار عينة الدراسة ، ومجالها :

ويتعلق ذلك بإجراءات العمل الميدانى ، فنبدأ بتحديد مبررات اختيار عينة الدراسة من المجال الصناعى فى مراكز الاستقطاب المختارة ، ثم نحدد حجم العينة وفق معايير معينة ، ونتفق على الشروط المختلفة لها ، ونبحث فى أداة جمع البيانات (مراحل إعدادها ، والاختبار القبلى لها ، ونصل إلى التطبيق النهائى للأداة .

٦ – صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس :

فنحدد مجالاتها الرئيسية ، ونصوغها ، وصولا إلى تحديد أسلوب اختيارها ؟

١ – العلاقة بين نمط الاستقطاب ، ودرجته

الاستقطاب ظاهرة عامة تميز كل المراكز الحضرية أيًّا كان موقعها ، وأيًّا كانت خصائصها السسيواقتصادية . ويتحدد الاختلاف ، والتمايز بين المراكز الحضرية بعضها وبعض ، من حيث نمو ظواهر الاستقطاب بها ، فى **أمور ثلاثة هى :**

١ – إن مستوى الاستقطاب يختلف حسب المجال الذى نحدده لدراسته ، ووفق الزاوية التى ننظر من خلالها .

٢ – إن نمط الاستقطاب يتحدد وفقاً لطبيعة موقع المركز الحضرى ، وتبعاً لحجم موارده ونوعيتها .

٣ – إن درجة الاستقطاب تتفاوت طبقاً لنمطه الذى تشترك كل عوامل الاستقطاب فى تحديده .

ويحتاج الأمر إذن – فيما يلى – إلى توضيح أثر هذه العوامل فى تحديد نمط الاستقطاب ، وكيفية قياس درجته ، اعتماداً على نمطه .

١/١ عوامل تكوين الاستقطاب ، ونمطه السائد :

ينشأ الاستقطاب الحضرى ويتكون ، نتيجة توافر عوامل معينة ، فى منطقة جغرافية محددة بحيث يؤدى إلى وجود مركز مستقطب ، ومنطقة (أو مناطق) تكون قابلة للاستقطاب . ويترتب على هذا الوضع نشأة تأثيرات عديدة تأخذ مسارها فى اتجاه زيادة تنمية مركز الاستقطاب ، وفى اتجاه زيادة تخلف المناطق القابلة للاستقطاب فى ذات الوقت . فالأول يحرم الثانية ويفقدها – بانتظام – مواردها المادية والبشرية ، ويجعلها تتجه إليه دائماً ، وتدور فى فلكه . ولا تؤدى هذه التفاعلات إلى زيادة مطلقة ، أو نمو غير محدود فى طاقات مركز الاستقطاب ، وإمكانياته وإنما يصل الأمر فى مرحلة معينة[١] إلى زيادة تكدس الأنشطة ، وتركز السكان بدرجة لا تؤدى إلى زيادة معدلات النمو ، وإنما يتبدل الوضع إلى ظهور تأثيرات ضارة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

وينجم عن ذلك أن كلا من مركز الاستقطاب ، والمنطقة (أو المناطق) القابلة للاستقطاب يسهم بشكل أو بآخر فى تكوين ظواهر الاستقطاب ونشأتها . وأن كليهما يشتركان فى النتائج أو التأثيرات الناجمة عنها ، وإن اختلفا فى العوامل أو الدوافع المادية إليها .

وهناك معايير كثيرة[٢] نسترشد بها فى توضيح العلاقة بين عوامل الاستقطاب ، وتحديد نمطه السائد وهذه المعايير يمكن تحديدها فى أربعة مجالات رئيسية ، وذلك إذا ما تدارسنا

---

(١) يحدد البعض هذه المرحلة ، بتجاوز المركز الحضرى حجمه الأمثل Optimal Size الذى يحددونه بمقاييس نظرية من الصعب – أن لم يكن من المستحيل – تطبيقها عملياً .

(٢) — Abu-Lughod, Janet, „Migrant Adjustment to City Life : the Egyptian Case", Social Research Center" S.R.C." the American Univ. in Cairo Reprint Series No. 4 July 1961 pp. 22 - 23.

حالة مهاجر من الريف إلى المدينة[1] :

١ – فيزيقيا : وهو العامل الرئيسي والمبدئي الذى يحدث تحولا فى نمط معيشة الفرد أساساً .

٢ – اقتصادياً : فتغيير المهنة وما يترتب على ذلك من تفاوت فى الدخل يؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد .

٣ – اجتماعياً : ويمكن أن يظهر ذلك من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة الذى يبدأ الفرد فى التعامل معها .

٤ – ثقافياً : ويتمثل ذلك فى نسق القيم الجديد الذى يفرضه عليه الإطار الثقافى الحضرى .

٢/١ قياس درجة الاستقطاب اعتماداً على نمطيه العام ، والنوعى :

انتهينا فيما سبق إلى أن الاستقطاب يختلف بين منطقة حضرية وأخرى – فى الدرجة ، وليس فى النوع . ولكن كيف يمكن تحديد درجة الاستقطاب الحضرى ؟

هناك **أشكال وصور** عديدة للاستقطاب منها التكنيكى ، والمالى (بالدخول) ، والجغرافى ، والسيكولوجى . فضلا عما حددناه من **أنماط** عامة للاستقطاب ، فهى تختلف بين : ثابت (مستقر) ، ومتغير من ناحية ، ومتعدد العوامل ، رأحادى العوامل من ناحية أخرى . وأياً كانت الأشكال الكلية ، أو الأنماط العامة للاستقطاب ، فإن درجته يمكن تحديدها اعتماداً على الأنماط العامة له .

– **فالاستقطاب الثابت** (أو متعدد العوامل) تكون **درجته** أكبر ، **ومجاله** أوسع ، **وتأثيراته** أكثر وضوحاً ، وثباتاً ، وفعالية .

– **أما الاستقطاب المتغير** (أو أحادى العوامل) فتكون درجته **أقل** ، ومجاله **أضيق** ، وتأثيراته **أقل** وضوحاً ، وثباتاً وفعالية .

ذلك شأن الأنماط **العامة** للاستقطاب ، التى أمكن بواسطتها تحديد الدرجة **العامة**

---

(١) سبق هذا المثال الواقعى فقط ، لتوضيح المعايير التى يمكن الاستناد إليها فى توضيح مضمون تلك العلاقة .

له أيضاً ، أما بالنسبة للأنماط النوعية فيمكن الاستعانة بها فى تحديد درجة أكثر دقة للاستقطاب .

ويمكننا تصنيف هذه الأنماط النوعية — تنازلياً — حسب درجة الاستقطاب إلى ثلاثة أنماط هى :

١ — النمط الصناعى ، والتجارى — الخدمى : ويتضح فيه الاستقطاب بدرجة أشد إذ أنه يجمع بين معظم العوامل التى تدفع لنشأته ، كما أنه يتميز بكل الشروط اللازمة لوجوده [وأوضح مثال عليه محافظتنا : القاهرة ، والإسكندرية] .

٢ — النمط الصناعى : فهو نمط يترتب على وجوده تكوين المجتمع الحضرى بكافة أبعاده . وهو يخلق معه مستوىمعين من الخدمات وإن لم تكن بالدرجة التى عليها النمط السابق [وأوضح مثال عليه : عواصم معظم المحافظات وبعض المدن الصناعية] .

٣ — النمط التجارى — الخدمى : وهو نمط ينشأ حيث لا تتوافر إمكانات قيام الصناعة ، وحيث تتواجد مصادر التجارة وأسواقها ، ومجالات الخدمة ومؤسساتها [وأوضح مثال عليه مدن القنال الثلاث] .

٢ ـ الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى فى مصر

لا تمثل مراكز النمو الحضرى فى مصر — أو فى أى مجتمع آخر — درجة واحدة من الأهمية بل أن هناك عدداً من هذه المراكز تتمتع بمزايا نسبية تفوق مثيلاتها فى الأهمية . وليس بلازم أن ينشأ الاستقطاب الحضرى فى هذا العدد فقط من المراكز ذات الأهمية النسبية . بمعنى أنه قد تتوافر لمركز حضرى ما ، مجموعة من السمات والخصائص التى تميزه عن غيره ، ومع ذلك لا نكاد نلحظ استقطاباً فيه ، وذلك لعدم توافر بقية العوامل والشروط اللازمة لنشأته .

ونحتاج لتحديد هذه الأهمية النسبية إلى تحديد مجموعة من المعايير التى نسترشد بها فى ذلك ، فضلا عن أخذ الميزة التوطنية للمركز الحضرى ، وهيكله السسيواقتصادى فى الاعتبار . هذا ما سنحاول توضيحه فيما يلى :

١/٢ ضرورة توافر معايير لتحديد الأهمية النسبية :

أجريت عدة دراسات فى علم الاجتماع بعامة ، وفى الاجتماع الحضرى بخاصة ، وكان مجمل هدفها يتلخص فى محاولة التوصل إلى مجموعة من المعايير Criteria التى يمكن من خلالها تحديد الظاهرة **أولا** (من حيث مفهومها ، ومضمونها ، ومجالها) وتقييمها **ثانياً** (من حيث نشأتها وتطورها) وقد يتعدى ذلك إلى التنبوء بمساواتها فى المستقبل **ثالثاً** .

وتحتاج الأبحاث الحضرية بصفة خاصة إلى مثل ذلك النوع من الدراسات . وقد كانت المحاولات التى جرت وتجرى حالياً فى مصر بشأن إعادة تقسيم أقاليمها — فى محاولة لرسم خريطة جديدة لمصر — أوضح دليل على ذلك . فهذه المحاولات تجرى دون الالتفات إلى الحاجة الماسة لإجراء دراسة أولية وأساسية حول المعايير التى ينبغى أن نعيد تقسيم أقاليمنا فى ضوئها ، وبالاستناد إليها .

ولن يتأتى ذلك دون إجراء عديد من الدراسات ، والاستفادة بالبيانات المتاحة ، وجمع بيانات جديدة حول مراكز النمو الحضرى بصفة خاصة بما تمثله من أهمية فى تحديد درجة التحضر فى المجتمع المصرى .

وبين هذه المراكز الحضرية ذاتها ، درجات من الأهمية النسبية التى تحتاج بدورها إلى معايير لتحديدها ، والوقوف عليها . وتتلخص هذه المعايير فى **ثلاثة هى :**

١ — تمتع المنطقة بخاصيتى « الجذب » ، « والتأثير » بالنسبة للمناطق المحيطة .

٢ — وجود إمكانات لقيام المشروعات ، وتوفير الخدمات .

٣ — وجود فرص للامتداد ، والاتساع المكانيين .

٢/٢ الميزة التوطنية للمركز الحضرى :

حيث إن الميزة التوطنية للمكان عموماً تتيح له جذب السكان إليه ، وتوطن الأنشطة فيه ، فإن هذه الميزة تعتبر أساساً يمكننا الاعتماد عليه فى تحديد **الأهمية النسبية** للمركز الحضرى ، إذ أنها ميزة من نفس الطبيعة ، فهى نسبية أيضاً .

وإذا بحثنا عن تلك الميزة التوطنية النسبية بين مراكزنا للنمو الحضرى فسوف نجدها على الصورة التالية :

١ — مراكز حضرية تقع على سواحل بحار (كمطروح ، والإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، وبورسعيد ، والسويس ، والغردقة) وأخرى تقع على ضفاف أنهار (وتمثلها معظم عواصم محافظات الوجهين البحرى والقبلى) ، وثالثة تقع على ممرات مائية (بورسعيد ، الإسماعيلية ، السويس) .

٢ — مراكز حضرية تقع على ملتقى طرق وشبكة مواصلات رئيسية (وأوضح مثال عليها القاهرة ، والإسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة) .

٣ — مراكز حضرية تتمركز فيها النشاط الصناعى (وتمثلها القاهرة ، والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وكفر الزيات ، وأسوان) .

٤ — مراكز حضرية تشتهر بكفاءة خاصة فى خدمة معينة (مثلما تشتهر أسيوط بوجود جامعتها) .

٢/٣ الهيكل السسيواقتصادى القائم :

إذا كانت الميزة التوطنية للمكان تعكس الموقع الجغرافى له ، وتعبر عن التواجد الفيزيقى لبعض الأنشطة فيه ، فإن الهيكل السسيواقتصادى لهذا المكان يمثل ركيزة أساسية نستند إليها فى التمييز بين المراكز الحضرية بعضها وبعض .

وفى بحثنا حول تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى اعتماداً على هذا المتغير يمكننا أن نصنف مراكزنا الحضرية إلى أربع مجموعات رئيسية هى[١] :

(أ) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط الصناعى الكثيف : وأبرز الأمثلة على هذه المجموعة محافظتا القاهرة ، والإسكندرية ، ومدينتا المحلة الكبرى ، وكفر الزيات .

(ب) مجموعة المراكز الحضرية ذات النمط الصناعى التقليدى : والمثال على هذه المجموعة يتضح فى الصناعات القائمة والمنتشرة فى عواصم محافظات الجمهورية .

---

(١) يعتمد هذا التصنيف على عنصر واحد (وهو الهيكل السسيواقتصادى) ويمكن أن يشترك مع غيره من العناصر فى تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى .

(ﺣ) مجموعة المراكز الحضرية ذات **النمط التجارى** : ومثالها مدن القنال الثلاث حيث يعتمد هيكلها السيواقتصادى على مصادر التجارة فيها .

(د) مجموعة المراكز الحضرية ذات **النمط السياحى** : وتعد الإسكندرية ، وأسوان من المحافظات الممثلة لهذه المجموعة التى تعتمد على إمكانات السياحة فيها .

٣ ــ معايير اختيار بعض مراكز النمو الحضرى كمركز استقطاب

نظراً لعدم كفاية تحديد الأهمية النسبية لبعض مراكز النمو الحضرى كمعيار وحيد فى اعتبارها مراكز استقطاب حضرى ، أى أنه من الصعب الانتهاء إلى أن كل مركز حضرى يتمتع بأهمية نسبية ، هو فى الواقع مركز استقطاب ، فإنه ينبغى البحث عن معايير . نختار بالاعتماد عليها مراكز الاستقطاب من بين مراكز النمو الحضرى بمصر .

ونسترشد فيما يلى بمعايير سبق مناقشتها نظرياً ، ونحاول حسمها تطبيقياً ، فنبدأ بالتعريف الإجرائى للاستقطاب ، ثم نتناول أشكاله وأنماطه ، ومستوياته ، وعوامله ، ومؤشراته ، كما تتراءى لنا فى مصر .

۱/۳ الاعتماد على التعريف الإجرائى للاستقطاب :

ينبنى التعريف الإجرائى للاستقطاب الحضرى ــ الذى اخترناه لهذه الدراسة ــ على **عناصر ثلاثة رئيسية** يمكن أن نذكرها فيما يلى [۱] :

۱ ــ إن ظواهر الاستقطاب الحضرى تتميز بخاصيتى « **الجذب** » ، و « **والتأثير** » بالنسبة للمناطق المحيطة بمركز الاستقطاب .

۲ ــ إن **درجة الاستقطاب** تتحدد من خلال عنصرين رئيسيين هما : التركيز فى السكان ، والتكدس فى الأنشطة (الإنتاجية ، ذو الخدمية) .

---

(۱) سبق تناول هذا التعريف (فى بداية الفصل الثانى من الباب الأول) من زاوية أخرى ، حيث كان ذلك محصلة لمناقشة مفهوم الاستقطاب الحضرى ككل .

٣ – إن التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضرى تمتد لتشمل كل الجوانب فى مركز الاستقطاب وفى المنطقة (أو المناطق) المحيطة بالمركز ، على حد سواء .

والتعريف وفق هذا المعنى ، واعتماداً على عناصره تلك ، يمكن اعتباره معياراً مبدئياً – وأساسياً فى الوقت ذاته – نختار بالاستناد إليه مراكز النمو الحضرى التى تعانى من ظواهر الاستقطاب فى مصر .

أى أننا سنعتبر تطابق هذا التعريف الإجرائى للاستقطاب ، مع الوضع القائم فى بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، هو المعيار الأساسى الذى يحدد اختيارنا لمراكز الاستقطاب التى سنتولاها بالدراسة . فضلا عن اعتبار هذا المعيار مدخلا طبيعياً للمعايير الأخرى التى سنعتمد عليها فى هذا الاختيار .

٢/٣ الاتساق مع الأشكال ، والأنماط ، والصورة العامة له :

اتصالا بما سبق توضيحه عن أشكال الاستقطاب الحضرى ، وأنماطه ، نبدأ هنا فى الاعتماد على هذا المحور كمعيار فى اختيار بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر : كمراكز استقطاب .

وبغض النظر عن الأشكال ، والأنماط النظرية سالفة الذكر ، فإننا سنحاول هنا التعرف على الشكل الواقعى ، والنمط الحقيقى للاستقطاب الحضرى فى مصر ، وتوزيعاته بين مراكز النمو الحضرى .

فالاستقطاب الحضرى فى مصر يتخذ بطبيعته شكلا جغرافياً فى مناطق معينة ، يتسم هيكلها السسيواقتصادى بخصائص محددة ، وتتخذ أنماطاً تعتمد على ذلك الشكل الجغرافى ، والهيكل السسيواقتصادى ، بحيث تتحدد من خلال هذه الأنماط درجة الاستقطاب فى المركز الحضرى .

ونعنى بذلك أن كل مركز حضرى يمثل بالضرورة مركز استقطاب ، ولكن بدرجات متفاوتة وبمستويات متدرجة[1] .

---

(١) سوف يحتل الموضوع جزءاً مفصلا ، نتناوله بتفصيل أكثر فى موضعه فى الباب التالى .

وترتيباً على ذلك يمكننا أن نميز بين **شكلين أساسين** للاستقطاب الحضرى فى مصر ، هما :

١ – **الاستقطاب الجغرافى** : والذى يعتمد أساساً على توافر ميزة توطينة للمكان . ويمكن التعرف على هذا الشكل فى ضوء وضع محافظتى القاهرة . والإسكندرية ، وبالنظر إلى المحافظات الحضرية عموماً .

٢ – **الاستقطاب السيواقتصادى** : ويتواجد حيث تتوافر السمات الاجتماعية . والاقتصادية فى منطقة ما ، الأمر الذى ، يشجع سكان المناطق القريبة والقابلة للاستقطاب على الانتقال إليها ، والاستفادة بناتج الأنشطة الموجودة بها .

أما عن الأنماط العامة للاستقطاب فقد سبق توضيحها فى مقدمة هذا الفصل .

٣/٣ التمثيل لمستويات الاستقطاب :

نظراً لأن دراسة « المستويات . . Levels » عموماً تعتمد أساساً وتتوقف على رؤية الدارس لها ، وتصور الباحث تجاهها . فإنه ضرورى أن نعتمد على مستوى معين – أو أكثر – ونتخذه ضمن المعايير التى نختار فى ضوئها مراكز الاستقطاب من بين مراكزنا للنمو الحضرى .

وحيث إن نظرتنا لمشكلة دراستنا محصورة بين أقاليمنا المحلية فى مصر ، فإننا مبدئياً سوف نستبعد – من تصورنا – المستوى الدولى (العالمى) للاستقطاب ويبقى اعتمادنا على مستوييه ، الإقليمى ، والمحلى .

وقد نشأ الاستقطاب الحضرى فى **مصر إقليميا** ، بمعنى أن تركز السكان ، وتكدس الأنشطة يظهر واضحاً فى الأقاليم الحضرية أكثر من وضوحه فى المراكز الحضرية الأخرى الأصغر .

وحيث إن درجة الاستقطاب هى التى تحدد حجم التأثيرات الناجمة عنه ، فإن هذه الدرجة تنبع أصلا من المستوى الذى نتدارس من خلاله ظواهر الاستقطاب ، إقليمياً كان ، أو محلياً .

وفى ضوء ذلك يمكننا أن نقسم مراكز النمو الحضرى فى مصر – التى سنختار من بينها مراكز الاستقطاب كمجال للدراسة – **إلى مستويين من الاستقطاب الحضرى :**

١ – المستوى الإقليمى :

ويتمثل فى محافظتى القاهرة ، والإسكندرية ، والمحافظتين الحضريتين الأخريين (بورسعيد ، والسويس) ، فضلا عن عواصم بقية المحافظات ، والمدن الأخرى ذات الطبيعة الخاصة [١]

٢ – المستوى المحلى :

ويمكن أن نلحظه فى أى مركز حضرى آخر مثل تلك المنتشرة فى كل المحافظات والتى يطلق عليها مدن اتخذت كعواصم للمراكز التى تتميز إليها كل محافظة [٢] .

٤/٣ الارتكاز على عوامل نشأته :

لا شك أن هناك عوامل نوعية ، خاصة بمنطقة بذاتها تؤدى إلى تكوين ظواهر الاستقطاب فى مراكز النمو الحضرى .

ولا معنى ارتكازنا على عوامل نشأة الاستقطاب كمعيار لاختيار مجاله ، أننا سنتناول العوامل التى أدت إلى ظهوره فى كل منطقة على حدة ، تبعاً لظروفها وخصائصها ، بل أننا سوف نستند أيضاً إلى مجموعة العوامل العامة التى تؤدى إلى تكوين الاستقطاب الحضرى فى مناطق الدولة ككل مهما تباينت ، أو اختلفت (وهذا ما اتضح فى صياغة الفرض الأول من فروض الدراسة) فالعوامل التى تتصل بالموقع الفيزيقى والميزة التوطنية للمكان ، والتى ترتبط بالأنشطة المادية ، والتى تتعلق بالعنصر البشرى ، والتى تتوقف على

---

(١) سوف يكون المستوى الإقليمى للاستقطاب هو المجال الذى سنختاره للدراسة الميدانية محددين منه بعض « مراكز النمو الحضرى » كنموذج له .

(٢) اعتمدنا فى تحديد هذا المستوى على التقسيم الإدارى الحالى لمصر الذى تبدأ وحدته « بالقرية » ويضم المجلس مجموعة من هذه القرى ، ثم هناك « المركز » الذى يضم مجموعة من مجالس القرى ، وتقع « المدينة » كعاصمة لكل مركز ، ثم تظهر « المحافظة » لتضم كل ذلك ولا تتحدد لها « عاصمة » .

الهيكل الثقافى ، والبناء الاجتماعى الحضرى . هى أمثلة للعوامل العامة التى تؤدى إلى نشأة الاستقطاب الحضرى بين مراكز النمو الحضرى ككل .

أما فيما يتعلق بالعوامل الأخرى النوعية التى تتصل بظروف كل مركز حضرى على حدة ، وتتوقف عليها درجة الاستقطاب الحضرى فيه ، فإنه يمكن تصنيف أقاليمنا الحضرية — وفقها — إلى ثلاث مجموعات هى :

١ — **أقاليم تعتمد على الوضع الجغرافى ، والتقسيم الإدارى :** بحيث يكون ذلك هو العامل الأساسى فى نشأة الاستقطاب ، بحيث يمثل ذلك ميزة نسبية للإقليم (مثل أقاليم السواحل ، والعاصمة) .

٢ — أقاليم تستند إلى **الهيكل الديموجرافى** : من تركيب سكانى ، وتوزيع للعنصر البشرى .

٣ — أقاليم تتوقف على **النمط السسيواقتصادى** : ونلاحظ ذلك بصورة واضحة فى أقاليم النمط الصناعى .

٣/٥ الاستدلال عليه بمؤشرات وجوده :

لا يكفى أن نعتمد على تحليل الاستقطاب الحضرى كمعيار لتحديد مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، وإنما ينبغى أن يكون هناك معيار يتمثل فى المؤشرات التى نستدل بواسطتها على وجوده ، ونتعرف من خلالها على تأثيراته المختلفة (وبخاصة الاجتماعية منها) .

وإذا كنا قد حددنا مؤشرات الاستقطاب الحضرى فيما سبق فى أربعة رئيسية[1] ، فإنه يجدر بنا التركيز — كما يذهب هيرشمان[2] — على المؤشر الخاص بتركيز السكان فى منطقة بعينها ، حيث يمثل هذا المؤشر أهمية خاصة فى تحديد التأثيرات المختلفة للاستقطاب الحضرى ، وبوجه خاص فى المجال الاجتماعى .

فتركز السكان فى منطقة ما ينشأ أساساً عن حركة الهجرة الداخلية بين الأقاليم ،

---

(١) تتلخص هذه المؤشرات فى تركز السكان ، وتكدس الأنشطة ، وزيادة معدل الضياعات السسيواقتصادية فى مركز الاستقطاب ، وصعوبة تكيف الأفراد واندماجهم مع عناصر البناء الحضرى .

(٢) — Hirschman Albert O. Ibid. p. 628.

بحيث نلحظ تخلخلا سكانياً فى منطقة ، وتركزاً سكانياً فى أخرى . وتنشأ هذه الظواهر نتيجة للعوامل التى تدارسناها فيما سبق ، والتى تعطى فى إجمالها لمنطقة – أو لإقليم – ميزة نسبية (جغرافية ، أو سسيواقتصادية) بحيث تجعله مركزاً للتأثير فى المنطقة ، أو المناطق الأخرى التى تحتاج – مادياً ، وبشرياً – إلى هذه الميزة .

وتطبيقاً على مراكز النمو الحضرى فى مصر يمكننا أن نميزها – وفق هذا المعيار – إلى **ثلاثة أنماط هى :**

١ – النمط **شديد التركز فى السكان فى كل مناطقه** ، وينجم ذلك عن تكدس الأنشطة فيه .

٢ – النمط **شديد التركز فى السكان فى بعض مناطقه** ، وينجم ذلك عن تركز الأنشطة الرئيسية فى هذه المناطق .

٣ – النمط **معتدل التركز فى السكان فى كل مناطقه** ، نتيجة وجود امتدادات واتساعات فيه .

٤ – مراكز الاستقطاب الحضرى المختارة كمجال للدراسة الميدانية

اعتماداً على المعايير السابقة التى حددناها لنختار – فى ضوئها بعض مراكز النمو الحضرى فى مصر كمراكز استقطاب ، يمكننا تحديد مجال الدراسة الميدانية ، حيث نختار عدداً من هذه المراكز الحضرية التى تعانى من تلك الظواهر .

ولا يفوتنا أن نؤكد طبيعة ظواهر الاستقطاب ، من حيث تواجدها فى كل مراكز النمو الحضرى ويبقى التفاوت فيما بينها فى درجة الاستقطاب التى يعانى منه كل .

وعلى هذا الأساس سوف يكون تحديدنا لهذه المراكز ، اعتماداً على معيار ديموجرافى (سبق تناوله) وانبثاقاً عن وضع جغرافى (سنحدده فى خريطة) ، وتمثيلا لأنماط الاستقطاب المختلفة ، وهذا ما سوف يتضح فيما يلى :

تحديد مراكز الاستقطاب ، ومبررات اختيارها :

كان لطبيعة الموضوع الذى اتخذناه مجالا للدراسة ، تأثير مباشر على تحديد مجاله النظرى ، والتطبيقى على حد سواء .

فمن حيث المجال النظرى : كانت معالجتنا لظواهر الاستقطاب الحضرى مرتبطة بقضية النمو الحضرى ككل ، **وفى الجانب التطبيقى** : كانت مسألة تحديد مجاله لا تخرج **عن البديلين التاليين :**

١ ـ أما أن تكون دراستنا **مركزة فى منطقة محدودة** ، نختارها بحيث تكون ممثلة للاستقطاب الحضرى ، من حيث : عوامله ، ومؤشراته ، وتأثيراته . وذلك بالرغم من التفاوت الواضح بين أنماط الاستقطاب عموماً ، ومن حيث عناصره خصوصاً . . وتكون هذه المنطقة هى مجال الدراسة .

٢ ـ أو أن تكون دراستنا **شاملة ، وممثلة لمعظم أنماط الاستقطاب الحضرى فى مصر** ، وموضحة ذلك الاختلاف فى درجة الاستقطاب بين مراكز النمو الحضرى ، وهادفة إلى قياس التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب ، وبخاصة إذا اختلفت درجته من منطقة لأخرى .

وفى هذه الحالة تكون « بعض مراكز النمو الحضرى » ـ التى حددنا فيما سبق معايير اختيارها ـ هى المجال الذى نحدده للدراسة .

وتبعاً لطبيعة ظواهر الاستقطاب ، **واتصافها بالشمول** ، وحاجتها للتحليل ، اعتماداً على متغيرات رئيسية : **كالنمط ، والمستوى ، والدرجة** ، فإن ذلك يدعونا إلى اختيار البديل الثانى الذى يتسع مجاله الميدانى ليضم « عدداً » من مراكز النمو الحضرى فى مصر التى تعانى من الاستقطاب ، بحيث تكون ممثلة لأنماطه ، ومستوياته ، ودرجاته ، والذى يراعى (البديل) فى الوقت ذاته درجة من العمق المطلوب فى مثل هذه الدراسات .

وبناء على ذلك ، واعتماداً على المعايير التى تدارسناها فيما سبق لاختيار مراكز الاستقطاب من بين مراكز النمو الحضرى فى مصر ، يمكننا **بتحديد المراكز الحضرية التالية** كنموذج للاستقطاب الحضرى فى مصر :

محافظة القاهرة[١] . . . .

محافظة الإسكندرية . . . .

مدينة المحلة الكبرى . . . . .

مدينة المنصورة . . . .

مدينة أسيوط . . . .

مدينة أسوان . . . .

وغنى عن البيان أن تحديدنا لهذه المراكز يعتمد على اختيار « مدن » محدودة المجال حتى تبرز تأثيرات الظاهرة – موضوع الدراسة – بوضوح ، ويمكن تدارسها بالعمق المطلوب ؛ وقد جاءت القاهرة والإسكندرية هكذا لأنهما محافظتان ، ومدينتان فى الوقت ذاته ، شأن كل المحافظات الحضرية .

٢/٤ المعيار الديموجرافى فى اختيار مراكز الاستقطاب :

نظراً لما يمثله عنصر السكان من أهمية فى تحديد مجال أية دراسة بصفة عامة ، وفى موضوع نعتمد فيه على هذا العنصر كعامل ، مؤشر ، ومقياس ، ونتيجة – فى الوقت ذاته – بصفة خاصة فإن المعيار الديموجرافى كان محدداً رئيسياً فى اختيار المراكز الحضرية السالفة .

فطبقاً **للتصنيف السابق للمحافظات**[٢] ، من حيث معدل النمو فى سكان النمط الحضرى بها يتضح أن المراكز الحضرية المختارة كمجال للدراسة تقع كالآتى (وذلك بعد استبعاد محافظتى القاهرة والإسكندرية من هذا التصنيف حيث إن كل قاطنيها يعدون من سكان الحضر) :

(ا) **مدينة المحلة الكبرى** : (وهى تقع ضمن محافظة الغربية) ، **ومدينة أسوان** تقعان ضمن مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المرتفع سكاناً ، حيث تزيد نسبة

---

(١) أو ما يطلق عليها أحياناً إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم أجزاء من محافظتى الجيزة ، والقليوبية .

(٢) يمكن الرجوع إلى تفصيل هذا التصنيف ، وجدوله المرفق ضمن متغير « الوضع الجغرافى » فى عوامل تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر ، بالفصل السابق (الخامس) .

السكان الحضريين فى هذه المجموعة عن ٢٥٪ من مجموع سكان المحافظة .

(ب) **مدينة المنصورة** (وهى واقعة ضمن محافظة الدقهلية) ، **ومدينة أسيوط** ، تقعان ضمن مجموعة المحافظات ذات المعدل الحضرى المتوسط سكانياً ، حيث تتراوح نسبة السكان الحضريين فى هذه المجموعة بين ٢١ ، ٢٥٪ من مجموع سكان المحافظة .

ويساعدنا الاعتماد على هذا المعيار (الديموجرافى) فى اختيار مراكز الاستقطاب من زاوية أخرى تتعلق بمؤشر رئيسى للاستقطاب ، وهو تركز السكان ، إذ أن ذلك التركز يعد سمة مميزة لبعض المراكز الحضرية التى تتميز بهيكل ديموجرافى معين .

٣/٤ الوضع الجغرافى لمراكز الاستقطاب :

اختيرت تلك المراكز الحضرية الستة ، بحيث تكون معتمدة على المعايير السالفة بصفة عامة ، فضلا عن تمثيلها للوضع الجغرافى لمصر بصفة خاصة .

ويمكن تفصيل ذلك المعيار الذى اخترنا فى ضوئه هذه المراكز الستة كما يلى :

١ ــ محافظة القاهرة :

وقد اختيرت لتوافر كل المعايير السابقة فيها ، فضلا عن تمتعها بوضع جغرافى متميز بين الدلتا ، والوادى . فهى بهذا الشكل تمثل قمة الاستقطاب الحضرى فى مصر .

٢ ــ محافظة الإسكندرية :

وهى بوضعها المطل على البحر المتوسط فى الشمال الغربى للدلتا تمثل مركز استقطاب ممتاز ، فضلا عن كونها الميناء الرئيسى لمصر .

٣ ــ مدينة المحلة الكبرى :

وتقع فى مركز متوسط من الدلتا ــ برغم اقترابها أكثر من فرع دمياط ــ الأمر الذى سهل كثيراً فى الانتقال إليها ، والعمل ، والسكنى فيها . ويرتبط وضعها الجغرافى كثيراً بنمطها الصناعى الذى يعد العامل الحاسم فى نشأة الاستقطاب فيها .

٤ ـ مدينة المنصورة :

ولها موقع متميز على فرع دمياط مباشرة . فضلا عن مكانها المتوسط بين محافظة دمياط والبحر المتوسط شمالا ، ومحافظة الشرقية جنوباً ، ومحافظة بورسعيد شرقاً ، ومحافظتى كفر الشيخ والغربية غرباً .

٥ ـ مدينة أسيوط :

وهى تقع فى مكان متوسط بين محافظات الوادى (عاصمة الصعيد) ويربط بينها وبين محافظات الشمال والجنوب (بالنسبة للوادى) خطوط مواصلات سهلة ، فضلا عن اتصالها بمحافظة الوادى الجديد .

٦ ـ مدينة أسوان :

فبالرغم من وقوعها فى نهاية الوادى تقريباً ، إلا أن موقعها هذا ـ الذى أتاح لها فرصة الاستفادة من المشروعات القومية وبخاصة السد العالى ومشروعات السماد ، قد ميزها عن غيرها من المحافظات وجعلها مركزاً لاستقطاب السكان والأنشطة .

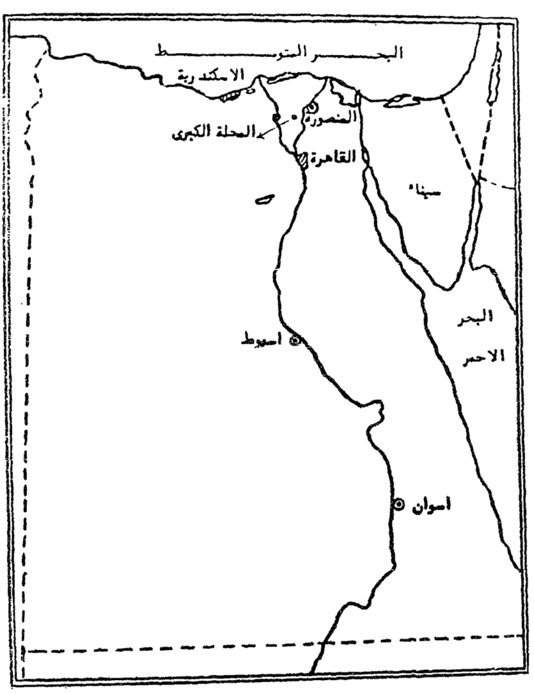
وتوضح الخريطة المرفقة رقم (٣) مواقع هذه المراكز الحضرية التى اختيرت كمراكز استقطاب .

٤/٤ نمط الاستقطاب المميز للمراكز الحضرية المختارة :

كان اختيارنا لتلك المراكز متوافقاً مع أنماط الاستقطاب التى أوضحناها سلفاً ، فقد حاولنا ـ قدر الإمكان ـ أن نمثلها جميعاً ، حتى نصل فى النهاية إلى قياس التأثيرات التى تنجم عن الاستقطاب فى مراكز ذات أنماط متباينة .

ويمكن أن نحدد الأسلوب الذى اخترناه لكى تكون هذه المراكز الحضرية الستة ممثلة لأنماط الاستقطاب بصفة عامة ، من خلال تصنيفين نحاول فى الآتى أن نضمنهما تلك المراكز الستة التى قمنا باختيارها .

ـ ويتضح التصنيف الأول (وهو يعتمد على الوضع الجغرافى ، والتقسيم الإدارى من خلال الآتى :



خريطة رقم (٣) توضح مراكز الاستقطاب الحضرى المختارة كمجال للدراسة

١ – محافظة القاهرة ، والإسكندرية :

وهما يمثلان قمة الاستقطاب الحضرى من حيث وضعهما الجغرافى ، ونمطهما الاقتصادى ، وتكدس الأنشطة فى كل منهما ، وتمثل الأولى عاصمة الدولة ، والأخرى المدينة الثانية والميناء الرئيسى .

٢ – محافظتا بورسعيد ، والسويس :

وهما يقعان كنموذج للمحافظات الحضرية . وكان ضرورياً أن نمثل فى هذه الدراسة بواحدة منهما على الأقل ، إلا أنه ظروف الحرب عام ١٩٦٧ ، وعمليات التهجير التى تعرضنا لهما حالت دون ذلك .

٣ – عواصم بعض المحافظات :

وهى بطبيعتها تمثل النمط الحضرى بالمحافظات ، حيث يتركز السكان ، وتتكدس الأنشطة ، وقد اخترنا مدن : المنصورة ، وأسوان كعواصم لمحافظاتها ، وكمراكز استقطاب فى ذات الوقت .

٤ – بعض المدن ذات الطبيعة الخاصة :

وهى التى تنشأ نتيجة ظروف خاصة يتيحها لها وضعها الجغرافى ، أو مواردها الاقتصادية ، أو بناؤها الاجتماعى ، وقد كانت مدينة المحلة الكبرى هى النموذج ذا النمط الصناعى الذى اخترناه لذلك .

– **أما التصنيف الثانى (وهو ينبنى على تحديد النمط الوظيفى للمدينة أو المركز الحضرى)** فيتضح مما يلى :

١ – **نمط المدينة الكبرى** (المدينة العاصمة) : وتمثله محافظة القاهرة .

٢ – **النمط الصناعى** : ويبدو واضحاً من اختيار مدينة المحلة الكبرى .

٣ – **النمط الصناعى – الساحلى** : وأفضل تمثيل له هو محافظة الإسكندرية .

٤ – **النمط الصناعى – السياحى** : ويمثله بوضوح مدينة أسوان .

٥ ــ **النمط الحضرى التقليدى** : والنموذج عليه مدينة المنصورة .

٦ ــ **النمط وشهرة أو كفاءة فى مجال أو نشاط معين** : كالتعليم الجامعى مثلا فى مدينة أسيوط .

وفى ضوء هذين التصنيفين ــ برغم اختلاف الأساس المعتمد عليه كل ــ يتضح أن المراكز الحضرية الستة التى اخترناها كمجال لهذه الدراسة ، تعبر عن أنماط الاستقطاب الحضرى القائمة فى مصر أصدق تعبير ، وتمثلها بقدر إمكانات الدراسة وظروفها .

٥ ــ اختيار عينة الدراسة ، ومجالها

(إجراءات العمل الميدانى)

لا يمكننا بطبيعة الأحوال إجراء مسح شامل على مراكز النمو الحضرى الستة المختارة ، الأمر الذى يستوجب معه اختيار عينة من كل ، بحيث تعد فى إجمالها ممثلة لهذه المراكز من ناحية ، ومحققة لأهداف الدراسة من ناحية أخرى .

ويحتاج الأمر إذ ذاك ، إلى **تحديد اجراءات العمل الميدانى** الذى قام به الباحث فى اختيار عينة الدراسة ، فنوضح فيما يلى مبررات اختبار المجال الصناعى لذلك ، ومعايير تحديد حجم العيية المختارة ، ونتعرض لاختيار أداة جمع البيانات والاختبار القبلى ، والتطبيق النهائى لها .

١/٥ مبررات اختيار عينة الدراسة من المجال الصناعى ، فى مراكز الاستقطاب المختارة :

كان تحديدنا لمجال العينة أمراً أساسياً ، ويلى فى الأهمية تحديدنا لمجال الدراسة ككل ، فهل هى تتسع لتضم أى قاطن فى النمط الحضرى (برغم اختلاف القاطنين فيه من جميع النواحى) أو هى تضيق لتقتصر على نوعية معينة من الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط معينة ؟

فى الواقع لم يكن مجال العينة متسعا بهذا الشمول فتضيع معالم الدراسة ، فضلا

عن محددات الدراسة ، وإمكانات الباحث ، ولم يكن المجال أيضاً ضيقاً بهذا التحديد فلا تتحقق أهداف الدراسة . . بل كان مجال العينة بين هذا ، وذاك .

إذ اختير المجال الصناعى فى مراكز الاستقطاب المختارة كمجال يمثل الدراسة ، ونختار منه عينتها . ويمكننا أن نعدد المبررات التى اخترنا على أساسها هذا المجال فيما يلى :

١ — إن الصناعة — كما يحددها كثير من علماء الاجتماع الصناعى ، والاجتماع الحضرى على حد سواء — هى اللب ، أو الجوهر Core الذى تدور من حوله كل مشكلات التحضر ، وضمنها الاستقطاب الحضرى .

٢ — إن المهاجرين إلى النمط الحضرى ينتقلون إليه فى الغالب للعمل فى مجال الصناعة ، حيث فرصة العمل الأرحب ، والأجر الأزيد ، والدخل الثابت نسبيا . ويقيمون فى نفس المركز الحضرى الذى يعملون فيه .

٣ — إن معظم المراكز الحضرية التى حددناها مجالا للدراسة ذات نمط صناعى فالقاهرة ، والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وأسوان أصبحت مستقطبة لغيرها بسبب نشأة الصناعة وتركزها فيها .

٤ — إن تجميع عينة الدراسة فى مجال محدد — وهو الصناعة — يساعد على جمع بيانات الدراسة بدقة أكبر وبسهولة أكثر . وفى ذات الوقت يعبر ذلك عن حالة الاستقطاب الحضرى القائمة .

٥ — إن تحديد مجال العينة فى قطاع الصناعة يتفق مع أهداف الدراسة ، ويتسق مع فروضها التى تبحث فى عوامل ، ومؤشرات ، ودرجات الاستقطاب الحضرى فضلا عن استراتيجية النمو الحضرى فى مصر .

حجم العينة : معايير تحديدها ، وشروطها :

يرتبط تحديد حجم العينة فى أية دراسة تتبع أسلوب العينة فى تحليل جوانبها ، بأهداف تلك الدراسة من جانب ، وبظروف القائم بها من جانب آخر .

وفضلا عن ذلك المحك العام فى تقدير حجم العينة ، فإنه ينبغى أن يكون هناك معيار

(أو معايير) نعتمد عليه فى تقرير هذا الحجم . ونظراً لارتباط موضوع دراستنا بالسكان – فى نموهم وحركتهم، وتوزيعهم – ارتباطاً مباشراً، فقد اتخذ هذا العنصر معياراً نستند إليه فى تحديد حجم العينة التى تمثل الدراسة .

ولذلك فقد اعتمدنا على عدد السكان بالمحافظات والمدن الست التى اخترناها مجالا للدراسة فى تطورهم ، ابتداء من التعداد العام الذى أجرى سنة ١٩٦٠ ، ثم التعداد بالعينة الذى أجرى سنة ١٩٦٦ ثم قمنا بتقدير إعدادهم سنة ١٩٧١، وحسبنا معدلات النمو بين كل تعدادين متتاليين .(وذلك حسب ما هو موضح فى الجدول المرفق بالصفحات التالية)

وقد واجهتنا صعوبة منذ البداية تتمثل فى وجود أربعة مراكز حضرية كمدن تابعة لمحافظاتها وهى المحلة الكبرى بالغربية ، والمنصورة بالدقهلية ، وأسيوط بأسيوط ، وأسوان بأسوان . فكان ضرورياً تقدير عدد سكان المدينة ، وذلك عن طريق نسبتها إلى عدد سكان المحافظة التى تدخل فى نطاقها بين التعدادين المتتاليين ، ثم حساب هذا العدد تقديرياً فى سنة ١٩٧١ .

وكان اعتمادنا على هذا المعيار فى تحديد حجم العينة ، مشروطاً بأمور ثلاثة رئيسية ، هى :

١ – أن يكون حجم العينة ممثلا تمثيلا عاماً لعدد سكان المحافظة أو المدينة .

٢ – أن يكون هناك تناسب داخلى بين أحجام العينة فى المراكز الحضرية الستة .

٣ – ألا تقل حجم العينة فى أقل المراكز الحضرية سكاناً عن أربعين حالة، وألا يقل الحجم الكلى لعينة الدراسة عن خمسمائة حالة . وبالرغم من ضآلة هذا الحجم (٤٠) أو ذاك (٥٠٠) إلا أن الأمر يرتبط أيضاً بظروف الدراسة التى تعتمد على باحث فرد، وليس فريق للبحث .

وانتهى بنا الأمر وفقاً لذلك (وطبقاً لتقدير عام ١٩٧١) أن يكون حجم العينة الكلى، والتفصيلى كما يلى :

— محافظة القاهرة	٢٨٠ حالة
— محافظة الإسكندرية	١٠٠ حالة
— مدينة المحلة الكبرى	٦٠ حالة
— مدينة المنصورة	٥٠ حالة
— مدينة أسيوط	٤٠ حالة
— مدينة أسوان	٥٠ حالة
	٥٨٠ حالة

وفى الجدول التالى نوضح عدد السكان فى هذه المراكز الحضرية الستة ، ومعدلات النمو السنوى فيها خلال السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧١ ، والعينة المقترحة قرين كل مركز :

ذلك شأن حجم العينة ، والمعايير التى روعيت فى تحديدها أما عن الشروط الرئيسية التى ينبغى توافرها فى هذه العينة ، فيمكن تصنيفها إلى ما يلى :

— شروط عامة ، وتتخلص فى الآتى :

١ — أن تكون وحدة العينة رب الأسرة ، متزوج ، ويعول .

٢ — أن يعيش — هو وأسرته — بالنمط الحضرى ، ويعمل فيه .

٣ — أن يتقاضى أجراً أو مرتباً ثابتاً من مكان عمله (وليس مكافأة أو أجراً بالقطعة) .

— شروط نوعية ، وتتضح مما يلى :

١ — أن يكون عمل المبحوث فى المجال الصناعى (سواء كان فنياً ، أو إدارياً ، أو خدمياً) .

٢ — أن يكون المبحوث مهاجراً من مركز حضرى (أو ريفى) غير المركز الحالى الذى يقيم فيه ، ويعمل بحيث لا تقل الفترة التى انقضت منذ مجيئه — عن سنة ، ولا تزيد عن عشر سنوات .

المحافظة	المحافظة والمدينة / سنة التعداد ومعدل النمو	١٩٦٠ * (عام)	١٩٦٦ (عينة)	معدل النمو السنوى بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٦	١٩٧١ ** (تقديرى)	معدل النمو السنوى بين ١٩٦٦ ، ١٩٧١	حجم العينة المقترح (حالة)
القاهـــرة		٣,٣٥٢,٥٣٢	٤,٢١٩,٨٥٣	٤,١٣	٥,٣١٩,٠٠٠	٤,٣٥	٢٨٠
الإسكندرية		١,٥١٦,٢٣٤	١,٨٠١,٠٥٦	٣,٠٩	٢,٠٨٦,٠٠٠	٣,١٦	١٠٠
الغـــربية	محافظة الغربية	١,٦٧٥,٤٢٥	١,٩٠١,١١٧	٢,٢٥	٢,١٢٠,٠٠٠	٢,٣٠	—
	مدينة المحلة الكبرى	١٨٧,٩٨٣	٢٢٥,٣٢٣	٣,٢٥	٢٦٢,٣٥٠	٢,٣٢	٣٠
الدقهلية	محافظة الدقهلية	٢,٠٢٢,٠٠٢	٢,٢٨٥,٣٣٢	٢,١٨	٢,٥٣٨,٠٠٠	٢,٢١	—
	مدينة المنصورة	١٦٥,١٢٢	١٩١,٤٥٩	٢,٦٧	٢١٦,٧٨٥	٢,٧٠	٥٠
أسيوط	محافظة أسيوط	١,٣٢٣,٣١٤	١,٤١٨,١٦٤	١,٢٣	١,٥٠٢,٠٠٠	١,١٨	—
	مدينة أسيوط	١٢٧,٤٨٥	١٥٣,٩٥٦	٣,٤٠	١٧٩,١٠٠	٣,٢٦	٤٠
أسوان	محافظة أسوان	٣٨٥,٣٥٠	٥٢٠,٥٦٧	٥,٤٦	٦٨٢,٠٠٠	٦,٢٠	—
	مدينة أسوان	٦٣,٠٢٧	١٢٧,٥٩٤	١٣,٢٤	٢٢٤,١٩٠	١٥,٠٣	٥٠

* تعداد سنة ١٩٦٠ بعد تعديل الحدود الإدارية طبقاً لعام ١٩٦٦ .

** الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة : ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٣ .

[بيانات محافظتى القاهرة ، والإسكندرية ، بالإضافة الى المحافظات الأخرى ككل ، مقدرة من خلال المصدر السابق . أما بيانات المدن بالمحافظات الأربع الأخيرة فقد قام الباحث بتقدير عدد سكانها سنة ١٩٧١ ، وفقاً لمعدلات النمو السنوية بين التعدادين المشار إليهما ، وطبقاً لعلاقة معدلات النمو بين المحافظة ، والمدينة فى كل . وعلى أساس ذلك قدر حجم العينة] .

٣ ـ لا يجب التركيز على نوعية العمل الصناعى الذى يمارسه المبحوث فى مجال عمله ، وإنما اختير مجال العينة صناعياً ـ كما سبق القول ـ لارتباطه الواضح بالحياة فى النمط الحضرى ، وبنشوء ظواهر الاستقطاب فيه من جانب ، ولما يضم هذا المجال الصناعى من نوعيات ـ من الأفراد ـ متباينة سسيواقتصادياً وثقافياً ، الأمر الذى يفيد فى قياس التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب من جانب آخر .

ـ شروط تفصيلية ، ويمكن عرضها فيما يلى :

١ ـ أن يكون المبحوث ـ رب الأسرة ، ذكراً .

٢ ـ أن يكون المبحوث مهاجراً من منطقة ريفية إلى المركز الحضرى .

٣ ـ الفترة المثلى والمفترض انقضاؤها بالنسبة لهجرة المبحوث من المنطقة التى نزح منها ، إلى المركز الحضرى محل الدراسة ـ تتراوح بين ثلاث ، وسبع سنوات متصلة .

٤ ـ تختار الصناعة الرئيسية فى كل مركز حضرى حتى تضمن تجمع ، بضم خصائص متنوعة .

أداة جمع البيانات : مراحل إعدادها ، والاختيار القبلى لها Pretest

كان طبيعاً أن نختار أداة نجمع من خلالها بيانات الدراسة ، تكون بحيث تتفق مع اهداف الدراسة ، ويمكن عن طريقها اختيار فروضها الرئيسية .

وكانت الاداة المناسبة لذلك هى استمارة الاستبيان حيث تتيح هذه الأداة بطبيعتها فرصة التعرف على التأثيرات التى يتعرض لها المبحوث تجاه أية ظاهرة . (وهذا ما يتفق مع الهدف العام للدراسة .) . فضلا عن صلاحيتها من الناحية المنهجية ، حيث أنها تمر بعمليات متعددة مثل التصميم ، والاختيار ، والتعديل ، ثم التطبيق ، الأمر الذى يساعد الباحث على التحقق من دقة البيانات وبالتالى النتائج .

وقد مرت هذه الاداة بمراحل متعددة منذ تصميمها ، حتى إجراء الاختبار

القبلى لها ، وصولا إلى شكلها النهائى ، وتمهيداً لتطبيقها فى مجال الدراسة . ويمكن ، تحديد هذه المراحل فيما يلى :

١ ــ تحديد نوعية البيانات المطلوب جمعها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويتسق مع فروضها .

٢ ــ الصياغة الأولية لبنود استمارة الاستبيان ، وذلك عن طريق التعبير عن ، الموضوعات الرئيسية التى ينبغى أن تضمها هذه الاستمارة ، باسئلة توجه إلى المبحوث (وهو وحدة العينة) .

٣ ــ القيام بالاختبار القبلى لاستمارة ، وقد تم ذلك فى الفترة من ٢٣ إلى ١٩٧٤/٣/٣١ ، فى نفس القطاع الصناعى الذى اختير كمجال للعينة[١] .

وقد كان حجم عينة هذا الاختبار هو (٥٠) حالة (أى حوالى ١٠٪ من إجمالى عينة الدراسة) . ويمكن القول بأن هذا الاختبار قد حقق لنا النتائج التالية :

(ا) التحقيق من مدى صدق Validity وثبات Reliability البيانات التى أمكن الحصول عليها ، فهى صادقة إذا كانت تقيس السمة ، أو الظاهرة التى قصد بها قياسها ، وتكون ثابته إذا اعطت نفس القيم لنفس الاشياء (تقريباً) إذا كررت عملية القياس[٢] .

وبصفه عامة يمكننا القول بانه إذا ضمنا صدق البيانات . فأننا بالتالى سوف نطمئن إلى ثباتها ، وكان عدم التناقض بين البند الذى يتناول البيانات الرئيسية للمبحوث ، والبنود ، الأخرى التى تتناول الجوانب الأخرى لمعيشته فى النمط الحضرى . . هو المحك الرئيسى لضمان صدق اسئلة الاستمارة .

(ب) الحصول على أسئلة مقفولة النهاية . إذ أننا عمدنا فى الاختبار القبلى إلى ترك بعض الأسئلة مفتوحة النهاية Open-Ended وهى خاصة بذلك النوع من

---

(١) أجرى الاختبار القبلى لاستمارة الاستبيان فى شركة الحديد والصلب بحلوان ، وقد كانت ممثلة للنمط الحضرى الصناعى بصفة عامة ، وإن لم تكن ممثلة لأنماط الاستقطاب المختلفة .

(٢) السيد محمد خيرى ، الإحصاء فى البحوث النفسية ، والتربوية ، والاجتماعية ، (الطبعة الرابعة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص ص ٤١٢ ــ ٤١٣ .

الأسئلة الذى يسمى متعدد الإجابة Multi-answer وحاولنا الحصول على احتمالات محددة للإجابة عليها .

(حـ) الكشف عن مدى صلاحية اللغة التى صيغت بها أسئلة الاستمارة ، وقد كانت اللغة العربية السليمة هى انسب الصياغات بالنسبة لأسئلة الاستمارة ، طالما أن البحث ذاته هو الذى سيقوم بتطبق الاستمارة . وبخاصة أن مجال العينة هو النمط الحضرى فقط . فضلا عن ضرورة اتساق اللغة التى تصاغ بها الاستمارة مع اللغة التى تكتب بها الدراسة بصفة عامة .

(د) التعرف على مدى الاتساق الداخلى بين بنود الاستمارة بحيث لا تتعارض مجموعة من الأسئلة فى بند ، مع مجموعة أخرى فى بند آخر .

التطبيق النهائى لاستمارة الاستبيان :

بعد إتمام الاختبار القبلى لأداة الدراسة (استمارة الاستبيان) والاستفادة من نتائجه السابقة ، قام الباحث بمراجعة استمارات هذا الاختبار ، وإجراء التعديلات اللازمة — من تغيير ، وحذف ، وإضافة — وإعادة طبعها طبقا للأعداد التى اختيرت للعينة فى كل مركز حضرى ، بحيث بلغ إجمالها **٥٨٠ حالة** .

وقد كان المجال الصناعى هو مجال جمع البيانات من كل مركز حضرى ، بحيث **توزعت كالآتى :**

١ — محافظة القاهرة : تحدد مجال العينة فى شركة النصر لصناعة المواسير الصلب ، ولوازمها ، بحلوان .

٢ — محافظة الإسكندرية : تحدد مجال العينة فى الشركة العربية ، والمتحدة للغزل والنسيج ، بالسيوف .

٣ — مدينة المحلة الكبرى : تحدد مجال العينة فى شركة مصر للغزل والنسيج .

٤ — مدينة المنصورة : تحدد مجال العينة فى شركتى : هدرجة الزيوت ، والصابون والنصر للغزل والنسيج الرفيع .

٥ ــ مدينة أسيوط : تحدد مجال العينة فى شركتى « سيد » للأدوية ، وأبو الهول للغزل والنسيج .

٦ ــ مدينة أسوان : تحدد مجال العينة فى شركة الحديد والصلب المصرية (مناجم استخراج خام الحديد) .

والملاحظ أن الصناعة الغالبة فى عينة الدراسة هى صناعة الغزل والنسيج . ذلك أنها الصناعة الأساسية فى المراكز الحضرية المختارة ، فضلا عن كونها صناعة رئيسية على المستوى القومى .

وقد قام الباحث بالتطبيق النهائى لاستمارة الاستبيان[١] وفقاً لحجمها المحدد ، وتبعاً لمجالها الموضح **فى الفترة من ١٥ أبريل إلى ١٧ يونية سنة ١٩٧٤ .**

وقد تلت عملية جمع البيانات عمليات أخرى تتعلق بأعدادها حتى تكون صالحة للتحليل الإحصائى الذى يساعدنا على اختبار الفروض الرئيسية للدراسة . الأمر الذى استلزم تفريغ نتائجها ، واستخراج الدلالات الإحصائية **بواسطة الحاسب الآلى**[٢] .

وقد اتسقت **بنود الاستمارة** ، مع فروض الدراسة . فكانت هناك **بيانات عامة أساسية** ، تتعلق بالمبحوث ، ثم **بنود عشرة** تتعلق بالهجرة ، والعمل ، والأنفاق ، والاستهلاك والإدخار الاستثمارى فى النمط الحضرى . وكذلك هناك الخدمات المتاحة ، والهياكل الأساسية للمشروعات ، والتكيف مع البناء السسيواقتصادى الحضرى ، والعلاقات بين الأقاليم الحضرية ، والامتداد الحضرى ، وأخيراً درجة التصنيع والعلاقات الاجتماعية ــ الحضرية .

---

(١) يدين الباحث بعميق شكره ، وصادق تقديره للمجهود المخلص الذى بذله معه ، زميله الدكتور سالم عبد العزيز محمود الخبير بمعهد التخطيط القومى فى جمع بيانات هذه الدراسة ، ومرافقته له فى كل الزيارات الميدانية فى الاختبار القبلى ، وفى التطبيق النهائى على حد سواء ، الأمر الذى وفر كثيراً من الوقت والجهد ، فضلا عما حققه ذلك من درجة عالية من الدقة والإتقان .

(٢) اعتمد الباحث فى ذلك على الحاسب الآلى بمركز الحساب العلمى بجامعة القاهرة .

٦ ـ صياغة الفروض : الثالث ، والرابع ، والخامس
(درجة الاستقطاب ، واستراتيجية النمو الحضرى)

نصل فى نهاية هذا الفصل إلى صياغة الفروض الثلاثة الأخيرة من هذه الدراسة ، والتى تتصل أساساً بتحديد درجة الاستقطاب ، وتصور استراتيجية النمو الحضرى فى مصر .

وتتوقف درجة الاستقطاب الحضرى ــ كما اتضح سلفاً ــ ، ووفق ما سنحاول إثباته عن طريق اختبار الفروض فيما بعد ــ على مجموعة من المتغيرات السسيواقتصادية التى تتفاوت فى هيكلها ، ووظيفتها ، ومعدلها من مركز حضرى لآخر .

وتعتمد استراتيجية النمو الحضرى ، على الاتجاهات الحالية له ، وبالتالى على حجم التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضرى ، ونوعيتها . ونوضح فيما يلى مجالات هذه الفروض ، ثم نحدد صياغتها ، وفى النهاية نقترح أسلوب اختبارها .

١/٦ المجالات الرئيسية للفروض :

لما كانت الاختلافات والتباينات الواضحة بين المراكز الحضرية بعضها البعض ، ترجع إلى عديد من العوامل والأسباب ــ من بينها ظواهر الاستقطاب الحضرى السائدة فيها ــ فإن هناك ضرورة لتحديد **درجة هذا الاستقطاب** فى المراكز الحضرية الستة التى اتخذناها كمجال للدراسة ، وكنموذج فى الوقت ذاته على حالة هذه الظواهر (نشأتها ، وتطورها ، وتأثيراتها) فى مصر .

ولذا فقد خصصنا الفرضين الثالث ، والرابع لتحديد درجة الاستقطاب هذه فنتناول فى **الفرض الثالث المتغيرات التى تشترك فى تحديد هذه الدرجة** ، بحيث تتفاوت ، حينما تشكلت هذه المتغيرات وفق نظام ، أو نسق ، أو تفاعل خاص .

وفى الفرض الرابع نركز على **متغير الهجرة** بالذات حيث يلعب الدور الرئيسى فى نشأة الظواهر ، وتطورها ، فهى : عامل ، ومؤشر ، ومقياس ، ونتيجة للاستقطاب الحضرى فى ذات الوقت .

وسنحاول فى هذا الفرض أن نحلل نوعية العلاقة أو التناسب بين الهجرة كمتغير ، وظواهر الاستقطاب .

نصل بذلك إلى المحور الرئيسى الذى بدأنا به هذه الدراسة . والذى تحدد فى معالجتنا لظواهر الاستقطاب الحضرى فى محيط قضية النمو الحضرى أساساً . ولذلك فقد أفردنا **الفرض الخامس والأخير ، لتحليل العلاقة بين التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب** (وتحديد وزن التأثيرات الاجتماعية بالنسبة لها) **والاتجاهات أو المسارات التى يأخذها النمو الحضرى فى مصر ، وبالتالى فى رسم استراتيجية له .**

٢/٦ صياغة الفروض

(الفرض الثالث)

« إن درجة الاستقطاب فى مراكز النمو الحضرى ، تتحدد من خلال مجموعة من المتغيرات السيواقتصادية ذات هيكل معين ، ووظيفة خاصة ومعدل محدد — بحيث تتفاوت تلك الدرجة ، وفقاً لهذه المتغيرات »

(الفرض الرابع)

« إن هنالك تناسباً طردياً بين معدل الهجرة من المركز الحضرى ، وإليه ، وبين تفاقم ظواهر الاستقطاب الحضرى ، وزيادة حجم تأثيراته الاجتماعية بصفة خاصة » .

(الفرض الخامس)

« إن التأثيرات الاجتماعية لظواهر الاستقطاب الحضرى — وهى انعكاس للمتغيرات السابق اختبارها فى الفرضين الثالث ، والرابع — مع غيرها من التأثيرات الأخرى ، مسئولة بصفة رئيسية عن تحديد اتجاهات النمو الحضرى فى مصر ، وبالتالى فى رسم استراتيجية له . »

تحديد أسلوب اختبار الفرض :

سوف نعتمد على البيانات التى تجمع من خلال استمارة الاستبيان فى اختبار هذه الفروض الثلاثة ، فضلا عن استفادتنا من النتائج التى سنحصل عليها من اختبار الفرضين الأولين ، (وبخاصة الفرض الثانى الذى يمدنا بمؤشرات الاستقطاب الرئيسية ، حيث نتعرف من خلالها على مجالات تأثيراته المختلفة) .

وسوف نستعين ببعض أساليب التحليل الإحصائى : البسيطة ، والمعقدة لاختبار هذه الفروض ، والتوصل إلى نتائج كمية لموضوع الدراسة .

الباب الثالث

نتائج الدراسة ، وإسهاماتها

ويشمل

- مقدمة

- الفصل السابع : استنتاجات الدراسة .
- الفصل الثامن : سياسات مقترحة للتنمية الحضرية ، فى مصر
- الفصل التاسع : خريطة سسيواقتصادية ، جغرافية مقترحة ، للنمو الحضرى فى مصر .

مقدمة :

نستهدف من عرض هذا الباب الأخير من الدراسة ، تحقيق هدف أساسى يتمثل فى محاولة ربط الدراسة النظرية (التى قدمت فى الباب الأول) ، بالتناول التحليلى (الذى نوقش فى الباب الثانى) كل ذلك فى ضوء البيانات التى جمعت وعولجت عن الظاهرة موضوع الدراسة .

ومن هذا الباب نحاول تحقيق ذلك الاتصال ، والتكامل بين أجزاء الدراسة ، التى حاولنا أن تكون فيما بينها أيضاً ، متصلة ومتكاملة .

وفى ضوء ذلك يمكننا تحديد غرضين فرعيين نستهدفهما من وراء هذا الباب **وهما :**

(١) استنباط أهم النتائج التى توصلت الدراسة إليها :

فقد أمدتنا الدراسة الميدانية بمجموعة من النتائج — نابعة من اختبار الفروض — وتحتاج إلى تصنيف (من خلال محاور معينة) ، وتدعيم فى ضوء التفسيرات الواقعية المقدمة .

(٢) تقديم بعض الإسهامات التى تشترك — مع غيرها — فى حل مشكلة الدراسة بصفة خاصة :

ويستلزم ذلك استعراض أهم المحاولات التى قام بها الآخرون فى ذات الموضوع الذى نتدارسه ، أو فى مجالات قريبة منه ، ووثيقة الصلة به ، ثم نحاول استخدام ذلك فى تقديم اقتراح ، أو عرض سياسة ، أو تصور استراتيجية .

— وفى ضوء هذين الغرضين الرئيسيين لذلك الباب ، حددنا فصولا ثلاثة لتحليلها ، ومعالجتها . ويمكن توضيح نقاطها الرئيسية كما يلى (فى اتصالها بالباب الثانى) :

— نتعرض فى **الفصل السابع لاستنتاجات الدراسة** : ونصنفها من خلال أربعة محاور :

— الاستنتاجات المتصلة **بعوامل الاستقطاب الحضرى ، ومؤشراته فى مصر** ، وذلك من حيث الدلالات المستمدة منها ، واستخداماتها ، وتفسيراتها الاجتماعية . . إلخ .

ـــ الاستنتاجات المتعلقة بدرجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى بمصر ، وذلك فى ضوء المعايير المستخدمة لتحديدها ، والتفاوتات فى هذه الدرجة ، وعلاقتها بنوعية التأثيرات الناجمة عنها .

ـــ الاستنتاجات المرتبطة بالهجرة كمتغير رئيسى للاستقطاب الحضرى فى مصر ، وذلك من خلال عواملها ، وأنماطها ، واتجاهاتها ، وأماكن تجمع المهاجرين ، والتأثيرات الناجمة عنها .

ـــ الاستنتاجات الخاصة بالتصور العام للنمو الحضرى ، واستراتيجيته فى مصر ، وذلك بالنظر إلى الاتجاهات الحالية للنمو ، وضرورة تصحيحها ، والاعتماد على « مصفوفة المتغيرات » فى تصور استراتيجية النمو الحضرى ، والمعايير الاجتماعية المناسبة لذلك » .

ـــ ونتناول فى الفصل الثامن السياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر :

ـــ فنبدأ بتحديد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية فى مصر . وهى متطلبات أو شروط عامة نحاول تطويعها لما ينبغى أن تكون عليه التنمية الحضرية المخططة فى مصر . ثم نعرض لأهم الإسهامات السابقة فى وضع استراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر مثل الاستراتيجيات الخاصة : بالانتشار ، والتركيز ، والانتشار بطريقة مركزة .

وفى نهاية الفصل نقترح استراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر تتحدد من أختيار « نقط عقدية » داخل اقطاب النمو ذاتها ، ونتدارس تأثيراتها على ، السكان ، والانشطة .

ـــ ونتصور فى الفصل التاسع (والأخير) الخريطة السيسواقتصادية / الجغرافية المقترحة للنمو الحضرى فى مصر :

ـــ ونستهل هذا الفصل بتحديد للمعايير اللازمة لتصور النمو الحضرى فى مصر ، وذلك من خلال التنبوء بمعدل السكان وتوزيعهم ، والتوقعات المستقبلة للموارد ، ثم تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ومواقعها .

ـــ ثم نتعرض لأهم المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية (سواء كانت

قد قدمت من هيئة . أو اقترحت فى مؤتمر . أو قام بها المشتغلون بهذا الميدان) على أن نوليها تحليلا نقديًا ، ونستوضحها من خلال خرائط مرفقة بكل محاولة .

ــ وننتهى فى هذا الفصل إلى تقديم بدائل **مختلفة للخريطة المقترحة للنمو الحضرى فى مصر** : نعرضها ، ونتناولها بالشرح من خلال أشكال توضيحية مرفقة بها ، ثم ننتهى إلى تحديد المعايير العامة فى تصور هذه البدائل .

الفصل السابع

استنتاجات الدراسة

وافتنا الدراسة الميدانية ببيانات ، ومعلومات ونتائج تفصيلية – متناثرة ، ومتفرقة – لا يوجد بينها إطار يجمعها سوى الموضوع الذى تتناوله (ومحوره الفروض الرئيسية للدراسة) .

ونستهدف من هذا الفصل رسم إطار كلى تجمع فيه النتائج التى انتهت إليها عملية اختبار الفروض الرئيسية الخمسة السابقة ، مدعمة بالاستنتاجات والتفسيرات المناسبة لذلك ، وسوف يكون تحليلنا لتلك الاستنتاجات معتمد على نقطتين رئيسيتين ، هما :

– الاعتماد على الأسس النظرية التى سبق تدارسها (بالباب الأول) .

– الاستناد إلى الدراسة التحليلية (بالباب الثانى) ، ونتائج الدراسة الميدانية .

ولن يكون عرضنا لنتائج الدراسة مجرد سرد للواحدة تلو الأخرى ، وإنما سنعتمد على تصنيف يدور حول مجموعة من المحاور تتصل بالفروض الرئيسية للدراسة ، وتتلخص فيما يلى :

١ – استنتاجات تتصل بعوامل الاستقطاب الحضرى ، ومؤشراته فى مصر :

وتختص بالدلالات المستمدة من تحديد العوامل ، والاستخدامات الرئيسية للمؤشرات ، والتفسيرات الاجتماعية للعوامل والمؤشرات ، ثم نستوضح أثر عوامل الاستقطاب ومؤشراته فى تشكيل النمو الحضرى بمصر .

٢ – استنتاجات تتعلق بدرجة الاستقطاب فى بعض مراكز النمو الحضرى بمصر :

وترتبط بالمعايير المستخدمة لتحديد درجة الاستقطاب ، والتفاوت فى هذه الدرجة ، وعلاقته بالنمط العام لمراكز الاستقطاب ، ونوعية التأثيرات الاجتماعية وعلاقتها بدرجة الاستقطاب ، ثم تدارس العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته من ناحية ، ودرجته من ناحية أخرى .

٣ ـ استنتاجات ترتبط بالهجرة كمتغير رئيسى للاستقطاب الحضرى فى مصر :

وتتعلق بعوامل الهجرة ودوافع التفكير فى العودة إلى البلد الأصلى ، وأنماط الهجرة ، واتجاهاتها ، وأماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى ، ثم نتدارس التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين الجماعة المهاجرة والمركز الحضرى .

٤ ـ استنتاجات خاصة بالتصور العام للنمو الحضرى ، واستراتيجيته فى مصر :

وتتصل بالاتجاهات الحالية للنمو . والتوزيع ؛ فى السكان ، والأنشطة ، وضرورة تصحيح هذه الاتجاهات ، واستخدام « مصفوفة المتغيرات » فى تصور هذه الاستراتيجية ، ثم تحديد وزن المعايير الاجتماعية فى هذا الشأن .

١ ـ استنتاجات تتصل بعوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته فى مصر

إذا كنا قد تناولنا ـ فيما سبق ـ الإطار العام الذى يتشكل من خلاله الاستقطاب الحضرى فى مصر بصورة نظرية ، فإننا قد عالجنا ذلك فى المجال التطبيقى من خلال اختبار الفرضين الأول ، والثانى . وقد أمدنا التحليل السابق لاختبار هذين الفرضين بنتائج عامة تتصل بعوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته فى مصر (تشكيل الاستقطاب الحضرى) . ويمكننا تحديد أهم هذه النتائج فى النقاط الأربع التالية :

الدلالات المستمدة من تحديد العامل المؤثر للاستقطاب الحضرى :

انتهينا إلى أن العامل الأساسى والمؤثر للاستقطاب الحضرى ـ من بين عديد من العوامل ـ يتمثل فى ذلك الخلل (أو عدم التوازن فى الأداء الوظيفى) الذى نلاحظه فى الوظيفتين الرئيسيتين للمركز الحضرى (ويتمثلان فى تجميع السكان والأنشطة ، وتوزيعهم)

سواء لاحظنا ذلك الخلل بين هاتين الوظيفتين ذاتهما داخل كل مركز حضرى على حدة . أو بالنسبة لهما ككل بين المراكز الحضرية بعضهما وبعض .

وحيث إننا قد توصلنا إلى اختيار ذلك ميدانيا ، والتحقق من صحته – كفرض من فروض الدراسة – فإن هناك مجموعة من الدلالات يمكن استنباطها من هذا المحور ، يتلخص فيما يلى :

(١) إن الهجرة إلى المركزى الحضرى ، ووجود الإمكانات الضرورية لتوطن الأنشطة يمثلان العنصرين الرئيسيين للوظيفة التجميعية ، التى تشكل الجانب الأول للخلل الذى يتسبب عنه الاستقطاب . وحتى فى هذا الجانب المفرد فإن هناك خللا يتمثل فى عدم كفاية هذه الإمكانات لملاحقة موجات الهجرة المتتابعة .

(٢) تتمثل الوظيفة التوزيعية للمركز الحضرى فيما يخرج عنه من سلع وخدمات ، وابتكارات أو تجديدات ، وعناصر الثقافة المادية وغير المادية ، سواء تم ذلك داخل المركز الحضرى ، أو خارجه .

(٣) إن الخلل القائم بين هاتين الوظيفتين يزيد من درجة الاستقطاب الحضرى ، ومن ذلك يمكن استنتاج أن هناك معياراً لابد من استخدامه للتوصل إلى الحدود المثلى لوظائف المركز الحضرى[١] ، وبالتالى يمكن تخفيف حدة درجة الاستقطاب فى ذلك المركز .

٤ – إن مسألة توفير البيانات الضرورية لتحديد وظائف المركز الحضرى ، تلعب دوراً رئيسياً فى تصور العامل الحاسم للاستقطاب ، وبخاصة إذا كان المطلوب هو الوصول إلى أكثر العوامل تأثيراً فى نشأة هذه الظواهر .

٢/١ الاستخدامات الرئيسية لمؤشرات الاستقطاب الحضرى :

من خلال تركز السكان ، وتكدس الأنشطة ، وصعوبة التكيف مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى فى منطقة ما يمكننا التعرف على الاستقطاب الحضرى ، والاستدلال على وجوده .

---

(١) — Petersen, Keren K.; „Villagers in Cairo : Hypothesis Versus Data,', Social Research Center, A.U.C, Print Series, No. 12, Cairo, 1971, p. 562.

وإذا كانت تلك هى المؤشرات الرئيسية للاستقطاب الحضرى – والتى توصلنا إلى التحقق منها من خلال اختبار الفرض الثانى من فروض الدراسة – فإن لها استخدامات عديدة ، يمكن إبراز أهمها فيما يلى :

(١) إن تركز السكان (وهو المؤشر الأول) يتمثل فى الهجرة إلى المركز الحضرى ثم الإقامة والعمل فيه . ويمكن استخدام هذا المؤشر فى عملية الاستدلال على نشأة الاستقطاب الحضرى وظهوره فى منطقة ما . فذلك التركز فى السكان – سواء فى المركز الحضرى ككل أو فى مناطق معينة منه – يمكن ملاحظته بمجرد تناول أنماط الحياة الحضرية بالدرس والتحليل وتؤيدنا فى ذلك نتائج الدراسة الميدانية) .

ويؤدى تركز السكان إلى عديد من التأثيرات السسيواقتصادية بالمركز الحضرى .

(٢) يمثل تكدس الأنشطة (وهو المؤشر الثانى) متغيراً رئيسياً للاستقطاب يمكن التعرف عليه فى مجالى : الخدمات الرئيسية التى يتلقاها المهاجر فى النمط الحضرى ، والهيا كل الأساسية للمشروعات التى يتعامل معها .

ويفيدنا هذا المؤشر فى قياس درجة الاستقطاب التى يعانى منها المركز الحضرى فاختلاف نوعية الخدمة ومعدل أدائها من جانب ، وتفاوت كفاءة الهيكل الأساسى للمشروع ودرجة كفايته من جانب آخر ، يمكن أن يشتركا مثلا فى تحديد درجة الاستقطاب وقياسه فى كل من القاهرة ، وأسيوط .

(٣) تعتبر صعوبة التكيف مع عناصر البناء السسيواقتصادى الحضرى (المؤشر الثالث) انعكاساً مباشراً لذلك الاختلاف أو التباين الذى يتعرض له المهاجر إلى النمط الحضرى عند انتقاله للإقامة والعمل فيه .

ويمكن استخدام هذا المؤشر فى التعرف على التأثيرات الناجمة عن الاستقطاب الحضرى – وبخاصة الاجتماعية منها – ولا تبدو أهمية هذا المؤشر نتيجة ارتباطه فقط بموضوع الدراسة ، وإنما أيضاً بما يتصل به التكيف – كمتغير – من مشكلات حضرية تتصل بالبناء الاجتماعى (بعناصره المختلفة) والتنظيم الاجتماعى الحضرى[1] .

(١) — Schmitt, Robert, C.; Density, Health and Social Disorganization, A.I.P, Volume XXXII, No. 1, January 1966, p. 38.

٣/١ التفسيرات الاجتماعية لعوامل الاستقطاب الحضرى ، ومؤشراته :

لم يكن الخلل فى قيام المركز الحضرى بوظائفه الرئيسية ، هو العامل الوحيد فى نشأة الاستقطاب الحضرى ، فضلا عن أن تركز السكان ، وتكدس الأنشطة ، وصعوبة التكيف مع النمط الحضرى ، لم تكن هى المؤشرات الوحيدة للاستدلال على هذه الظواهر . بل كان ذلك فقط هو العامل المؤثر ، وكانت تلك هى أكثر المؤشرات وضوحًا .

ويمكننا تجميع عوامل الاستقطاب الحضرى ، ومؤشراته فيما يمكن التعبير عنه « بتشكيل الاستقطاب الحضرى » وينجم عن هذا التشكيل عديد من التأثيرات ، السسيواقتصادية / الجغرافية التى تتعرض لها كل من : مراكز الاستقطاب ، والمناطق القابلة للاستقطاب ،

ونذكر أهم هذه التأثيرات وتفسيراتها الاجتماعية فيما يلى :

(١) إن وجود الميزة التوطنية للمكان، وقربه من مراكز الطرد السكانى يسهم فى زيادة معدلات الهجرة إلى ذلك المركز الحضرى ، وتركز السكان فيه بحثًا عن عمل أفضل ، وأجر أعلى . وذلك فى الوقت الذى تفقد فيه منطقة الطرد السكانى أصغر أبنائها سنًا ، وأوفرهم نشاطًا ، وأكثرهم تعليما .

ـــ ويمكن تفسير ذلك إذا ما تدارسنا الظروف التى تؤدى إلى تكوين مركز الاستقطاب من جانب ، وإلى ظهور المناطق القابلة للاستقطاب من جانب آخر . فرغبة الفرد المهاجر فى تحسين أحواله المادية تدفعه إلى ترك بلده الأصلى ، والاتجاه إلى أقرب مركز حضرى يمكنه من تحقيق ذلك .

(٢) إن وجود قاعدة صناعية بالمركز الحضرى يعد محركًا رئيسيًّا فى تكوين الاستقطاب والتأثير على وجوده ، فذلك الأساس الصناعى لايدفع الفرد فقط للعمل فى نطاقه ، وإنما يؤدى أيضًا إلى تركز الخدمات والأنشطة بجواره .

ـــ ويعطى ذلك تفسيراً لمدى تأثير النشاط الصناعى على توجيه الأفراد للانتقال من النمط الريفى إلى النمط الحضرى ، فضلا عما ينجم عن ذلك من اختلاف فى طرائق التفكير ، وأنماط السلوك .

(٣) تؤدى التباينات والاختلافات القائمة بين المجتمعات المحلية بعضها وبعض (سواء كانت حضرية أو ريفية) إلى شعور الفرد المهاجر إلى النمط الحضرى بصعوبة فى التكيف مع أنماط الحياة فى ذلك المجتمع .

– ويفسر ذلك من خلال تدارس التنظيمات الاجتماعية فى كل من النمطين الحضرى والريفى من حيث بناؤها ووظائفها[1] .

٤ – إن انفصال النطاق المكانى لمعيشة الأفراد بالنمط الحضرى ، عن الإطار الاجتماعى والثقافى لتعاملهم داخله ، يؤدى إلى تركز هؤلاء الأفراد فى مكان فيزيقى واحد ، بحيث تنشأ بينهم علاقات اجتماعية ذات طبيعة خاصة .

– والتفسير المبسط لذلك هو الاختلاف الواضح فى نسق القيم الذى يتحرك داخله الأفراد ، ويلتزمون بمقتضياته .

٤/١ أثر عوامل الاستقطاب الحضرى ، ومؤشراته فى تشكيل النمو الحضرى بمصر :

إذا كان تشكيل الاستقطاب الحضرى فى منطقة ما يعتمد أساساً على عوامله ، ومؤشراته ، – ويتكون من خلالهما – فإن هذا التشكيل ، يسهم بشكل مباشر فى تحديد اتجاهات النمو الحضرى .

وإذا أردنا تطبيقاً عملياً على ذلك التصور النظرى ، فإن نتائج الدراسة الميدانية ، التى توصلنا إليها من خلال اختبار فروضها الرئيسية ، لخير شاهد على ذلك .

وسوف نكتفى فى هذه الفقرة بتناول **متغيرات أربعة** يظهر من خلالها مجالات التأثير بين عوامل الاستقطاب ومؤشراته من جانب ، وتشكيل النمو الحضرى فى مصر من جانب آخر ويمكن تحديد المتغيرات فيما يلى[2] :

---

(١) — Perlman, Robert; „Social Welfare lanning and Physical Planning", A.I.P, Volume XXXII, No. 4, July 1966, p. 238.

(٢) استبعدنا متغير الهجرة – برغم أهميته القصوى فى هذا المجال – ذلك لأننا سنخصص له بنداً مستقلا فيما بعد .

١ – طبيعة العمل ونوعية بالنمط الحضرى :

أثبتت الدراسة الميدانية أن العمل ، الذى كان يمارسه المبعوث قبل هجرته إلى النمط الحضرى ، أصبح مختلفاً فى المجتمع الحضرى الجديد سواء من حيث الطبيعة ، أو النوعية (أو كلاهما) ومن الواضح أن **العمل الصناعى** هو المجال الرئيسى الذى يتجه إليه الغالبية العظمى من المهاجرين ، فمعدل الأجور فى هذا المجال مرتفع ، برغم أن طبيعته ونوعيته مختلفة كثيراً عن العمل السابق .

٢ – اسلوب الإنفاق ، وأنماط الاستهلاك :

نتيجة لتغير متوسط الأجور فإن العمل الصناعى يزيد – فى الغالب – متوسط الدخل الشهرى للمبحوث المهاجر وأسرته الأمر الذى يحدد أسلوب إنفاقه لهذا الدخل ، وبالتالى يؤثر ذلك فى أنماط استهلاكه ، والمجالات التى يوجه إليها هذا الدخل (سواء كانت استهلاكية ، أو استثمارية) .

٣ – نوعية العلاقات بين المناطق الحضرية :

نظراً لأن الفرد المهاجر لا يقبع على الدوام بالمركز الحضرى الذى قام بالهجرة إليه ، وإنما ينتقل دائماً ويتردد ، أما بين المراكز الحضرية الأخرى (وبخاصة القريبة منه) أو يعود – لفترة ما – إلى بلده الأصلى ، فإن علاقة هذا الفرد بتلك المناطق تحدد بدرجة كبيرة بالشكل العام للنمو الحضرى .

ويرتبط هذا الشكل بعناصر كثيرة لعل أهمها مدى توافر الخدمات الأساسية ، وإتاحة الهياكل الأساسية للمشروعات .

٤ – الامتداد الصناعى وتأثيراته :

فقد لوحظ من نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من العينة بالمراكز الحضرية الستة (وبخاصة فى القاهرة ، والإسكندرية) يسكنون بجوار أعمالهم ، (بغض النظر عن وجود ذلك المكان فى موقع متوسط بالمركز الحضرى أم لا) ، ويمكنهم أن يغيروا أماكن سكناهم إذا ما تغير مكان عملهم .

٢ ـ استنتاجات تتعلق بدرجة الاستقطاب
فى بعض مراكز النمو الحضرى بمصر

أمدتنا نتائج اختبار الفروض الرئيسية للدراسة (وبخاصة الفرض الثالث) بتحديد للمتغيرات الرئيسية التى تعطينا تصوراً عاماً لدرجة الاستقطاب الحضرى .

ولما كان الاستقطاب الحضرى ظاهرة عامة يعانى منها كل مركز حضرى ، فإن الاختلاف بين المراكز بعضها وبعض يتحدد فى درجة هذا الاستقطاب ، ونوعية التأثيرات الناجمة عنه . ويمكننا توضيح ذلك من خلال النقاط الأربع التالية :

المعايير المستخدمة لتحديد درجة الاستقطاب الحضرى :

احتاج الأمر إلى ضرورة توافر مجموعة من المعايير (أو المحكات) التى نستعين بها ، ونستخدمها فى تحديد درجة الاستقطاب التى يعانى منها كل مركز حضرى .

وطبيعى أن تكون هناك أهمية نسبية لبعض مراكز النمو الحضرى فى مصر ، تتحدد من خلال عنصرين رئيسيين :

ـ الميزة التوطنية للمركز الحضرى :

ـ الهيكل السسيواقتصادى القائم .

وإذا كان هذان العنصران يمكن الاعتماد عليهما كمعيارين رئيسين للاستقطاب الحضرى فإن هناك مجموعة أخرى من المعايير اعتمدت عليها الدارسة مسبقاً فى تحديد مراكز النمو الحضرى التى يمكن اعتبارها مراكز استقطاب . وتتضح أهم هذه المعايير فيما يلى :

١ ـ الاعتماد على التعريف الإجرائى الذى حدد لمفهوم الاستقطاب الحضرى .

٢ ـ الاتساق مع أشكاله ، وأنماطه ، والصورة العامة له .

٣ ـ التمثيل لمستوياته بصفة عامة .

---

(١) يمكن مراجعة هذه المعايير بتفصيل أكثر فى النقطة (الرئيسية) الثالثة ، بالفصل السادس .

(٤) الارتكاز على العوامل المسببة لنشأته .

(٥) الاستدلال عليه بمؤشرات وجوده .

أما وقد تعرفنا من خلال تلك المعايير على وجود مراكز للنمو الحضرى ذات تأثير استقطابى بدرجة ما ، فإن تحديد هذه الدرجة يصبح أمراً غاية فى الأهمية ، إذ أن عليه تتوقف نوعية التأثيرات الناجمة عن هذه الظواهر ، ودرجتها (سواء كان داخل مركز الاستقطاب ذاته ، أو فى المناطق القابلة لذلك) .

وترتبط درجة الاستقطاب الحضرى التى يعانى منها أى مركز للنمو الحضرى ، بعناصر رئيسية تحتاج للدراسة والتحليل ، ويمكن تلخيصها فيما يلى :

— الهيكل العام للظروف السسيواقتصادية التى تشكل مركز الاستقطاب .

— الوظيفة الخاصة المميزة للنشاط (أو الأنشطة) الرئيسية بالمركز الحضرى .

— المعدل المحدد للنمو فى كل من عنصرى السكان والأنشطة بمركز الاستقطاب .

ومن خلال الدراسة التى أجريت على المراكز الحضرية الستة أمكن التوصل إلى أكثر المتغيرات فعالية ، وتأثيراً فى درجة الاستقطاب فى كل من هذه المراكز ويمكن تلخيصها فى ثلاثة :

١ — متوسط الدخل الذى يحققه المهاجر (بالنمط الحضرى) وعلاقته بإنفاقه ، واستهلاكه ، وادخاره .

٢ — أماكن تركز الخدمات الرئيسية بالنسبة لمحل إقامة المهاجر .

٣ — نوعية المشكلات ، وحجم الصناعات السسيواقتصادية التى تواجه الفرد فى استخدامه للهياكل الأساسية للمشروعات .

٢/٢ التفاوت فى درجة الاستقطاب ، وعلاقته بالنمط العام لمراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر :

اعتماداً على المتغيرات السابقة ، وتطبيقاً على مجال الدراسة ، يمكن التوصل إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مراكز النمو الحضرى الستة (مجال الدراسة) من حيث درجة الاستقطاب.

وقد سبق أن أوضحنا[١] – قبل إجراء التحليل الميدانى لبيانات الدراسة – أن درجة الاستقطاب فى المركز الحضرى يمكن تحديدها اعتماداً على نمطه (العام ، والنوعى) .

ويمكننا الاستفادة من اختبار الفروض ، وما أدت إليه من نتائج – وبخاصة أننا فى مجال عرض استنتاجات الدراسة – فى ترتيب المراكز الحضرية الستة (مجال الدراسة) من حيث درجة الاستقطاب بها ، وذلك من خلال معيار أساس يتمثل فى النمط العام والنوعى لمركز الاستقطاب[٢] . ويتضح ذلك مما يلى :

١ – **إن القاهرة ، والإسكندرية** ، تمثلان أعلى درجة من الاستقطاب الحضرى (سواء كان فى نطاق هذه الدراسة ، أو على المستوى القومى) فهما يجمعا بين الأنماط الصناعية والتجارية ، والخدمية ، فضلا عن كون الأولى العاصمة ومدينة صناعية ، والأخرى « الميناء الرئيسى والمدينة الثانية » .

٢ – **إن المحلة الكبرى ، والمنصورة** ، تمثلان درجة أقل من الاستقطاب فنمطهما العام صناعى تقليدى .

٣ – **إن أسيوط ، وأسوان** ، برغم اختلاف العوامل المسببة لنشأة الاستقطاب فى كل ، إلا أن درجته تتفاوت بينهما إلى حد كبير ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى الموقع الجغرافى لكل .

---

(١) سبق إيضاح هذه النقطة فى الجزء الأول من الفصل السادس .

(٢) نلفت النظر هنا إلى أن هذا الترتيب ليس عامًّا أو مطلقاً ، وإنما هو مرتبط بذلك المعيار فقط . وفى حدود هذه الدراسة فحسب .

٣/٢ نوعية التأثيرات الاجتماعية ، ودرجة الاستقطاب الحضرى :

فى ضوء الأبعاد الرئيسية التى تناولنا من خلالها قضية الاستقطاب الحضرى فى مصر ، اتضح أن هناك تأثيرات عديدة تنجم عن هذه الظواهر ، سواء تحدد مجالها فى مركز الاستقطاب ذاته ، أو فى المناطق المحيطة به (والقابلة للاستقطاب) .

وغنى عن البيان أن التأثيرات الناجمة عن أية ظاهرة تسهم فى توضيح أبعادها ، وإبراز اتجاهاتها ، وتحديد مساراتها . ولكن ذلك لايعنى تشابه التأثيرات وتوحدها بالنسبة لكل المناطق التى تعانى من ظواهر الاستقطاب الحضرى مثلا . فذلك أمر يرتبط بعديد من المعايير والمحكات[1] .

وتمدنا نتائج اختبار الفروض السابقة (وبخاصة الفرضين : الثالث ، والرابع) بما يؤكد لنا أن التأثيرات الاجتماعية للاستقطاب الحضرى — نوعية ، ودرجة — تتوقف إلى حد كبير على درجة الاستقطاب التى يعانى منها كل مركز حضرى . فالتأثيرات عامة وشاملة ، ولكن نوعيتها ودرجتها تختلف ، وتتفاوت .

وهناك أمثلة يمكن استنباطها — فى هذا الشأن — من واقع نتائج الدراسة الميدانية ، وذلك كما يلى :

١ — إن كلا من القاهرة ، والإسكندرية ، والمحلة الكبرى ، وأسوان تتشابه من حيث الاتجاه العام لأفراد العينة الممثلة لكل ، من حيث دوافع الهجرة وأسبابها ، والرغبة فى العودة للبلد الأصلى ، وأسلوب الإنفاق ، وأنماط الاستهلاك ، ودرجة الاستفادة من الخدمات الرئيسية . . . إلخ .

وإذا علمنا أن معظم هؤلاء — برغم تباين المراكز الحضرية التى هاجروا إليها — قد نزحوا من عدد محدود جداً من المحافظات تقع على قمتها محافظة : قنا ، والمنوفية ، فإن ذلك يعكس نوعية التأثيرات التبادلية المتوقع حدوثها من الجماعة المهاجرة ، والمنطقة ، والتى تدارسها البعض من خلال نظرية تحليل المنطقة الاجتماعية[2] .

---

(١) يمكن مراجعة هذه المعايير بشكل تفصيلى بالفصل السادس ككل .

(٢) يعد كل من Williams, Shevky هما أول من وضعا أسس هذه النظرية وذلك سنة ١٩٤٩ =

٢ – إن أسيوط لها وضع خاص بالنسبة للتأثيرات الناجمة عن ظواهر الاستقطاب بها ، فوجود الجامعة فيها كان له التأثير الفعال فى ذلك . بحيث يمكننا أن ننسب أى تغيير (نمو أو نقصان) إلى تلك المؤسسة التعليمية فهى قد مارست دوراً أساسياً فى عملية الاستقطاب بالمدينة لا يقل أهمية عن الوضع النسبى المتميز لها .

٣ – وبالنسبة **للمنصورة** يمكننا أن نلحظ النمط التقليدى للاستقطاب ، الذى يعتمد أساساً على الموقع المتوسط للمركز الحضرى وعلاقاته التبادلية بغيره من المراكز ، وبخاصة القريبة منه .

٢/٤ العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته من ناحية، ودرجته من ناحية أخرى :

حتى يتضح شكل العلاقة بين عوامل الاستقطاب الحضرى ومؤشراته من جانب ، ودرجته التى تميزه من جانب آخر ، يمكننا الاستعانة بنتيجتين، قد تم استنباطهما من خلال الاستنتاجات التى أمدتنا بها عملية اختبار الفروض السابقة ، ويمكن اعتبارهما فى الوقت ذاته مجرد نموذجين لتصوير هذه العلاقة . ويتحددان فيما يلى :

١ – تعانى **مدينة المحلة الكبرى** ، من درجة مرتفعة نسبياً من الاستقطاب الحضرى إذا ما قورنت على الأقل – بمثيلاتها على مستوى هذه الدراسة . ويرجع الاستقطاب الحضرى فى هذا المركز بصفة رئيسية إلى إنشاء **شركة مصر للغزل والنسيج** بما شملته من امتدادات ، وتوسعات أدت إلى عمل معظم أبناء هذا المركز ، فى تلك الصناعة ، فضلا عن موجات الهجرة المتتالية التى وفدت إلى المحلة الكبرى للعمل والإقامة بها . وقد كان وجود هذه الصناعة بشكلها الحالى عاملا للاستقطاب ، ومؤشراً له ، بحيث أثر ذلك فى الصعوبة الشديدة التى

= فقد تحددت نظرتهما إلى المنطقة (أو) الموقع من خلال منظور اجتماعى بحيث يجدانها تتبلور من خلال ثلاثة أبعاد هى :

(ا) الطبقة الاجتماعية الغالبة . (ب) درجة التحضر السائدة .

(حـ) الاتجاه السلالى (أو العرقى) Ethnicity

ويمكن مراجعة ذلك فى :

— **Abu-Lughod, Janet;** „Testing the theory of SocialArea Analysis:TheEco logy of Cairo, EGYPT", S.R.C, A.U.C, No. 10, Cairo, 1969, p. 199.

تتعرض لها إذا ما حاولنا عزل هذه الصناعة أو فصلها عن المحلة الكبرى كمدينة . فعمالة السكان — معظمهم — مركزة بها ، وأنشطة المركز الحضرى نابعة منها (فهى مسئولة عنها) ، فضلا عن أن الخدمات الرئيسية بالمدينة . وكذا هياكلها الأساسية أتيحت بمستوى معين لمواجهة تلك الأعداد الهائلة من العاملين بتلك الصناعة (قدر عددهم على نحو يزيد عن الثلاثين ألف عامل) . لدرجة حدت بالبعض إلى أهمية تدارس تاريخ نشأة هذه الصناعة وتطورها فى هذه المنطقة ، والتظيم الداخلى لها . والخدمات التى تؤديها لعمالها وموظفيها ، قبل التعرض لدراسة المركز الحضرى المتواجدة فيه .

٢ — تعرضت مدينة أسوان فى الآونة الأخيرة (فى الفترة من ٥٩/١٩٦٠ إلى ٦٩ / ١٩٧٠) إلى مدخلات كثيرة تركزت فى : **مشروع السد العالى وزيادة حجم المخصص من الاستثمارات للمشروعات الصناعية بها** ، بحيث أثر ذلك فى الهيكل السكانى لها (بسبب عمليات الهجرة، والتهجير) فأصبحت هذه المدينة (والمحافظة تبعًا لها) **مستقطبة لغيرها** ليس على المستوى المحلى فقط (أى المدن الأخرى التابعة للمحافظة) بل بالنسبة لمحافظات الجمهورية ككل وذلك بحثًا عن العمل ؛ وتحقيقًا لزيادة الدخل[1] .

ومن اللافت للنظر أن تعداد سكان مدينة أسوان قد ارتفع حتى بعد انتهاء العمل فى مشروع السد العالى (من ٦٣,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٠ إلى ١٢٧,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ ثم إلى ٢٢٤,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧١) ويعكس ذلك أن هناك عوامل أخرى — غير السد العالى — كان لها تأثير فعال فى استمرار ممارسة أسوان لتأثيراتها الاستقطابية ، فضلا عن معدل النمو الطبيعى للسكان بها .

---

(١) محمود فهمى الكردى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

٣ ـ استنتاجات ترتبط بالهجرة كمتغير رئيسى للاستقطاب الحضرى فى مصر

خصصنا فيا سبق فرضا بذاته تدارسنا من خلاله متغير الهجرة ، وعلاقة معدلها من المركز الحضرى وإليه بتفاقم ظواهر الاستقطاب الحضرى ، وزيادة حجم تأثيراته وبخاصة الاجتماعية منها .

ونناقش فى هذا الجزء ، الاستنتاجات الخاصة بهذا المتغير فى ضوء ما أمدتنا به الدراسة الميدانية من بيانات وحقائق تتعلق بعناصره المختلفة . ويتحدد ذلك فى النقاط الأربع التالية :

١/٣ عوامل الهجرة إلى النمط الحضرى ، ودافع التفكير فى العودة إلى البلد الأصلى :

تفاوتت الأسباب أو الدوافع التى تدعو الفرد إلى ترك بلده الأصلى ، والهجرة إلى مركز حضرى معين ، وذلك نظراً للأحوال العامة لهذا الفرد ، وكذلك الظروف الكلية للمركز الحضرى المستهدف الهجرة إليه . ويمكننا أن نرتب هذه العوامل حسب أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة ككل (المراكز الحضرية الستة) كما يلى :

١ ــ إن وجود فرصة عمل أفضل بالمركز الحضرى ، الذى يسعى الفرد للهجرة إليه ، يمثل العامل الأساسى للهجرة بصفه عامة . ويرتبط ذلك بنتيجة منطقة (وليست عاملا) تتمثل فى تحقيق زيادة فى دخل الأسرة عما كان يحققه فى عملة السابق ببلده الأصلى .

٢ ــ يلى ذلك الرغبة فى الاستفادة من الخدمات المتاحة بالنمط الحضرى ، والتى قد لا يجدها الفرد فى بلده الأصلى ، وبخاصة إذا كان بالنمط الريفى ، وأوضحها : خدمات التعليم ، والعلاج .

٣ – تمثل الرغبة فى استكمال التعليم (سواء بالنسبة للمهاجر نفسه أو لأبنائه وأفراد أسرته) نسبة ضئيلة ، كعامل يدفع الفرد للهجرة والانتقال للمعيشة والعمل بالنمط الحضرى .

وبرغم أن كل أفراد عينة الدراسة كانوا مهاجرين إلى المراكز الحضرية الستة ، (مجال الدراسة) – فذلك شرط أساسى من شروط اختيار العينة إلا أن ذلك لا يمنع من أن نسبة كبيرة من هؤلاء (وصلت إلى أكثر من ٦٠ ٪) يفكرون فى العودة إلى البلد الأصلى ، ويتحدد الدافع الرئيسى وراء تفكيرهم هذا فى عدم تحقيق الزيادة المتوقعة فى الدخل . ويرجع ذلك إلى عوامل أخرى كالارتفاع النسبى فى أسعار بعض السلع والخدمات ، وعدم وجود مسكن مناسب ، وصعوبة التكيف مع أنماط المجتمع الحضرى .

٢/٣ أنماط الهجرة إلى المركز الحضرى ، واتجاهاتها :

نظراً لاختلاف المراكز الطاردة للسكان – سواء كانت حضرية أو ريفية – وتنوعها بالنسبة للمراكز الحضرية مجال الدراسة[1] . فإن أنماط المهاجرين منها تتباين تبعاً للظروف التى دفعت بهؤلاء إلى الهجرة من ناحية ، للأحوال السسيواقتصادية للمراكز الحضرية التى يهاجرون إليها من ناحية أخرى .

ويمكننا أن نميز – فى حدود عينة الدراسة ، ومن خلال اختبار فروضها ، وبخاصة الفرض الرابع – **بين ثلاثة أنماط للهجرة** إلى المراكز الحضرية الستة ، وذلك حسب **المكان** الذى هاجروا منه ، **وذلك كما يلى :**

١ – النمط الريفى : (٦٦ من أفراد عينة الدراسة)

ويمثل معظم أفراد عينة الدراسة هذا النمط حيث تدفعهم ظروف إقامتهم بالمناطق الريفية ، ورغبتهم فى تحقيق زيادة فى دخل الأسرة عن طريق تغير نوعية العمل ، إلى تركهم بلدهم الأصلى ، للنمط الحضرى .

---

(١) تم حصر هذه المراكز الطاردة للسكان بالنسبة لعينة الدراسة فى خمس عشرة محافظة ، وذلك بعد استبعاد المراكز الحضرية الستة (مجال الدراسة) ، وكذا محافظات الحدود .

٢ – النمط الريفي – الحضري : (٢١٪ من أفرد عينة الدراسة) .

ويقيم الذين ينتمون إلى هذا النمط فى المراكز الحضرية (أو المدن) القريبة من من المركز الحضرى الذى تم الهجرة إلية . ويحدث ذلك نتيجة توافر ميزة نسبية بذلك المركز الحضرى . تدفعهم للهجرة إليه .

٣ – النمط الحضرى : (١٣٪ من أفراد عينة الدراسة) .

وتعنى هذه النسبة الضئيلة من الذين يهاجرون من مركز حضرى إلى أخر (داخل نفس النمط) أن هناك ظروفا خاصة هى التى تدفع إلى ذلك ، لعلها تتمثل فى تلك العوامل التى كان لها نصيب أقل من حيث إسهامها فى دفع الافراد للهجرة إلى النمط الحضرى عموماً . وتتضح فى عاملين هما : الاستفادة من الخدمات المتاحة بالنمط الحضرى ، والرغبة فى استكمال التعليم به .

. . . وإذا كانت تلك هى الأنماط الرئيسية للهجرة إلى المراكز الحضرية مجال الدراسة بالنظر إلى متغير المكان الذى نزح منه المهاجر ، فإن هناك اتجاهات اتسمت بها موجات الهجرة تلك ، ويمكن تحديدها فى ضوء المكان الذى وفد إليه المهاجر ، من خلال تصنيفها إلى ثلاثة أقسام هى :

(ا) القاهرة والإسكندرية: فنسبة الهجرة اليهما – فى حدود عينة الدراسة – مرتفعة.

(ب) المحلة الكبرى : وهى لها وضع خاص نظراً للنشاط الصناعى بها (وما سبق ذكره عنها) .

(ح) المنصورة ، وأسيوط ، وأسوان : فرغم الاختلافات البينة التى نلحظها فيما بينها ، إلا أنها من حيث معدلات الهجرة إليها تكاد تتشابه (فى حدود عينة الدراسة) .

٣/٣ أماكن تجمع المهاجرين بالنمط الحضرى :

اعتماداً على ما انتهينا إليه من تحديد للمراكز الطاردة للسكان ، والأخرى الجاذبة لهم . يمكننا التوصل إلى نتيجة أخرى أكثر تحديداً . فنسبة هؤلاء المهاجرين إلى النمط الحضرى ، لا تتوزع بالتساوى بين مناطق المركز الحضرى الذى تمت الهجرة إليه .

ومن خلال عملية اختيار الفرض الذى يعالج الهجرة إلى النمط الحضرى كمتغير رئيس للاستقطاب، تناولنا ذلك العنصر ، وفى ضوئه أمكننا تحديد أكثر الأماكن (أو المناطق) التى يتجمع فيها المهاجرون للسكن بالمركز الحضرى ، ويمكن ترتيبها كما يلى :

(١) منطقة الضواحى : Suburb (ويقطنها ٣٨ ٪ من عينة الدراسة ككل)

وقد اتسمت هذه المناطق بالتكدس السكانى وذلك نظرا لوجود الصناعات بها حيث يعمل المهاجرون ، فضلا عن تيسير سبل المعيشة بها ، وبخاصة إذا ما أسهم مجال العمل فى ذلك (سكن — مواصلات) .

(٢) منطقة الامتداد (البعيدة) : Hinterland

(يقطنها ٢٧ ٪ من عينة الدراسة ككل)

وهى تلى منطقة الضواحى من حيث تركيز السكان بها . وهى «بعيدة» بالنسبة لمنطقة وسط المدينة ويفضلها المهاجرون لقرب نمطها العام من المناطق التى نزحوا منها ، فيؤدى ذلك إلى سرعة تكيفهم معها .

(٣) منطقة الجوار (المتاخمة) : Noighbourhood

(يقطنها ٢٢ ٪ من عينة الدراسة ككل)

وهى باعتبارها ملاصقة للمركز الحضرى من حيث موقعها واعتمادها عليـــه فى معيشتها تماما ، تعد منطقة فضلى بالنسبة للكثير من المهاجرين ، وبخاصة الذين نزحوا من النمط الريفى .

(٤) منطقة وسط المدينة : City Centre (يقطنها ٨ ٪ من عينة الدراسة ككل)

ويمثل القاطنون بها نسبة ضئيلة — بالمقارنة بالمناطق الثلاث السابقة — إذ أن المعيشة بوسط المدينة تحتاج إلى تكلفة خاصة تتمثل فى السكن والمواصلات ، ولا تتناسب مع ذوى مستوى الدخل المنخفض

(٥) المنطقة الهدبية : Fringe ، والمنطقة التابعة Satelite ، والمنطقة المستحدثة Planned Community وقد أمكن الجمع بين هذه المناطق الثلاث (رغم الفروق الواضحة بينها من حيث الشكل . والمضمون) بسبب ضآلة نسب ساكنيها بشكل واضح (يقطنها ٥ ٪ من عينة الدراسة ككل) .

ويذهب كثير من الباحثين إلى تناول عديد من المعايير التى يستند اليها المهاجرون فى تحديد أماكن سكناهم بالنمط الحضرى لعمل أهمها : مكان العمل ، والتسهيلات التى يقدمها المكان . وطبيعة العلاقات والروابط الاجتماعية مع جماعة السكن[١] .

٤/٣ التأثيرات الاجتماعية المتبادلة بين الجماعة المهاجرة ، والمركز الحضرى :

بعد أن تناولنا عوامل الهجرة إلى النمط الحضرى . وتعرفنا على أنماطها واتجاهاتها . وحددنا أماكن تجمع المهاجرين ، نحاول فى هذه الفقرة تدارس التأثيرات التبادلية بين الجماعة المهاجرة ، والمركز الحضرى .

ومن خلال التحليل السابق يمكننا تلخيص استنتاجاتنا فيما يتعلق بتأثيرات الهجرة بعامة ، وبالتأثير المتبادل بين المهاجرين والنمط الحضرى بخاصة ، فيما يلى من نقاط :

(١) التأثير المتصل بالدخل :

تدلنا نتائج الدراسة – وبخاصة ما يتعلق منها باختبار الفرض الرابع – على أن متوسط الدخل الشهرى يمثل المتغير الرئيسى والفعال الذى يؤثر على كثير من المتغيرات الأخرى .

فتحقيق زيادة فى الدخل يعد الهدف الأساسى الذى يسعى إلى تحقيقه المهاجر : فى ذات الوقت الذى تنعكس فيه تلك الزيادة فى الدخل ، على أسلوب الإنفاق ، ونمط الاستهلاك ، ودرجة التكيف الاجتماعى .

---

(١) — Perloff Harvey S.: New Towns Intown" A.I.P. VoluXII No.me XX3 May 1966 p 155.

(٢) التأثير المتعلق بالتعليم :

فرغم أن الرغبه فى استكمال التعليم تقع « الثالثة » فى ترتيب العوامل التى تدفع للهجرة إلى النمط الحضرى ، إلا أنها تمثل تأثيراً مبدئيًا يجذب الفرد إلى النمط الحضرى لتحقيق هدف معين .

غير أن هذا التأثير ليس فى اتجاه واحد فقط (من المركز الحضرى إلى الفرد المهاجر) بل وأيضًا يمتد التأثير من ذلك الفرد إلى المركز الحضرى ، متمثلا فيما يصدر عنه من اتجاهات تفكير ، وأنماط سلوك .

(٣) التأثير المرتبط بالمهنة :

فطبيعى أن يحدث تغيير فى مهنة الفرد المهاجر (وبخاصة إذا كان مهاجراً من النمط الريفى) ، ويلعب هذا التغيير دوراً رئيسيًّا فيما يتعرض له هذا الفرد من تأثيرات بالمركز الحضرى ، ليس فقط فيما يتسبب عن ذلك مباشرة من زيادة (أو نقصان) فى الدخل ، وما يتعلق به من متغيرات ، بل وأيضا فى الانعكاسات الاجتماعية للمهنة من تحديد مستوى طموح الفرد ، ونوعية علاقاته الاجتماعية .

(٤) التأثير الخاص بالخبرة :

وذلك ناجم عن تغيير نوعية المهنة ، والتأثيرات التابعة لذلك ، فضلا عن أنماط الخبرة المكتسبة من أساليب التعامل الجديدة ، ونوعية العلاقات المستحدثة ، بالنسبة لجماعة العمل ، أو جماعة السكن (أو كليهما) .

٤ ـ استنتاجات خاصة بالتصور العام للنمو الحضرى واستراتيجيته فى مصر

اعتماداً على بيانات الدراسة المتصلة باختبار الفرض الأخير (الخامس) من فروض الدراسة ، واستناداً إلى البيانات الخاصة به ، يمكننا التوصل إلى استنتاجات ترتبط بالتصور العام للنمو الحضرى ، واستراتيجيته فى مصر . وسوف نرتكز فى ذلك على بعض العناصر التى سبق تحليلها محاولين استخراج أهم النتائج المرتبطة بها . ويتلخص ذلك فى النقاط الأربع التالية :

٤/١ الاتجاهات الحالية للنمو ، والتوزيع فى : السكان ، والأنشطة :

من خلال تحديد اتجاهات النمو الحضرى وتوزيعاته فى مصر (التى سبق تناولها[١]) يمكننا الكشف عن أهم النتائج فى هذا المجال فيما يلى من نقاط :

(١) **أن النمو الحضرى** بصفة عامة ــ سواء كان فى السكان أو الأنشطة ــ **غير متوازن** وذلك فى علاقة كل عنصر بالآخر (أى بين السكان من جانب ، والأنشطة من جانب أخر) أو فى علاقة هذين العنصرين مجتمعين ، بعملية التنمية الحضرية على المستوى القومى ككل . وقد لوحظ عدم التوازن ، من خلال معدلات الهجرة واتجاهاتها بين المراكز الحضرية الستة (مجال الدراسة) بصفة خاصة .

(٢) **أن التوزيع الحضرى** لا نعنى به هنا فقط مجرد المكان الذى يتواجد فيه السكان والأنشطة وإنما يتصل ــ كما حدده جمال حمدان[٢] ــ بمحاور ثلاثة هى : التباعد Spacing ، والحجم Size ، والموقع Location . وهو بهذا المفهوم يعتمد على النمو غير المتوازن لنفس العنصرين فيأخذ التوزيع شكلا **غير متعادل أيضاً** .

فالتباعد بين المراكز الحضرية لا يتخـــذ شكلا ثابتاً ، **وحجوم** تلك المراكز لا تستند إلى معيار معين ، كما أن **مواقعها** لا تسير فى نقط يمكن تعيينها وفق منطق محدد .

---

(١) يمكن مراجعة هذا الموضوع بشكل تفصيلى فى الفصل الرابع ، بالباب الثانى .

(٢) جمال حمدان ، « جغرافية المدن » (الطبعة الثانية) ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٩٤ .

٣ – تعكس الاتجاهات العامة للنمو . والتوزيع الحضريين حدة المشكلات الحضرية التي تعاني منها مراكز النمو الحضرى بمصر . وأوضحها ظاهرة الاستقطاب .

فمن خلال البيانات السابقة (الإحصائية المعدة . أو الميدانية المعالجة) اتضح أن الخلل فى النمو أو التوزيع على حد سواء يبرز بصورة أوضح فى مراكز الاستقطاب الحضرى (مجال الدراسة) .

٢/٤ ضرورة تصحيح الاتجاهات العامة الحالية للنمو الحضرى :

إن كانت الاتجاهات الحالية للنمو الحضرى وتوزيعاته فى مصر ، غير متوازنة وليست م ،لة ـ فإن ذلك يرجع إلى تلك الأبعاد التاريخية ، والأوضاع الجغرافية ، والتقسيمات الإدارية . والهياكل الديموجرافية . والأنماط الاقتصادية . والأبنية الاجتماعية ، والأطر الثقافية لمراكز النمو الحضرى[1] .

وأيا كانت العوامل التى تؤثر على اتجاهات النمو الحضرى الحالية ، فى مصر ، فإن الأمر يحتاج إلى تصحيحها وتعديل مساراتها ، وفق ما يرسم لها من استراتيجية عامة ، وسياسات تفصيلية[2] .

ويهمنا فى هذه النقطة إبراز أهم الاستنتاجات التى وافتنا بها نتائج التحليل السابق ، ويمكنها أن تسهم فى تصحيح ذلك الوضع .

ويمكننا تصنيف تلك الاستنتاجات إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : تتصل بالمراكز الحضرية ذات التأثير الاستقطابى الفعال :

نتيجة للتركز فى السكان ، والتكدس فى الأنشطة تحدث تأثيرات لا تقف عند حدود مركز الاستقطاب فقط ، بل تمتد فاعليتها لتصل إلى المناطق الأخرى وتتفاوت درجة التأثير الاستقطابى من مركز حضرى إلى آخر حسب متغيرات عديدة ، تتصل أساسًا بعوامل الاستقطاب ومؤشراته .

---

(١) تناولنا فيما سبق (فى الفصل الخامس من الباب الثانى) هذه النقطة بتفصيل أكبر .

(٢) سوف نعالج هذه النقطة بشيء من التفصيل فى الفصلين التاليين .

الثانية : **تتعلق بالمناطق المحيطة بمراكز الاستقطاب (والقابلة للتأثر بها)**

وقد اعتبر كثير من الباحثين أن وجود هذه المناطق بقابليتها للاستقطاب ، والاتجاه نحو مراكز الجذب عاملا أساسيًا للاستقطاب . وبالتالى فى نشوء ذلك الخلل فى اتجاهات النمو الحضرى » فمن الملاحظ أنه كلما زاد اعتماد تلك المناطق على المراكز ذات الإمكانيات الأكبر ، زادت هذه الأخيرة فى درجة استقطابها للأولى .

الثالثة : **ترتبط بنوعية العلاقة بين مراكز الاستقطاب ، والمناطق المحيطة بها :**

فغنى عن البيان أن تبلور المركز الحضرى ذاته ، وتكونه ، وتشكيله يؤدى إلى وجود علاقات تبادلية ذات نوعية خاصة بين مراكز الاستقطاب . وما يحيط بها من مناطق .

ومصداق ذلك ما نلحظه فى المدينة من تغيير فى أنماط التفكير . والعمل ، والسلوك بالنسبة للقرويين المهاجرين للنمط الحضرى ، حيث أصبح لزامًا عليهم تعديل الأنساق الاجتماعية التى كانوا يتعاملون من خلالها[١] .

٣/٤ استخدام مصفوفة المتغيرات فى تصور استراتيجية النمو الحضرى :

لم يكن استخدامنا لأسلوب تحليل « الانحدار المتعدد » فى اختبار الفرض الأخير من فروض الدراسة . مجرد معالجة إحصائية تستهدف تحديد أكثر المتغيرات تأثيراً فى الظاهرة — موضوع الدراسة — وتدارس العلاقات التبادلية فيما بينها ، بل تعدل الأمر ذلك إلى محاولة للبحث عن المتغيرات ذات التأثير الفعال فى تصور الوضع الأمثل للنمو الحضرى فى مصر .

وبصفة عامة يمكننا الاستفادة من « **مصفوفة المتغيرات** Variable Matrix ، فى تصور استراتيجية النمو الحضرى بمصر . وذلك إذا ماحاولنا **تصنيف تلك المتغيرات** التى احتوتها المصفوفة ثلاثة عشر متغيرًا . من حيث درجة فعاليتها فى التأثيرات الاستقطابية (ومن ثم يمكن استخدامها فى معالجة مسألة النمو الحضرى عن طريق تصور وضع أمثل له) **إلى مجموعتين يتضحان فيما يلى :**

---

(١) لويس ممفورد ، « المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها » (الجزء الأول) ترجمة إبراهيم نصحى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥٣ .

(١) مجموعة المتغيرات ذات التأثير : الفعال ، والقوى :

ـ ويمكن ترتيب تلك المتغيرات الفعالة على الوجه التالى : متوسط الدخل الشهرى للمبحوث وأسرته ، ونوعية العمل وطبيعته ، وأسلوب الإنفاق ثم درجة التكيف مع أنماط الحضرى .

ـ أما المتغيرات القوية (ولكنها أقل فعالية من السابقة) فيمكن ترتيبها (فى حد ذاتها ومع التسلسل السابق) كما يلى : الفترة التى انقضت منذ وصول المهاجر للمركز الحضرى الحالى ، والنية فى العودة للبلد الأصلى ، والمحافظة التى هاجر منها .

(٢) مجموعة المتغيرات ذات التأثير : المتوسط ، والضعيف :

ـ فالمتغيرات متوسط التأثير (وهى تلى فى الترتيب تلك المتغيرات القوية) يمكن ترتيبها كما يلى : أنماط الاستهلاك ، ومستوى أداء الخدمات (من وجهة نظر المبحوث) ، ثم الاستخدام الفعلى للهياكل الأساسية للمشروعات .

وبالنسبة للمتغير ضعيفة التأثير (وهى تقع فى نهاية هذه المجموعة ، كما تمثل ضعف المتغيرات الثلاثة عشر تأثيراً بصفة عامة) ويمكن ترتيبها كما يلى : العلاقات بين المناطق الحضرية ، ودرجة التصنيع ، وتأثيراتها ، ثم فى النهاية الادخار واتجاهاته . وفيما يلى نعرض للصورة العامه التى تتكون منها هذه المصفوفه موضع بها معاملات المتغيرات[١] :

وقد تدارس كثير من الباحثين [٢] مسألة تحديد الوضع الأمثل لمسألة النمو الحضرى بمنطقة ما ، وركز بعضهم على ضرورة الاهتمام ببعض المتغيرات ذات الأهمية الخاصة مثل :

---

(١) ركبت بيانات هذه المصفوفة من خلال تجميع معاملات المتغيرات اعتماداً على المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة ، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression (ويمكن مراجعة هذا الأسلوب الإحصائى فى : محرم وهبى محمود ، النظرية الإحصائية وتطبيقاتها الجزء الرابع : تحليل الانحدار) معهد التخطيط القوى ، ١٩٧٠ .

(٢) — Mills Willian and Godschalk David; A Collaborative Approach to Planning" Through Urban Activities" A.I.P. Volume XXXII No. 2 March 1966 p. 91 - 92.

المتغيرات ← / المتغيرات ↓	بيانات أساسية		الهجرة										
	المحافظة ①	الدخل ②	الفترة ③	العودة ④	العمل ⑤	الانفاق ⑥	الاستهلاك ⑦	الادخار ⑧	الخدمات ⑨	الهياكل ⑩	التكيف ⑪	العلاقات ⑫	التنوع ⑬
بيانات أساسية: المحافظة ①	—	٦٣ر	٠١ر	٤٩ر	٦٤ر	٤٢ر	٣٢ر	١١ر	٢١ر	٢٥ر	٤٨ر	٣٧ر	٤٤ر
بيانات أساسية: الدخل ②	٤١ر	—	٦٥ر	ـ٣٤ر	٧٣ر	٦٤ر	٠٥ر	٦٧ر	٢٤ر	٣٣ر	٦٥ر	٠٧ر	٤٣ر
الهجرة: الفترة ③	٤٧ر	ـ٦٦ر	—	٠٧ر	٠٣ر	٢٤ر	٣٧ر	١٢ر	١٨ر	١٣ر	٦٢ر	٠٧ر	٤٣ر
الهجرة: العودة ④	٠٤ر	ـ٠٧ر	٦٤ر	—	٧٧ر	٤٤ر	٤٣ر	١٢ر	٢٧ر	٢٣ر	ـ٤١ر	ـ٣٣ر	٢٤ر
العمل ⑤	٠٤ر	٧٤ر	١١ر	٠٧ر	—	٦٣ر	٦٤ر	٢٨ر	٢٧ر	٢٦ر	٠٣ر	٣٤ر	٤٧ر
الانفاق ⑥	٤٣ر	٧٤ر	٤٤ر	٣٣ر	٦٧ر	—	٦٤ر	٣٣ر	٠٢ر	١٧ر	٢٣ر	٣٤ر	٢٢ر
الاستهلاك ⑦	٤٤ر	٧٧ر	٣٤ر	٢٧ر	٦٧ر	٧٧ر	—	٦٤ر	٢٧ر	٢٣ر	٠٤ر	٤٧ر	٣٢ر
الادخار ⑧	٣٧ر	٦٢ر	٢٧ر	٣٨ر	٦٠ر	٠٣ر	٤٤ر	—	١٧ر	١٨ر	٢٧ر	٢٣ر	١٧ر
الخدمات ⑨	٣٣ر	٦٤ر	٢٧ر	٣٣ر	٦٤ر	٢٧ر	٣٣ر	١٧ر	—	٦٨ر	٣٧ر	٢٦ر	٣٧ر
الهياكل ⑩	٢٧ر	٠٢ر	٢٩ر	٢٧ر	٤٦ر	٤٤ر	٤٣ر	١٧ر	٦٩ر	—	٤٧ر	٢٨ر	٢٧ر
التكيف ⑪	٦٧ر	٦٩ر	٧٤ر	٧١ر	٠٧ر	٠٤ر	٥٠ر	٢٣ر	٣٧ر	٣٤ر	—	٣٧ر	٠٢ر
العلاقات ⑫	٢٧ر	٠٨ر	٥٠ر	٠٢ر	٢٧ر	٣٤ر	٣٣ر	١٤ر	١٧ر	٣٤ر	٠٧ر	—	١٣ر
التنوع ⑬	٣٨ر	٦٧ر	٣٣ر	٠٤ر	٠٧ر	٤٣ر	٤٢ر	١٧ر	٢٨ر	١٩ر	٦٨ر	٠٧ر	—

يتضح من المعدلات الموضحة بهذه المصفوفة ، أن العلاقة بين كل متغير وآخر لا تأخذ اتجاهاً واحداً بل هي تتشكل من خلال تبادل التأثير بين بعضها وبعض ، سواء كان ذلك التأثير قوياً ، أو ضعيفاً .

١ ــ اتجاهات المقيمين بالنمط الحضرى نحو الاستمرار والبقاء فيه ، أو الانتقال منه ، والعودة للبلد الأصلى .

٢ ــ أسلوب الحياة بالنمط الحضرى ، ومدى تقبل الأفراد له .

٣ ــ اختيار النمط السكنى ، ونوعية العلاقات مع جماعة الجوار . ودرجة التكيف معها .

٤/٤ المعايير الاجتماعية فى تحديد الوضع الأمثل للنمو الحضرى فى مصر :

رغم أن هناك عديداً من المعايير الجغرافية ، والإدارية ، والاقتصادية ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند إجراء محاولة لتحديد الوضع الأمثل للنمو الحضرى فى مجتمع ما ، فإن المعايير الاجتماعية تحتل اهتماماً كبيراً ، وبخاصة من جانب المشتغلين بهذا المجال .

فكثيراً ما يكون **الموقع الجغرافى ممتازاً ، والتقسيم الإدارى مناسباً ، والموارد الاقتصادية وفيرة** ، ومع ذلك يجانبنا الصواب إذا ما ادعينا أن ذلك كاف للتنبؤ بنمو حضرى أمثل لتلك المنطقة .

فهناك مجموعة من المعايير (أو المحكات) الاجتماعية يجب تدارسها ، والاهتمام بتأثيراتها فى مجال النمو الحضرى . وحيث أن الاستقطاب إحدى مشكلات النمو الحضرى ومظاهره ، فإن فى علاجه تخفيفاً من حدة هذه المشكلات ، والخطوة الأولى فى علاج أية مشكلة هى معرفة عناصرها ، ومتغيراتها ، ومعاييرها .

وإذا كان تركيزنا فى هذه النقطة على المعايير الاجتماعية ــ فى تكاملها مع المعايير الأخرى ــ ودورها فى تحديد الوضع الأمثل للنمو الحضرى فى مصر ، فإنه يمكن التمييز بين **أربعة معايير أساسية ، هى :**

(١) الوضع الطبقى للجماعة المهاجرة :

ويتحدد هذا الوضع من خلال متغيرات لعل أهمها : مستوى الدخل ، ونوعية المهنة وطبيعتها ، ودرجة التعليم .

(٢) العلاقات الاجتماعية الحضرية :

فالفرد المهاجر إلى النمط الحضرى ، يحتاج إلى نوعية من العلاقات الاجتماعية ليتعامل فى حدودها مع أفراد هذا النمط .

(٣) مستوى الطموح :

ويحتاج تحديد هذا المستوى إلى تدارس الوضع الاقتصادى ، والمهنى للفرد المهاجر ، فضلا عن الطبقة التى ينتمى إليها .

(٤) درجة التكيف الاجتماعى :

وتعتمد هذه الدرجة على الظروف السسيواقتصادية للمركز الحضرى ، الأمر الذى دفع بعض مخططى المدن [١] إلى تصور « مـــدن اجتماعية » Social Cities تصمم معماريًّا بشكل يسمح بتنمية العلاقات الإجتماعية بين الجماعات المجاورة لبعضها فى السكن ، وبالتالى يزيد ذلك من درجة التكشيف الاجتماعى بين أفرادها .

ويؤكد كثير من الباحثين [٢] أن تلك المعايير لا يمكن دراستها بمنأى عن النمط الصناعى وهيكل العمالة للإقليم بصفة خاصة .

---

(١) لويس ممفورد ، « المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها » (الجزء الثانى) ترجمة إبراهيم نصحى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ ، لوحة (٦٠) بعد صفحة ٧٩٢ .

(٢) — Hoover Edgar M.; Region With a future" (Book Review) A.I.P Volume XXXII No. 5 September 1966 p. 319.

الفصل الثامن

سياسات مقترحة للتنمية الحضرية فى مصر

يمثل هذه الفصل ، الجزء الأول من إسهامات الدراسة ، التى تستهدف اقتراح حل لمشكلات الاستقطاب الحضرى فى مصر .

فإذا كانت ظواهر الاستقطاب يمكن تدارسها فى محيط النمو الحضرى ، وإذا كان التحليل السابق قد أثبت أن هناك خللا فى **هذا النمو** (التلقائى) ، فإن علاجه يتأتى برسم **سياسة** (مخططة) **للتنمية الحضرية** . » وفى ذلك بالتالى ، تخفيف من حدة مشكلات الاستقطاب .

وسوف نعرض لتلك السياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر من خلال النقاط الثلاث التالية :

١ – المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الحضرية فى مصر :

وتتحدد من خلال إطار شامل لخطة التنمية الحضرية فى مصر ، وتحديد اتجاهات النمو الحضرى المستهدفة ، ثم توضيح العلاقة بين أماكن توطين الصناعات ، وتكلفة النقل والمواصلات ، وإبراز دور التخطيط الإقليمى – الحضرى فى علاج مشكلات النمو الحضرى وظواهره ، ثم ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث فى مجال التحضر ، وتوفير البيانات الضرورية لذلك .

٢ – الإسهامات السابقة فى وضع استراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر :

ونعرض لأبرزها مثل : استراتيجيات : الانتشار ، والتركيز ، والانتشار بطريقة مركزة (وذلك بالنسبة للسكان ، والأنشطة فى كل) وسوف يتم عرض كل استراتيجية فى إطار من التحليل النقدى والتعرف على مدى إمكانية تطبيقها فى مصر .

استراتيجية مقترحة للتنمية الحضرية فى مصر :

ويمكن تصورها فى ضوء اختيار « نقط عمدية » داخل أقطاب النمو ذاتها ، ثم نتدارس تأثير تلك على عمليتى : الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة ، والتوزيع الأمثل للسكان ، وننتهى من ذلك إلى مناقشة اقتراح بتحويل مراكز الاستقطاب الحضرى ، إلى أقطاب للنمو ، وكيفية تحقيق ذلك فى ضوء الاستراتيجية المقترحة .

١ – المتطلبات الرئيسية

لعملية التنمية الحضرية فى مصر

تسعى المجتمعات الحضرية – الأقل نموا – إلى رسم السياسات ، ووضع الخطط التى تحقق لها دفعات متلاحقة فى مجال التنمية الحضرية المخططة .

وتحتاج عملية التنمية الحضرية – لكى تحقق أغراضها – إلى اشتراطات أساسية ، هى بمثابة الخطوات الأولية والركائزية التى تعتمد عليها أى استراتيجية عامة ، أوسياسات تفصيلية للنمو الحضرى .

ويمكن تلخيص هذه الاشتراطات أو المتطلبات فى النقاط الرئيسية الخمس التالية :

١/١ تصور إطار شامل لخطة التنمية الحضرية فى مصر :

رغم التزايد المستمر فى عدد السكان فى مصر بعامة ، وفى النمط الحضرى بخاصة ، ورغم المحاولات القليلة ، والجزئية ، والمؤقتة لدراسة مسألة التنـــمية الحضرية فى بعض المناطق بمصر[١] ، فإن الواقع يؤكد أنه ليس هناك تصور عام – على الأقل – لإطار شامل لمشكلة التنمية الحضرية فى مصر .

ولا يهمنا كثيراً – فى هذا المقام – تدارس العوامل التى أدت إلى هذا الموضع ، قدر اهتمامنا بالتركيز على إبراز النقاط الرئيسية التى تسهم بإيجاز فى تشكيل هذا التصور . ويمكن تلخيصها فيما يلى :

---

(١) نذكر من هذه المحاولات : . مشروع التخطيط الإقليمى بأسوان ، ولجنة تخطيط القاهرة الكبرى ، والتخطيط الإقليمى بمحافظة الإسكندرية .

١ - دراسة الهيكل السكانى القائم بشكل تفصيلى من حيث : العدد ، والكثافة والتوزيع ومعدل النمو . وتصور المستهدف بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر فى النمط الحضرى ككل .

٢ - تناول الهجرة كمتغير رئيسى يؤثر بشكل فعال فى اتجاه النمو الحضرى (التلقائى) . وفى عملية التنمية الحضرية (المخططة) بكل عناصرها . فهى حركة للسكان من المناطق الحضرية بكل تبعاتها ونتائجها .

(٣) الاهتمام بتوفير قدر من الخدمات الرئيسية ، والهياكل الأساسية للمشروعات (ليس فقط إتاحتها بل تيسيرها ، وجعلها قابلة للاستخدام أيضاً) بشكل يتناسب مع عدد السكان ، وكثافتهم ، وتوزيعهم .

(٤) تحديد المواقع المثلى للمشروعات (إنتاجية كانت أو خدمية) ليس بالنسبة للمركز الحضرى فقط بل بالنسبة للمراكز الحضرية الأخرى المحيطة به أيضاً مع الأخذ فى الاعتبار عملية التنبؤ بالنمو السكانى ، والامتداد الفيزيقى للمركز .

(٥) ضرورة إدخال التحسينات الفيزيقية بالنمط الحضرى [١] ، ويحتاج ذلك إلى تصور كامل لطبيعة الحياة فى هذا النمط ، والمشكلات التى يعانيها ، ودور تلك التحسينات فى إحداث تنمية حضرية بالمنطقة .

٢/١ تحديد اتجاهات النمو الحضرى المستهدفة :

إذا كانت معظم النظريات التى تناولت مسألة النمو الحضرى قد أولت اهتماماً خاصاً لبحث العلاقة بين التغير فى البيئة الحضرية ، وحركة السكان وخصائصهم ، فإن ذلك يحتاج بالضرورة إلى تحديد الاتجاهات المثلى التى ينبغى أن يتخذها ذلك النمو الحضرى فى منطقة من المناطق [٢] .

---

(١) — Mandelker Daniel R.; A Legal Strategy for Urban Development" (Through : Warner Sam B." ed." Planning For A Nation of) The M.I.T. London 1966 p. 209.

(٢) — Birch David L.; Toward A Stage Theory of Urban Growth" A.I.P. Volume XXXVII No. 2 March 1971 p. 78.

وهناك اعتبارات عديدة ينبغى مراعاتها عند تصور تلك الاتجاهات المستهدفة، وتتلخص فيما يلى :

١ – تحديد المواقع الجغرافية المثلى للمراكز الحضرية .

٢ – دراسة التقسيمات الإدارية الحالية ، والتحقق من مدى مطابقتها للوضع المستهدف .

٣ – التعرف على أماكن توافر الموارد الاقتصادية (من حيث : الإتاحة ، والتيسير ، والاستخدام) وتحديد حجم المستغل من هذه الموارد ، وكيفية زيادته للحجم الأمثل والمشكلات التى تكتنف ذلك .

٤ – الاستفادة بأقصى حد ممكن من العلاقة بين السكان ، والبيئة . وذلك من خلال دراسة المركب الأيكولوجى بعناصره الأربعة (البيئة – السكان – التنظيم الاجتماعى – المستوى التكنولوجى) .

٣/١ العلاقة بين أماكن توطين الصناعة ، وتكلفة النقل والمواصلات :

تعرض كثير من الباحثين لدراسة مشكلة العلاقة بين تحديد المواقع المثلى للأنشطة بصفة عامة ، وتكلفة النقل والمواصلات (بين هذه المواقع ، وأماكن وجود المواد الأساسية للنشاط) ويمكن صياغة هذه المسألة بشكل مختصر فى الصورة التالية : **كيف يمكن الوصول بتكلفة النقل والمواصلات إلى أدنى حد ممكن Minimization بشكل يحقق لموقع النشاط أقصى منفعة ممكنة Maximization سواء تمثلت هذه المنفعة فى ربح بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ، أو فى معدل أداء بالنسبة للأخرى الخدمية ؟**

ولا ينبغى النظر إلى جوانب هذه العلاقة فى حدود المركز الحضرى فقط ، ذلك لأن هناك عديداً من الأنشطة – وبخاصة الصناعية – ذات طبيعة خاصة ، وتتعلق بالاقتصاد القومى ، وهذا يجعلها تتجاوز فى حدودها المركز الحضرى الذى تقع فيه ، وبالتالى تتعدى تكاليف النقل والمواصلات بالنسبة لها ، إمكانيات الموقع الذى تواجدت فيه[1] .

---

(١) تعرضت مسألة صناعة الحديد والصلب فى مصر لمناقشات عديدة ، وانتهت إلى آراء متباينة تتعلق بوجود موقع الصناعة فى حلوان بالقاهرة ، فى حين يستخرج خام الحديد من أسوان .

١/٤ دور التخليط الإقليمى/ الحضرى فى علاج مشكلات النمو الحضرى وظواهره :

إذا كانت ظواهر الاستقطاب الحضرى تنبثق أساساً عن عملية النمو الحضرى واتجاهاته فإن فى علاج هذه العملية ، وتصحيح اتجاهاتها ، تخفيفاً من حدة هذه الظواهر .

وهناك وسائل عديدة لمعالجة المشكلات الحضرية بعامة ، والاستقطاب بخاصة ، لعل فى مقدمتها أسلوب التخطيط الإقليمى / الحضرى .

ومن خلال هذا الأسلوب يمكن **اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات** ، تهدف إلى الإسراع بعجلة التنمية الإقليمية / الحضرية بطريقة سليمة ، بحيث **تحقق الأهداف** المرسومة فى صورة برامج ومشروعات إنتاجية ، واستثمارية ، واستهلاكية **فى منطقة معينة ، ولفترات زمنية محددة** [١] .

وقد سارت عديد من الدول وفق هذا الأسلوب ، وتحققت لها نتائج مؤكدة فى علاج مشكلات النمو الحضرى .

١/٥ الاهتمام بالدراسات والبحوث فى مجال التحضر ، وتوفير البيانات الضرورية لذلك :

منذ العمل الضخم الذى قام به العلامة « ايسارد » سنة ١٩٦٠ — وتمثل فى كتابه « مناهج فى التحليل الإقليمى » — لم تظهر سوى محاولات قليلة ، ومتناثرة تناولت طرق التحليل الكمى فى مجال العلم الإقليمى بعامة ، وفى ميدان الدراسات والبحوث الإقليمية/ الحضرية بخاصة .

وقدر الاهتمام بضرورة إجراء عديد من البحوث فى هذا المجال — فإن مسألة **توفير البيانات وإعدادها** والاستفادة منها ، لا يؤدى فحسب إلى مجرد إعداد تلك الدراسات والبحوث بصورة تعبر عن الواقع ، بل يتعداه إلى محاولة الوصول للحل الأمثل للمشكلة الحالية ، والتنبؤ بالتوقعات المستقبلة للظاهرة موضوع الدراسة .

---

(١) — Friedmann J. and Alonso W. (ed.); Op. Cit. p. 49.

وقد أدى ذلك ببعض الباحثين[١] إلى استخدام فكرة « المصفوفات » فى التحليل الإقليمى بصفة عامة والاستعانة بها فى حل مشكلات : كالتنبؤ بالسكان ، وتوطن الأنشطة الحضرية ، والإسكان . فالعلاقات بين المتغيرات – التى كانت تتناول فيما سبق بمنأى عن بعضها – أصبح من الممكن دراستها فى هذه الحالة من خلال مصفوفة (أو أكثر) بحيث نستطيع فى ضوئها إبراز الظاهرة فى حجمها الحقيقى، ثم البحث عن الحل الأمثل لها .

٢ – الإسهامات السابقة فى وضع استراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر (تحليل نقدى)

بذلت محاولات عديدة لتصور الوضع الأمثل لاتجاهات النمو الحضرى ، وتوزيعاته . وبعض هذه المحاولات تعرض لمعالجة الفكرة دون ربطها بالواقع المصرى ، بينما امتدت الأخرى لتتناول قضية النمو الحضرى فى مصر ، وتحاول أن ترسم استراتيجية عامة للتنمية الحضرية .

ومن هذه المحاولات – وهى إسهامات فى هذا المجال – يمكننا أن نتعرض لاستراتيجية الانتشار ، واستراتيجية التركيز ، ثم استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة (وفى كل سيكون عنصرا السكان ، والأنشطة هما البعدان الرئيسيان فيها) .

وسوف نولى عرضنا المختصر للأساس الذى تنبنى عليه الاستراتيجية ، تحليلا نقدياً مبسطاً يتناول إمكانية تطبيقها على مصر (إن لم تكن قد طبقت) أو المثالب التى واكبت التطبيق (إن كانت قد طبقت) وذلك كما يلى :

---

(١) — Rogers Andrei; Matrix Methods In Urban and Regional Analysis" (Book Review) A.I.P. Volume XXXVIII No. 6 Nov. 1972 p. 401.

٢/١ استراتيجية الانتشار : Strategy of Diffusion

يعتمد الأساس فى هذه الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن انتشار السكان (وبخاصة الجزء الفعال من القوى العاملة منهم) وكذا الأنشطة (متمثلة فى رءوس الأموال وغيرها من العناصر المكونة للنشاطات ، وبخاصة الصناعية منها) فى منطقة ما ، يؤدى إلى إحداث درجة من النمو فى المنطقة ، سواء تم هذا الانتشار بشكل متعادل ، أو غير متعادل .

ويحدث هذا الانتشار — وبالتالى ترسم هذه الاستراتيجية — اعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية ، ويمكن تحديدها فى ثلاثة هى :

(١) توزيع العنصر البشرى : ويحتاج ذلك إلى التعرف على الهيكل السكانى تفصيلا (عدداً ، وكثافة ، وتوزيعاً وتصنيفه حسب المعايير التى تحتاجها) ويرتبط هذا العنصر — إذا ما وجه — بتخطيط الهجرة .

(٢) توزيع المشروعات : ويتطلب ذلك وجود بيانات كافية ، وصادقة عن الهيكل الاقتصادى (صناعة ، وزراعة ، وتجارة ، وخدمات) ويحتاج ذلك إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات

(٣) تحسين البيئة[1] **:** ويعنى هذا العنصر بكل ما يتعلق بفيزيقية البيئة ، وبخاصة ما يتعلق منها بالمشروعات العمرانية (الإسكانية ، والمنشآت) وما يصيب المنطقة من تجديد حضرى Urban Renewal ويتصل هذا العنصر بالتخطيط الفيزيقى .

وتأخذ معظم الدول الآخذة فى النمو بهذه الاستراتيجية ، وتتبع عديداً من السياسات المنبثقة عنها وتحاول تطبيقها فى مجال التنمية بعامة ، وفى نطاق التنمية الحضرية بخاصة .

وترتبط الدوافع التى تجعل تلك الدول تتبع هذه الاستراتيجية ، بظروف هذه الدول من ناحية ، وبطبيعة هذه الاستراتيجية من ناحية أخرى . ويتضح ذلك مما يلى من نقاط :

---

(١) — Weaver Robert C., New Directions In Urban Renewal" Through Wilson James Q. (ed.); Urban Renewal : The Record and Controversy The M.I.T. London 1966 p. 664.

(١) أن الإمكانات السيسواقتصادية فى الدول الآخذة فى النمو – إن كانت متاحة – فهى ليست مستغلة أو مستخدمة أفضل استخدام [١] (وبخاصة فى قطاع الصناعة) .

(٢) أن الخطط التنموية التى ترسم فى هذه الدول ، وبخاصة فى مجال التنمية الحضرية لا تأخذ فى اعتبارها – غالباً – الاتجاه الشامل الذى يحقق تنمية القطاع – أو المجال – كانعكاس لتنمية القطاعات أو المجالات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن مجال التنمية الحضرية يرتبط أساساً بالتنمية فى المجال الريفى (وبخاصة مسألة الهجرة المستمرة والمتدفقة من الريف إلى الحضر) .

(٣) أن طبيعة استراتيجية الانتشار تمكن الدولة من **تحقيق درجة ما من العدالة** (الشكلية فى معظم الأحيان) من حيث استفادة سكان الحضر من المشروعات التنموية التى تخصص لهم فى حدود منطقتهم الحضرية .

ويمكن القول بأن مصر قد اتبعت – وما زالت – هذه الاستراتيجية ليس فى نطاق التنمية الحضرية فحسب ، بل وفى مجال التنمية عموماً . فالواقع يؤكد أن السكان ، والأنشطة ينتشرون على المساحة المأهولة من مصر دون تخطيط مسبق لذلك فى **معظم الأحيان** ، **وبتخطيط محدود ومؤقت** ، ومتصل بمشروعات محددة ، فى **بعض الأحيان** .

وإذا تناولنا ذلك الجانب الثانى ، فإننا نلحظ ذلك التوزيع الذى أقرته الدولة فى خطتها الخمسية الأولى (٥٩/١٩٦٠– ١٩٦٥/٦٤)للمشروعات والمخصصات الاستثمارية لمحافظات مصر . وكيف أن ذلك التوزيع ، وتلك المشروعات والمخصصات ، لم تكن تتناسب إطلاقاً مع الإطار العام للتخطيط ، أو الفلسفة الشاملة للتنمية .

فنتيجة لاتباع سياسات هذه الاستراتيجية – بالأسلوب الذى تمت به – زادت المناطق النامية نمواً ، وانحدرت المناطق المختلفة فى تخلفها . بل **إن المشاكل التى كانت قائمة أصلا** بالنمط الحضرى **قد تفاقمت** (والاستقطاب الحضرى إحداها) وذلك بسبب التوزيع غير المتعادل للمشروعات والخدمات على محافظات مصر [٢] .

---

(١) — Zehner, Robert, B.; "Neighborhood and Community Satisfaction In New Towns and Less Planned Subrbs", A.I.P., Volume XXXVII, No. 6, Nov. 1971, p.p. 379 - 380.

(٢) يكفى التدليل على ذلك أن حجم المخصصات الذى وجه لمحافظات التقدم النسبى أصلا (المحافظات الحضرية) فى الخطة الخمسية الأولى أكبر من ذلك الذى وجه للأخرى المتخلفة نسبيا .

٢/٢ استراتيجية التركيز : Strategy of Concentration

نظراً للعيوب ، والمثالب التي انطوت عليها استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقها في مجال التنمية الحضرية (والتي سبق ذكر بعضها) ، فقد بات من الضروري البحث عن استراتيجيات أخرى بديلة يمكن استخدامها في هذا المجال ، وبخاصة في الدول التي تعاني من مشكلات النمو .

وتقع استراتيجية التركيز (بالنسبة للسكان ، والأنشطة أيضاً) في مقدمة هذه الاستراتيجيات ، إذ تلجأ بعض الدول (محدودة الموارد) إليها في المراحل الأولى للتنمية ، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف خططها للتنمية عن طريق إقامة برامج مركزة في قطاعات معينة ، وفي مناطق محدودة من الدولة .

وتعتمد استراتيجية التركيز بصفة عامة [1] ، على وجود أنشطة سائدة (ومنتشرة) Prevailing Activitics ، وطاقات للتنمية في مراكز النمو من ناحية ، وقطاعات الطلب النهائي ، وما تحدده من أهداف قومية من ناحية أخرى .

وهي وفقاً لهذا المعنى تتحدد من خلال ثلاثة اتجاهات هي :

١ – تحديد **أهداف الإنتاج** اعتماداً على الأنشطة الأساسية القائمة بالفعل .

٢ – **خلق أنشطة جديدة** تشكل ما يمكن تسميته « بالحزم » **Bundles** في ذات الوقت الذي نهتم فيه بامتداد بعض الأنشطة الأخرى .

٣ – **خلق « حزم » جديدة** من الأنشطة ذات الميزة النسبية ، وذلك بتوطينها فيما لا يزيد تقريباً عن واحد أو اثنين من مراكز النمو المقترحة .

ويمكننا أن نستوضح دعائم هذه الاستراتيجية من خلال **مثال مبسط** في إقليمين فرعيين من منطقة وسط الدلتا [2] ، حيث تتمثل الأنشطة في هذه المنطقة **في الزراعة** (وبخاصة : القمح ، والأرز ، والقطن ، والشعير ، والبطاطس) وكذلك **في الصناعة**

---

(١) — Mettwally, Abo-Bakr; Op. cit., p. 167.

(٢) سبق هذا المثال (في المرجع السابق) لتوضيح إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية في بعض أقاليم مصر .

(مثل : الأغذية ، والأحذية ، والأثاث ، والغزل والنسيج ، والأدوات المعدنية ، وغير المعدنية ، وغير الكهربية) .

ومن الطبيعى أن أية زيادة فى الناتج الزراعى سوف تقود إلى زيادة فى الأنشطة المتصلة بالفرز ، ونزع قشور الأرز ، وحلج القطن . . . إلخ ، وسوف يخلق ذلك بالتالى أنشطة جديدة ترتبط بعمليات التصنيف ، والتغليف ، والتخزين . وباعتبار أن هذا الإقليم ككل (بما يشمله من ريف ، وحضر) يدخل بصفة عامة فى نطاق الأقاليم الزراعية ، فإن هناك بعض الصناعات ذات الطبيعة الزراعية (مثل صناعة الأدوات الزراعية ، ورشاشات المبيدات الحشرية) يمكن لها أن تنمو .

وتشجع الأجزاء الشمالية من هذه المنطقة على تربية الماشية ، ويمكن أن يؤدى ذلك إلى إقامة صناعات تتصل بالألبان ، وتعليب اللحوم ، وفى ذات الوقت تحتاج جلود الماشية المتوافرة إلى توجيهها ، والاستفادة منها من خلال مصنع لدباغتها . . . إلخ .

وعلى نفس المنوال يمكن لكثير من القطاعات أن تنمو ، وبخاصة أن الإمكانات الزراعية بالمنطقة متوافرة وتكون على ذلك دعامة لكثير من الصناعات المتصلة بها ، والمركزة فى هذه المنطقة .

وكثير من الأمثلة الأخرى يمكن أن تتضح ، إذا ما ارتأينا إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجية ، وضرورتها بالنسبة لأقاليم مصر . فقط يحتاج الأمر إلى إجراء دراسات موسعة حول العلاقات السببية ، والتبادلية بين المشروعات المقترح ضمها إلى « حزمة » الأنشطة المقترحة .

أما كيف نتخير تلك « الحزم » من الأنشطة فإن ذلك محتاج إلى معايير نستخدمها ونعتمد عليها ، ويمكن توضيحها فى ثلاثة رئيسية هى [١] :

ا — معدل الربحية : Rate of Profitability

ويمكن تحديد هذا المعدل عن طريق حساب الفرق بين التكاليف والعوائد .

---

(١) — Ibid., p.p. 168 - 170.

ب – العوامل (المقومات) النادرة : Scare Factors

وذلك مثل رءوس الأموال ، وأساليب الإنتاج ، والقوى العاملة المدربة . إلخ .

حـ – الأهداف القومية : National Aims

وهى ترتبط بدرجة التنمية فى المجتمع ، وفى الدول الآخذة فى النمو تتحدد فى هدفين رئيسين – بالنسبة لهذا المجال – وهما : زيادة العملات الصعبة التى تستخدم فى الحصول على السلع التى لا يمكن تصنيعها محلياً . ثم تحقيق أكبر نسبة من العمالة بين القوى البشرية فى الدولة .

وإذا كانت تلك هى العناصر الرئيسية فى هذه الاستراتيجية ، فإن إمكانية تطبيقها بشكل عام – وليس محدوداً ببرامج تنموية تجرى فى مناطق معينة – مرهون بالسياسة العامة للدولة وفلسفة التخطيط والتنمية بها . ففى مصر عديد من الأقاليم (الحضرية / الريفية ، والحمرية) تحتاج إلى تركيز بعض الأنشطة بها ، وبخاصة فى الأقاليم الحضرية ، حيث تنعكس تنميتها – باستخدام استراتيجية التركيز – على الأجزاء الأخرى من الإقليم من ناحية ، وعلى الأقاليم الأخرى الحضرية ، والحضرية / الريفية من ناحية أخرى .

٣/٢ استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

تتحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجية الانتشار والتركيز . فقد بات واضحاً أن لكل منهما مزاياها وعيوبها من ناحية ، وظروف تطبيقها والاستفادة منها من ناحية أخرى .

ولذلك كان الدمج بين الاستراتيجيتين مكوناً ومشكلا لاستراتيجية ثالثة تتمثل فى الانتشار بطريقة مركزة . وتعتمد هذه الاستراتيجية وتستند إلى فكرة **أقطاب النمو (أو التنمية)**[1] . فاختيار « نقط » أو « مواقع » للنمو (وهو تعبير هيرشمان عن أقطاب النمو) يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة ، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى ، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

(١) يمكن مراجعة هذه الفكرة من خلال ما ذكر آنفا عن نظريات النمو الحضرى ، بالفصل الأول من الدراسة .

وتتميز هذه « النقط » ، أو « المواقع » ، أو « الأقطاب » بظهور قوى لها تأثير خاص تعتمد على عنصرين ، هما :

ا – التركيز المكانى للمنطقة :

فالأنشطة المتاحة فى هذه المنطقة مركزة ، ولذلك تزيد درجة تأثيراتها .

ب – النمو المباشر للمنطقة ، وغير المباشر بالنسبة للمناطق المجاورة :

ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة وحسن استغلالها ؛ ووضوح العلاقات بينها وبين المناطق المجاورة .

ويتضح من هذا أن تلك ، استراتيجية تعتمد على اختيار أقطاب للنمو داخل نطاق الدولة تكون بحيث تؤثر فى نموها الذاتى من ناحية ، وفى تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى . وفى الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب فى مكان محدود .

فهى استراتيجية انتشار فى أساسها ، ولكنه انتشار محدود يتم بطريقة مركزة .

وتتخذ هذه الاستراتيجية صوراً أخرى عديدة – غير أقطاب النمو (أو التنمية) – فمثلا نجد بعض الباحثين [1] يطلقون عليها تعبير **« دهاليز » (أو مسالك) النمو المكثف** **«Corridors of Intensive Growth»** وقد ارتبط هذا المصطلح بدراسة أجريت حول مشكلات التنمية الاقتصادية فى إقليم البحيرات العظمى الشمالية بالولايات المتحدة (ويضم أجزاء من ثلاث ولايات هى : ميشجان ، وويسكونسن ، ومينسوتا) .

وكان اختيار هذا التعبير منبثقاً من خلال الاستراتيجية التى اقترحها الباحث (الذى قام بالدراسة) لمشكلة بحثه [2] . ويمكن تحديد محاورها فى النقاط الرئيسية التالية (وهى نتائج الدراسة) [3] .

---

(١) — Fag El-Nour, M., H.; „Problems of Economic Development In The Upper Great Lakes Region : A Regional Planning Approach, „A Thesis For The Degree Of Doctor, Univ. Of Wisconsin, 1969, (Pages Of Introduction).

(٢) — Ibid., „The Same Pages".

(٣) يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه النتائج بالمرجع السابق ، وقد ذكرت باختصار حيث أنها فى تسلسلها قد انتهت بالباحث الذى قام بالدراسة إلى اقتراح الاستراتيجية (المشار إليها فيما بعد) .

(١) أن الهيكل الاقتصادى الإقليمى فى هذا الإقليم يعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ، وبعض الصناعات المتصلة بالموارد الطبيعية .

(٢) أن تلك الصناعات ليست هى المناسبة أو الموائمة تماماً لتوجية الإقليم نحو تنمية اقتصادية .

(٣) أن التكيف الأقليمى اللازم لمواجهة التنافس مع بقية الأجزاء المحيطة بهذه المنطقة ، بطئ للغاية باستثناء المتغيرات المتعلقة بالهجرة الخارجية .

(٤) أن هناك عديدا من الصناعات قد نمت فى هذا الإقليم وتحددت ، ولكنها تحتاج من ذلك إلى تشجيعها ، ودعمها حتى تتوطن فى الإقليم .

(٥) أن عملية التحضر ذات أهمية قصوى ، بالنسبة للتنمية الإقليمية ، فهى بمثابة الحافز الذى يدفع المهاجرين إلى الإقليم (وغالبيتهم من أكثر الفئات تعليما ، وأحدثهم سنا) للإقامة فيه والعمل ، والاستفادة من الخدمات المتاحة ، والأسواق المرتبطة بالصناعات.

٦ – ترتيباً على ذلك فإن اقتراح وجود **دهاليز** ، **أو ممرات** تتفق مع النسق الفيزيقى للإقليم ، وتتسق مع وضعه الجغرافى ، وتتكامل مع نمطه الاقتصادى . . وتتسم فى الوقت ذاته بالنمو المكثف . . وهو اقتراح ينبغى أن يؤخذ فى الحسان عند وضع استراتيجية للتنمية الإقليمية الحضرية لذلك الإقليم .

فعن طريق ذلك النمو المكثف والمنتشر إلى حد ما ، يمكن تخصيص جزء من الاستثمارات العامة لإدخال التحسينات على المنطقة من ناحية ، ولزيادة كفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى ، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية فى مثل هذه المنطقة .

أما وكيف يمكننا الاستفادة فى مصر من استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة ، فذلك مرتبط أساساً **بعملية اختيار** ، **أو تحديد نقط النمو** التى يمكننا أن نوليها اهتماماً أكبر حتى يؤدى ذلك إلى امتداد ، واتساع ، وانتشار للتنمية بعد ذلك ، فهذه نقطة أساسية ، وأولية . فضلا عن أن اختيار مثل هذه الاستراتيجية يرتبط بشكل مباشر **بالفلسفة العامة للدولة وبسياستها** تجاه فكرة التخطيط الإقليمى / الحضرى [١] .

---

(١) — Grigsby, William G.; „A General Strategy For Urban Renewal", Through, Wilson, James, Q. (ed.), Ibid., p. 624.

٣ ـ استراتيجية مقترحة للتنمية الحضرية فى مصر

من خلال الإسهامات السابقة التى تناولت استراتيجيات التنمية الحضرية ، وبالرغم من عدم قابليتها كلها للتطبيق فى المجتمع المصرى ، إلا أنها تنير الطريق أمامنا نحو الركائز الرئيسية التى تعتمد عليها مثل هذه الاستراتيجيات . فضلا عن أهمية ذلك وفعاليته فى اقتراح استراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر .

وسوف يكون محور هذه الاستراتيجية هو اختيار « **النقط العقدية Nodal Points** » داخل أقطاب النمو ذاتها ، ثم نتدارس تأثير تلك النقط على عناصر التنمية الحضرية ، وننتهى من ذلك إلى إمكانية تحويل مراكز الاستقطاب الحضرى إلى أقطاب للنمو .

ويتضح ذلك من النقاط الثلاث التالية ، التى تتكون منها عناصر تلك الاستراتيجية المقترحة :

٣/١ اختيار « نقط عقدية » داخل أقطاب النمو ذاتها :

Nodal Point Selection Within Growth Poles

نتعرض فى هذا الجزء لتصور استراتيجية تصلح مع كل ما سبق أن عرضناه من تحليل ـ لواقع النمو الحضرى فى مصر . فقد اتضح أن استراتيجية **الانتشار** لم تؤت أكلها ، وأيضاً لم تحقق استراتيجية **التركيز** نجاحاً ؛ فضلا عن أن **الانتشار بطريقة مركزة** استراتيجية تستلزم اشتراطات معينة . وإذا كانت **أقطاب النمو** هى المحور الرئيسى الذى تدور حوله هذه الاستراتيجية الأخيرة ، فإن ذلك سوف يكون الخيط الذى سنبدأ منه توضيح ما نتصوره من استراتيجية .

يمكننا تصنيف المواقع (سواء بالنسبة للمراكز الحضرية بعامة ، أو الأنشطة بخاصة) إلى أشكال عديدة[١] ، يهمنا منها فى هذا المجال ما يسمى **بالعقدية**[٢] .

---

(١) يمكننا أن نذكر من هذه الأشكال (التى يمكن مراجعتها تفصيلا فى المرجع التالى) ما يلى : البؤرية Focality ، المركزية Centrality الهامشية Marginality المدخلية (مواقع البوابات) Portality ، البينية Interstitial

(٢) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ (وما بعدها)

وإذا كانت « النقط العقدية » هي المحور الذى ستدور حوله ، ما نقترحه من استراتيجية ، فإنه يمكن تحديد الموقع العقدى من خلال ذلك المركز الاستراتيجى البارز (للموقع) بدرجة لا يمكن أن يتجاهله معها الإنسان ، وبحيث يؤثر بالتالى على كل الأنشطة التى يبذلها فى ذلك الموقع .

ويمكن النظر إلى العقدية من زاويتين [1] :

الأولى : عقدية طبيعية : وتبدو فى المناطق التى لا يستطيع الإنسان أن يستعيض عنها بالوسائل التكنولوجية ، وذلك مثل : ملاقى الأنهار ، وتقاطع الوديان ، وممرات وفتحات الجبال . . . إلخ .

الثانية : عقدية بشرية : وتظهر من خلال عمل الإنسان فى منطقة جغرافية معينة ، بحيث يعطيها هذا العمل أهمية نسبية ، وذلك مثل : التقاء خطوط السكك الحديدية ، والطرق البرية ، وطرق القوافل . . . إلخ .

وأيا كان الشكل الذى تتخذه العقدية ، فإنها تعتمد على **شدة التركيز الفيزيوجرافى** **Physiographic Goncentration** **فى نقطة معينة ، تسمى بالنقطة العقدية** .

وقد دعا ذلك « لوش » إلى التعبير عن فكرة العقدية من خلال بعض المدن التى يمكن وصفها — من حيث موقعها — **بعنق الزجاجة** **Bottleneck Citis** وذلك مثل براتسلافا (تشيكوسلوفاكيا) ، نيويورك ، باريس ، فرانكفورت ، القاهرة ، الخرطوم . . . إلخ .

وانطلاقاً من توضيح هذه الفكرة ، وفهمها ، فإن تصورنا للاستراتيجية المقترحة ينبنى أساساً على اختيار مثل تلك النقط العقدية ، داخل أقطاب النمو .

ويمكن تحليل هذه الفكرة من خلال **مرحلتين رئيسيتين** :

أولاها تحديد أقطاب النمو (أو التنمية) ذات التأثير التبادلى المفيد بين القطب وما يحيط به من مناطق . وبالرغم من إمكانية ذلك إلا أنه يحتاج إلى إجراء عديد من الدراسات حتى يمكننا التمييز بين ما يمكن أن يكون مركزاً للاستقطاب ، أو قطباً للنمو .

ثانيها اختيار نقط عقدية (طبيعية ، أو بشرية ، أو كلتاهما) ، داخل هذه الأقطاب وتكون بالضرورة ذات تأثير فعال ، بالنسبة للقطب ذاته ، أو للمنطقة المحيطة .

---

(١) نفس المرجع . ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

وتتحدد فكرتنا من اختيار تلك النقط داخل أقطاب النمو فيما لا حظناه أساساً من أن أقطاب النمو لها تأثير فعال وتبادل بينهما وبين المناطق المحيطة بها ، فما بالنا إذا تخيرنا النقط العقدية ذات الأهمية الاستراتيجية ـ طبيعيا أو بشريا ـ داخل هذه الأقطاب وجعلناها مركزاً للتأثير الموجه الرشيد . سوف يؤدى ذلك إلى تنمية القطب أولا ، ثم ينسحب ذلك إلى تنمية المناطق المجاورة له ، وينتقل التأثير إلى غيرها وهكذا . .

٢/٣ تأثير النقط العقدية على عمليتى : الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة ، والتوزيع الأمثل للسكان :

إذا كان اختيارنا لتلك الاستراتيجية للتنمية الحضرية فى مصر ، نابعاً بصفة رئيسية من الظروف الواقعية التى تتسم بها المناطق والاقاليم الحضرية فى مصر فانها ينبغى أن يكون ـ فى الوقت ذاته ـ **قابلة للتطبيق** فيها من ناحية ، **وذات تأثير قوى** وفعال بالنسبة لعملية التنمية الحضرية من ناحية أخرى .

وإذا كان محور هذه الدراسة يتحدد فى التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاستقطاب الحضرى فى مصر ، وإن فى عملية التنمية الحضرية تصحيحا لاتجاهات النمو الحضرى ، وتعديلا لمساراته ، وإن فى ذلك بالتالى علاجاً لظواهر الاستقطاب . . . فإنه ينبغى أن نركز هنا على فعالية تلك الاستراتيجية (المقترحة) فيما يتعلق بالعنصرين الرئيسيين للاستقطاب الحضرى ، وهما : تركز السكان ، وتكدس الأنشطة .

وإذا كان السكان ، والأنشطة هما الركيزتان الرئيسيتان فى عملية التنمية الحضرية ، فإن إيه استراتيجية ترسم لها ، ينبغى إن تركز على **عمليتين** (منبثقتين عن هاتين الركيزتين) وهما :

- الاختيار الأفضل لمواقع تلك الأنشطة
- التوزيع الامثل للسكان

} سواء تم ذلك داخل المركز الحضرى ذاته ، أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى .

ومن خلال هاتين العمليتين سوف يكون تناولنا للتأثير المتوقع ، نتيجة لوجود النقط العقدية التى تختار من بين أقطاب النمو فى مصر . وذلك كما يتضح فيما يلى :

(ا) تأثير النقط العقدية على الاختيار الأفضل لمواقع الأنشطة :

لما كانت هذه النقط العقدية لا تخرج عن كونها مناطق ذات موقع استراتيجى محدد، فإن اختيارها ينبغى أن يتم أساساً ، بالاعتماد على معايير رئيسية ، نذكر منها ما يلى :

١ — أن يكون بقطب التنمية (الذى تم اختياره كمحور للتنمية) أمكانات : وطاقات كامنة ، قابلة للاستغلال ، ويمكن الاستفادة منها فى مجال القطب .

٢ — أن تكون العقدية (أو النقط) النقطة — سواء كانت طبيعية أو بشرية — ذات صلة بإمكانات ذلك القطب ، حتى يمكن الاستعانة بها فى تنميته .

٣ — أن يكون النشاط المقترح التركيز عليه . واتخاذه بمثابة جوهر (أوجاء مركزى) Gore متصلا بإمكانات قطب التنمية من ناحية ، وبموقع النقطة العقدية من ناحية أخرى .

وإذا كانت تلك المعايير فى تسلسلها (من قطب للتنمية ، إلى نقطة عقدية ، إلى نشاط) تساعدنا على اختيار النقطة العقدية ذاتها ، فإن هذه النقطة تؤثر بدورها بشكل فعال فى اختيار مواقع الأنشطة داخلها ، وذلك حتى يكون تأثير المنطقة أشمل وأكثر فعالية . ذلك أن موقع النشاط يتم داخل نقطة عقدية ، وكل ذلك فى نطاق قطب للتنمية ذى تأثير تبادلى مع المنطقة المحيطة به .

(ب) تأثير النقط على التوزيع الأمثل للسكان :

نظراً لما لوحظ من تركز السكان وتجمعهم فى النمط الحضرى عموماً ، وفى أقطاب النمو خصوصاً ، وفى النقط العقدية بها بالذات ، فإن لهذه النقط تأثيراً على درجة تركز السكان وتجمعهم بها .

فطبيعى أن اختيار مواقع الأنشطة ، يرتبط بتوزيع السكان فيها (وعددهم وكثافتهم) ويمكننا أن نصور ذلك من خلال علاقة طردية (موجبة) وقوية الدرجة . ويعنى ذلك :

أنه كلما كان اختيار الموقع رشيداً ، أدى ذلك إلى توزيع أمثل للسكان – على الأقل – على مستوى قطب التنمية ككل .

ويمكن وفقاً لهذا المنطق أن نختار نقطا عقدية مؤثرة وفعالة تساعدنا على جذب السكان وتركزهم فيها (بأحد أقطاب النمو) بحيث يتكرر ذلك فى نقط عقدية أخرى (بأقطاب نمو أخرى) . . وهكذا حتى نحصل على **مواقع فضلى للأنشطة** من ناحية **وتوزيعات مثلى للسكان** من ناحية أخرى .

ويمكن استخدام هذا الأسلوب فى بناء نموذج تصورى يعتمد بالدرجة الأولى على الإطار العام للبيئة الفيزيقية[١] . وتطبيقاً على ذلك فإنه يمكن ملاحظة عديد من **أقطاب النمو فى مصر** التى تتميز بنقط عقدية بشرية (مدينة طنطا مثلا ، من حيث اعتبارها شبكة لوسائل المواصلات ، وملتقى لها) فضلا عن تلك الاقطاب ذات النقط العقدية **الطبيعية** (مدينة **دمياط** مثلا ، من حيث موقعها على ساحل البحر المتوسط) .

ومن خلال هذه النقط يمكن التأثير فى قطب التنمية – الموجودة فيه أساساً – من حيث اختيار مواقع الأنشطة ، وتوزع السكان فيما بينها .

ويمكننا أن نلحظ ذلك أيضاً فى كثير من البلاد العربية التى وصلت إلى درجة معينة من التحضر ولديها فرصة لاستغلال إمكاناتها سواء كانت بشرية أو اعتماداً على ما منحته لها الطبيعة من نقط عقدية يمكن الاستفادة منها[٢] .

٣/٣ إمكانية تحويل مراكز الاستقطاب الحضرى ، إلى أقطاب للنمو :

كان الهدف من وضع التصور السابق لاستراتيجية التنمية الحضرية فى مصر ، نابعاً فى أساسه من مشكلة الدراسة الرئيسية التى تتعلق بظواهر الاستقطاب الحضرى .

فالاستقطاب – كما تبين لنا من الشروح السابقة : النظرية ، والتطبيقية – يعد من الظواهر **(الضارة)** التى يمكن ملاحظتها فى النمط الحضرى . إذ أنه ينشأ نتيجة ظروف وعوامل تتصل أساساً بعدم التوازن بين أجزاء الدولة ، من حيث : سكانها ، وأنشطتها .

---

(١) — Michelson, William; „An Empirical Analysis Of Urban Environmental Preferences", A.I.P., Volume XXXII, No. 6, Nov. 1966, p. 355.

(٢) — Amin, Galal, A.; „Urbanization And Economic Development In The Arab World", Beirut Arab Univ, Beirut, 1972, p. 27.

وينعكس عدم التوازن على نوعية التأثير التى تنجم عنه ، سواء كانت داخل المركز الاستقطابى ذاته ، أو بالنسبة للمناطق المحيطة به .

وإذا كان تصورنا المقترح لاستراتيجية التنمية الحضرية فى مصر يعتمد أساساً على عنصرين يتصل **الأول** بتحديد أقطاب النمو (أو التنمية) ، ويتعلق **الثانى** باختيار نقط عقدية داخل هذه الأقطاب ، فإن ذلك كله يستهدف فى النهاية حلا لمشكلة الاستقطاب الحضرى فى مصر .

واعتماداً على ما سبق توضيحه من أن « **قطب النمو يمثل مرحلة من مراحل** تكوين الاستقطاب[1] ، (قطب النمو مرحلة سابقة مباشرة للمركز الاستقطابى) . ولما كان قطب النمو يتميز بنوعية معينة من التأثيرات التبادلية (**المفيدة**) بينه وبين منطقة تأثيره ، فإن هدفنا من تصور الاستراتيجية السابقة ينبغى تحديده فى محاولة الرجوع بمركز الاستقطاب إلى سيرته الأولى ، وتحويله إلى قطب النمو ، الذى كان عليه فيما سبق .

ويمكن تحقيق ذلك إذا ما تصورنا قطبا للنمو تقع داخله بعض النقط العقدية ، فنقوم باختيارها ، ويجاور كل ذلك مركز للاستقطاب . فطبيعى أن يتجه جمع من السكان القاطنين بمركز الاستقطاب إلى فرص العمل المستحدثة بالنقط العقدية فى قطب النمو المجاور ، فى ذات الوقت الذى نستحدث فيه أنشطة لمواجهة هذه الزيادة الطارئة فى السكان . وفى الجانب الآخر نلحظ تخففاً من ذلك العبء الملقى على كاهل مركز الاستقطاب (من حيث السكان ومطالبهم ، أو من جانب الأنشطة ومستوى كفاءتها) .

أى أن وجود نقط عقدية مختارة داخل قطب للنمو مجاور لمركز استقطاب يمكن أن يسهم فى تنمية ذلك القطب من ناحية ، ومحاولة علاج مشكلات الاستقطاب من ناحية أخرى . فالنتيجة النهائية التى سنلحظها هى تحول تدريجى يحدث لمراكز الاستقطاب — وبخاصة تلك التى تقع بالقرب من أقطاب النمو ذات النقط العقدية — من ذلك الشكل إلى أقطاب للنمو ذات تأثيرات مفيدة ، وبها نقط عقدية . . . وهكذا .

---

(١) سبق تناول هذه النقطة فى الفصل الثالث (الباب الأول) من الدراسة .

ولا يحدث هذا التحول بشكل عفوى أو تلقائى . وإنما يتخذ **صورة موجهة مخططة** . ويمكن تحقيق هذا التحويل المنشود عن طريق التخفيف من حدة العوامل التى تؤدى إلى نشأة الاستقطاب أساساً من جانب ، ثم تدعيم المقومات الضرورية لقطب النمو حتى يمارس تأثيراته بشكل فعال من جانب آخر .

وإذا ما استرجعنا نتائج الدراسة الميدانية التى أجريت على مراكز حضرية ستة تعانى كلها من الاستقطاب – بدرجات متفاوته – . فإنه يمكن استخدام ذلك فى التنبؤ بإمكانية تحويلها – كمراكز استقطاب – إلى اقطاب للنمو . ولنعرض ذلك من **خلال نموذجين ، هما** :

١ – **القاهرة** : كمركز حضرى يعانى من درجة حادة من الاستقطاب يمكن تحويله إلى قطب للنمو إذا ما اتجهنا بالسكان والأنشطة – وفق خطط محددة – شمالا نحو **محافظة القليوبية** ، وجنوبا تجاه **محافظة الجيزة** ، بحيث يؤدى ذلك إلى تحقيق نتيجتين فى ذات الوقت هما :

– الوصول بالقاهرة إلى « قطب للنمو » لا يعانى من تلك الدرجة الشديدة فى تركز السكان ، وتكدس الأنشطة .

– تنمية المناطق المحيطة بها (القليوبية ، والجيزة) وتدعيمها حتى تصل إلى مرحلة « قطب النمو » أيضاً .

٢ – **الإسكندرية** : وهى مركز حضرى استقطابى أيضاً ، ويمكن تحويله إلى قطب للنمو إذا ما وضعت له خطة (لسكانه وأنشطته) ، بحيث يتجه النمو غرباً تجاه **محافظة مطروح** ، وناحية الجنوب الشرقى حول **محافظة البحيرة** .

ويتحقق من خلال ذلك نفس النتيجتين السابقتين وذلك من حيث الوصول بالإسكندرية إلى قطب النمو ، فى ذات الوقت الذى يحدث تنمية مكثفة للمناطق المحيطة بها (مطروح ، والبحيرة) .

وحرى بنا أن نشير إلى نقطة هامة فى هذا الصدد ، تتعلق **بنوعية البيئة الحضرية** [1] ، التى تعانى من درجة من الاستقطاب ، فهناك ظروف وأحوال عديدة تسهم فى تحديد هذه النوعية ، وبالتالى يحتاج الأمر إلى مراعاة هذه الظروف عند معالجة ظواهر الاستقطاب .

---

(١) — Netzer, Dick; Economics And Urban Problems : Diagnoses And Prescriptions, (Second Edition), Basic Books Inc., Publishers, N.Y., 1974, p. 174.

الفصل التاسع

خريطة سسيواقتصادية / جغرافية مقترحة للنمو الحضرى فى مصر

إذا كنا قد جمعنا استنتاجات الدراسة فى الفصل السابع ، وعرضنا للسياسات المقترحة للتنمية الحضرية فى مصر فى الفصل السابق : فإننا نحاول هنا فى هذا الفصل تجسيد تلك الاستنتاجات ، وهذه السياسات فى شكل ، أو إطار معين . . نراه يتمثل فى خريطة تصورية ، **ليست جغرافية فقط** (تظهر عليها المواقع ؛ وتتحدد) وإنما هى **سسيواقتصادية أيضاً** (يتوزع عليها السكان ، وتتوطن فيها الأنشطة) .

ونحاول تقديم هذه الخريطة ، ليس لمحاولة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، وإنما كإطار مقترح لعلاج المشكلات الناجمة عن ظواهر الاستقطاب الحضرى ، ولذلك فإننا سنتخذ مراكز الاستقطاب الحضرى الستة (مجال الدراسة) محوراً لهذه الخريطة وأساساً لها.

ويمكننا تصور هذه الخريطة من خلال **عرض النقاط التالية :**

١ – المعايير اللازمة لتصور النمو الحضرى فى مصر :

ويمكن تحديدها فى التنبؤ بمعدل نمو السكان (عدداً وكثافة) وتوزيعهم ودراسة التوقعات المستقبلة للمواد المادية ، من حيث عناصرها المختلفة ، ثم تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ، ومواقعها .

٢ – المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، وتحليل نقدى لها :

ونبدأها بتحديد مدى كفاءة التقسيم الإدارى الحالى (إلى محافظات) فى تحقيق أهداف التنمية السسيواقتصادية ، ثم نتعرض لتوضيح أربع محاولات : قامت **بالأولى** اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، واقترحت **الثانية** لجنة تخطيط اسوان ، وقدم **الثالثة** مؤتمر المحافظين (الذى عقد سنة ١٩٦٨) ، وعرض للمحاولة **الرابعة** أحد المشتغلين **بالتخطيط الإقليمى** ، وتخطيط المدن .

وسوف نعرض لكل محاولة ، ثم نوليها تحليلاً نقدياً . ونتناولها من خلال خريطة مرفقة بها . ونقدم فى نهاية هذا الجزء ملاحظات عامة على المحاولات الأربع السابقة .

٣ — بدائل مختلفة للخريطة المقترحة للنمو الحضرى فى مصر :

وهى محاولة للباحث يستهلها بتحديد علاقة اقتراح بدائل لخريطة النمو الحضرى فى مصر . بمشكلة الاستقطاب . ثم نعرض لبدائل ثلاثة : يتعلق **الأول** منها بفكرة الامتداد والاتساع المستهدفين بالنسبة لكل مركز حضرى ، ويتصل **الثانى** باقتراح الإدماج (أو الضم) بين أكثر من مركز حضرى ، بينما يرتبط البديل **الثالث** بسياسة الامتداد والادماج (معاً) بين المراكز الحضرية .

وسوف نحدد المعيار الذى انبنى عليه كل بديل . ثم نعرض للبديل ، ونزيد الأمر توضيحاً من خلال الأشكال المرفقة بالبدائل .

وفى نهاية هذا الجزء نعرض للمعايير العامة التى استخدمت فى تصور البدائل الثلاثة السابقة .

١ ـ المعايير اللازمة لتصور النمو الحضرى فى مصر

لم تزل مسألة النمو الحضرى تسير بشكل تلقائى ، وعفوى فى مصر ، وذلك من حيث تجاهات — هذا النمو — وتوزيعاته ، على حد سواء .

ويحتاج هذا الأمر إلى تدخل إرادى مخطط ، يستهدف ضبط هذا النمو والتحكم فيه . وإذا كنا نسعى إلى تصور وضع أمثل للنمو الحضرى فى مصر ، فإن ذلك لن يتأتى دون تخطيط للتنمية الحضرية فيها (وهو ما سبق تناوله فى الفصل السابق) .

كما أن التخطيط لهذه التنمية ينبغى أن يتم فى ضوء **معايير واضحة** لما تستهدفه بالنسبة لمسألة النمو الحضرى فى مصر . ويمكننا أن نعرض أهم هذه المعايير فى النقاط الأربع التالية :

١/١ التنبؤ بمعدل السكان (عدداً ، وكثافة) وتوزيعهم :

يؤثر هذا المعيار تأثيرًا مباشرًا على عملية النمو الحضرى من خلال العناصر الرئيسية التالية :

(١) تركز السكان فى منطقة محدودة المساحة :

فيؤدى ذلك إلى درجة عالية من الكثافة السكانية ، فى منطقة محدودة ، وما يستتبع ذلك من مشكلات .

(٢) تحديد نوعية العمالة ومجالها (داخل المركز الحضرى ، وخارجه) :

وهو أمر يتصل بفرص العمالة المتاحة بالمركز الحضرى من ناحية ، وبمهارات الفرد وإمكاناته من ناحية أخرى .

(٣) الانتقال ، والحركة (داخل المركز الحضرى ، وخارجه) :

ويرتبط ذلك بموقع العمل ومحل السكن من جهة ، وبارتباطات الفرد خارج المركز الحضرى من جهة أخرى .

(٤) الهجرة إلى مركز حضرى آخر :

وينتج ذلك من عدم تحقيق الهدف الذى سعى إليه المهاجر ، أو ظهور مشكلات طارئة تستلزم تغيير المكان .

(٥) العودة إلى البلد الأصلى :

ويحدث ذلك فى الغالب حينما لا يتحقق تكيف سسيواقتصادى بالنسبة للمهاجر مع بيئته الحضرية الجديدة .

. . . ولذلك فإن التنبؤ بمعدل النمو السكانى فى منطقة ما ، وتصور التوزيع الأمثل للسكان فيها يؤدى إلى تحديد الصورة المتوقعة لهذه المنطقة بعد فترة زمنية معينة (وهى التى

أجرى التنبؤ فى ضوئها) ومن خلال ذلك يمكن التعرف على المورد البشرى فى النمط الحضرى[1] .

٢/١ التوقعات المستقبلة للموارد المادية : (نوعيتها – حجمها – مصادرها) .

إذا كان التنبؤ السكانى – من حيث عناصره المختلفة – يمكن أن يمدنا بتصور مبدئى للمورد البشرى (من حيث حجمه ، ونوعيته ، وتوزيعه) ، فإن الإمكانات المادية المتاحة تعكس الموارد المادية الحالية والمستقبلة للمجتمع الحضرى .

ويمكن تناول هذه الموارد فى ضوء عناصر عديدة تتعلق بالتوقعات المستقبلة لها ، وأهمها مايلى :

(١) نوعية الموارد :

ويحتاج التعرف على هذه النوعية إلى دراسة الإمكانات الاقتصادية للمنطقة ، وحاجات السكان منها .

(٢) حجم الموارد :

وتمتد دراسة حجم الموارد إلى ضرورة التعرف على الطاقات الكامنة ، وغير المستغلة منها .

(٣) مصادر الموارد :

ويقصد بها ما يمكن أن يستغل فى مجتمع ما من موارد ، ومنابع ذلك ، والزمن المتوقع لنفاذها .

---

(١) — Schlivek, Louis, B.; „Man In Metropolis : The People Of A Great Region, how they are shaping its future-and their own", Doubleday & Company Inc., Garden City, N.Y., 1965, p. 365.

٣/١ تحديد نوعية الأنشطة المستهدفة ، ومواقعها :

ينعكس المورد البشرى (السكان) ، والمورد المادى (الطاقات) من خلال نشاط قائم فى المجتمع . وقد أجرى عديد من البحوث لتحليل العلاقة بين النمط الحضرى ، والنشاط المطلوب تواجده فيه ، وانتهت معظم هذه الدراسات إلى أنه لتحقيق انسجام أو ترابط بين الشكل الحضرى ، والنشاط — أيا كانت نوعيته — فإنه ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار ما يلى[١] :

١ — إمكانية قياس مدخلات النشاط ، ومخرجاته .

٢ — ضرورة التعرف على التأثيرات الناجمة عنه (وبخاصة إذا كانت متيسة) .

٣ — أهمية تقيم النشاط من خلال أهدافه ، وإنجازاته .

وفضلا عن أهمية التعرف على نوعية ذلك النشاط ، فإن تحديد موقعه يمثل معياراً رئيسيًا فى تصور الوضع الامثل للنمو الحضرى ، ويعتمد ذلك على عناصر أهمها : الأنشطة الأخرى المساعدة ، الطرق والشوارع ، وسائل النقل والمواصلات ، وحدات المساكن وسلوك المستهلك[٢] . . . إلخ .

٢ — المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، وتحليل نقدى لها

قبل أن نبدأ فى عرض اقتراح يتصل بمعالجة الوضع الحالى للنمو الحضرى فى مصر ينبغى أن نتناول بعض المحاولات السابقة التى جرت لتقسيم مصر ، أو تصنيفها ، إلى أقاليم تخطيطية .

ويفيد ذلك التناول فى التعرف على الخطوط العامه التى يتصورها بعض القائمين على

---

(١) — Steinitz, Carl; „Meaning and Congruence of Urban Form and Activity", A.I.P., Volume XXXIV, No. 4, July 1968, p. 235.

(٢) — Stegman, Michael, A.; „Accessibility Models and Residential Location", A.I.P., Volume XXXV, No. 1, Jan. 1969, p. 22.

هذا العمل (التخطيط الإقليمي – الحضرى) والمهتمين به ، سواء كانوا أجهزة أو أفراداً فنعرض لمحاولات أربع منها ، قامت بها اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى ، ولجنة تخطيط أسوان ، ومؤتمر المحافظين (سنة ١٩٦٨) . ثم محاولة احد المشتغلين فى هذا الميدان ، على أن ندعم كل محاولة بتحليل نقدى موجز لها .

وفى عجالة سريعة – وقبل عرض هذه المحاولات الأربع – نحاول التعرف على التقسيم الإدارى الحالى لمصر من الزاوية التالية :

مدى كفاءة التقسيم الإدارى الحالى (إلى محافظات) فى تحقيق أهداف التنمية السسيواقتصادية :

سبق ان تناولنا «التقسيم الإدارى» كأحد المتغيرات الرئيسية فى تكوين مراكز الاستقطاب الحضرى فى مصر[1] . وهو وإن كان يمثل الجانب الإدراى من عملية النمو الحضرى فإنه يتفاعل مع الجوانب الأخرى فيعتمد على البعد التاريخى ، والوضع الجغرافى ، والهيكل الديموجرافى ، والنمط الاقتصادى ، والبناء الاجتماعى ، والإطار الثقافى للمجتمع الحضرى .

واعتماداً على المعايير السابقة – فى تفاعلها – يمكن القول بوضوح : إن التقسيم الإدارى الحالى (ووحدته الأساسية هى المحافظة) لايصلح كنواة لتحقيق أهداف التنمية المستقبلة .

وحتى لا نضع هذا الحكم جزافاً ، فإنه يمكننا تحديد المؤشرات الرئيسية التى دعتنا إليه فيما يلى من نقاط :

(١) إن الموارد المادية المتاحة لا تتجزأ . ولا تنفصل بحيث نحدد لكل محافظة نصيبها منها ، بل أن ما نلاحظه هو عكس ذلك تماماً . فالمورد يمكن حصره من خلال عدد من المحافظات .

(٢) إن العنصر البشرى (سواء الجزء الثابت منه المتمثل فى المقيمين بصفة دائمة تقريباً بالإقليم ، أو الجزء المتغير والذى نلحظه فى موجات الهجرة من الإقاليم وإليه) من الصعب جداً حصره والتحكم فى اتجاهاته ، وضبطها . فى حدود المحافظة فقط ، بل يحتاج الأمر إلى مجال أوسع .

---

(١) يمكن مراجعة هذه النقطة فى الفصل الخامس (الباب الثانى)

٣ – بالنظر إلى الموارد المادية (غير المتكاملة) و الموارد البشرية (غير المحدودة) يكون من الصعب آنذاك تحديد مواقع الأنشطة الضرورية لتنمية المنطقة ، في الحيز المحدود للمحافظة .

وترتيباً على ذلك فإن هناك حاجة ماسة لتعديل الخطوط الحالية للتقسيم الإداري بشكل يتناسب مع خطط التنمية ، ومشروعاتها .

١/٢ محاولة اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى :

تقدمت هذه اللجنة بمقترح لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ثمانية نعرضها فيما يلي[1].

١ – إقليم الدلتا :

– ويشمل محافظات دمياط ، والشرقية ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من محافظتي القليوبية ، والبحيرة .

٢ – إقليم القاهرة الكبرى :

– ويضم محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي : القليوبية ، والجيزة .

٣ – إقليم الصعيد الأوسط :

– ويشمل جزء من محافظة الجيزة ، ومحافظات بني سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط

٤ – إقليم الصعيد الأعلى :

– ويضم محافظات : سوهاج ، وقنا ، وأسوان ، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر (حتى الغردقة) .

٥ – إقليم سيناء :

– ويشمل محافظات : بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وشبه جزيرة سيناء ، والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر .

---

(١) أحمد خالد علام ، محمد جمال مرسى ، « تنمية القرية المصرية ، والتخطيط الإقليمي » ، النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧١ .

٦ — إقليم الإسكندرية :

— ويضم محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتى : البحيرة ، ومطروح .

٧ — إقليم الصحراء الغربية :

— ويضم الجزء الشمالى من الصحراء الغربية حتى واحات سيوة .

٨ — مناطق (أو أقاليم) ذات اعتبارات خاصة مثل :

— منطقة الواحات الخارجة ، والداخلة ، وباريس .

— منطقة الواحات البحرية ، والفرافرة .

ويلاحظ على هذه المحاولة أن معيار التقسيم الأساسى غير واضح فلم يعتمد على الوضع الجغرافى تماماً ، مثلما لم يرتكن إلى النمط الاقتصادى أو التركيب الاجتماعى لكل إقليم وأوضح دليل على ذلك ما نلحظه من فروق شاسعة بين الإقليم الأول (الدلتا) الذى يضم ثمان محافظات تقريباً ، والإقليم السابع الذى يضم الجزء الشمالى من الصحراء الغربية .

ويمكن توضيح هذه المحاولة (اقتراح التقسيم) من خلال الخريطة التالية رقم (٤) .

٢/٢ محاولة لجنة تخطيط أسوان :

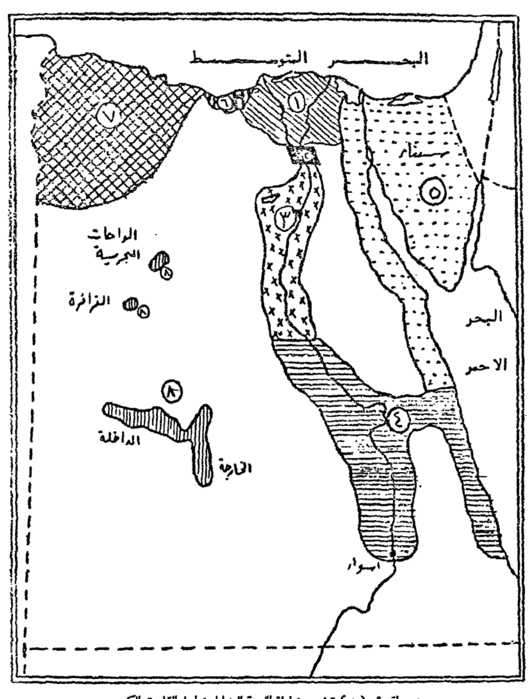
تنقسم محافظات مصر وفق تصور هذه اللجنة إلى ستة أقاليم تخطيطية يمكن رؤيتها من خلال المناطق الرئيسية التالية[1] :

١ — منطقة الدلتا :

— وتضم محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من البحيرة ، والقليوبية .

---

(١) مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان ، مذكرة حول تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية ، لجنة تنمية الموارد البشرية ، بالمشروع ، ١٩٦٧ .



خريطة رقم (٤) توضح محاولة اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى

(١) إقليم الدلتا
(٢) إقليم القاهرة الكبرى
(٣) إقليم الصعيد الأوسط
(٤) إقليم الصعيد الأعلى
(٥) إقليم سيناء
(٦) إقليم الإسكندرية
(٧) إقليم الصحراء الغربية
(٨) مناطق (أو أقاليم)
ذات اعتبارات خاصة

٢ — منطقة القاهرة الكبرى :

— وتشمل محافظة القاهرة ، وبعض أجزاء من محافظتى القليوبية ، والجيزة .

٣ — المنطقة الشرقية :

— وتضم محافظات الشرقية ، وبورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وشبه جزيرة سيناء .

٤ — المنطقة الغربية :

— وتشمل محافظتى الإسكندرية ، ومطروح ، وبعض أجزاء من محافظة البحيرة ، وكذلك الجزء الشمالى من محافظة الوادى الجديد (بعض الواحات مثل : البحرية ، والفرافرة) .

٥ — المنطقة الوسطى :

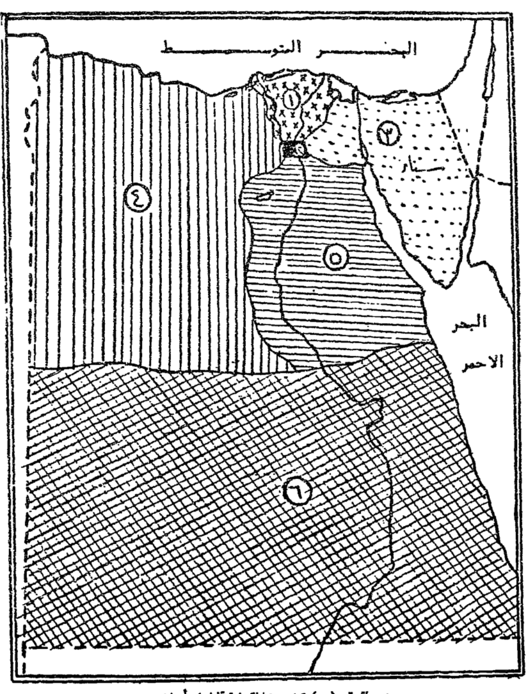
— وتضم بعض الأجزاء من محافظة الجيزة ، ومحافظات : بنى سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج بالإضافة إلى الجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر .

٦ — المنطقة الجنوبية :

— وتشمل محافظتى قنا ، وأسوان . فضلا عن الأجزاء الجنوبية من محافظة البحر الأحمر (جهة الشرق) ، والأجزاء الجنوبية من محافظة الوادى الجديد : كالواحات الداخلة والخارجة (جهة الغرب) .

ويعد هذا التقسيم — وإن كان قريباً من المحاولة السابقة وبخاصة بالنسبة لإقليمى ، (أو منطقتى) الدلتا ، والقاهرة الكبرى — محاولة لتصور مناطق كبرى برغم ما قد يكون بين مكوناتها من عدم تكامل أو اتساق أحياناً ، ومن تعارض أو تضاد أحياناً أخرى . ويبدو ذلك واضحاً من تجزئة محافظة واحدة — كالوادى الجديد مثلا — بين منطقتين إحداها غربية ، والأخرى جنوبية .

ويمكن توضيح هذه المحاولة من خلال الخريطة الملحقة رقم (٥)



خريطة رقم (٥) توضح محاولة لجنة تخطيط أسوان

(١) منطقة الدلتا
(٢) منطقة القاهرة الكبرى
(٣) المنطقة الشرقية
(٤) المنطقة الغربية
(٥) المنطقة الوسطى
(٦) المنطقة الجنوبية

٢/٣ محاولة مؤتمر المحافظين (سنة ١٩٦٨) :

عرض فى أحد مؤتمرات المحافظين التى عقدت فى عام ١٩٦٨ ، اقتراح بتقسيم مصر إلى ست مناطق تتمثل فى الآتى[1] :

١ ــ منطقة القاهرة الكبرى :

ــ وتضم محافظات : القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية .

٢ ــ منطقة شرق الدلتا :

ــ وتشمل محافظات : بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، والشرقية .

٣ ــ منطقة وسط الدلتا :

ــ وتضم محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والغربية ، والمنوفية .

٤ ــ منطقة غرب الدلتا :

ــ وتشمل محافظات : الإسكندرية ، والبحيرة ، ومطروح .

٥ ــ منطقة شمال الوجه القبلى :

ــ وتضم محافظات : الفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا ، وأسيوط .

٦ ــ منطقة جنوب الوجه القبلى :

ــ وتشمل محافظات : سوهاج ، وقنا ، وأسوان ، والوادى الجديد ، والبحر الأحمر .

. . . ويلاحظ على هذا الاقتراح أنه لم يفعل سوى تجميع عدد متجاور ــ جغرافيا ــ من المحافظات فى إقليم معين (وأطلق عليه منطقة) واعتمد فى ذلك على الجهات الأصلية الأربع فضلا عن منطقة القاهرة الكبرى ، ومنطقة الوسط . ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه لم يدخل محافظة سيناء فى أى من المناطق . ولم تراع هذه المحاولة فى التقسيم ، الأهمية القصوى

---

(١) أحمد علام ، المصدر السابق ، ص ص ، ٤٩ ــ ٥٠ .

لإمكانية تجزئة المحافظة الواحدة بين إقليمين (أو أكثر) حسب ظروف الإقليم المقترح والمعيار الذى نحتكم إليه فى اختياره .

ولذلك فيمكن القول بأن هذا التقسيم المقترح ، عام ومن الصعب الاعتماد عليه كمحاولة لتصور الوضع الأمثل لما ينبغى أن تكون عليه الأقاليم التخطيطية فى مصر .

ومن خلال الخريطة الملحقة رقم (٦) يمكننا تصور هذه المحاولة .

٤/٢ محاولة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمى ، وتخطيط المدن :

ومن بين هؤلاء المشتغلين بهذا الميدان ، نعرض للمحاولة[1] التى قسمت فيها محافظات مصر إلى تسعة أقاليم ، تتضح مما يلى .

١ — إقليم القاهرة الكبرى :

— ويضم محافظة القاهرة ، وبعض أجزاء من محافظتى الجيزة ، والقليوبية .

٢ — إقليم الإسكندرية :

— ويشمل محافظة الإسكندرية ، وبعض أجزاء من محافظتى البحيرة ، ومطروح .

٣ — إقليم قناة السويس :

— ويضم محافظات القنال الثلاث ، وهى : بورسعيد ، والاسماعيلية ، والسويس .

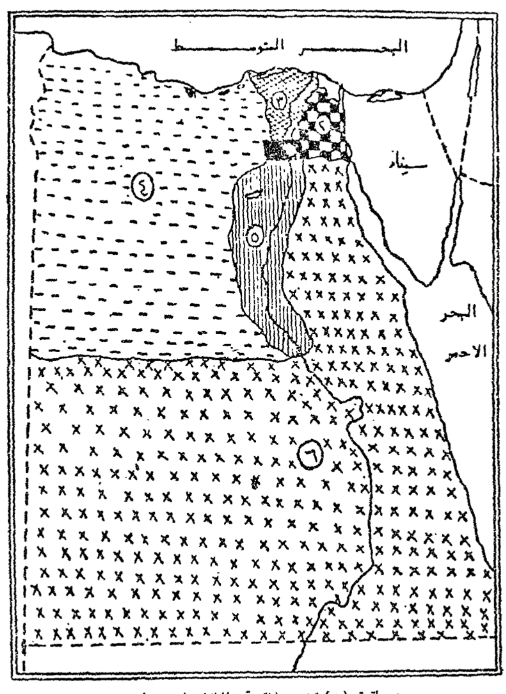
٤ — إقليم مصر السفلى (الدلتا) :

— ويشمل محافظات : دمياط ، والدقهلية ، وكفر الشيخ ، والشرقية ، والغربية ، والمنوفية ، وبعض أجزاء من محافظتى البحيرة ، والقليوبية .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى ثلاث مناطق تخطيطية هى : شرق الدلتا — وسط الدلتا — غرب الدلتا .

---

(١) أحمد علام ، نفس المصدر ، ص ص ٦٥ — ٦٩ . (المحاولة لذات المؤلف) .



خريطة رقم (٦) توضح محاولة مؤتمر المحافظين (١٩٦٨)

(١) منطقة القاهرة الكبرى
(٢) منطقة شرق الدلتا
(٣) منطقة وسط الدلتا
(٤) منطقة غرب الدلتا
(٥) منطقة شمال الوجه القبلى
(٦) منطقة جنوب الوجه القبلى

٥ – إقليم مصر الوسطى (شمال الوجه القبلى) :

– ويضم جزء من محافظة الجيزة ، ومحافظات : بنى سويف ، والفيوم ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر ، وبعض الأجزاء جهة الصحراء الغربية .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى ست مناطق تخطيطية هى : الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – البحر الأحمر .

٦ – إقليم مصر العليا (جنوب الوجه القبلى) :

– ويشمل محافظتى قنا ، وأسوان ، والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى منطقتين تخطيطيتين هما : قنا ، وأسوان .

٧ – إقليم مطروح :

– ويضم بعض أجزاء من محافظة مطروح ويمتد من غرب الإسكندرية حتى حدود ليبيا ، وجنوباً حتى منخفض القطارة وواحات سيوه .

ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى أربع مناطق تخطيطية هى : ساحل البحر المتوسط – وادى النطرون – منخفض القطارة – واحات سيوة .

٨ – إقليم الوادى الجديد :

– ويشمل محافظة الوادى الجديد وبعض أجزاء من محافظة مطروح .

ويمكن تقسيمه إلى خمس مناطق تخطيطية هى : واحات البحرية – الفرافرة – الداخلة – الخارجة – جنوب الوادى الجديد .

٩ – إقليم سيناء :

– ويضم محافظة سيناء .

ويمكن تناول هذه المحاولة[١] فى ضوء **الملاحظات التالية :**

---

(١) لايمكننا أن نغفل تلك المحاولة الجادة التى قام بها أحد المشتغلين بالجغرافيا والتخطيط الإقليمى –

(ا) أنها لا تعد بأى شكل من الأشكال محاولة جديدة ، أو مبتكرة لتقسيم مصر إلى اقاليم تخطيطية بل هى لا تخرج عن كونها تجميعاً للمحاولات الثلاث السابقة ، وبخاصة الأوليين منها ، (القاهرة ، وأسوان) فالخط العام لها واحد تقريباً ، والفروق التفصيلية بينها قليلة . فهى محاولة للتأليف والتوفيق بين أكثر من محاولة أخرى .

(ب) برغم أن فكرته أساساً ، تنبنى على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، إلا أنه لم يفعل ذلك ، وإنما صنف مصر إلى « مناطق » رئيسية تسع ، وأطلق على كل منها « إقليم » . بل لقد وصل فى تصنيفه التفصيلى إلى حد تقسيم كل منطقة (أو إقليم) « تقسيماً داخلياً أسماه بالمناطق التخطيطية التى لا تخرج عن كونها « المحافظات » التى يتميز إليها كل إقليم ، بحدودها الإدارية الحالية .

(حـ) إن وحدته التى يبدأ منها محاولته فى التقسيم ، وهى المنطقة التخطيطية ، التى هى فى الواقع المحافظة (أو الواحات فى الوادى الجديد) لا تصلح بحال من الأحوال للنظر إليها كإقليم تخطيطى بالمعنى الصحيح : جغرافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وإدارياً .

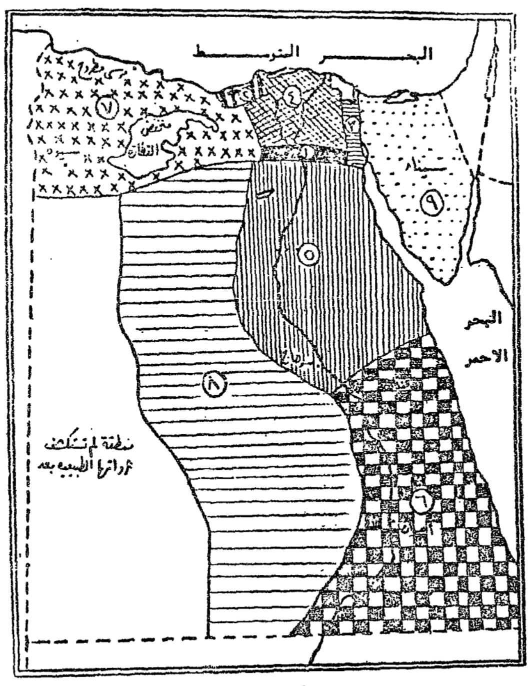
ويمكن توضيح هذه المحاولة من خلال الخريطة المرفقة رقم (٧) .

٢/٥ ملاحظات عامة المحاولات السابقة :

من التحليل الأولى للمحاولا ت الأربع السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم ، أو مناطق تخطيطية ، تبدو ملاحظة عامة تشترك فيها جميعاً ، وتتحدد فى : عدم وجود معيار (أو معايير) معينة تنبنى عليها فكرة التقسيم .

فلم نجد مثلا محاولة تعتمد على الوضع الجغرافى ، أو الهيكل الديموجرافى ، أو الإمكانات الاقتصادية ، أو التركيب الاجتماعى ، أو الإطار الثقافى . . . أو كل ذلك مجتمعاً .

= ونقصد بها محاولة د . محمد صبحى عبد الحكيم [ورقة(غير منشورة) حول تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية] وتتميز بأنها وضعت اعتماداً على معايير اختيرت لمراعاة الاعتبارات الجغرافية ، والسكانية ، والتجانس الإقليمى ، والاعتبارات الاقتصادية والتمويلية ، واعتبارات التكامل الاقتصادى داخل الإقليم ، فضلا عن الاعتبارات الإدارية ، والسياسية ، والعسكرية ، وفى ضوء ذلك اقترح تقسيم مصر – بصفة أولية – إلى أقاليم تخطيطية سبعة هى : القاهرة الكبرى – قناة السويس – سيناء – الدلتا – الإسكندرية الكبرى – مريوط – شمال الصعيد جنوب الصعيد .



خريطة رقم (٧) توضح محاولة أحد المشتغلين بالتخطيط الإقليمي وتخطيط المدن

(١) إقليم القاهرة الكبرى
(٢) إقليم الإسكندرية
(٣) إقليم قناة السويس
(٤) إقليم مصر السفلى
(٥) إقليم مصر الوسطى
(٦) إقليم مصر العليا
(٧) إقليم مطروح
(٨) إقليم الوادى الجديد
(٩) إقليم سيناء

وإذا حاولنا تجميع هذه المعايير فإنه يمكن تصنيفها من خلال **ثلاث مجموعات** :

– تتصل الأولى **بالمعايير الاقتصادية** : ودراسة الظروف الاقتصادية للمنطقة أو الإقليم .

– وترتبط الثانية **المعايير الاجتماعية** : وما يحتاجه ذلك من مؤشرات اجتماعية تقود إلى التقدير المعيارى للظاهرة[١] .

(ويمكن التعبير عن هاتين المجموعتين بالمعايير السسيواقتصادية) .

– بينما تتصل الثالثة **بالمعايير الجغرافية** : ما يرتبط بذلك من محاولات للتعرف على طبيعة الموقع وظروفه .

وبصفة عامة يمكننا تحديد **الملاحظات المشتركة** التى أمكن الخروج بها من خلال دراسة المحاولات السابقة الأربع ، فيما يلى من نقاط :

١ – إن أيًّا من المحاولات السابقة فى التقسيم ، لم يعتمد على بيانات ومعلومات كافية تساعد على الاحتكام إلى معيار (أو أكثر) . ويؤدى بالتالى إلى تقسيم ذى دلالة أو معنى . ولعل من الأسباب القوية التى أدت إلى ذلك هو عدم وجود بيانات إحصائية متاحة حول الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والديموجرافية للإقليم من ناحية ، أو العلاقات بين الأقاليم من ناحية أخرى[٢] .

٢ – **إنها لم تشترك أساساً فى الهدف** الذى يسعى التقسيم إلى تحقيقه (وذلك نتج عن السرعة فى تصور التقسيم ، وأدى بالتالى إلى عدم وجود معيار له) .

٣ – **إن المحاولات جميعها لم تحدد الوسائل البديلة** لتحقيق المحاولة ، ووضعها موضع التنفيذ ، ولم تقترح الهيكل التنظيمى الذى يمكن أن يشرف على سياسة التخطيط الإقليمى الحضرى فى مصر .

---

(١) — Plessas Demetrius and Fein Ricca; An Evaluation of Social Indicators" A.I.P. Volume XXXVIII No. 1 Jan. 1972 p. 43.

(٢) عبد الحليم البهنساوى ، « دور الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير البيانات اللازمة للتخطيط الإقليمى » بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى ، نوفبر ١٩٧٣ ، ص ٤ .

٣ ـ بدائل مختلفة للخريطة المقترحة
للنمو الحضرى فى مصر

برغم ما أمدتنا به المحاولات السابقة من تصور للخريطة المقترحة للنمو الحضرى المستقبل لمصر ، إلا أن ذلك لا يعد كافياً لمعالجة قضية الاستقطاب الحضرى (وهى موضوع دراستنا) ، فضلا عما بتلك المحاولات ذاتها – من مثالب وعيوب (تعرضنا إلى بعضها فيما سبق)[١] .

وترتيباً على ذلك فإننا نحاول فى هذه النقطة اقتراح بدائل مختلفة ، نعتمد عليها فى تصور النمو الحضرى المتوقع فى مصر ، مستندين فى ذلك أساساً إلى ما توصلنا إليه فى هذه الدراسة من نتائج ، ذلك بالإضافة إلى تحديد معيار معين واتخاذه أساساً ثابتاً يدور البديل حوله ، ويعتمد عليه .

وقبل تفصيل القول فى هذه البدائل نتعرض فى عجالة سريعة للعلاقة بين تلك البدائل ، ومشكلة الاستقطاب .

علاقة اقتراح بدائل لخريطة النمو الحضرى فى مصر ، بمشكلة الاستقطاب :

إذا كان اقتراح تصور خريطة سسيواقتصادية / جغرافية للنمو الحضرى فى مصر ، يعد واحداً من الحلول الرئيسية لعلاج المشكلات المتصلة بالطاقات المادية والبشرية وعملية توزيعها على مناطق الحيز المتاح ، فإن ذلك يرتبط أساساً بظواهر الاستقطاب الحضرى التى تتكون بصفة رئيسية من هذه المشكلات ، ولا تؤدى إلى حلها ، إنما تزيد من تفاقمها .

ولن تكون محاولتنا هذه – فى البحث عن بدائل للخريطة المقترحة للنمو الحضرى فى مصر – على غرار المحاولات الأربع السابقة ، وإنما ستختلف عنها من الزوايا التالية :

١ – إننا لا نسعى أساساً إلى تقسيم مصر إلى أقاليم (أو مناطق تخطيطية) ، فهذا جانب فرعى من جوانب الدراسة ، وليس هدفاً لها . فضلا عن أن ذلك فى حد ذاته

---

(١) لم تخرج المحاولات الأربع السابقة عن موضع دراستنا ذلك . لأنها تحاول – ضمن ما استهدفه – البحث عن حل لمشكلات التحضر بصفة عامة .

(محاولة التقسيم) يحتاج إلى دراسات مطولة تعتمد على فريق للبحث ، يستمر فى العمل لمدة غير قصيرة ، وتتاح لديه كافة البيانات الخاصة بالإمكانات الإقليمية ؛ والعلاقات بين المناطق ، حتى يصل — مبدئياً — إلى تحديد واضح لمعايير التقسيم .

٢ — إن هدفنا — وإن ارتبط بشكل التوزيع الجغرافى للأقاليم — يتصل بصفة رئيسية بظواهر الاستقطاب الحضرى حيث نسعى إلى اقتراح بدائل الخريطة ، ابتغاء حل لها (الظواهر) .

٣ — إن المراكز الحضرية الستة — التى كانت مجالا للدراسة الميدانية — سوف تكون جوهر هذه البدائل ، ومحورها . وسنعتبرها نماذج نسترشد بها ، ونستعين، لتصور حل لهذه المشكلة .

. . . وسوف نعتمد على ثلاثة بدائل فى هذا التصور ، لكل فكرته العامة ، ومنطقه الذى يستند إليه ، فيتصل الأول بالامتداد والاتساع ، ويرتبط الثانى بفكرة الإدماج أو الضم ، بينما يتحدد البديل الثالث فى عملية الامتداد ، حتى يتحقق الإدماج (أى من محصلة البديلين : الأول والثانى) .

١/٣ الامتداد ، والاتساع المستهدفين بالنسبة لكل مركز حضرى : (البديل الأول) :

تسعى معظم الدول التى تعانى من تكدس سكانى فى رقعة محدودة من الأرض ، إلى اتباع سياسة الامتداد ، والاتساع بالنسبة لمناطقها بعامة ، ومراكزها الحضرية بخاصة (حيث يظهر التركيز السكانى ، والتكدس فى الأنشطة بها بشكل مكثف) .

ومن الواضح أن هذه الحالة تنطبق على مراكزنا للنمو الحضرى بصفة خاصة ، وهو وهو أمر تؤكده المؤشرات العامة والخاصة معًا ، فضلا عن ظواهر الاستقطاب السائدة، فى كل مراكز النمو الحضرى — والحادة فى بعضها — التى تعتبر خير شاهد على ذلك ، ودليل .

واعتماداً على ذلك فإن اقتراح الامتداد والاتساع بالنسبة لكل مركز حضرى يمكن مناقشته فى ضوء النقاط التالية :

١ – الفكرة الأساسية للمقترح :

وتتصل بصفة رئيسية بتكوين مناطق جديدة حول المركز الحضرى يمكن أن يتوزع فيها عدد أكبر من السكان ، وتستحدث فيها مجموعة من الأنشطة .

٢ – شروط تحقيقه :

ويمكن تجميعها فى الآتى : ظهور مشكلة تركز السكان ، وتكدس الأنشطة فى المركز الحضرى أساساً ، ووجود حيز يسمح بالامتداد ، ثم التحقق – مبدئياً – من وجود موارد بمنطقة الامتداد .

٣ – تكلفته العامة :

وتتحدد فى ضوء التوقعات المستقبلة للعائد من هذا الامتداد ، والتكلفة التى يحتاجها . ويتطلب ذلك إجراء دراسة فى التكلفة والفائدة ، أو التكلفة والفعالية .

٤ – مدى واقعيته :

ليس هذا المقترح ضرباً من الخيال ، وإنما هو تجربة حققتها كثير من الدول وبخاصة التى تعانى من مشكلات الاستقطاب . لدرجة أوصلها (هذا الامتداد) إلى تصميم عدد من المدن الجديدة[1] .

٥ – تأثيراته المتوقعة :

يسهم هذا المقترح فى الاستفادة شبه الكاملة بالعناصر السسيواقتصادية للموقع ، فضلا عن نطاقه المكانى ، وبخاصة إذا ما طبق هذا المقترح على مجال واسع .

٦ – مشكلاته المحتملة :

والتى قد تنجم عن سوء فى إدارة المجتمع الاقليمى الممتد (الجديد) ، فضلا عن المشكلات التى قد تحدث نتيجة لعدم وجود صلات منظمة بين هذا الإقليم من أقاليم[2] .

---

(١) — Godschalk David; Comparative New Community Design" A.I.P. Volume XXXIII No. 5 Nov. 1967 p. 371.

(٢) زكريا أحمد البرادعى، إمكانيات قيام الأقاليم التخطيطية فى ج . م . ع . ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

٧ – مدى مساهمة المقترح فى حل مشكلة الدراسة :

يؤدى الامتداد والاتساع الحضريين بطبيعتهما إلى التخفيف من حدة مشكلات الاستقطاب ، وذلك إذا ما وجهت هذه السياسة من خلال خطة قومية شاملة .

٨ – ارتباطه بالخريطة المقترحة :

يلاحظ أن هذا المقترح لا ينظر إلى التوزيع الجغرافى للمراكز الحضرية فقط ، وإنما يراعى أيضاً الإمكانات السسيواقتصادية لها ، فهو يمكن أن يسهم فى تصور خريطة سسيواقتصادية / جغرافية لمصر .

٢/٣ الإدماج (أو الضم) بين أكثر من مركز حضرى : (البديل الثانى)

ويعد ذلك بديلاً ثانياً يمكن الاعتماد عليه فى اقتراح خريطة للنمو الحضرى ، تسهم – بشكل أو بآخر – فى حل مشكلات الاستقطاب . فقد لوحظ أن هناك عديداً من المراكز الحضرية المجاورة تتسم بالقرب المكانى ، وتتجزأ فيما بينها الموارد ، وتتفتت (سواء كانت مادية ، أو بشرية) . ولذلك هناك فكرة الإدماج ، أو الضم بين أكثر من مركز حضرى قريب . واعتماداً على نفس العناصر التى تدارسنا من خلالها البديل الأول ، نحاول هنا التعرف على أبعاد هذا المقترح :

١ – الفكرة الأساسية للمقترح :

وتعتمد على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد عن طريق تجميعها وتركيزها فى مكان واحد ، بدلا من تشتيتها ، وتفتيتها فى مكانين منفصلين ، حتى وإن كان هذا الفصل يتمثل فى خطوط التقسيم الإدارى التى تؤثر – على الأقل – على تحديد الهيئة المحلية المشرفة على إدارة المركز الحضرى .

٢ – شروط تحقيقه :

يحتاج هذا المقترح إلى اختيار أفضل المراكز (اثنين أو أكثر) التى إذا ضمت ، أو أدمجت لأدى ذلك إلى تحقيق عائد أكبر . ويعد متغير المسافة بين المراكز الحضرية شرطاً ضرورياً لتحقيق الإدماج الأمثل .

٣ – تكلفته العامة :

وترتبط التكلفة هنا أساساً بشروط الاختيار السابقة ، فضلا عن اتصالها بحجم الإمكانات التى يمكن تجميعها عن طريق الإدماج) ، وبدرجة الاستغلال الممكنة لهذه الامكانات .

٤ –مدى واقعيته :

يمكن لهذا المقترح أن ينطبق مع واقعية الأنماط التوزيعية للمراكز الحضرية فى مصر فهى قريبة من بعضها ، ذات مساحة محدودة فى معظمها ، مفتتة – مشتتة فى غالبيتها[1] .

٥ – تأثيراته المتوقعة :

يؤدى الإدماج ، أو الضم إلى خلق حركية للموارد المادية ، والسكان على مساحة أوسع ، وزيادة فى معدل نصيب الفرد من ناتج الأنشطة (بافتراض أن الضم يؤدى إلى زيادة إنتاجيتها) .

٦ – مشكلاته المحتملة :

ترتبط هذه المشكلات باتساع البيئة الحضرية الفيزيقية نتيجة الإدماج المقترح وبخاصة من الناحية الاجتماعية ، حيث يؤدى الحيز الأكبر ، إلى تغير فى تفكير الأفراد ، واتجاهاتهم ، وعلاقاتهم[2] .

٧ – مدى مساهمة المقترح فى حل مشكلة الدراسة :

يمكن لفكرة الإدماج أو الضم أن تقلل إلى حد كبير من حدة مشكلات الاستقطاب فهى على الأقل ستحصرها فى أقل عدد ممكن من المراكز الحضرية .

---

(١) وزارة التخطيط ، المعالم الأساسية للنمو فى المحافظات فى الفترة (٦٤/٦٥ – ٦٩ / ١٩٧٠) التقرير الثالث ، القاهرة أبريل ١٩٧٢ (للتعرف على الأنماط التوزيعية للمراكز الحضرية يمكن الاطلاع على هذا التقرير) .

(٢) — Michelson William; Urban Sociology As An Aid To Urban Physical Development : Some Research Strategies" A.I.P. Volume. XXXIV No. 2 March 1968 p. 105.

٨ — ارتباطه بالخريطة المقترحة :

يؤدى الإدماج (المقترح) إلى تصور جديد للمراكز الحضرية القائمة — فالمحلة : والمنصورة مثلا — إذا أدمجتا — فإن ذلك يحقق تغيراً مسيواقتصادياً / جغرافياً فى خريطة مصر .

٣/٣ الامتداد ، والإدماج (معاً) بين المراكز الحضرية : (البديل الثالث)

يجمع هذا البديل بين البديلين السابقين من حيث ،خصائصهما ، وميزاتهما . وقد يبدو أن هناك تعارضاً أو تضاداً بين الامتداد والاتساع من جهة ، والإدماج أو الضم من جهة أخرى. ولكن الواقع لايؤيد ذلك إذ أنه يمكن لدولة واحدة أن تتبنى كلتا السياستين فى آن واحد فى إطار استراتيجية موحدة للنمو الحضرى فيها .

وفى ضوء ذلك نقترح هذا البديل ، ونحاول التعرف عليه من ذات العناصر السابقة كما يلى :

١ — الفكرة الأساسية للمقترح :

وتعتمد على تكوين مناطق جديدة يتوزع فيما بينها السكان ، وتتوطن الأنشطة ، فى ذات الوقت الذى يمكن إدماج أكثر من مركز حضرى والاستفادة من الطاقات المجمعة . وليس ذلك فقط ، وإنما هناك مواقع تنشأ من التداخل بين « الامتداد » ، « والإدماج » — كما سيتضح من الشكل المرفق — هى فى الحقيقة المواقع المثلى لتوطن الأنشطة .

٢ — شروط تحقيقه :

يحتاج هذا المقترح إلى توافر خصائص البديلين السابقين معاً ، من حيث وجود حيز يسمح بالامتداد من ناحية ، وتجاوز أكثر من مركز حضرى يسمح بالضم أو الإدماج من ناحية أخرى .

٣ — تكلفته العامة :

يتطلب هذا البديل تكلفة أكبر نسبيًّا إذا طبق هذا الاقتراح على نطاق ضيق ، ولكن تبدو تكلفته أقل بكثير إذا ما اتخذت هذه السياسة كفلسفة عامة للنمو الحضرى فى دولة ما .

٤ — مدى واقعيته :

يتسق هذا المقترح مع طبيعة المراكز الحضرية فى مصر حيث هى فى أشد الحاجة إلى الامتداد والاتساع ، فى ذات الوقت التى تتفق مع شروط الإدماج ومتطلباته .

٥ — تأثيراته المتوقعة :

يؤدى هذا المقترح إلى خلق بيئة مناسبة للأفراد المقيمين بها ، وللأنشطة المتوطنة فيها . ويحتاج الأمر إلى تجديد حضرى يؤدى إلى تحقيق أهداف التخطيط الاجتماعى بالمنطقة[١] .

٦ — مشكلاته المحتملة :

وقد ظهرت عدة مشكلات فى التجربة الهندية مثلا ، من خلال النمو الحضرى «لإقليم دلهى الكبرى[٢] » حيث طبقت مثل هذه السياسة . وكانت المشكلات تتعلق أساساً بكفاءة الخدمات المتاحة للأفراد .

٧ — مدى مساهمة المقترح فى حل مشكلة الدراسة :

يعد هذا المقترح — من وجهة نظر الباحث — حلا مناسباً لمشكلة الاستقطاب حيث يسهم ذلك فى تحويل بعض مراكز الاستقطاب ، إلى أقطاب للنمو الحضرى .

---

(١) — Pomeroy Florette; Social Planning and Urban Benewal" Through Dagar G.S. (ed.) The New Renewal Bureau Of Public Administation Univ. Of California Berkely 1961 p. 126.

(٢) — Rao V.K. and Desai P.B. Greater Delhi : A Study In Urbanization- 1940 : 1957 Institute Of Economic Growth Asia Publishing House Delhi 1965 p. 146.

٨– ارتباطه بالخريطة المقترحة :

من سمات هذا المقترح ، أنه يعتمد على تصور كامل للخريطة المستهدفة للنمو الحضرى ، ليس جغرافياً فقط ، بل وسيواقتصادياً أيضاً ، بما يتضمنه من تعديلات إدارية . ويمكننا التعرف على البدائل الثلاثة السابقة من خلال **الأشكال التوضيحية التالية:**

٤/٣ المعايير العامة فى تصور البدائل السابقة :

لم تكن البدائل الثلاثة السابقة ، محاولات لتقسيم مصر وتصنيفها إلى أقاليم تخطيطية ، بقدر ما كانت محاولة لتصور النمو الحضرى فى مصر ، حيث تدور كل محاولة (بديل) حول معيار معين نتخذه أساساً للتصور ، ويتجه فى الوقت ذاته – وبالضرورة – نحو علاج مشكلة الاستقطاب .

– فالامتداد **أو الاتساع** المستهدف لكل مركز حضرى يحتاج– لكى يحقق أهدافه – إلى رصد الطاقات المادية والبشرية (أولا) فى المركز الحضرى ، ثم تصور (ثانياً) كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لها فى حدود الأهداف المرسومة .

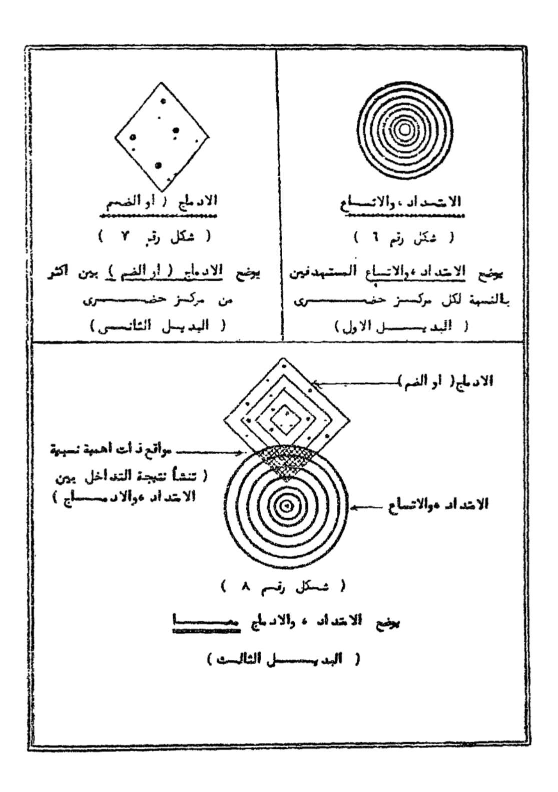
– بينما يستلزم **الإدماج** (أو الضم) وجود مراكز نمو لا تفصل بينها مسافات بعيدة ، فى نفس الوقت الذى تتميز فيه بوجود طاقات لا تستغل استغلالا أمثل إلا إذا ضمت وأدمجت .

– أما أن نحاول اتباع سياسة للامتداد ، والإدماج معاً ، فذلك موجه مباشرة لتحقيق هدفين فى آن واحد ، هما :

(ا) إحداث التنمية الحضرية المخططة للمراكز الحضرية بصورة شاملة اعتماداً على خطة قومية .

(ب) علاج ظواهر النمو الحضرى غير المخطط – والاستقطاب أبرزها – عن طريق تحقيق التوازن المنشود بين مراكز النمو الحضرى ، من حيث : توزيع سكانها ، وتوطن أنشطتها .

. . . وإذا كان ذلك تقييماً سريعاً للبدائل الثلاثة السابقة ، فإن اختيار أفضلها لا يتم هكذا دون وجود محك أو معيار لذلك .


الامتداد ، والاتساع
(شكل رقم ٦)
يوضح الامتداد ، والاتساع المستهدفين
بالنسبة لكل مركز حضري
(البديل الاول)
الادماج (او الضم
(شكل رقم ٧)
يوضح الادماج (او الضم) بين اكثر
من مركز حضري
(البديل الثاني)
الادماج(او الضم)
مواقع ذات اهمية نسبية
(تنشأ نتيجة التداخل بين
الامتداد ، والادماج)
الامتداد ، والاتساع
(شكل رقم ٨)
يوضح الامتداد ، والادماج معا
(البديل الثالث)

ويمكن تحديد هذا المعيار — من وجهة نظر دراستنا هذه — فى مدى إسهام المقترح (البديل) على تقديم حل مناسب ، وعملى ، وواقعى لظواهر الاستقطاب الحضرى فى مصر .

واعتماداً على ما سبق عرضه (فى الفصل السابق) من سياسات مقترحة التنمية الحضرية فى مصر ، وما انتهينا إليه فى هذا الصدد من اقتراح استراتيجية تتمثل فى اختيار « نقط عقدية » داخل أقطاب النمو ذاتها .

وترتيباً على المحاولات السابقة فى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ، واتصالا بالبدائل الثلاثة السابقة فى تصور النمو الحضرى فى مصر . . .

اعتماداً على كل ذلك . وترتيباً عليه ، يمكن القول بأن الاقتراح (أو البديل) الذى يتعلق **بسياسة الامتداد والإدماج معاً** (وبخاصة أنه من خلال اتباع هذه السياسة سوف تنشأ بالضرورة مناطق أو مواقع « وهى نقطه التداخل الناجمة عن تلاقى خطوط الامتداد ، والإدماج معاً » والتى يمكن استغلالها فى توزيع أمثل للسكان ، واختيار أفضل لمواقع الأنشطة) هو **الاقتراح الأمثل** من وجهة نظر هذه الدراسة ، ومن زاوية الاتصال المباشر بمشكلتها .

ولا يقف هذا الاقتراح عند حد تقديمه وعرضه فقط ، بل ينبغى أن يتعدى الأمر إلى محاولة تطويعه بهدف تطبيقه عملياً فى مراكزنا الحضرية . ويستلزم ذلك **مراعاة الاعتبارات التالية** :

١ — تحقيق الأمثلية فى استخدام الأرض[1] Land Use

ويحتاج ذلك إلى تسجيل (أو رصد) الاستخدام الحقيقى للأرض فى منطقة ما ، ثم تصور الوضع الأمثل لهذه المنطقة ، والاستعانة بأسلوب التخطيط فى تحديد أنسب المواقع ، لأفضل الأنشطة بها .

---

(١) محمد محمد سطيحة ، خرائط التوزيعات الجغرافية : دراسة فى طرق التمثيل الكرتوجرافى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ١٠٣ — ١٠٤ .

٢ — ضرورة توافر أطلس حضرى[1] Urban Atlas شامل :

فنحن فى حاجة ماسة لمثل ذلك الأطلس الذى لا يكتفى برصد الموقع الحضرى طبوغرافياً فقط ، وإنما يدعم ذلك أيضاً بمجموعة من البيانات الضرورية عن النمط الحضرى من الزوايا : الديموجرافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية . إلخ .

٣ — تحويل مراكز الاستقطاب الحضرى إلى أقطاب للنمو (أو التنمية) :

ويتصل هذا الاعتبار أساساً بمحاولة علاج ظواهر الاستقطاب الحضرى وتلافى عيوبها وذلك عن طريق تحويلها إلى قطب للنمو ذى تأثير تبادلى نافع له ، بقدر ما هو مفيد للمنطقة (أو المناطق) المحيطة به .

---

(١) — Passoneau Joseph and Wurman Richard; Urban Atlas : 20 Amerian Cities : A Communication Study Notating Selected Urban Data at a sale of 1 : 48,000 " (Book Rview) Through, A.I.P., Volume XXXIII, No. 4, July 1969, pp. 278-280.

الخاتمة

فى نهاية هذه الدراسة يأمل الكاتب أن يكون قد حقق الهدف الذى سعى إلى إنجازه ، من خلال مجموعة الفروض التى صيغت ، وفى ضوء المتغيرات التى حددت . وأن تكون النتائج التى توصلنا إليها فى الدراسة ، محققة لأهدافها وأغراضها من ناحية ، ومتسقة مع الظروف الواقعية لمجتمعنا من ناحية أخرى .

وإذا كنا قد توصلنا إلى أن ظواهر الاستقطاب الحضرى ، أصبحت تمس جوانب الحياة فى المجتمع بعامة ، وفى نمطه الحضرى بخاصة ، فإننا نسعى أن تكون هذه الدراسة بداية ، ومنطلقاً لدراسات أخرى عديدة تتولى بحث الظواهر الحضرية الأخرى ؛ ومن زواياها المختلفة : اقتصادية ، واجتماعية ، وجغرافية . . . إلخ .

وحيث إن ذلك اللون من الدراسات الميدانية ينبغى أن يرتبط تماماً بالمجال التطبيقى ، فإنه من الضرورى أن يسهم فى حل المشكلات الواقعية بالمجتمع ، ويقدم وسائل العلاج لها من خلال بدائل مختلفة ومتنوعة .

وغنى عن البيان أن مراكز النمو الحضرى فى مصر تعانى كلها من ظواهر الاستقطاب بدرجات متفاوتة . ويرتبط ذلك بظروفها الطبيعية ، وإمكاناتها الاقتصادية ، وأبنيتها الاجتماعية ، وأطرها الثقافية . الأمر الذى نحتاج معه إلى تناول هذه الظواهر — فى دراسات عديدة — من خلال هذه الزوايا المتعددة .

فكما أن نشأة الاستقطاب ترتبط بعوامل متعددة ومتشابكة ، فإن تأثيراته أيضاً لا تقف عند حدود الجوانب الاجتماعية ، بل هى — كذلك — اقتصادية ، وجغرافية ، وإدارية وتحتاج كل زاوية من هذه الزوايا إلى عديد من الدراسات والبحوث التى نأمل أن تكون دراستنا تلك مجرد مقدمة لها ، أو تكاد .

* * *

المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

(ا) كتب ، ومؤلفات :

١ — السيد محمد خيرى . **الإحصاء فى البحوث النفسية، والتربوية، والاجتماعية** ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢ — رونج ، دنيس . هـ . ، **علم السكان** (ترجمة محمد صبحى عبد الحكيم) ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣ — على الجريتلى ، **السكان والموارد الاقتصادية فى مصر** ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤ — لويس ممفورد ، **المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها** ، (**الجزء الأول**) «ترجمة ابراهيم نصحى» ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٥ — ———— ، **المدينة على مر العصور : أصلها ، وتطورها ، ومستقبلها** ، (**الجزء الثانى**) « ترجمة إبراهيم نصحى » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٦ — محمد السيد غلاب . محمد صبحى عبد الحكيم . **السكان ديموجرافياً وجغرافياً** ، الانجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٦٣ .

٧ — محمد رمزى ، **القاموس الجغرافى للبلاد المصرية** ، (القسم الأول) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٨ — محمد محمد سطيحة ، **خرائط التوزيعات الجغرافية : دراسة فى طرق التمثيل الكرتوجرافى** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٩ — مصطفى الخشاب ، **مقدمة فى دراسة الاجتماع الحضرى** ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

(ب) مذكرات ، ودراسات ، وبحوث :

١٠ – أبو بكر متولى : **فى الإطار العام للتخطيط الإقليمى** ، مذكرة داخلية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

١١ – أحمد خالد علام ، محمد جمال مرسى ، **تنمية القرية المصرية ، والتخطيط الإقليمى** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٢ – زكريا أحمد البرادعى ، **إمكانيات قيام الأقاليم التخطيطية فى ج.م.ع.** ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٣ – عبد الحليم البهنساوى ، **دور الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير البيانات اللازمة للتخطيط الإقليمى** ، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٤ – عزت حجازى ، **القاهرة : دراسة فى ظاهرة التحضر** ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٥ – محرم وهبى محمود ، **النظرية الإحصائية وتطبيقاتها** ، (الجزء الرابع : **تحليل الانحدار**) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٦ – محمد حسن فج النور : **التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى** : مذكرة رقم (٩٦٧) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٧ – ———— ، **التعرف على سكان الإقليم** ، (محاضرات غير منشورة ، ألقيت على دارسى دبلوم معهد التخطيط القومى ، تخصص : تخطيط اقليمى) معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١٨ – ———— : **مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية** ، مذكرة خارجية رقم (١٠٤٠) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣.

١٩ – محمد صبحى عبد الحكيم ، **محاضرات فى علم السكان** (غير منشورة ، وألقيت على طلبة قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة) القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢٠ – محمود فهمي الكردي ، التغير الاجتماعي في محافظة أسوان كنموذج لأثر التخطيط في التنمية الاجتماعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ .

٢١ – مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة أسوان ، مذكرة حول تقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية ، لجنة تنمية الموارد البشرية بالمشروع ، ١٩٦٧ .

(ج) نشرات ، وإحصاءات :

٢٢ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، زيادة السكان في ج.م.ع. وتحدياتها للتنمية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٣ – ———————— ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — —١٩٧٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢٤ – ———————— ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢٥ – وزارة التخطيط ، المعالم الأساسية للنمو في المحافظات في الفترة من ٦٤/٦٥ ٦٩/١٩٧٠ ، التقرير الثالث ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

ثانياً : مراجع باللغتين الانجليزية ، والفرنسية

(ا) دوائر معارف :

1. *The Encyclopedia Americana,* Edition (36), Volume XXII, Encyclopedia Americana Corporation, U.S.A., 1961.

2. *Encyclopedia Britanica,* Volume XXVIII, London, 19 62.

3. *Grand la Rousse Encyclopéaique,* Tome huitieme, Librairie La Rousse, Paris, 1963.

(ب) كتب ، ومراجع :

4. Baali F., and Vandiver J., *Urban Sociology : Contemporary Readings,* Appleton-Century - Crofts, N.Y., 1970.

5. Bergel, Egon, E.; *Urban Sociology,* McGraw-Hill Book Company Inc., N.Y., 1955.

6. Beshers, James M.; *Urban Social Structure,* The Free Press, N.Y., 1969.

7. Besson, F.J.; *L'intégration Urbaine,* Bibliothèque D'ecconomie Contemporaine, dirigée par François Perroux et Pierre Tabatoni, Paris, 1970.

8. Boskoff Alvin; *The Sociology of Urban Regions,* Second Edition Appleton - Century - Crofts N.Y. 1970.

9. Chapin F.S.; *Urban Growth Dynamics in Regio nal Cluster of Cities* John Wiely Inc., N.Y., 1972.

10. Christensen David E.; *Urban Development,* Holt Rinehart and Winston Inc. N.Y., 1964.

11. Davin, Louis E.; *Economie Régionale et Croissance,* M-Th Génin, Paris, 1964.

12. Duggar, George S. (ed.); *The New Renewal,* Bureau of Public Administration, Univ. of California Berkely, 1961.

13. Friedmann J., and Alonso W.; *Regional Development and Planning,* The M.I.T. Press, 1964.

14. Gibbs, J.P., *Urban Research Methods,* D. Van Nostrand Company Inc., N.Y., 1961.

15. Hamdan, G.; *Studies in Egyptian Urbanism*, The Renaissance Bookshop, Cairo, 1959.

16. Hauser P.M., and Schnore L.E; *The Study of Urbanization*, Third Printing, John Wiely & Sons Inc., N.Y., 1967.

17. Isard, Walter; *Location and Space Economy*, Second Edition, The Technology Press of the M.I.T, N.Y., 1960.

18. Isard, W., and others; *Methods of Regional Analysis : An Intrcduction to Regional Science*, John Wiely & Sons Inc. N.Y., 1960.

19. Leahy W., Mckee D., and Dean R., (ed.); *Urban, Economics : Theory, Development and Planning*, The Free Press, N.Y., 1970.

20. Mckee D., Dean R., and Leahy W., (ed.); *Regional Economics : Theory and Practice*, The Free Press, N.Y., 1970.

21. Morris, R.N.; *Urban Sociology*, Frederick A. Praeger Publishers, N.Y., 1968.

22. Netzer, Dick; *Economics and Urban Problems : Diagnoses and Prescriptions*, Second Edition, Basic Books Inc. Publishers, N.Y. 1974.

23. Perloff H., and Wingo L. (ed.); *Issues in Urban Economics*, Johns Hopkins Press, N.Y., 1969.

24. Quinn, James; *Urban Sociology*, American Book Company, N.Y., 1955.

25. Rao, V.K., and Desai, P.B; *Greater Delhi : A Stuay in Urbanization : 1940 - 1951*, Institute of Economic Growth, Asia Publishing House, Delhi, 1965.

26. Richardson H.; *Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional Change*, Weidenfeld and Nicolson, London, 1969.

27. Schlivek, Louis, B.; *Man in Metropolis: The people of a great region — How they are shaping its future and their own*, Doubleday & Company Inc., N.Y., 1965.

28. Sen, Lalit; *Readings on Micro — Level Planning and Rural Growth Centres*, National Institute of Community Development, Hyderabad, 1972.

29. Warner, Sam, B. (ed.); *Planning for a nation of Cities*, The M.I.T, London, 1966.

30. Wilson, James, Q. (ed.); *Urban Renewal : The Record and Controversy*, The M.I.T, London, 1966.

(ب) مجلات ، ودوريات :

31. Birch, Dvid, L.; *Toward a Stage Theory of Urban Growth*, In Journal of the American Institute of Planners (A.I.P) Vol. XXXVII, No. 2, N.Y., March 1971.

32. Godschalk, David; *Comparative New Community Design*, A.I.P, Vol. XXXIII, No. 5, Nov. 1967.

33. Harper, and Row; *The Metropolis : Its People, Politics, and Ecomnoic Life*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 4, July 1966.

34. Hoover, Edgar M.; *Region With a Future*, (Book Review), A.I.P; Vol. XXXII, No. 5, September 1966.

35. Michelson, William; *An Empirical Analysis of Urban Environmental Prefernces*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 6 Nov. 1966.

36. – ——; *Urban Sociology as an aid to Urban Physical Development* : Some *Research Strategies*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 2. March 1968.

37. Mills, William, and Godschalk, David; *A Collaborative Approach to Planning through Urban Activities*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 2, March 1966.

38. Passoneau, Joseph, and Wurman, Richard; *Urban Utlas*: 20 *American Cities*: *A Communication Study Notating Selected Urban Data*, at a Scale of 1 : 48,000, (Book Review), A.I.P, Vol. XXXV, No. 4, July 1969.

39. Perlman, Robert; *Social Welfare Planning and Physical Planning*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 4, July 1966.

40. Perloff, Harvey S.; *New Towns Intowns*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 3, May 1966.

41. – —*Key Features of Regional Planning*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 3, May 1968.

42. Plessas, D., and Fein R.; *An Evaluation of Social Indicators*, A.I.P, Vol. XXXVIII, No. 1, Jan. 1972.

43. Rogers, Andrei; *Matrix Methods in Urban and Regional Analysis*, (Book Review), A.I.P, Vol. XXXVIII, No. 6, Nov. 1972.

44. Schmitt, Robert; *Density, Health and Social Disorganization*, A.I.P, Vol. XXXII, No. 1, Jan, 1966.

45. Silvany, Augusto J.; *Aspects Théoriques de L'Urbanisation*, Du Tiers - Monde, Tome XII, No. 45, Pris, Mars 1971.

46. Stegman, Michael, A.,; *Accessibility Models and Residential Location*, A.I.P, Vol. XXXV, No. 1, Jan. 1969.

47. Steinitz, Carl; *Meaning and Congruence of Urban Form and Activity*, A.I.P, Vol. XXXIV, No. 4, July 1968.

48. Zehner, Robert B.; *Neighborhood and Community Satisfaction in New Towns and less Planned Suburbs*, A.I.P, Vol. XXXVI , No. 6, Nov. 1971.

(د) مؤتمرات دولية ، ودراسات ، وبحوث :

49. Abu-Lughod, Janet; *Migrant Adjustment to City life : The Egyptian case*, Social Research Center (S.R C.) The American Univ. In Cairo (A.U.C) Rrprint Series, No. 4, July 1961.

50. ———; *Testing the Theory of Social Area Analysis : The Ecology of Cairo-Egypt*, S.R.C, A.U.C, No. 10, Cairo, 1969.

51. Alament, J., Autin, C. et Autures; *Developpcment Urbain et Analyse Economique*, Rapport de Synthése presenté par Andre Raynauld, Compte Rendu Du Colloque International Tenu à Quebec, du 8, eu 11 September 1968.

52. Amin, Galal A.; *Urbanization and Economic Development in the Arab World*, Beirut Arab Univ., Beirut, 1972.

53. Antoine, J.; *La Croissance Demographique Urbaine : La Defin t on de L'aurba n et du Rural*, Les Villes (L'urbanisation) Plan et prospectives Commissariat du Plan, Paris, 1972.

54. Fag E -Nour, M.H.; *Problems of Economic Development in the Upper Great lakes Region : A Regional Planning Approach*, A Thesis for the Degree of Doctor, Univ. of Wisconsin, 1969.

55. ———; *Urbanization and Economic Development, Memo. No.* (1041), Institute of National Planning, Cairo, 1973.

56. Mettwally, Abo-Bakr; *Regional Aspects of the U.A.R.'s Economic Development*, Thesis for Obtaining the Doctors Degree, The Netherlands School of Economics in Rotterdam, Netherlands, 1970.

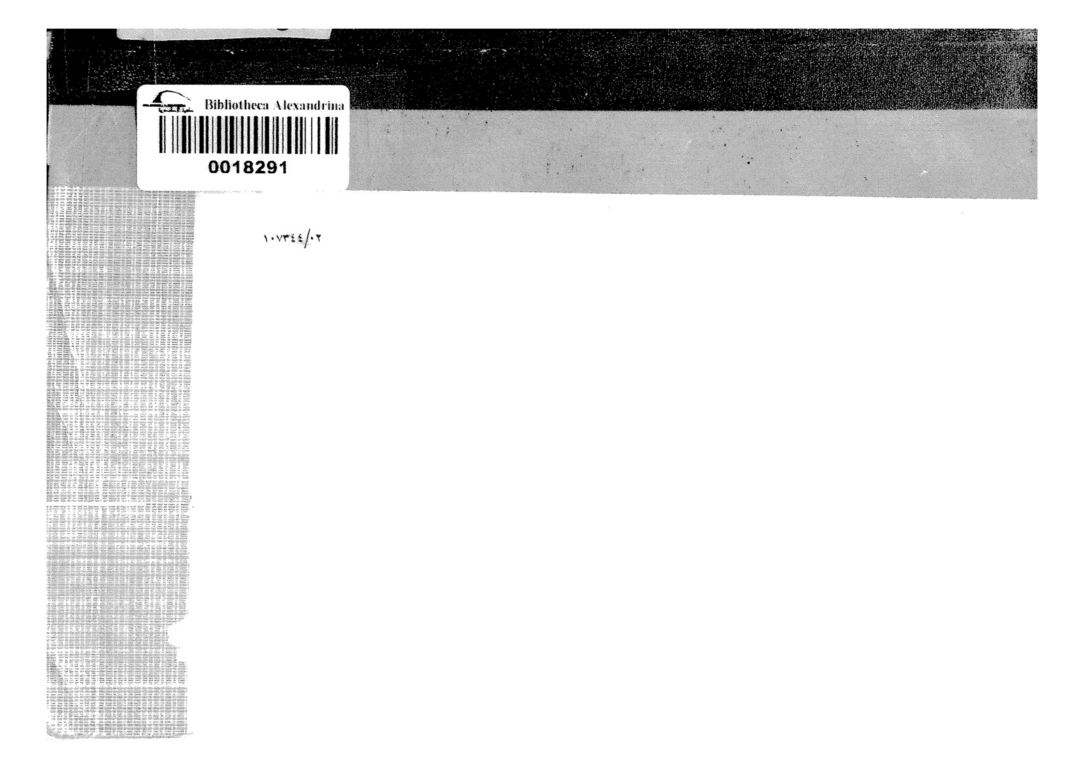
57. Petersen, Karen, K.; *Villagers in Cairo; Hypothesis Versus Data*, S.R.C., A.U.C., No. 12, Cairo, 1971.

58. U.N.; *An Introduction to Regional Development Planning*; U.N. Correspondence. Course in Social Planning, B.S.A./SD/SSCP, N.Y., 1972.

رقم الإيداع	١٩٨٠/٢٦٢٧
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٢٤٧-٩١٣-٣

٣/٨٠/٥٤

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)


Bibliotheca Alexandrina
0018291
١٠٧٣٤٤/٠٢